

The Islamic University–Gaza  
Research & Postgraduate Affairs  
Faculty of Literature  
Master of History



الجامعة الإسلامية - غزة  
شئون البحث العلمي والدراسات العليا  
كلية الآداب  
ماجستير التاريخ

مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في  
مجلة شؤون فلسطينية (1971-1993م)

**Official Political Compromise Projects of the  
Arab-Israeli Conflict According to Palestinian  
Affairs Journal (1971-1993)**

إعدادُ الباحثِ

حاتم خليل أحمد السطري

إشراف الدكتور/

زكريا إبراهيم حسن السنوار

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث  
والمعاصر في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين

سبتمبر/2016م - ذي الحجة/1437هـ

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

### مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية (1971 - 1993م)

### Official Political Compromise Projects of the Arab- Israeli Conflict According to Palestinian Affairs Journal (1971-1993)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

### Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	حاتم خليل أحمد السطري	اسم الطالب:
Signature:	حاتم خليل أحمد السطري	التوقيع:
Date:	2016/09/03	التاريخ:



## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ حاتم خليل احمد السطري لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب/ قسم التاريخ، وموضوعها:

### مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية (1971-1993م)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الإثنين 19 ذو القعدة 1437هـ، الموافق 2016/08/22م الساعة الحادية عشر صباحاً بمبنى القدس ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	د. زكريا إبراهيم السنوار
.....	مناقشاً داخلياً	د. نهاد محمد الشيخ خليل
.....	مناقشاً خارجياً	أ.د. أسامة محمد أبو نحل

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الآداب/قسم التاريخ.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،



نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤف علي المناعمة

## مُلخص الرسالة باللغة العربية

منذ حرب عام 1967، العنوان الرئيس في العالم البحث عن تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، بطرح العشرات من مشاريع السلام، اختلفت في طبيعة أهدافها، وتنوعت المواقف منها، في اشتباك سياسي دولي، كانت القضية الفلسطينية جوهرية في معظم تلك المشاريع، وهامشية في بعضها الآخر، وتعرضت لخطر التصفية في أغلب تلك المشاريع.

لاقت تلك المشاريع اهتمام الكُتاب في مجلة شؤون فلسطينية، في مقالات، وتقارير، وحوارات، وندوات، ووثائق، تنوعت في أهدافها ما بين التوعية والتنظير.

اهتم هذا البحث بدراسة تطورات الصراع العربي - الإسرائيلي، والتغييرات التي طرأت على الفكر السياسي الفلسطيني، منذ صدور قرار مجلس الأمن 242، وحتى توقيع اتفاق أوسلو في 1993، من خلال دراسة مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، في مجلة شؤون فلسطينية.

انقسم البحث إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول رئيسية، تناول الفصل التمهيدي: التعريف بمجلة شؤون فلسطينية، ودراسة لقرار مجلس الأمن 242، بينما تناولت الفصول الثلاثة، مشاريع التسوية العربية، والأمريكية، والإسرائيلية، والدولية، التي ناقشتها مجلة شؤون فلسطينية، من أول عدد للمجلة في عام 1971، وحتى آخر عدد في عام 1993، شرحت من خلالها أسباب، وأهداف، تلك المشاريع، ونتائجها على تطور الصراع العربي - الإسرائيلي، وكان أبرزها: مشروع المملكة المتحدة في 1972، واتفاقية كامب ديفيد في 1978، ومشروع ريغان في 1982، ومشروع شامير 1989، ثم مؤتمر مدريد في 1991.

خُصّ البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن مجلة شؤون فلسطينية لم تكن على نهج واحد في معالجتها لمشاريع التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي - على مدار سنوات صدورها - بل اختلفت في تغطيتها باختلاف رؤساء تحريرها، لكنها في المجمل كانت موضوعية في تغطيتها لأغلب مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي؛ مما يجعلها مصدراً مهماً في فهم تلك المشاريع، وعلى صعيد المشاريع نفسها، تقاطعت في أنها قائمة على قرار مجلس الأمن 242، في سلسلة متصلة، تم فيها استغلال الظروف السياسية، في فرض التفسير الأمريكي والإسرائيلي لقرار مجلس الأمن 242، كما نجحت مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي في تراجع الفكر السياسي الفلسطيني من رفض التسوية في 1964، إلى القبول بها في 1974، ثم السعي لها في 1985، إلى أن أصبحت التسوية محور الفكر السياسي الفلسطيني في 1988.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، منها: ضرورة العمل على دراسة الإنتاج الفكري لمفكري القضية الفلسطينية؛ لبناء قاعدة معرفية، تُساهم في تطوير الفكر السياسي الفلسطيني.

## Abstract

Since 1967, the world's main concern has been looking for a settlement for the Arab-Israeli conflict by suggesting dozens of peace projects of different natures and goals. Many countries have had a variety of positions pertaining to such initiatives to form an international political engagement in the center of which the Palestinian issue was essential question, and a marginal issue in other initiatives. The Palestinian question has been exposed to the risk of liquidation in the majority of these projects.

Those projects received the attention of authors in the Journal of Shaoun Falastinia (Palestinian Affairs) through articles, reports, interviews, and seminars, and documents that varied in their goals such as increasing awareness and speculation.

This research studies the development of the Arab-Israeli conflict, and the changes in the Palestinian political thought since the approval of Security Council resolution number 242 and till signing Oslo agreement in 1993. The study goes through the political projects for settling the Arab-Israeli conflict as revealed in the Journal of Shaoun Falastinia (Palestinian Affairs).

The study is divided into an introductory chapter and three main chapters. The introductory chapter gives an overview of the Journal Shaoun Falastinia (Palestinian Affairs) and the Security Council resolution number 242. The other three chapters study the Arab, American, Israeli, and international settlement projects which have been discussed Shaoun Falastinia (Palestinian Affairs) Journal, starting from the first issue of the journal in in 1971, until the last issue in 1993. The researcher explained through these chapters the causes and objectives of settlement projects, and their consequences on the development of the Arab-Israeli conflict, most notably: The project of the United Kingdom in 1972, the Camp David Accord in 1978, Reagan project in 1982, Shamir project in 1989, and the Madrid Conference in 1991.

The research drew a number of findings the most important of which are the following: The Journal of Palestinian Affairs didn't follow a single approach in dealing with the projects of political settlement of the Arab-Israeli conflict –over the years of its issuance- but differed in its coverage by the change of its editors. In general, the Journal of Palestinian Affairs remained objective in its coverage of most of the political settlement projects for Arab-Israeli conflict. This makes the journal an important source for the understanding of these projects. The settlement projects shared the same ground which is the Security Council resolution number 242. These projects also exploited the political circumstances to impose the American and Israeli interpretation of the Security Council resolution number 242. The settlement projects of the Arab-Israeli conflict also contributed to the decline of the Palestinian political thought from complete refusal of such projects in 1964 to accept them in 1974, and then to seek them in 1985, then the settlement became the focus of the Palestinian political thought in 1988.

The study suggested a number of recommendations, including: there is a need to study the intellectual products of the Palestinian thinkers so as to build an accurate educational database that contributes to the development of the Palestinian political thought.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

[ طه: 114 ]

## الإهداء

- إلى والديّ الكريمين أطل الله عمرهما وأمدهما بوافر الصحة والسلامة.
- إلى من جادوا بأغلى ما يملكون شهداء مجلة شؤون فلسطينية، وكل شهداء الحرية.
- إلى روح المفكر والمناضل أنيس صايغ.
- إلى روح المفكر السياسي خالد الحسن.
- إلى معلمي الأستاذ نجدة لاطة.
- إلى إخواني وأخواتي، وكل أقبائلي.
- إلى ونيسة روعي، ومهجة فوادي، ورفيقة دربي؛ زوجتي الغالية إيمان.
- إلى فلذات كبدي، وسر سعادتي، أبنائي.
- إلى أصدقاء العمر ورفاق الحياة؛ وفاءً واحتراماً.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة، وأتم التسليم، وبعد:

امتنالاً لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾<sup>(1)</sup>، وعملاً بحديث رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام: {أَشْكُرُ النَّاسَ لِلَّهِ تَعَالَى أَشْكُرُهُمْ لِلنَّاسِ}.

واعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، أتقدم بوافر الشكر، وعميق المحبة والتقدير إلى أستاذي، الدكتور زكريا إبراهيم السنوار؛ الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، وأولاني وقته واهتمامه الكبيرين، وأسدى لي التوجيهات النافعة والنصائح المفيدة، ومنحني من فيض علمه الغزير حتى يرى هذا البحث النور، فإله أسأل أن ينفع بعلمه، ويبارك في صحته وعلمه، وأن يديمه ذخراً للإسلام والمسلمين.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لعضوي لجنة المناقشة اللذين تفضلاً بقبول مناقشة هذا البحث، وإثرائه بعلمهما من خلال تصويب ما فيه من أخطاء وتصوير، الدكتور نهاد الشيخ خليل والدكتور أسامة أبو نحل، حفظهما الله تعالى وجزاهما عنا خير الجزاء.

والشكر لهيئة التدريس في قسم التاريخ والآثار بالجامعة الإسلامية، وزملائي الذين ساندوني في مسيرتي العلمية، وأخص منهم: أ. مهند الأسطل، وأ. عبد الرحمن الفراء، وأ. عبد الحميد صبرة وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة، وإن كنت لم أذكرهم فإن الله يذكرهم؛ فجزاهم الله خير الجزاء.

**الباحث:**

**حاتم خليل السطري**

---

(1) [لقمان: 12].



## فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	نتيجة الحكم على أطروحة
ت.....	ملخص الرسالة باللغة العربية
ث.....	Abstract
ج.....	اقتباس
ح.....	الإهداء
خ.....	شكر وتقدير
د.....	فهرس المحتويات
ز.....	فهرس الملاحق
1.....	المقدمة:
1.....	أهمية الدراسة:
1.....	أهداف الدراسة:
2.....	منهج الدراسة:
2.....	حدود الدراسة:
2.....	الدراسات السابقة:
4.....	التعقيب على الدراسات السابقة:
5.....	تقسيمات الدراسة:
6.....	الفصل التمهيدي مدخل للدراسة
7.....	المبحث الأول: تعريف مجلة شؤون فلسطينية
13.....	المبحث الثاني: قرار مجلس الأمن رقم 242
20.....	الفصل الأول: مشاريع التسوية الرسمية في مجلة شؤون فلسطينية (1970 - 1977م)
21.....	المبحث الأول: مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1970 - 1974م)
21.....	أولاً: مشروع روجرز:
30.....	ثانياً: مشروع المملكة العربية المتحدة (مشروع الملك حسين):

38	.....	ثالثاً: مشروع الزيادات:
39	.....	رابعاً: مشروع بورقبيية:
43	.....	خامساً: قرار مجلس الأمن رقم 338:
48	.....	سادساً: مؤتمر جنيف:
51	.....	سابعاً: البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية:
57	.....	المبحث الثاني: مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1975-1977م).
57	.....	أولاً: مشروع الإدارة المدنية:
60	.....	ثانياً: اتفاقية سيناء الثانية 1975:
68	.....	ثالثاً: وثيقة ساوندرز للسلام (1975م):
72	.....	رابعاً: تقرير معهد بروكينجز الأمريكي للتسوية (1975م):
73	.....	خامساً: مشروع كارتر للسلام 1977:
79	.....	سادساً: البيان الأمريكي - السوفياتي 1977:
81	.....	سابعاً: مبادرة السادات 1977:
87	.....	ثامناً: مشروع منحيم بيغن عام 1977:
93	.....	<b>الفصل الثاني: مشاريع التسوية السياسية الرسمية في مجلة شؤون فلسطينية (1978-1987م).</b>
94	.....	المبحث الأول: مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1978-1981م).
94	.....	أولاً: اتفاقية كامب ديفيد (1978م):
104	.....	ثانياً: معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979:
113	.....	ثالثاً: المبادرة الأوربية (1980م):
120	.....	رابعاً: المبادرة السعودية (مبادرة الأمير فهد 1981):
126	.....	المبحث الثاني: مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1982-1987).
126	.....	تمهيد:
128	.....	أولاً: مشروع السلام المصري الفرنسي:
130	.....	ثانياً: مشروع ريغان 1982:
137	.....	ثالثاً: مشروع القمة العربية في فاس 1982:

142.....	رابعاً: مشروع بريجينيف للسلام 1982:
144.....	خامساً: الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي (اتفاق أيار 1983):
145.....	سادساً: مشروع السلام السوفياتي 1984:
148.....	سابعاً: الاتفاق الأردني الفلسطيني 1985:
160.....	الفصل الثالث: مشاريع التسوية السياسية الرسمية في مجلة شؤون فلسطينية (1988-1993م).
161.....	المبحث الأول: مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1988-1989م).
161.....	تمهيد:
164.....	أولاً: مبادرة شولتنس:
170.....	ثانياً: برنامج منظمة التحرير الفلسطينية 1988:
178.....	ثالثاً: مشروع شامير 1989:
188.....	رابعاً: نقاط مبارك العشر 1989:
193.....	خامساً: مبادرة النقاط الخمس جيمس بيكر:
197.....	المبحث الثاني: مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1990-1993م):
197.....	تمهيد:
199.....	أولاً: مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش 1991:
209.....	ثانياً: مؤتمر مدريد للسلام:
231.....	الخاتمة:
231.....	أولاً: النتائج
233.....	ثانياً: التوصيات:
234.....	المصادر والمراجع
235.....	أولاً: المصادر والمراجع العربية:
270.....	ثانياً: المصادر والمراجع الإنجليزية:
272.....	الملاحق

## فهرس الملاحق

- ملحق (1): دعوة بيغن للسادات، لزيارة إسرائيل، 17 نوفمبر (تشرين الثاني) 1977. 273.....
- ملحق (2): وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية طرابلس 4 ديسمبر (كانون الأول) 1977، رد على زيارة السادات لإسرائيل..... 274
- ملحق (3): مشروع الحكم الذاتي لبيغن في 28 ديسمبر (كانون الأول) 1977، أمام الكنيست..... 275
- ملحق (4): مشروع عمل مشترك..... 277
- ملحق (5): رسالة شولتس إلى شامير في 4 مارس (آذار) 1988..... 278
- ملحق (6): مؤتمر صحفي لياسر عرفات في جنيف في 14 ديسمبر (كانون الأول) 1988 عرفات حق الوجود للجميع..... 279
- ملحق (7): رسالة شولتس إلى شامير وبيرس قبل بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية..... 282
- ملحق (8): نص القرار الأمريكي بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية..... 283
- ملحق (9): مشروع شامير للسلام في مايو (أيار) 1989..... 284
- ملحق (10): مشروع إسرائيلي لإعلان المبادئ المشتركة مع إسرائيل، في محادثات السلام الثنائية، في واشنطن، في منتصف عام 1993..... 287
- ملحق (10): مشروع فلسطيني لإعلان المبادئ المشتركة مع إسرائيل، في محادثات السلام الثنائية، في واشنطن، في منتصف عام 1993..... 289
- ملحق (11): وثيقة المقترح الأمريكي للتوفيق بين الوثيقتين الإسرائيلي والفلسطينية، في المفاوضات الثنائية للسلام في واشنطن في منتصف 1993..... 291

## المقدمة:

واكبت مجلة شؤون فلسطينية العديد من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، وقد تميزت الفترة ما بين (1970- 1993) بظهور عدد متلاحق من مشاريع التسوية الأمريكية، والاسرائيلية، والعربية والفلسطينية، والمشاريع المشتركة، تناولت المجلة تلك المشاريع ما بين المتابعة والتوثيق والنقد، منذ العدد الاول للمجلة وحتى العدد الأخير في عام 1993، للمساهمة في تشكيل الوعي السياسي الفلسطيني والعربي بما يتناسب مع مقتضيات اللحظة.

## أهمية الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- 1- تعود أهمية الدراسة إلى أنها تتناول المشاريع السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة الواقعة ما بين عامي 1971-1993، وأثرها على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.
- 2- كما أن الأهمية تعود إلى أن التركيز على تلك المشاريع في مجلة شؤون فلسطينية، باعتبارها المجلة الفلسطينية الرسمية المتخصصة في القضية الفلسطينية وتطورها.
- 3- إضافة رسالة علمية متخصصة للمكتبة العربية تلقي الضوء على آليات تفاعل الوعي الفلسطيني مع مشاريع التسوية الرسمية في الفترة ما بين عامي (1971- 1993م).
- 4- إفادة الباحثين في الدراسات التاريخية والعلوم السياسية، فيما يتعلق بتاريخ فلسطين الحديث والمعاصر.

## أهداف الدراسة:

- يسعى هذا البحث إلى دراسة مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي - الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية على النحو التالي:
1. استعراض مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي التي تناولتها مجلة شؤون فلسطينية.
  2. إبراز تفاعل كُتّاب مجلة شؤون فلسطينية مع مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي.

3. رصد نقاط التحول الجوهرية في مواقف وتوجهات مجلة شؤون فلسطينية من مشاريع التسوية.
4. الربط بين مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي، وبين بيئتها السياسية.
5. إظهار حقيقة المواقف (فلسطينياً - عربياً - إسرائيلياً - دولياً) من مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي.
6. توضيح أثر مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي على العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية.
7. بيان نتائج مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي على الفكر السياسي الفلسطيني.

### منهج الدراسة:

اتباع الباحث في دراسته منهج البحث التاريخي.

### حدود الدراسة:

1. الحد الزمني: تناولت الدراسة مشاريع التسوية الرسمية في مجلة شؤون فلسطينية منذ صدور أول عدد في عام 1971م، وحتى توقفها سنة 1993م، دون المتابعة في الأعداد التي صدرت منذ عام 2011م؛ لأنها مثلت مرحلة جديدة.
2. الحد الموضوعي: تناولت الدراسة مشاريع التسوية حسب سنة صدورها، مع تتبعها في جميع أعداد المجلة.

### الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة مشاريع التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، ومن أبرز تلك الدراسات: - سيسالم، سمير، (2005م)، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1947-1977)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.

ركزت الرسالة على المشاريع الأمريكية للقضية الفلسطينية، منذ عام 1947 وحتى عهد كارتر في 1977، مبيناً أن الفهم الأمريكي للقضية الفلسطينية: أنها قضية لاجئين، وهي

قضية للتوظيف وليس للحل، لخدمة وتثبيت أمريكا في الشرق الأوسط، وتطرق الباحث إلى العلاقات الصهيونية الأمريكية في فترة الدراسة.

ويلاحظ أن الدراسة أخذت جزءاً من تاريخ السياسة الأمريكية، شكلت في مجملها مدخلاً لفهم السياسة الأمريكية، نحو القضية الفلسطينية، فالفترة ما بعد 1977، شهدت طرح العديد من المشاريع الأمريكية، التي لا غنى عنها لتشكيل صورة متكاملة للسياسة الأمريكية نحو القضية الفلسطينية، لم يدرسها الباحث.

- اللداوي، هاني، (2011م). مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية من عام 1978-1991م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين.

قسم الباحث الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة، وفصل تمهيدي تناول فيه: مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية، في الفترة 1967-1977م، وبحث الدراسة اتفاقية كامب ديفيد، وآثارها على القضية الفلسطينية.

وتناول الفصل الثاني مشاريع عام 1982، ابتداءً بمشروع ريغان، ومشروع القمة العربية في فاس، ومشروع بريجينيف. واستعرض الفصل الثالث مشاريع التسوية ما بين 1985-1989، وهي الاتفاق الأردني- الفلسطيني في 1985، ومشروع منظمة التحرير الفلسطينية، ومشروع شامير، ونقاط مبارك العشر، ونقاط بيكر الخمس.

فيما شرح الفصل الرابع مشاريع التسوية عام 1991، تناول فيها مشروع بوش، والضمانات الأمريكية، ومؤتمر مدريد.

وقد توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات اعتبر أهمها أن مشاريع التسوية تهدف إلى تقنين قوة الشعب الفلسطيني وتمزيق مكوناته الأساسية.

وقد عالج الباحث المشاريع بطريقة سردية، كوحدات منفصلة، غير مترابطة، وعرض مواقف الأطراف المعنية من تلك المشاريع، دون تحديد لأسباب ونتائج تلك المواقف، كما أن الباحث، بدأ دراسته من كامب ديفيد في 1978، واكتفى في دراسة مؤتمر مدريد حتى نهاية 1991، دون متابعة سير المفاوضات حتى نهايتها في 1993.

- زعرب، حازم(2011م)، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة - فلسطين.

تناولت الدراسة مؤتمر مدريد للسلام، في عام 1991م، فبينت أثر حرب الخليج وانهايا الاتحاد السوفيتي والانتفاضة في انعقاده، والتحضيرات الأمريكية للمؤتمر، وأهمها الضمانات الأمريكية للأطراف المعنية، مع شرح لألية المؤتمر ومجرباته، وصولاً إلى نتائج الرسالة، وكان أهمها: بأن الباحث يرى أن مؤتمر مدريد يهدف إلى إدارة الصراع وليس حله، لذلك ركز المؤتمر على المفاوضات متعددة الأطراف أكثر من المفاوضات الثنائية.

رغم محاولة الباحث تقديم رؤية متكاملة لمؤتمر مدريد، لكن من الصعب الوصول إلى تلك الرؤية؛ لأن مؤتمر مدريد هو نتيجة لمسيرة طويلة من مشاريع التسوية، لم تكن موضع دراسة الباحث.

- مطر، زياد (2012م)، اتفاقية كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978-1993م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.

قام الباحث بدراسة اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978، شرح فيها المقدمات المباشرة لاتفاق كامب ديفيد، وحل بنود المعاهدة، وسرد مواقف الأطراف المعنية من اتفاقية كامب ديفيد، كما أسهب في شرح نتائج اتفاقية كامب ديفيد، على القضية الفلسطينية، ليصل إلى نتائج أبرزها أن اتفاقية كامب ديفيد، ساهمت في انفراد إسرائيل بالشعب الفلسطيني، وتكثيف الاستيطان.

وخلصت الدراسة للنتائج السياسية لاتفاقية كامب ديفيد، بسرد مشاريع التسوية التي ظهرت بعد كامب ديفيد، في دراسة منقوصة؛ لأن الباحث درسها كجزئية من الدراسة.

### **التعقيب على الدراسات السابقة:**

تطرقت كل الدراسات السابقة لمشاريع التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي بصورة جزئية، من حيث الأسس التي قامت عليها تلك المشاريع، أو في الفترة الزمنية لكل دراسة، فتعذر على الباحثين تقديم صورة متكاملة لتلك المشاريع.

بينما تناولت هذه الدراسة مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي - الإسرائيلي، كجزء متكامل ومتربط، يُغطي الفترة ما بين مشروع روجرز في 1970، واتفاق أوصلو في 1993، كما أنه يتفرد بدراسة تلك المشاريع من خلال مجلة شؤون فلسطينية، المتخصصة في القضية الفلسطينية وتطورها.



## تقسيمات الدراسة:

قسّم الباحث الدراسة إلى تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، تناول التمهيد التعريف بمجلة شؤون فلسطينية، ودراسة لقرار مجلس الأمن 242، واستعرض الفصل الأول مشاريع التسوية السياسية الرسمية في مجلة شؤون فلسطينية ما بين 1970 - 1977م، وقد قُسم الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مشاريع التسوية السياسية الرسمية ما بين 1970-1974، وأبرزها: مشروع المملكة العربية المتحدة في 1972م، والبرنامج المرهلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في 1974م، ودرس المبحث الثاني مشاريع التسوية السياسية الرسمية ما بين 1975-1977، وأبرزها: اتفاقية سيناء 1975م، ومبادرة السادات في 1977م، ومشروع بيغن في 1977م.

وتناول الفصل الثاني مشاريع التسوية السياسية الرسمية، في مجلة شؤون فلسطينية، ما بين 1978-1987م، وقد قُسم الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مشاريع التسوية السياسية الرسمية ما بين 1978-1981، وأبرزها: اتفاقية كامب ديفيد 1978، ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في 1979م، ودرس المبحث الثاني مشاريع التسوية السياسية الرسمية ما بين 1982-1987، وأبرزها: مشروع ريغان 1982، والاتفاق الأردني - الفلسطيني في 1985.

وناقش الفصل الثالث مشاريع التسوية السياسية الرسمية، في مجلة شؤون فلسطينية، ما بين 1988-1993، وقد قُسم الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مشاريع التسوية السياسية الرسمية ما بين 1988-1989م، وأبرزها: برنامج منظمة التحرير الفلسطينية في 1988م، ومشروع شامير في 1989م، ودرس المبحث الثاني مشاريع التسوية السياسية ما بين 1990-1993م، وأبرزها مؤتمر مدريد للسلام في 1991م.

وانتهى البحث بخاتمة تضمنت عدداً من النتائج، وبعض التوصيات، تبعها عدد من الملاحق، وقائمة المصادر والمراجع، التي تم الاستعانة بها في إعداد البحث.

# الفصل التمهيدي

## مدخل للدراسة

## المبحث الأول:

### تعريف مجلة شؤون فلسطينية

أسس مركز الأبحاث والدراسات الفلسطينية، في بيروت في 28 فبراير (شباط) 1965، بقرار من اللجنة التنفيذية للمنظمة التحرير الفلسطينية، التي أقرت المركز مؤسسة مدنية، تلتزم بالسياسة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويديرها فايز صايغ<sup>(1)</sup> مديراً عاماً، يتبع رئيس اللجنة التنفيذية مباشرة، وتُطبق في المركز الإجراءات المالية والإدارية، لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويشرف الصندوق القومي الفلسطيني على حساباته، وقد بقيت منظمة التحرير الفلسطينية المصدر الوحيد لتمويل المركز حتى عام 1972م، حين قرر مجلس الدول العربية تقديم معونة سنوية، تُضاف إلى ميزانية المركز السنوية<sup>(2)</sup>.

وحددت اللجنة التنفيذية الهدف العام للمركز بالعمل على إغناء الفكر الفلسطيني والعربي، وتشجيع البحث العلمي، وتعريف العرب والعالم بحقيقة الكيان الصهيوني المعادي<sup>(3)</sup>، وقد حُدِّت أهدافه في هذا المجال بما يلي:

1- توفير المعلومات التي تساعد أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية في أنشطتها السياسية والإعلامية.

2- جمع الوثائق القديمة والمعاصرة المتصلة بالصراع الإسرائيلي- العربي، وتنظيم سبل الاستفادة من هذه الوثائق.

3- جمع الكتب والدراسات التي تقع في دائرة المركز، في مكتبة متخصصة لهذا الغرض.

4- إعداد الدراسات والأبحاث العملية حول الصراع الإسرائيلي - العربي، ونشرها لتكون مراجع

---

(1) فايز صايغ: مفكر ومناضل ودبلوماسي وأكاديمي عربي، ولد في قرية خربا السورية في 1922، ثم انتقل مع عائلته إلى طبريا في فلسطين، وتخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت في 1941، وحصل على الماجستير في الفلسفة في 1945، ثم حصل على الدكتوراه من جامعة جورج تاون في أمريكا في 1950، تميز بنشاطه السياسي القومي، واختير عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (1965-1966)، وكُلِّف بتأسيس مركز الأبحاث، وفي أقل من عام استطاع تحويل فكرة إنشاء المركز إلى مؤسسة فعّالة ومتكاملة، استمر في نشاطه الفكري والسياسي بعد أن ترك المركز في 1966، إلى أن توفي في 1980. (الكياي وآخرون، موسوعة السياسة (ج4/468-469).

(2) موقع شؤون فلسطينية، عن المجلة (على الانترنت).

(3) الكياي وآخرون، موسوعة السياسة (ج6/345).

يستفيد منها القراء والدارسون والمختصون.

5- متابعة المستجدات والدراسات المرتبطة بالصراع الإسرائيلي- العربي، وتنظيم الاستفادة منها.

6- توفير المعلومات الدقيقة عن الشؤون الإسرائيلية، ونشر المعرفة بالعدو الإسرائيلي في الأوساط الفلسطينية والعربية<sup>(1)</sup>.

أصدر المركز حتى عام 1981 ثلاثمائة وأربعين كتاباً، منها 217 كتاباً باللغة العربية، و 87 بالإنجليزية، و 21 بالفرنسية، فضلاً عن كتب بلغات أخرى، وقد عالج 130 كتاباً الشؤون الفلسطينية، و 140 كتاباً الشؤون الإسرائيلية، في حين بحثت الكتب الأخرى في موضوعات وقضايا مختلفة ترتبط بأهداف المركز<sup>(2)</sup>.

### إصدار مجلة شؤون فلسطينية:

كان الإنتاج الأبرز لمركز الأبحاث، إصدار مجلة شؤون فلسطينية، اعتباراً من مارس (آذار) 1971<sup>(3)</sup>، وهي مجلة شهرية تعدّ الأولى من نوعها باللغة العربية، وتختص بنشر المقالات، والدراسات والأبحاث، والتقارير الشهرية والطارئة، التي تشمل المجالات المتصلة بالشؤون الفلسطينية، والإسرائيلية، وغيرها من شؤون الصراع الإسرائيلي - العربي، أسسها أنيس صايغ<sup>(4)</sup>، ويُعدها باحثو مركز الدراسات والكتّاب الآخرون الفلسطينيون والعرب والأجانب الذين يتفق معهم لهذا الغرض، أو الذين يُؤثرون نشر إنتاجهم فيها<sup>(5)</sup>.

كانت رئاسة تحرير مجلة شؤون فلسطينية من تخصص مدير مركز الأبحاث، وكان كُتّاب مركز الأبحاث هم كُتّاب مجلة شؤون فلسطينية، كما أن مقر المجلة هو مقر مركز

---

(1) الرقمية ، مركز الأبحاث (على الإنترنت).

(2) مركز الأبحاث، عن المجلة ( على الإنترنت).

(3) الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج3/620).

(4) أنيس صايغ: ولد في 1931، في طبريا، لأب لبناني الأصل ، وأم فلسطينية، نال شهادة البكالوريوس في 1953، في العلوم السياسية، من الجامعة الأمريكية في بيروت، له العديد من المؤلفات في القضايا العربية، وقضايا الصراع الإسرائيلي - العربي، لكن الحدث الأبرز في مسيرته الفكرية ، الموسوعة الفلسطينية والتي أشرف على هيتها من 1978-1993، توفي في الأردن في 2009. ( ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أنيس صايغ (على الإنترنت).

(5) الرقمية، مركز الأبحاث (على الإنترنت).

الأبحاث نفسه، فأصبحت المجلة هي العنوان الأبرز لنشاطات مركز الأبحاث، في تداخل جعل من الصعب الفصل بين نشاطات مركز الأبحاث، ومجلة شؤون فلسطينية<sup>(1)</sup>.

### رئاسة تحرير مجلة شؤون فلسطينية:

تولى أنيس صايغ رئاسة تحرير مجلة شؤون فلسطينية منذ 1971م، حتى 1976م، استطاع خلالها اجتذاب مساهمات العديد من الباحثين، والكتّاب، وحاول في فترة رئاسته للمجلة أن تبقى مجلة شؤون فلسطينية على مسافة واحدة من كل التنظيمات الفلسطينية؛ فنشرت المجلة لباحثين من كل الفصائل الفلسطينية،، بعيداً عن الخلافات التنظيمية، كما اجتذبت المجلة العديد من الباحثين العرب والأجانب، يربطهم جميعاً الإيمان بعدالة القضية الفلسطينية، والقدرة العلمية على الكتابة والتحليل؛ مما أكسب المجلة تنوعاً ثقافياً، وشمولاً فكرياً<sup>(2)</sup>.

فنظرة إلى كُتّاب مجلة شؤون فلسطينية في ختام أول سنتين من صدورها، نجد أنه كتب فيها 245 كاتباً، كان من بينهم 37 كاتباً غير عربي، منهم عدد من الكُتّاب اليهود غير الصهيونيين، و70 كاتباً عربياً، و27 من الكُتّاب كانوا يعملون في مركز الأبحاث الفلسطيني، وقد حرصت إدارة المجلة على أن يكون الكُتّاب من جميع أنحاء العالم، وليس من بقعة جغرافية واحدة، ومتخصصين في مجالات مختلفة منها السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والأدبي والاجتماعي والتقني والتاريخي، في لوحة فكرية متكاملة، رسمت الصورة الواقعية لإسرائيل؛ الإرهاب والتشريد<sup>(3)</sup>.

لذلك حاولت إسرائيل تصفية مدير المركز جسدياً، في 19 يوليو (تموز) 1972، عبر مظروف مختوم حاول فتحه، وأصيب في يده وكتفه ووجهه، وبعد طول علاج استرد بعض بصره، وجزءاً من السمع، لكنه استمر في الكتابة وإدارة مجلة شؤون فلسطينية، لإيمانه "أن المعركة الثقافية مع العدو هي من صميم الحرب"، واستمر في الكتابة وتطوير مجلة شؤون فلسطينية، حتى عام 1977، حيث اتخذ قرار بتعيين محمود درويش<sup>(4)</sup> مديراً لمجلة شؤون

(1) الحوت، بمناسبة العدد المائة من شؤون فلسطينية (ع4/100).

(2) صايغ، أنيس، 13 أيلول الخطأ والصواب (ص 71).

(3) صايغ، أنيس، شؤون فلسطينية (ع4/20-5).

(4) محمود درويش: أحد أهم الشعراء الفلسطينيين والعرب، ولد في 1941، في الجليل، وبعد انتهاء تعليمه الثانوي انتسب إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، والتحق بمنظمة التحرير الفلسطينية في 1972، شغل العديد من المناصب منها: رئيس رابطة الكُتّاب والصحفيين الفلسطينيين، توفي في 2008م. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، محمود درويش (على الانترنت)).

فلسطينية، ثم استقال من مركز الأبحاث في أبريل (نيسان) 1977م، لخلافاته مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، حول طريقة إدارة مركز الأبحاث<sup>(1)</sup>.

اكتسبت مجلة شؤون فلسطينية مع محمود درويش، النكهة الأدبية، فأصبح للشعر والأدب والنقد مكانهم ومكانتهم في مجلة شؤون فلسطينية؛ مما أضاف على المجلة بعداً ثقافياً مطلوباً وجمالية، خففت من عبوس البحث والأرقام<sup>(2)</sup>.

استقال محمود درويش من رئاسة التحرير في مايو (أيار) 1981، وانتقل إلى رئاسة تحرير "مجلة الكرمل"، التي يصدرها الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين<sup>(3)</sup>.

تسلم بلال الحسن<sup>(4)</sup> رئاسة تحرير شؤون فلسطينية حتى نهاية عام 1982، ثم انتقلت بعدها إلى صبري جريس الذي استمر في رئاسة مجلة شؤون فلسطينية حتى توقفها الطويل في 1993م.

تميزت مجلة شؤون فلسطينية تحت رئاسة صبري جريس<sup>(5)</sup> لتحريرها، بإضافة موجز للوقائع الفلسطينية في كل عدد تغطي فترة زمنية متصلة منذ 1985 وحتى 1993، يمكن الإفادة منها في متابعة مجريات الأحداث، في تلك الفترة، لكن المجلة في عهده فقدت التنوع الفصائلي في كتابها، وأصبحت تعتمد على محرريها أكثر من اعتمادها على كتاب من خارج المجلة، ورغم أن المجلة شهدت في عهد رئاسة صبري جريس انتقال المجلة من لبنان إلى قبرص في 1985، مما حرر المجلة من قيود المنطقة العربية، إلا أن المجلة أصبحت أكثر التزاماً بالخط السياسي لرئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، جعلت من المجلة مرآة لهذا الخط في كثير من مفاصل الصراع العربي - الإسرائيلي، في الفترة ما بعد 1983 وحتى 1993.

---

(1) حداد، مراجعة كتاب أنيس صايغ عن أنيس صايغ (ص6).

(2) الحوت، بمناسبة العدد المائة من شؤون فلسطينية (ع4/100).

(3) الحسن، بلال، ثراث من الجهد (ع3/115).

(4) بلال الحسن: كاتب ومفكر عربي فلسطيني، مستقل، كتب عشرات المقالات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والقضايا العربية، عُرف عنه معارضته للسلطة الفلسطينية، واتفاق أوسلو. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، بلال الحسن (على الانترنت).

(5) صبري جريس: كاتب فلسطيني، ولد في عكا، عام 1938، وانهى دراسة المحاماة من الجامعة العبرية، في 1962م، التحق بحركة فتح في أوائل السبعينات من القرن الماضي، واهتم بدراسة الشؤون الإسرائيلية، كما عمل مستشاراً للشؤون الإسرائيلية لياسر عرفات، ونشر العدد من الكتب والمقالات السياسية. (موقع صبري جريس، من أنا (على الانترنت).

## أبواب مجلة شؤون فلسطينية:

من خلال متابعة الباحث لجميع أعداد مجلة شؤون فلسطينية اجتهد الباحث في رسم صورة لمحتوى المجلة، يمكن إجمالها في التالي:

اعتمدت المجلة في بحوثها ومقالاتها على منهج البحث العلمي، والعرض الموضوعي الموثق، المُتبع في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما أضفى على مقالاتها قيمة علمية، إضافة إلى القيمة الفكرية.

عالجت مجلة شؤون فلسطينية قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي، من خلال مقالات، وتقارير، ومراجعات، وحوارات، وندوات، متنوعة في شتى المجالات، ومختلف الكُتاب، وقادة الفصائل الفلسطينية، أظهرت المجلة في ثوب المتجدد الدائم، كما كان لها أبواب ثابتة لمعالجة الأحداث المرتبطة بالصراع العربي- الإسرائيلي، وقت حدوثها، وفي عناوين ثابتة، تحت عنوان واحد (شهريات)، يحتوي على:

- المقاومة الفلسطينية سياسياً: ناقشت فيه المجلة تفاعلات الأحداث داخل الإطار الفلسطيني الفلسطيني، وعرضت فيه وجهة النظر الفلسطينية في أحداث اللحظة.
- القضية الفلسطينية عربياً: ركزت فيه على سرد المواقف العربية الرسمية والجماهيرية من الأحداث الجارية.
- القضية الفلسطينية دولياً: عالجت المجلة في هذا العنوان، الأحداث الراهنة في بعدها الدولي.
- المناطق المحتلة: تناولت المجلة فيه أهم القضايا التي تبرز في المناطق المحتلة، في الفترة الزمنية الممتدة ما بين العدد، والعدد الآخر من المجلة. ويلاحظ هنا على تركيز المجلة على المناطق المحتلة في عدوان 1967، منذ أعدادها الأولى في 1971.
- إسرائيليات: أظهرت المجلة في هذا الباب، النقاشات الإسرائيلية الداخلية من الأحداث الجارية، أو من الحدث الأبرز في تلك الفترة.

## الاعتداءات التي تعرض لها مركز الأبحاث ومجلة شؤون فلسطينية:

تعرض مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية لسلسلة من الاعتداءات، فقامت جهة مجهولة سنة 1969 بإلقاء متفجرة على مدخل مبنى المركز، وأطلقت 4 صواريخ على مبنى المركز فأصابت المكتبة وأتلفت مئات الكتب، و في يوليو (تموز) 1982م انفجرت

سيارة ملغومة أمام مركز الأبحاث أصابت حارساً بجروح، وفي الشهر التالي تعرّض المركز لتفجير مُماثل، أحدث أضراراً مادية، وقامت إسرائيل في سبتمبر (أيلول) 1982م، أثناء اجتياحها لبيروت، بالسيطرة على مبنى المركز ونهب معظم محتوياته<sup>(1)</sup>.

كانت ذروة الاعتداءات على مركز الأبحاث، في الخامس من فبراير (شباط) 1983م، بسيارة ملغومة، انفجرت عند مدخل مركز الأبحاث، بهدف إعدام المركز كمؤسسة، مبنى وموجودات وأشخاصاً، فاستشهد ثمانية من العاملين في المركز، وضعف هذا العدد من المارة<sup>(2)</sup>.

### شهداء مجلة شؤون فلسطينية:

- حنة شاهين جريس: (فسوطه، الجليل، 1946). أغنت المكتبة العربية بالعديد من دراساتها في الشؤون الإسرائيلية، التي نشرتها في مجلة شؤون فلسطينية منذ عام 1974م، وحتى لحظة اغتيالها في 1983.

- صباح كردية (البيرة، 1955): عملت مترجمة في قسم الدراسات الإسرائيلية للمجلة.

- سناء عودة (البنان، 1963). موظفة في قسم التوثيق.

- إضافة إلى عدد من الإداريين، هم: منى خطاب (الأشرفية، بيروت، 1960)، وصبحي علوان (رام الله، 1918)، وسليم العيساوي (ترشيحا، 1936)، ومحمد عبدالله عزام، وبهاء الدين منصور<sup>(3)</sup>.

استمر صدور مجلة شؤون فلسطينية بانتظام منذ العدد الأول في 1971، حتى حادث التفجير في 1983، إلا أن التفجير من جهة، والمضايقات اللبنانية من جهة أخرى، أدت إلى نقل مقرها من لبنان إلى نيقوسيا، وتوقفها عن الصدور حتى صيف 1985، وفي السنة الأولى من عمر المجلة في قبرص، صدرت بمعدل عدد كل شهرين، ثم أصبحت المجلة شهرية، حتى توقف المجلة عن الصدور في سبتمبر (أيلول) 1993؛ نتيجة لأزمة مالية، ثم تم استئناف صدورها في صيف 2011، في رام الله، كمجلة فصلية<sup>(4)</sup>.

---

(1) جريس، مع تفجير مقر مركز الأبحاث بسيارة ملغومة كلمة للمعتدين (ع 136-137/4).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، نضال مستمر على جبهة الفكر، والمجد للشهداء (ع 136-137/7-8).

(3) مجلة شؤون فلسطينية، شهداء مركز الأبحاث (ع 136-137/16-18).

(4) مركز الأبحاث، عن المجلة (على الانترنت).



## المبحث الثاني:

### قرار مجلس الأمن رقم 242

أصدرت الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة عدداً كبيراً من القرارات الخاصة بقضية فلسطين، منذ إنشائها وحتى الوقت الحاضر، لكن القرار رقم 242، الصادر عن مجلس الأمن عام 1967م، كان أخطر تلك القرارات؛ لأنه كان أساس الاعتراف بإسرائيل، وحقها في الوجود، ضمن حدود آمنة، وتباينت المواقف تجاه القرار، وهذا ما أوجد فجوة في الموقف على البعد القومي، لكن ولأسباب عديدة، تراجع الموقف الفلسطيني تدريجياً، حتى أصبحت القيادة الرسمية الفلسطينية، تعلن أن قرار 242 هو أساس أية مفاوضات تسوية سياسية، وهذا الأمر يدعو لضرورة إلقاء الضوء على هذا القرار، بشكل موجز، يتناسب مع متطلبات البحث.

شنت القوات العسكرية الإسرائيلية عدواناً على مصر وسوريا والأردن، في الخامس من يونيو (حزيران) 1967، تمكنت فيه القوات الإسرائيلية من احتلال كامل صحراء سيناء وقطاع غزة والضفة الشرقية لقناة السويس؛ على الجبهة المصرية، واحتلت كامل هضبة الجولان وطردت سكانها العرب على الجبهة السورية، وأنهت القوات الإسرائيلية عملياتها على الجبهة الأردنية باحتلال كامل الضفة الغربية، لنهر الأردن<sup>(1)</sup>.

تقدمت العديد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي بمشاريع قرارات تُدين إسرائيل، وتطالبها بوقف إطلاق النار، والعودة إلى خطوط ما قبل 5 يونيو (حزيران) 1967، كان أبرزها المشروع الهندي في 6 يونيو، والمشروع السوفييتي في 14 يونيو، والمشروع الباكستاني في 14 يونيو، لكن اصطدمت هذه المشاريع وغيرها بالتهديد الأمريكي باستخدام الفيتو لأي مشروع قرار يتجاوز الدعوة إلى وقف إطلاق النار، إلى دعوة إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو (حزيران) 1967<sup>(2)</sup>.

#### 1- نص قرار مجلس الأمن 242:

عطلت الولايات المتحدة كل المحاولات لاستصدار قرارات دولية تُدين إسرائيل في عدوانها، أكثر من ثلاثة شهور، حتى تاريخ 22 نوفمبر (تشرين الثاني) 1967، حيث قدمت بريطانيا

(1) بهلوان وصالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية (ص417، 422-423).

(2) سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية (ص48).

مشروع قرار مجلس الأمن 242، الذي حاز على الإجماع<sup>(1)</sup>، و تضمن القرار ديباجة أكد فيها عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل، تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش بأمن<sup>(2)</sup>، ثم جاء بعد الديباجة نص القرار، والذي تضمن التالي:

- أ- سحب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في النزاع (الصراع) الأخير.
- ب- إنهاء جميع ادعاءات الحرب، أو حالاتها، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة.
- ت- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- ث- تحقيق تسوية عادلة لقضية اللاجئين.
- ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
- ح- يطلب إلى الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط؛ كي يجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية مقبولة، وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار.
- خ- يطلب من الأمين أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم عمل الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن<sup>(3)</sup>.

اختلف نص القرار باللغة الإنجليزية عن نص القرار باللغة الفرنسية، فبينما وردت مطالبة إسرائيل بالانسحاب في النص الإنجليزي "الانسحاب من أراضٍ"، وردت في النص الفرنسي "الانسحاب من الأراضي"<sup>(4)</sup>.

## 2- مواقف الأطراف المعنية من القرار:

نظرت إسرائيل إلى القرار 242 على أنه إعلان مبادئ يتفاوض عليه الأطراف من أجل السلام، كما أن القرار لا يُلزمها بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967،

1) (Samo, The June 1967 Arab- Israel War (p 163,p167).

(2) سيسالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (ص115).

(3) بهلوان و صالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية (ص433).

(4) (Samo, The June 1967 Arab- Israel War (p167 )

بناء على فهمها للنص الإنجليزي، وبناء على ذلك الفهم وافقت على قرار 242، بينما كانت الموافقة المصرية والأردنية على القرار بناء على أنه خطة لحل صراع الشرق الأوسط، يتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في عدوان 1967<sup>(1)</sup>، بينما رفضت سوريا قرار مجلس الأمن 242<sup>(2)</sup>.

على الصعيد الفلسطيني لم تكثف منظمة التحرير الفلسطينية برفض قرار مجلس الأمن 242، وإنما سعت إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يُلغي أو حتى يكمل قرار مجلس الأمن 242، بما يضمن الحقوق الفلسطينية، فعكف مجلس الأمن الدولي في الفترة ما بين 6-14 يونيو (حزيران) 1973، على دراسة مشروع قرار يدين الاحتلال الإسرائيلي للأقاليم العربية سنة 1967، وأن الحل العادل لمشكلة الشرق الأوسط يقتضي احترام الحقوق الإقليمية لدول المنطقة والحقوق المشروعة للفلسطينيين، ولكن هذا المشروع سقط في الجلسة 1735 بتاريخ 26 يوليو (تموز) 1973، باستعمال أمريكا حق النقض "الفيتو"، وكذلك أسقطت أمريكا في يناير (كانون الثاني) 1976 مشروع قرار يدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية<sup>(3)</sup>.

وقفت الولايات المتحدة ضد كل الجهود العربية وغير العربية التي حاولت تعديل ذلك القرار، وإيضاح الجوانب التي تعرضت للتأويل، كما تغاضى الموقف الأمريكي عن المغالطات الإسرائيلية الخاصة بمحتويات ومدلولات القرار 242؛ ليلغي فعلياً دور ذلك القرار كأساس للمفاوضات، وكإطار مرجعي لعملية السلام، الأمر الذي جعل بإمكان الأطراف المعنية الدخول في عملية التفاوض بأهداف متناقضة، دون أرضية مشتركة للتفاهم، كما جعل بإمكان الولايات المتحدة الأميركية الاستحواذ على مكانة الحكم النهائي، والإطار المرجعي إلى حد كبير<sup>(4)</sup>.

### 3- أهمية القرار 242:

تكمن أهمية قرار مجلس الأمن 242 في:

- أ- صدور القرار عن مجلس الأمن، بتأييد الدول الأربع الكبرى (الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا)، مما أعطاه قوة سياسية وعملية كبيرة.
- ب- إن قبول إسرائيل له من جهة، ثم قبول مصر والأردن له، وهما دولتان رئيسيتان من

(1) Sahliyah, The Plo After the Lebanon War (p163,167 )

(2) بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام (ص283، 285).

(3) سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية (ص57-58).

(4) ربيع، المفاوضات السياسية واحتمالات السلام (ع 231-232/30-31).

دول المواجهة، جعل القرار محورياً لجميع مشاريع التسوية بعد حرب 1967<sup>(1)</sup>.

ت- أنت صياغة القرار غامضة ومبهمة بشكل متعمّد، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وراء ذلك، وهذا ما أدى إلى فشل جميع المشاريع والمحاولات السلمية التي طُرحت في المنطقة على أساس هذا القرار<sup>(2)</sup>.

#### 4- أثر قرار 242 على القضية الفلسطينية:

يمكن إجمال تأثير قرار مجلس الأمن 242 على القضية الفلسطينية في:

أ- تضمن القرار إنهاء حالة الحرب فيما بين الدول العربية وإسرائيل، والتزام الدول العربية بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

ب- وتضمن القرار إقامة حدود آمنة مع إسرائيل، وبالتالي تنطوي الموافقة العربية على القرار؛ منع أي عمل عسكري ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيها<sup>(3)</sup>.

ت- القرار ليس فيه أي ذكر لفلسطين، لا كصفة لأرض، ولا كصفة لشعب، ولا كصفة لأفراد، حتى التسوية العادلة للاجئين لم يذكر تحديد اللاجئين بالفلسطينيين.

ث- عدم تحديد اللاجئين بالفلسطينيين جعل إسرائيل تفسّر عبارة حل مشكلة اللاجئين بأنها عبارة تخص أيضاً مشكلة "اللاجئين اليهود"، الذين جاؤوا إلى إسرائيل من البلدان العربية، وليس اللاجئين الفلسطينيين فقط.

ج- كلمة "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين" جاءت دون تحديد الحق في العودة والتعويض معاً وفقاً لقرار الجمعية العامة 194<sup>(4)</sup>.

ح- اختزال قضية الشعب الفلسطيني إلى قضية لاجئين، والتعامل مع القضية الفلسطينية

---

(1) طلاس، الطريق المسدود (ع 12/31).

(2) بهلوان وصالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية (ص 435).

(3) حسين، الفكر السياسي الفلسطيني (ص 143).

(4) قرار 194: صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11/12/1948، عالج قضية اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب 1948، يتكون من 15 بنداً، وصوّت لصالح القرار 35 صوتاً مقابل 15 ضده، وامتناع 8، ومما جاء فيه: وجوب السماح بالعودة للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، وتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاجتماعي والاقتصادي. (بهلوان وصالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، (ص 342-343).

كقضية إنسانية لأفراد، وليس لشعب له حقوق طبيعية وتاريخية في كل فلسطين، وله حقوق بدولة مستقلة، و عودة وتعويض للاجئين، وفقاً لقراري الأمم المتحدة 181<sup>(1)</sup>، و194<sup>(2)</sup>.

خ- التعامل مع قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 242، كقرار وحيد وأساس لأية تسوية، ينطوي على خطورة كبيرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ لأنه لا يتضمن أية مبادئ عادلة لحل القضية، ولا يشكل أساساً صالحاً لحل عادل للقضية الفلسطينية، ويجعل مَنْ يتعامل معه في موقع الاعتراف بخطوط الهدنة لعام 1949 حدوداً قانونية لإسرائيل، على غير ما هدفت إليه اتفاقيات الهدنة. وبالتالي فإن الاعتراف به، والتعامل معه أساساً وحيداً، ولا بد من الانتباه إلى أن على كلمة "وحيد"، لأية تسوية مقبلة، ينزع تلقائياً الحق في بحث أحكام القرار الرقم 181 الذي يشكل جزءاً مهماً من القرارات الدولية؛ التي اعترفت بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، والقرارات اللاحقة للجمعية العامة بهذا الشأن، ويجعل أية مفاوضات تتعلق بحل المشكلة الفلسطينية على أساس إنساني لأفراد<sup>(3)</sup>.

د- ساهمت موافقة دول عربية على قرار مجلس الأمن في تعميق الجدل الفكري حول العلاقة بين الوطني والقومي في إطار القضية الفلسطينية، وهل القضية الفلسطينية المدخل لتحقيق الوحدة العربية، أم أن الوحدة العربية هي المدخل لتحرير فلسطين، وذلك من خلال التناقض الواضح في القرار ما بين المصلحة العربية والمصلحة الفلسطينية<sup>(4)</sup>، الأمر الذي عزز ظهور العدد من التنظيمات الفلسطينية، ساهمت مع كبرى الفصائل الفلسطينية فتح، في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة ما بعد حرب 1967، ومن تلك التنظيمات:

---

(1) قرار 181: صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1947/11/29، أوصى بتقسيم فلسطين التاريخية إلى دولتين مستقلتين، عربية، ويهودية، وحكم دولي للقدس، صدر القرار في أربعة أجزاء عاجلت الأوضاع التشريعية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، (سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، (ص37-38).

(2) صايغ، فايز، ملاحظات على قرار مجلس الأمن 242 (ع11/15-12).

(3) رملوي، حقوق الشعب الفلسطيني في ضوء القانون الدولي (ع 235-236/57).

(4) (Aruri, Palestinian Nationalism Since 1967: An Overview (P73-74 )

## - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من اندماج ثلاث منظمات هي: منظمة أبطال العودة، وجبهة التحرير العربية، والجبهة القومية لتحرير فلسطين، في نهاية 1967، بقيادة جورج حبش<sup>(1)</sup>، وعلى أرضية فكرية ماركسية<sup>(2)</sup>.

## - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

انشقت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة نايف حواتمة<sup>(3)</sup> في فبراير (شباط) 1969، باسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وبدءاً من 1972 أصبحت تُعرف باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتطالب الجبهة في سياساتها اعتماد الحلول المرحلية للقضية الفلسطينية، باعتماد خطة واضحة تتمثل في تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة، لإقامة دولة فلسطينية عليها.

## - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة:

انقسمت عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في أيلول 1968، بقيادة أحمد جبريل، لصالح الارتباط الفكري والتوجيهي بحزب البعث السوري<sup>(4)</sup>.

## - منظمة طلائع حزب التحرير الشعبية (الصاعقة):

أسسها حزب البعث السوري، معتمداً على كوادر الفلسطينيين في الحزب، والتزمت الصاعقة بمواقف حزب البعث السوري من القضية الفلسطينية.

---

(1) جورج حبش: جورج حبش قائد عربي فلسطيني، ولد في اللد في فلسطين، وتخرج من كلية الطب في الجامعة الأمريكية عام 1951، وزعيم حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أنشئت في عام 1967 (الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج2/116)).

(2) أبو مياله، جورج حبش: حياته ونضاله (ص22).

(3) نايف حواتمة: ولد عام 1935 في الأردن، انتمى مبكراً لحركة القوميين العرب، أصبحت القضية الفلسطينية قضيته المركزية بعد حرب 1967، فأصبح الأمين العام للجبهة الديمقراطية، وارتبط اسمه بالبرنامج المرحلي في 1974، كأبرز المنظرين للمرحلية. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، نايف حواتمة (على الإنترنت).

(4) بهلوان وصالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية (ص393).

## - جبهة التحرير العربية:

تشكلت في 30 ديسمبر (كانون الأول) 1968، من العناصر الفلسطينية المنتمية لحزب البعث العراقي، كجبهة تتبنى الكفاح المسلح، وأعلن العراق تحمله لنفقاتها المالية<sup>(1)</sup>.  
مما سبق يُمكن ملاحظة أن قرار مجلس الأمن 242، جاء لتتويج النصر العسكري لإسرائيل، بنصر سياسي، يربط الانسحاب الإسرائيلي بقبول إسرائيل في المنطقة كدولة شرعية معترف بها، من حقها العيش ضمن حدود آمنة.  
كما أن القرار يتجاهل القضية الفلسطينية، كقضية مركزية في الصراع العربي - الإسرائيلي، لذلك تمسكت الولايات المتحدة وإسرائيل، بالقرار كأساس لكل التسويات المطروحة بعد صدور القرار.

---

(1) فرج، منظمة التحرير الفلسطينية (ص152 - 153).

الفصل الأول:

مشاريع التسوية الرسمية في مجلة شؤون  
فلسطينية (1970 - 1977م).



## المبحث الأول:

### مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1970 - 1974م).

شهدت الفترة ما بين عامي (1970-1974) ظهور سبعة مشاريع لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي هي: مشروع روجرز، ومشروع المملكة العربية المتحدة، مشروع الزيات، مشروع بورقيبة، قرار مجلس الأمن 338، مؤتمر جنيف، والبرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تميزت بتنوع مصادرها، وتفاعل جميع أطراف الصراع معها، في مجال فكري، واشتباك سياسي، تابعته مجلة شؤون فلسطينية.

#### أولاً: مشروع روجرز:

بعد عدوان 1967، خاض الحرب عملياً ضد "إسرائيل" فريقان: المنظمات الفلسطينية التي كانت تنفذ عمليات فدائية ضد "إسرائيل" من الجبهة الأردنية، ومصر التي كانت تقود حرب استنزاف<sup>(1)</sup> عبر قناة السويس ضد القوات "الإسرائيلية" التي احتلت سيناء، وإدراكاً من الولايات المتحدة الأمريكية لخطورة الوضع على الجبهتين، وخشية منها أن التصعيد المستمر يزيد من احتمال تدخل القوى العظمى، في الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(2)</sup>، أعلن وزير الخارجية الأميركي وليام روجرز<sup>(3)</sup> في 25 مايو (أيار) 1970، في مؤتمر صحفي أن الولايات المتحدة الأميركية قدمت مبادرة للسلام، بناء على النقاط التالية:

1- الرغبة المصرية في السلام، والتي ظهرت في النداء الذي وجهه الرئيس جمال عبدالناصر<sup>(4)</sup> إلى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في الأول من مايو (أيار)

---

(1) حرب الاستنزاف: هي الحرب التي يتخذ فيها الصراع شكل اشتباكات جزئية و متكررة الحدوث على امتداد زمني طويل، وتعتبر حرب الاستنزاف المصرية - الإسرائيلية 1969-1970 أبرز نموذج لتلك الحرب (عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة (ج1/ 179-180).

(2) شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية (ص 142).

(3) محام وسياسي أميركي، تولى عدة مناصب قضائية واستشارية، حتى أصبح وزير للخارجية بعد فوز نيكسون بالرئاسة في 1968 (الكياي وآخرون، موسوعة السياسة (ج2/ 838)

(4) جمال عبدالناصر: مصري ولد في 1918، وتخرج من الكلية الحربية في 1937، شارك مع "الضباط الأحرار" الذين قاموا بثورة يوليو (تموز) 1952، تولى رئاسة جمهورية مصر في 1956، وأمم قناة السويس في العام نفسه، و توفي في 1970 (الكياي وآخرون، موسوعة السياسة (ج2/ 75-76).

1970<sup>(1)</sup>، والمقابلة التي أجرتها شبكة التلفزيون الثقافية الأميركية مع الرئيس جمال عبد الناصر، والتي قال فيها "إنه يميل إلى قبول وقف إطلاق النار".

2- الاستعداد الاسرائيلي للسلام والذي تجلى في تصريح غولدا مائير<sup>(2)</sup> رئيسة وزراء إسرائيل وقد أعلنت فيه استعدادها لقبول قرار مجلس الأمن 242، وتصريح لوزير خارجية إسرائيل أبا إيبان<sup>(3)</sup> الذي أعلن فيه أن العرب سيتفاجأون من حجم التنازلات الإسرائيلية، في حال الجلوس للمفاوضات.<sup>(4)</sup>

وقد تضمنت مبادرة روجرز النقاط التالية:

1- دعوة الفرقاء (مصر والأردن وإسرائيل) إلى العمل تحت إشراف الأمم المتحدة؛ لإيجاد الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ القرار 242.

2- وقف لإطلاق النار لمدة محدودة، تبدأ على أقل تعديل من الأول من يوليو (تموز) حتى الأول من أكتوبر (تشرين الأول) 1970<sup>(5)</sup>.

3- الموافقة على تصريح يصدره المبعوث الخاص السفير يارينغ<sup>(6)</sup>، ويتضمن موافقة مصر والأردن وإسرائيل على تعيين ممثلين لإجراء مباحثات؛ من أجل التوصل إلى اتفاق للسلام العادل والدائم المستند إلى:

---

(1) وجه الرئيس عبدالناصر نداء إلى الرئيس الأمريكي نيكسون في الأول من أيار (مايو) 1970، يطلب منه الضغط على إسرائيل لتقبل بتسوية شاملة في الشرق الأوسط. (خليفة، السياسة الإسرائيلية (ع 241/8)؛ شرابي، أميركا والعرب (ص 264).

(2) غولدا مئير: هي غولدا مئيرسون ولدت عام 1898 في أوكرانيا وهاجرت إلى فلسطين في 1921، نقلت العديد من المناصب الدبلوماسية في "إسرائيل" إلى أن أصبحت رئيسة للوزراء في 1969، واستقالت من منصبها في 1974، وتوفيت في القدس في 1978. (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية (ص 397-398)).

(3) أبا إيبان: صهيوني ولد عام 1915 في جنوب أفريقيا، وهاجر إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية، وعين في 1950 سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم وزيراً للخارجية الإسرائيلية في 1963 وظل حتى 1974، وتوفي في عام 2001. (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، (ص 73)).

(4) محارب، موقف إسرائيل من مشروع روجرز (ع 40-41).

(5) الموسوعة الفلسطينية (مج 2 / 488).

(6) وفقاً للمادة 3 من قرار مجلس الأمن رقم 242، عين الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور غونار يارينغ، السفير السويدي في موسكو وهو ودبلوماسي عريق ولغوي بارع، ممثلاً خاصاً له (شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية (ص 157)).

أ- الإقرار لكل دولة بسلامة أراضيها، وسيادتها عليها.

ب- الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ احتلت في عام 1967، طبقاً لقرار مجلس الأمن 242<sup>(1)</sup>.

وافقت مصر على المبادرة يوم 23 يوليو (تموز) 1970، ووافقت الأردن عليها يوم 26 من الشهر ذاته، كما وافقت إسرائيل يوم 6 أغسطس (آب) 1970، وأكدت واشنطن يوم 7 أغسطس (آب) 1970 علمها بموافقة الأطراف الثلاثة على مبادرة روجرز، ووقف إطلاق النار لمدة 90 يوماً<sup>(2)</sup>، الذي دخل حيز التنفيذ في منتصف ليلة 8 أغسطس (آب) 1970<sup>(3)</sup>

بناء على موافقة الأطراف المعنية، ومع بدء سريان وقف إطلاق النار في 7 أغسطس (آب) 1970، توالى الزيارات لمسؤولين كبار من الولايات المتحدة الأمريكية، لكل مصر وإسرائيل في محاولات لتقريب وجهات النظر بين الطرفين<sup>(4)</sup>، تهدف أمريكياً لتوقيع اتفاقية جزئية بين مصر وإسرائيل (مع تجاهل للمسار الأردني - الإسرائيلي<sup>(5)</sup>)، لكن تلك المحاولات فشلت في تحقيق أهدافها، حتى أعلنت أمريكا في أواخر نوفمبر (تشرين الثاني) 1971 تجريد الوساطة بين الدول العربية وإسرائيل<sup>(6)</sup>.

تناولت مجلة شؤون فلسطينية مشروع روجرز منذ صدور العدد الأول من أعدادها، في مارس (آذار) 1971، أي بعد 9 شهور من صدور المشروع. وتجدد وقف إطلاق النار بموافقة الأطراف المعنية<sup>(7)</sup>؛ لذلك كان تناول المجلة للمشروع في دراسة حقيقة المواقف المعلنة من المشروع من جهة، ومستقبل المباحثات من جهة أخرى:

---

(1) طلاس، الطريق المسدود في الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل (ع 31/16).

(2) الموسوعة الفلسطينية (مج 2 / 488).

(3) Herzog, The Arab – Israeli Wars (P219).

(5) Quant, Peace Process (p74).

(5) خليفة، رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين (ع 9/260).

(6) العظم، القضية الفلسطينية دولياً (ع 245/7).

(7) محارب، موقف إسرائيل من مشروع روجرز (ع 55/2).

## 1- الموقف الاسرائيلي من مشروع روجرز:

ناقشت مجلة شؤون فلسطينية الموقف الإسرائيلي من مشروع روجرز في مسارين؛ الأول: رد الفعل الإسرائيلي على مشروع روجرز، والثاني: تفسير الموقف الإسرائيلي من المشروع، من خلال شرح مفهوم السلام في "إسرائيل":

### أ- رد الفعل الإسرائيلي على مشروع روجرز:

لخصت المجلة الموقف الصهيوني من مشروع روجرز بالتالي:

- رفضت إسرائيل المشروع قبل موافقة مصر عليه، وعادت وقبلته بعد ذلك بضغط أميركي.
- جاء قبول إسرائيل للمشروع على شكل بيان أصدرته حكومة إسرائيل دون التوقيع على المشروع ذاته، كما فعلت الجمهورية العربية المتحدة والأردن.
- اختلف بيان الرد الإسرائيلي في بعض فقراته ونصوصه عن المشروع الأميركي، كما وأنه يعد بمثابة "نعم، ولا" في آن واحد للمشروع الأميركي.
- هنالك بون شاسع بين الموقف الإسرائيلي والمشروع الأميركي.
- إسرائيل لم تقبل المشروع عن طيب خاطر، بل اضطرت لقبوله لأسباب عدة، أهمها الضغط الأميركي، والتحسب من الرأي العام العالمي بعد موافقة مصر عليه<sup>(1)</sup>.

ولتوضيح الموقف الإسرائيلي الراض تماماً لمشروع روجرز استشهدت المجلة بأقوال رئيسة الوزراء "الإسرائيلية" غولدا مائير في 4 أبريل (نيسان) 1971 أمام المؤتمر الوطني لحزب العمال الإسرائيلي الحاكم في حينه "أن إسرائيل" لن تتخلى عن القدس والجولان وشم الشيخ، وأنها ترفض ضمانات الدول الكبرى، وترفض الضمانات الدولية للحدود، ووجود أي قوات دولية على الحدود"<sup>(2)</sup>.

### ب- مفهوم السلام في "إسرائيل":

ظهر في "إسرائيل" بعد عدوان عام 1967 مصطلحا " الحمايم والصقور"، فقسم المجتمع الإسرائيلي إلى فئتين الصقور التي تدعو إلى عدم إعادة "شبر واحد" من الأراضي المحتلة إلى الدول العربية، وفئة الحمايم التي تدعو إلى إعادة بعض المناطق المحتلة مقابل

(1) محارب، موقف إسرائيل من مشروع روجرز (ع55/2).

(2) العظم، إسرائيل والتسوية السياسية (ع78/4).

سلام دائم مع العرب<sup>(1)</sup>، بمعنى أن الخلاف بين الحمايم والصقور لا يتعدى الخلاف حول الأسلوب، وليس حول الأهداف، فالصقور والحمايم تتفق في ضم الأراضي العربية، ولكنها تختلف في مقدار الضم، وتتفق في الاستيطان في المناطق المحتلة وتختلف في حجم الاستيطان، وتتفق في اتخاذ سياسات صارمة مع الدول العربية، وتختلف في أسلوب تحقيق ذلك، بمعنى أن الخلاف بين الصقور والحمايم خلاف في الأمور الثانوية، أما الأمور الرئيسية ففيها اتفاق، فالصقور والحمايم وجهان لعملة واحدة هي الصهيونية، وكل ما تمثله من معان<sup>(2)</sup>.

ثم بينت المجلة الهدف من التسوية في "إسرائيل"، بأنها تعني لإسرائيل سقوط الحواجز والجدران كافة بينها وبين الدول العربية، بحيث لا تعود هناك قطيعة، أو وسطاء بين الطرفين؛ لأن لدى "إسرائيل" مشاريعها الخاصة للوصاية على منطقة الشرق الأوسط؛ لذلك إن وجدت تجاوباً عربياً مع سقوط الحواجز؛ فإنها مستعدة للموافقة على خطة روجرز، والقائمة على تعديلات طفيفة في الحدود لا أكثر، مع الاتفاق على وضع خاص لمدينة القدس الموحدة<sup>(3)</sup>.

ولأن التسوية المعروضة في مشروع روجرز لا تضمن تلك الأمنيات الإسرائيلية، فإن إسرائيل لا تريد السلام، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تضغط عليها، وبالتالي فإن "إسرائيل" تناور حتى لا تُغضب أمريكا، التي ترى أن طرح المبادرة يحد من تدخل الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط<sup>(4)</sup>.

استشرفت المجلة آفاق السلام وفقاً لمشروع روجرز بأن إسرائيل لن تطبق نصوص المقترحات الأميركية كافة، خاصة الفقرة التي تنص على "الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة" ولن تتسحب إلى حدود الرابع من يونيو (حزيران) 1967، وستبقى متمسكة بالتفسير الآخر للنص الانجليزي الوارد في المقترحات الأميركية "الانسحاب الإسرائيلي من أراضٍ احتلت" وإذا حدث العكس وانسحبت إسرائيل من المناطق المحتلة عام 1967 كافة، بما في ذلك القدس، وأصبحت خلف حدود الرابع من يونيو 1976 عن طريق المفاوضات، فإن معجزة تكون قد حدثت في الفكر الصهيوني، غير أن هذه المعجزة غير واردة في عصرنا<sup>(5)</sup>.

---

(1) محارب، الحمايم والصقور في إسرائيل (ع1/6).

(2) المرجع السابق، ص16-17.

(3) العظم، إسرائيل والتسوية السياسية (ع4/79).

(4) شبل، السياسة الإسرائيلية (ع1/146).

(5) محارب، موقف إسرائيل من مشروع روجرز (ع2/55).

## 2- الموقف الفلسطيني من مشروع روجرز:

درست مجلة شؤون فلسطينية الرفض الفلسطيني لمشروع روجرز، وتداعياته على العلاقات العربية - الفلسطينية:

### أ- الموقف الفلسطيني من المشروع:

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورة استثنائية في عمان في 27 من أغسطس (آب) 1970، أُصدر بعدها بيان جاء فيه: الرفض لمشروع روجرز لأنه يتضمن تنازلاً عن جزء من الأرض العربية الفلسطينية للمحتل، واعترافاً بشرعية المحتل، وتصفية للوجود الفلسطيني بالنظر إلى قضية الشعب الفلسطيني كمشكلة لاجئين، كما يهدف المشروع إلى محاصرة كل تطلع فلسطيني للثورة والتحرير<sup>(1)</sup>.

ناقشت مجلة شؤون فلسطينية الموقف الفلسطيني من مشروع روجرز، من خلال دراسة مواقف الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً حركة فتح والجبهتين الديمقراطية والشعبية، التي انفتحت رؤيتها بأن الهدف من المشروع تصفية المقاومة المسلحة المنطلقة من الأردن، لكنها اختلفت في كيفية التصدي للمشروع، فقد دعت الجبهة الديمقراطية إلى تعرية المواقف العربية الموافقة على المشروع؛ مما أثار استياء فتح التي اعتبرت أن موقف الجبهة الديمقراطية يعرض الثورة الفلسطينية للخطر باتباع سياسة محاربة ألف من الأعداء في وقت واحد، أما الجبهة الشعبية فقد توجهت رؤيتها نحو خلق حالة من التحدي للدول العربية باختطاف أربع طائرات تجارية أوروبية وأمريكية في أوائل سبتمبر (أيلول) 1970<sup>(2)</sup>، وتفجير إحداهم في مطار القاهرة<sup>(3)</sup>؛ فقامت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتجميد عضوية الجبهة الشعبية<sup>(4)</sup>.

فأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً بتاريخ 14 من نفس الشهر عكس حالة الانقسام الفلسطيني حول سبل مواجهة مشروع روجرز ومما جاء فيه " بعد البدء بتنفيذ مشروع روجرز أصبحت الثورة الفلسطينية أمام مفترق طريقين: إما الخضوع للضغوط التي تمارسها

---

(1) حسين، الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988 (ص 137).

(2) Quant, Peace Process(p76).

(3) شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية (ص 171)؛ الحسن، بلال، أحداث أيلول ومسؤولية النظام الاردني(ع1/46).

(4) الحسن، بلال، أحداث أيلول ومسؤولية النظام الاردني (ع1/44-47).

الإمبريالية والصهيونية وأنظمة الهزيمة والاستسلام، وإما أن نصمد من خلال الرد الثوري على مخططات أعدائنا، إن شعبنا .....مبتلى بأنظمة مهترئة وقيادات عاجزة<sup>(1)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن النقاش الداخلي الفلسطيني حول مشروع روجرز تحول إلى انقسام فكري فلسطيني يقلل من فرص التصدي والمنع لمرور مشروع روجرز.

#### ب- أثر الرفض الفلسطيني لمشروع روجرز على العلاقات الفلسطينية - العربية:

كتب نبيل شعث أن أمريكا تهدف من خلال طرح مشروع روجرز إلى تجريب استراتيجية " الفتنة" في الشرق الأوسط، فلجأت إلى " أردنة" الصراع الفلسطيني، وذلك بقيامها بمساعدة الجيش الاردني ليقا تل الفلسطينيين فيتحول الصراع إلى صراع بين العرب، وبذلك تخفف العبء عن إسرائيل، وتمهد السبيل لتسوية سلمية<sup>(2)</sup>.

وفي السياق نفسه ربط بلال الحسن ما بين الموافقة الأردنية على مشروع روجرز والرفض الفلسطيني للمشروع على أن سبب الصدام في أيلول<sup>(3)</sup> هو التناقض الكبير بين المقاومة والنظام الاردني حول التسوية، وقدرة الفصائل الفلسطينية على عرقلة مشروع روجرز؛ مما جعل النظام الاردني يتحرك في اتجاه تصفيته<sup>(4)</sup>.

ورغم أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر صرح لمرات عديدة أن مصر بقبولها مبادرة روجرز تبحث فقط عن محو ذيول الاعتداء الإسرائيلي في 1967، مع إقرار الرئيس جمال عبد الناصر بأن هذه المبادرة تتكرر وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية<sup>(5)</sup>، فإن مصر ردت على رفض الفصائل الفلسطينية لمشروع روجرز؛ بإغلاق إذاعة صوت فلسطين، في تموز (يوليو) 1970<sup>(6)</sup>.

تلك المواقف العربية الصارمة في التعامل مع الرفض الفلسطيني كانت سببا في تبدل الموقف الفلسطيني على المستوى الرسمي، عبر بيان من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير

---

(1) الشريف، البحث عن كيان (201).

(2) شعث، فلسطين الغد(ع2/15).

(3) قام الجيش الأردني بشن حرب ضد المنظمات الفلسطينية في الأردن استمرت عشرة أيام ابتداءً من 17 أيلول 1970، كانت مقدمة لتصفية الوجود الفلسطيني في الأردن لاحقاً (شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية (ص 143)).

(4) الحسن، بلال، احداث أيلول ومسؤولية النظام الاردني(ع1/47).

(5) مصالحة، السلام الموعود(ص 35).

(6) شعث ، فلسطين الغد(ع2/11).

الفلسطينية نص على " أن الثورة ليست ضد إزالة آثار عدوان<sup>(1)</sup> حرب حزيران، وليست ضد استرجاع الدول المعنية لما احتل من أراضيها، على أن لا يمس هذا حقوق شعب فلسطين أو الثورة الفلسطينية من قريب أو بعيد"<sup>(2)</sup>.

عقب بلال الحسن على البيان بأنه تجاهل أن السعي العربي لإزالة آثار العدوان يتم على أساس قرار 242 الذي ترفضه المقاومة"<sup>(3)</sup>.

وكتب صلاح الدين الدباغ إلى عدم إمكانية الجمع بين إزالة آثار العدوان وعدم المساس بالحقوق الفلسطينية "فالآثار القانونية المترتبة على الصلح مع إسرائيل" تركز على أن تقوم الدول العربية بدور الحارس والشرطي على حدودها، وأن عبء مواجهة المقاومة سينتقل قانونياً إلى الدول العربية، وفقاً لنص قرار 242 " الاعتراف بسيادة كل دولة... وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها حرة من التهديد وأعمال القوة واحترام كل ذلك"<sup>(4)</sup>.

وبالتالي تفقد الثورة قاعدتها، ومناطق إعدادها ومصادر دعم رئيسة لها، وسُجِّب الفلسطينيون - بلا شك - على نزع سلاحهم<sup>(5)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة مدى الاختلاف بين الفهم الفلسطيني والعربي للصراع العربي الفلسطيني، والذي أوقع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تناقض مع مبادئها المعلنة في حينه، خوفاً من الصدام مع الدول العربية الموافقة على مشروع روجرز، مما عاد بالسلب على القضية الفلسطينية، وإدخالها في مأزق داخلي في صراع بين الفصائل الفلسطينية من جهة، وفي مأزق فكري حول القضية الفلسطينية وإخراجها من بعدها القومي إلى البعد الوطني، وهو ما يُفسر الرد العنيف للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ على الموافقة العربية على مبادرة روجرز.

---

(1) إزالة آثار العدوان: شعار رفعته دول الطوق العربي بالإضافة إلى دول عربية أخرى بعد عدوان 1967، يطالب إسرائيل بانسحاب كامل من الأراضي المحتلة في 1967 بناءً على قرار مجلس الأمن 242 .

(الكيبالي وآخرون، موسوعة السياسة(ج1/157)).

(2) الحسن، بلال، المقاومة الفلسطينية(ع2/144)

(3) المرجع السابق، ع2/144-145.

(4) الدباغ، الآثار القانونية المترتبة على الصلح مع إسرائيل(ع3/67-68).

(5) اسماعيل، حركة التحرير الفلسطيني: مداها وأبعادها(ع2/34).



### 3- فشل مشروع روجرز:

أرجع ناجي علوش أسباب فشل مشروع روجرز للأسباب التالية<sup>(1)</sup>:

أ- توفر قناعة شعبية عربية في مصر والبلاد العربية انه ليس هناك غير الحرب سبيل، وهذه القناعة هي التي أفضلت مشروع روجرز.

ب- استمرار التعنت الإسرائيلي والإصرار على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة بعد سنة 1967.

ت- افتضاح الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل

ث- دور الاتحاد السوفياتي الراض للحلول الاستسلامية الأمريكية

ج- تطور قوة مصر العسكرية

ح- صمود المقاومة الفلسطينية أمام المؤامرات.

لكن هذا التحليل يفتقد للموضوعية، فقد نجح مشروع روجرز في تدمير المقاومة الفلسطينية في الأردن، وتوقف القتال على الجبهتين الأردنية والمصرية؛ مما أفقد العرب القدرة على الضغط على "إسرائيل" وهو ما ساهم في زيادة التعنت "الإسرائيلي" ونجاحه في إفشال مشروع روجرز.

مما سبق يمكن ملاحظة أن مبادرة روجرز جاءت بناء على رغبة مصرية - إسرائيلية بوقف حرب الاستنزاف، وركزت بنودها على إجراء مفاوضات بين العرب وإسرائيل، وتثبيت قرار مجلس الأمن 242، وتجاهلت تماما القضية الفلسطينية، كما نجحت مبادرة روجرز في وقف حرب الاستنزاف.

وبالنظر إلى تغطية كتاب مجلة شؤون فلسطينية للمشروع، نلاحظ تناقض في تغطية كتاب المجلة لمشروع روجرز، بين التأكيد أن المشروع جاء لرغبة مصرية لوقف القتال، وبين شرح أسباب فشل المشروع بأن القناعة العربية هي الحرب هي السبيل لإرجاع الأراضي العربية المحتلة، ورغم شرح المجلة لأبعاد مشروع روجرز، لكنها لم تقدم أي مقترحات فكرية لكيفية مواجهة المشروع، أو كيفية حل التناقض بين المواقف الفلسطينية والعربية.

---

(1) علوش، القضية الفلسطينية عربيا(ع7/ 239-240).

## ثانياً: مشروع المملكة العربية المتحدة (مشروع الملك حسين):

أعلن الملك حسين بن طلال عن مشروع المملكة العربية المتحدة عبر خطاب ألقاه في الديوان الملكي الهاشمي في الخامس عشر من آذار (مارس) 1972<sup>(1)</sup>.

وانقسم الخطاب إلى: مقدمة تاريخية سرد فيها الملك تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية منذ إنشاء إمارة شرق الأردن في عام 1921، وحتى صدور المشروع، ومشروع جاء نتيجة لتلك العلاقات التاريخية، تبنى إقامة "مملكة عربية متحدة" من قطر أردني ممثلاً بال الضفة الشرقية، وقطر فلسطيني ممثلاً بال الضفة الغربية وأي أرض فلسطينية يتم تحريرها لاحقاً ويرغب أهلها بالانضمام للمملكة، على أن تكون عمان العاصمة المركزية، والقدس عاصمة للقطر الفلسطيني، ويكون رئيس الدولة الملك، الذي يتولى السلطة التنفيذية المركزية، في وجود مجلس وزراء مركزي أيضاً، ويكون الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولكل قطر سلطة تنفيذية، ومجلس شعب، يحدد الدستور علاقتهما بالسلطة المركزية<sup>(2)</sup>.

### المواقف الرسمية من مشروع الملك حسين:

تراوحت المواقف العربية بين الصمت والرفض في أدنى مستوياته للمشروع<sup>(3)</sup>؛ ما عدا السودان الذي طلب التريث لمناقشة المشروع في جامعة الدول العربية، واسرائيليا أعلنت غولدا مائير رفضها التام للمشروع، بينما ساد الصمت على مستوى أمريكا وحلفائها في أوروبا الغربية الذي تقطعه بعض الثناء على الملك حسين دون التأييد الصريح للمشروع؛ وبالعكس كان موقف الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي<sup>(4)</sup> الذي اعتبر المشروع يعرقل جهود الدول العربية لإزالة آثار حرب 1967<sup>(5)</sup>.

---

(1) أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية 1964-1999 (ص 213).

(2) Lukacs, Documents on The Israeli- Palestinian Conflict 1967-1983 (p220-222).

(3) قامت مصر والجزائر والعراق وليبيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن (حبيب الله، علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني) (ص 85).

(4) المعسكر الشرقي: تعبير ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، ويقصد به الدول المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا. (الكوالي وآخرون، موسوعة السياسة، (ج6/ 245).

(5) الموسوعة الفلسطينية (مج2/ 243).

## المعالجة الفكرية للمشروع في مجلة شؤون فلسطينية:

تناولت مجلة شؤون فلسطينية مشروع الملك حسين بمجرد صدوره في عددها الثامن الصادر في أبريل (نيسان) 1972 والأعداد التي تلتها، وكتب رئيس تحرير المجلة في افتتاحية العدد الثامن: إن المجلة قامت بدعوة عدد من المفكرين والمتقنين ومسؤولين من الثورة الفلسطينية إلى اجتماع لإصدار بيان سياسي يمثل الفكر الفلسطيني، حول مشروع المملكة العربية المتحدة، وقد لبي الدعوة عدد من المتقنين؛ صدر عنهم بيان سياسي رافض تماما لمشروع المملكة المتحدة<sup>(1)</sup>. ثم تناولت المعالجة الفكرية من عدة زوايا على النحو التالي:

### 1- جذور المشروع:

تمحور تحليل كُتّاب المجلة حول اتهام المشروع إما بجذوره الأمريكية، أو الإسرائيلية، وفي تصور آخر يجمع بين الجهتين باعتبار المشروع يحقق الرؤيتين الأمريكية والإسرائيلية.

أكد كلوفيس مقصود أن مشروع الملك حسين مخطط أمريكي إسرائيلي لقفل القضية الفلسطينية، فذكر: "نستطيع أن نؤكد أنه استنادا إلى عدة وثائق تمكنا من الاطلاع عليها، بأن مشروع الملك حسين الذي يشكل نقطة تحول في مسيرة القضية الفلسطينية قد أعد في مركز الأبحاث والدراسات التابع لمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض"<sup>(2)</sup>.

وكتب أحمد بهاء الدين أنه قام بزيارة لجامعة نيويورك في نوفمبر (تشرين الثاني) 1971، لمناقشة مشروع للسلام في الشرق الأوسط، وأن هذا المشروع يتقاطع كثيرا مع مشروع المملكة العربية المتحدة، معللا ذلك النقاش بأن صناع القرار في الولايات المتحدة يعتمدون كثيرا على تلك الدراسات في تحديد السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>.

وكتب صادق العظم أن المشروع نتيجة لاتصالات أردنية-إسرائيلية، وأن الملك حسين قَبِلَ في هذه الاتصالات الشروط التي طرحها ابا إيبان في اجتماع عقده مع الملك حسين نفسه في لندن في سبتمبر (أيلول) 1968 حيث عرض إيبان مشروع آلون<sup>(4)</sup> الذي ينص على

---

(1) انظر: صايغ، شؤون فلسطينية (ع7/4-7).

(2) مقصود، الأبعاد الأميركية-الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إبطائه (ع5/9).

(3) بهاء الدين، من جذور مشروع الملك حسين (ع45/10).

(4) يغال آلون: صهيوني ولد في مستوطنة "كفار تابور" في طبريا عام 1918، شارك في العديد من الأعمال الإرهابية التي ساهمت في احتلال فلسطين، واعتبر أفضل قائد للمشاة في الجيش الإسرائيلي، كان عضواً في الكنيسة من الدورة الثالثة حتى التاسعة، وعين وزيراً للعمل في 1961 وحتى 1969، قدم خلالها مشروعه لمعالجة الأراضي المحتلة في عدوان 1967. (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية (ص54)).

تجريد الضفة الغربية من السلاح، والاحتفاظ بمراكز عسكرية اسرائيلية على طول نهر الأردن، وإجراء تعديلات طفيفة على الحدود، والاحتفاظ بالقدس عاصمة لإسرائيل، مقابل إعادة الضفة إلى النظام الأردني<sup>(1)</sup>.

رغم أن هذا التحليل يتناقض مع رد فعل الحكومة الإسرائيلية على المشروع، التي أصدرت بيان رفض للمشروع بعد مرور ساعات فقط من إعلان الملك حسين لمشروع المملكة العربية المتحدة، لكن الكثير من المحللين اعتبروا أن الرفض الإسرائيلي للمشروع تكتيكي وليس حقيقياً<sup>(2)</sup>.

خالف أحمد خليفة الرأي السابق في معرض تحليله للرفض الإسرائيلي لمشروع المملكة العربية المتحدة؛ مؤكداً أن موافقة الملك حسين على مشروع آلون هو فرضية، وليس حقيقة من جهة، ومن جهة أخرى مشروع آلون لا يحظى بإجماع إسرائيلي كأساس للتسوية، كما أنه رفض اعتبار الرفض الإسرائيلي تكتيكي؛ بل حقيقي، أملتة على الحكومة الإسرائيلية طبيعة تركيبها، وطبيعة توازنات قواها والرأي العام المتجه أكثر فأكثر نحو التطرف في إسرائيل<sup>(3)</sup>.

قام خليفة برصد آراء الكتاب الإسرائيليين حول المشروع ومدى علاقته بالرؤية الاسرائيلية، ورأى أن نقاط الاتفاق بين المشروع والرؤية الاسرائيلية هو حكم ذاتي للفلسطينيين وليس دولة، كون الشؤون الخارجية والمالية والدفاع ستكون من صلاحيات الحكومة المركزية، أما نقطة الخلاف الرئيسة فهي القدس، التي أعلن المشروع أنها ستكون عاصمة القطر الفلسطيني<sup>(4)</sup>.

## 2- أهداف المشروع على المستوى الفلسطيني :

ناقش كتاب مجلة شؤون فلسطينية الأهداف التي يريد المشروع تحقيقها على المستوى الفلسطيني، في محورين رئيسيين؛ الأول: تأثير المشروع على منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلاً للشعب الفلسطيني، والمحور الثاني: حول نتائج المشروع في حال تطبيقه على النضال الفلسطيني.

(1) العظم، مشروع الملك حسين دولياً (ع9/258).

(2) خليفة، رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين (ع9/265).

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع نفسه، ص260.

## أ- تأثير المشروع على منظمة التحرير الفلسطينية :

حدد ناجي علوش أهداف المشروع أنه يراد من خلاله إيهام الفلسطينيين، أو قطاع منهم على الأقل بأن هناك بديلاً للتحرير، وللطريق الشاق الطويل، وهو الحكم الذاتي، مما يخلق تتاحراً بين الفلسطينيين؛ يساعد النظام الأردني على سلب شرعية التمثيل من منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، وإبراز النظام الأردني والمتعاونين معه من الفلسطينيين كبديل لمنظمة التحرير الفلسطينية<sup>(1)</sup>.

وكتب خالد الحسن في السياق نفسه أن المشروع يهدف إلى خلق قيادة فلسطينية عميلة مضادة لسلطة الشعب الفلسطيني الثورية الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي حصول ازدواجية في التمثيل الفلسطيني وترسيخ تمثيل الملك حسين للشعب الفلسطيني، في محاولة واضحة لسحب الاعتراف الدولي والعربي من الثورة الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

وكتب كلوفيس مقصود أن المشروع امتداد طبيعي لمجازر أيلول 1970، التي هدفت إلى تحول منظمة التحرير الفلسطينية من قيادة الشعب الفلسطيني، إلى طرف فلسطيني، يسهل احتواؤه وتقويض أهدافه في التحرير<sup>(3)</sup>.

## ب- تأثير المشروع على النضال الفلسطيني:

قام كلوفيس مقصود بتحليل جزء من نص مشروع الملك حسين، بقوله: يقر مشروع المملكة المتحدة بوجود شخصية فلسطينية داخل القطر الفلسطيني، فالمشروع يعطي الفلسطينيين في الضفة وغزة معادلة لإدارة شؤونهم، وبالتالي فإنه يحقق في حال مروره الأهداف المرحلية للمحور الأميركي الإسرائيلي المتمثلة بتفريغ الشعب الفلسطيني من واقعه المسيس والمناضل، وتحويل اهتماماته الأساسية إلى إدارة شؤونه المحلية، وتفريغ هذا الإقليم الفلسطيني المقترح من أي احتمال تحوله مستقبلاً إلى مجتمع التأهب، من خلال جعله منطقة مجردة من السلاح<sup>(4)</sup>.

(1) علوش، مشروع الملك حسين (ع 237/9).

(2) الحسن، خالد، مذكرة تحليلية لمشروع الملك حسين (ع 259/8-261).

(3) مقصود، الأبعاد الأميركية-الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه (ع 7/9).

(4) المرجع السابق، ص 9-10.

وكتب خالد الحسن أن المغزى من إنشاء قطر فلسطيني له حكومة، وآخر أردني له حكومة، ثم حكومة مركزية، بأنه يهدف إلى دخول الفلسطينيين في مفاوضات مع الاحتلال تؤدي إلى اعتراف بالعدو الصهيوني؛ مما يمثل خيانة وطنية للقضية الفلسطينية<sup>(1)</sup>، وذلك ما أكد عليه كلوفيس مقصود أن مشروع الملك حسين يؤمن لإسرائيل إقرارا عربيا بحقها في الامتداد والتوسع والتهويد، واعترافا بالحركة الصهيونية، وأن إسرائيل هي تحقيق جزئي للهدف الصهيوني، واعتراف بحق إسرائيل في تحقيق التكامل ما بين واقعها ومرماها<sup>(2)</sup>.

وفي الاتجاه ذاته كتب عبدالحفيظ محارب:

"إن المشروع يهدف إلى تحويل الزعامات الفلسطينية في الضفة الغربية المتعاونة مع الاردن وإسرائيل الى حكام القطر الفلسطيني ضمن مشروع المملكة المتحدة، مما يكسبها الصفة الرسمية للتفاوض مع إسرائيل وتصفية القضية الفلسطينية<sup>(3)</sup>.

لكن القارئ لنصوص المشروع ومقارنتها بالتحليل السابق يجد فجوة ما بين التحليل والنصوص عبّر عنها أحمد خليفة بشكل واضح في تعليقه على ربط المشروع بتحقيق مكاسب إسرائيلية: "إن مشروع الملك حسين لم يتعرض لإسرائيل، ولم يذكر موضوع التفاوض معها، وإنما تحدث عن منح الفلسطينيين استقلالاً ذاتياً ضمن " مملكة عربية متحدة" في المناطق التي سيتم تحريرها"<sup>(4)</sup>.

هذا التناقض ما بين النصوص والتحليل بما يبدو في ظاهره خروجاً عن الموضوعية، يكسب التحليل الصفة العلمية من خلال الدخول في ما وراء النصوص ومقدمتها التاريخية والسياسية. لكن كان من المفترض على الكُتّاب التنويه له كما فعل ناجي علوش الذي كان أكثر وضوحاً عندما قال: " إن المشروع المعلن لا يستهدف إعلانه تنفيذه، وسوف يصبح عند التطبيق شيئاً آخر، فالمشروع سيكون أساساً للمناقشة، يقود إلى تنازلات ويكرس الاحتلال، ويحوّل الضفة الغربية إلى بلدية كبيرة، ويكرس تحويل القدس إلى دولة الاحتلال، وستصبح

---

(1) الحسن، خالد، مذكرة تحليلية حول مشروع الملك حسين (ع 8 / 264).

(2) عبدالمقصود، الأبعاد الأميركية- الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه (ع 11/9).

(3) محارب، رد فعل المناطق المحتلة لمشروع الملك حسين (ع 266/9).

(4) خليفة، رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين (ع 263 / 9).

الصفة الغربية جسرا ما بين دولة الاحتلال والوطن العربي<sup>(1)</sup> بمعنى أن علوش لم يفسر نصوص المشروع بمعانٍ تفتقد للموضوعية، وإنما أعطى للمشروع بشكل كامل الصفة التأميرية التي يمكن للقارئ أن يتفق أو يختلف معها.

### 3- أهداف المشروع على المستوى العربي:

أكد خالد الحسن على أن المشروع هو استغلال من الملك حسين لحالة العجز العربي، و تشجيع لبادرة الانفراد في القضايا القومية المصيرية، وفي السياق نفسه كتب كلوفيس مقصود بأن المشروع يصبو إلى قفل القضية الفلسطينية؛ لأن استمرار القضية الفلسطينية يعني بقاءها مركزاً لالتقاء القوى الثورية والتغييرية في المنطقة ككل؛ مما يهدد المصالح الأمريكية التي تتعارض مع مصالح شعوب المنطقة<sup>(2)</sup>.

وكتب ناجي علوش أن المشروع يهدف إلى انقسام الدول العربية إلى مؤيد ومعارض للمشروع<sup>(3)</sup>.

كان هذا التحليل من الكتاب لأثر المشروع على الدول العربية بشكل عام، وقد كان لهم أيضا تصور أن المشروع يستهدف مصر على وجه الخصوص. فكتب خالد الحسن "أن المشروع يهدف إلى عزل مصر عن النضال العربي"<sup>(4)</sup>، وكتب كلوفيس مقصود " أن المشروع يهدف إلى عزل مصر باعتبارها مركز الثقل العربي، عن ارادة التفاعل العربي العام، وهذا يؤدي إلى افراغ الوجود العربي من أدواته الضاربة الجادة"<sup>(5)</sup>.

### 4- رؤية كُتَّاب المجلة حول كيفية مواجهة المشروع؟

بعد أن عرضت مجلة شؤون فلسطينية جذور المشروع والأهداف المرجوة منه، قدمت رؤية لمواجهة المشروع على الصعيد الفلسطيني، والعربي، والدولي.

---

(1) علوش، مشروع الملك حسين (ع 9 / 239).

(2) عبدالمقصود، الأبعاد الاميركية- الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه (ع 9/9-10).

(3) علوش، مشروع الملك حسين (ع 9/238).

(4) الحسن، خالد، مذكرة تحليلية لمشروع الملك حسين (ع 8 / 263).

(5) مقصود، الأبعاد الأميركية- الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه (ع 10/9).

## أ- على الصعيد الفلسطيني:

تعميق الوحدة بين الفصائل الفلسطينية:

قامت تلك الرؤية على القليل من النقد الذاتي، عندما أكدت أن مشاريع التسوية، تستوجب الوحدة الفلسطينية لمواجهتها.

فكتب فريق الإعداد في مجلة شؤون فلسطينية رؤيه استندت في مقدمتها على ضرورة قيام وحدة وطنية على الساحة الفلسطينية، تلك الوحدة تكون على أساس النضال من أجل تحرير كامل فلسطين<sup>(1)</sup>.

وهذا ما أكد عليه كلوفيس مقصود بأن المشروع جزء من مؤامرة دولية لقفل القضية الفلسطينية، وأن الخطوة الأولى لتلك المؤامرة هي تحويل القيادة الثورية الفلسطينية إلى طرف فلسطيني، وليس قائد مسيرة للنضال؛ لذلك لا بد من وحدة بين الفصائل الفلسطينية، ونوّه إلى أن تلك الوحدة لا تعني الاندماج أو التذويب، وإنما التنسيق الملزم بين فصائلها<sup>(2)</sup>.

## ب- على الصعيد العربي:

• إسقاط النظام الأردني:

دعا فريق الإعداد في مجلة شؤون فلسطينية إلى إسقاط النظام الأردني<sup>(3)</sup>. وهذا الطرح يفتقد كثيرا إلى الحكمة في قراءة الواقع العالمي، وإدخال للمقاومة في صراع مع النظام الأردني غير مضمون النتائج. ورغم أن كلوفيس مقصود اتفق مع كُتّاب مجلة شؤون فلسطينية على ضرورة إسقاط النظام الأردني، لكنه أوضح أن الإسقاط بمعنى منعه التحدث باسم الفلسطينيين؛ لذلك اعتبر أن المؤتمر الشعبي في القاهرة<sup>(4)</sup> قام بالمهمة اللحظية المطلوبة، وأن الوحدة الفلسطينية هي الطريق لمنع أي طرف عربي من محاولة تمثيل الفلسطينيين، فالمطلوب أن يمتلك الفلسطينيون فقط تمثيل أنفسهم<sup>(5)</sup>.

---

(1) مجلة شؤون فلسطينية، نحو جبهة تحرير فلسطينية- أردنية (ع9/38).

(2) مقصود، الأبعاد الأميركية- الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه (ع9/12).

(3) مجلة شؤون فلسطينية، نحو جبهة تحرير فلسطينية- أردنية (ع9/39).

(4) المؤتمر الشعبي : هيئه موسعة تضيف 534 عضوا إلى أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني البالغ عددهم 154 عضواً، وقد اجتمع في أبريل (نيسان) 1972، وأقر رفض مشروع المملكة المتحدة. (صايغ، يزيد، الأردن والفلسطينيون (ص 64-65)).

(5) مقصود، الأبعاد الأميركية- الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه (ع9/10-11).



## • تفعيل النضال العربي:

دعا فريق الإعداد في المجلة إلى إنشاء جبهة فلسطينية-أردنية، تعمل بعد-القضاء على النظام الأردني- على تحويل الأردن إلى قاعدة تنطلق منها المقاومة لتحرير فلسطين، من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على التنسيق مع جميع القوى الثورية في المنطقة العربية؛ لتفعيل المشاركة الجماهيرية العربية<sup>(1)</sup>. بينما يعتبر كلوفيس مقصود أنه في حال تمت الوحدة بين الفصائل الفلسطينية، وقدرتها لاحقاً على دمج مجمل الشعب الفلسطيني في المقاومة، مما يشكل وحدة عضوية بين المقاومة والشعب الفلسطيني، ستؤدي تلقائياً إلى علاقة تصحيحية بين المقاومة والجماهير العربية، تنتقل بعدها الجماهير من نقطة إعلانها الالتزام بالقضية نهاية المطاف؛ بل إلى نقطة انطلاق لترجمة الموقف إلى ممارسات عملية يومية<sup>(2)</sup>. من الواضح أن الرؤية الفلسطينية ممثلة بمجلة شؤون فلسطينية تعتبر أن معضلتها الرئيسة تتمحور حول النظام الأردني، وإذا جاز اعتبار أن رؤية كلوفيس مقصود هي تعبير عن الفكر العربي، فإنها تنطلق من كون الوحدة الفلسطينية هي الخطوة التي تفتح المجال للتحرير، والوقوف أمام التحديات.

## ت- على الصعيد الدولي:

استمر فريق الإعداد في المجلة في رؤيته التصادية إلى أقصى مدى لها، عندما دعا إلى استقطاب جميع القوى المناهضة للإمبريالية<sup>(3)</sup>، ودمج النضال الفلسطيني معها ومع كل القوى الثورية العالمية<sup>(4)</sup>.

على عكس من كلوفيس مقصود الذي دعا للبناء الثوري الإيجابي. من خلال تعميق القرارات الدولية التي أمنتها قرارات الأمم المتحدة التي اعترفت بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره<sup>(5)</sup>، وحقه في استعمال شتى الأساليب؛ لتأمين هذا الحق<sup>(6)</sup>.

(1) مجلة شؤون فلسطينية، نحو جبهة تحرير فلسطينية-أردنية (ع9/39).

(2) مقصود، الأبعاد الأميركية-الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه (ع9/16-17).

(3) الامبريالية: ظاهرة اقتصادية سياسية عسكرية تتجسد في إقدام الدول القوية في العصر الحديث؛ على التوسع وفرض سيطرتها على الشعوب الأخرى بهدف استغلالها واخضاعها ونهب ثرواتها. (الكليالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج1/300).

(4) مجلة شؤون فلسطينية، نحو جبهة تحرير فلسطينية-أردنية (ع9/43).

(5) ابتداءً من الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 4 نوفمبر (تشرين الثاني) 1970، صدر العديد من القرارات لصالح نضال الشعب الفلسطيني (انظر: سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية (ص54-60)).

(6) مقصود، الأبعاد الأميركية-الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه (ع9/18).

وأكد أحمد بهاء الدين أن القيادة الحقيقية هي القيادة التي لا تكتفي بالتثديد أو الرفض، وإنما تمتلك القدرة على المبادرة، داعياً إلى أن تتسلح القيادة الفلسطينية ببرنامج مرحلي<sup>(1)</sup>، يناسب الحاضر، والمستقبل، دون تحديد للماهية أو تفاصيل ذلك البرنامج المرحلي<sup>(2)</sup>، وليس من الصعب استكشاف قصد أحمد بهاء الدين من البرنامج المرحلي، كونه صاحب مشروع للحل، قدمه بعد حرب 1967، يتضمن دولة فلسطينية على الضفتين وقطاع غزة<sup>(3)</sup>.

مما سبق نلاحظ أن مجلة شؤون فلسطينية عرضت مشروع المملكة المتحدة بشكل مستفيض، وفي عدة اتجاهات جمع بينها الرفض للمشروع، لكن ظهر التناقض في ما بين الرؤية حول جذور المشروع وأهدافه، وما بين تقييم الموقف الإسرائيلي من المشروع، فبينما كانت المعالجة في المحور الأول تظهر المشروع وكأنه إملاءات إسرائيلية وأمريكية للأردن، جاهز للتطبيق، جاء تقييم الموقف الإسرائيلي بأنه رافض للمشروع من جهة، وغير جاهز للسلام من جهة أخرى.

وفي إطار مواجهة المشروع سلطت المجلة الضوء على الحاجة لبناء موقف فلسطيني ملزم لجميع المواقف الفلسطينية، كقاعدة أساسية لا بد منها لتحسين الثورة الفلسطينية، كما ظهر في نقاشات المشروع للمرة الأولى على صفحات المجلة دعوة القيادة الفلسطينية إلى تبني برنامج مرحلي، وفي المقابل كانت الدعوة للاعتماد على القرارات الدولية في التنظير للحق الفلسطيني.

### ثالثاً: مشروع الزيات:

قدم الدكتور محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر، في السادس من يونيو (حزيران) 1973، في جلسة لمجلس الأمن عقدت لمناقشة الصراع العربي الإسرائيلي، مشروعاً طالب فيه بوجوب احترام حقوق الشعب الفلسطيني، وفقاً لما جاء في قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في عام 1947، مؤكداً أنه يقع على أعضاء مجلس الأمن

---

(1) المرحلية: مصطلح مرادف للتكتيك السياسي، يقصد به أساليب النضال وأشكاله لتحقيق مهام معينة، بوضع أفضل المناهج والوسائل لتحقيق مهام معينة في ظروف مادية محددة، والتكتيك جزء من الاستراتيجية، يحقق مرحلة من مراحلها، ويخضع لأهدافها، ولا يتعارض مع مسارها العام (الكليالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج1/780).

(2) علوش، ردود الفعل العربية (ع256/9).

(3) انظر: أحمد بهاء الدين (1968م)، مقترح دولة فلسطين وما دار حوله من مناقشات. ط1. بيروت: منشورات دار الآداب.

التي اعترفت دولهم بإسرائيل التزام مماثل بالاعتراف بالأمة الفلسطينية، و بحقها في العيش بسلام وفقاً لقرار التقسيم<sup>(1)</sup>، كما أكد الزيات أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للفلسطينيين في داخل فلسطين وخارجها؛ القادر على جعل فكرة الدولة الفلسطينية قابلة للتطبيق، والمؤهل لتمثيل تطلعات الشعب الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

يُفهم من ذلك أن القيادة المصرية قد حسمت أمرها في النزاع حول التمثيل الفلسطيني بين الأردن ومنظمة التحرير لصالح منظمة التحرير. وقد انتهت تلك المناقشات في مجلس الأمن دون صدور قرارات بشأن الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(3)</sup>.

#### رابعاً: مشروع بورقيبة:

في الوقت الذي كانت فيه مناقشات مجلس الأمن مستمرة حول الصراع العربي الإسرائيلي، أعلن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في 7 يونيو (حزيران) 1973، استعداده لمقابلة وزير خارجية إسرائيل شريطة توفر شرطين: الاعتراف بحق الفلسطينيين في أرض فلسطين، والثاني الموافقة على قرار الأمم المتحدة بشأن التقسيم<sup>(4)</sup>، وفيما يخص التمثيل الفلسطيني والنزاع مع الأردن حوله، فقد عبّر عن ذلك الحبيب بورقيبة بقوله إن الأردن تاريخياً جزء من فلسطين، وبالتالي فإنه كيان مصطنع، داعياً إلى ضم الضفة الشرقية إلى الدولة الفلسطينية<sup>(5)</sup>.

مما سبق يتضح أن المشروعين يتفقان حول حل القضية الفلسطينية بناء على قرار التقسيم، وعلى أن منظمة التحرير هي الممثل للشعب الفلسطيني. وحيث أن الفاصل الزمني بين المشروعين لا يتعدى اليوم الواحد، فقد جاءت معالجة المجلة الفكرية للمشروعين في إطار واحد خصوصاً وأن المشرعين يحملان المضمون نفسه من جهة، ومن جهة أخرى أن توقيت صدور مجلة شؤون فلسطينية كان بعد صدورهما معاً.

---

(1) الشعبي، ملحق المناطق المحتلة (ع24/ 241).

(2) علوش، القضية الفلسطينية عربياً (ع23/ 228).

(3) شعث، الثورة الفلسطينية والتسوية السياسية (ع24/ 11).

(4) علوش، القضية الفلسطينية عربياً (ع23/ 228).

(5) Gresh, The Pol the Struggle Within Towards An Independent Palestinian State (p121).

## 1- أسباب طرح المشروعين:

### أ- فشل المحادثات حول مشروع روجرز:

منذ انتهاء حرب 1967 والدول العربية تسعى لإعادة الأراضي التي احتلت في الحرب؛ بالطرق الدبلوماسية، كان أبرزها الموافقة على مشروع روجرز، الذي يتمحور حول قرار الأمم المتحدة رقم 242، ولكن كل تنازل عربي في حينه كان يجابه بالرفض الإسرائيلي لدعوات السلام العربي<sup>(1)</sup>؛ مما دفع مصر إلى مناورة سياسية بتقديم مشروع أكثر تصلباً من مشروع روجرز، بالاعتماد على قرار التقسيم 181، وليس قرار مجلس الأمن 242.

كما كتب ناجي علوش أن المشروعين هدفاً إلى توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحيزها الكامل للجانب الإسرائيلي<sup>(2)</sup> سيدفع الدول العربية إلى التشدد؛ مما يعرض المصالح الأمريكية للخطر، على اعتبار أن المشروعين لا يلقيان رضا الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>.

لكن ذلك التشدد العربي مثل هنا تنازلاً جوهرياً في القضية الفلسطينية، فمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها كانت مع التحرير الكامل في حينه، " لقد أدركت الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها في أول يناير (كانون الثاني) 1965 أن النضال المسلح بأسلوب حرب الشعب حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني هو الطريق والاستراتيجية الوحيدة البديلة للاستسلام وضياع الأوطان، وقد عبرت الثورة عن ذلك في كل موثيقها وبرامجها السياسية ومواقفها وأدبياتها، ولذلك فقد رفضت الثورة المشاركة في مسيرة التسوية السياسية دون تردد، وفي كل المراحل. وأدركت أن الدخول في هذه المسيرة يجهض الاسس الاستراتيجية التي بنيت عليها الثورة، بالإضافة إلى أنه لا يحقق للشعب والوطن شيئاً، ولو ضئيلاً."<sup>(4)</sup>

وهو ما دعا كلوفيس مقصود إلى مناقشة الحق العربي في طرح مشاريع لحل القضية الفلسطينية" إن حق المشاركة العربية في طرح بدائل وخيارات يصبح حقا مشروعاً إذا انطلق من موقع الالتزام المطلق لهدف التحرير الكامل لفلسطين، وتفقد المشاركة مشروعيتها إذا هي

(1) الحوت، كيف نقول لا للدولة الفلسطينية (ع24/10).

(2) قال الرئيس أنور السادات في ذلك " أن أمريكا شريكة مع إسرائيل في كل ما يقع بمنطقة الشرق الأوسط" (علوش، القضية الفلسطينية عربياً (ع / 228).

(3) المرجع السابق، ص 228 - 229.

(4) شعث، الثورة الفلسطينية والتسوية السياسية (ع23/10).

استهدفت إسقاط خيار التحرير أو جعله أحد الخيارات<sup>(1)</sup>.

وقد تفرد كلوفيس مقصود في مناقشة الحق العربي في طرح المشاريع، ويعود ذلك إلى إحجام الكتاب الفلسطينيين عن الدخول في نقاش يؤدي إلى صدام مع الدول العربية.

**ب- عدم توفر القناعة العربية بالتحرير الكامل:**

كتب ناجي علوش أن الدول العربية تدفع بالفلسطينيين للقبول بدولة على جزء من فلسطين، تلبية للعجز العربي من جهة، ولتوجهات دولية من جهة أخرى، تنظر للواقعية، وللتوازن الدولي، وعدم القدرة على تجاوز المعادلات الدولية، وهو ما يعتبره ناجي تصفية للقضية الفلسطينية، بطرح مشاريع وهمية، تتحدث عن الجزء من أجل إضاعة الكل، وتدفع بالمقاومة إلى التفكير بالمفاوضات بدل القتال<sup>(2)</sup>.

وكتب كلوفيس مقصود أن المشروعين يهدفان إلى إقناع الجماهير الفلسطينية والعربية أن خيار التحرير قد سقط نهائياً من الخيارات المتاحة "واقعيًا" أمام الشعب الفلسطيني، وعليه أن يحصر آماله في دولة على جزء من فلسطين<sup>(3)</sup>.

## **2- أهداف المشروعين :**

هدف المشروعين إلى:

### **أ- ضرب المقاومة الفلسطينية:**

أكد كُتّاب مجلة شؤون فلسطينية على أن المشروعين يهدفان لضرب المقاومة الفلسطينية؛ بسبب معرفة الأنظمة العربية الرفض الفلسطيني لتلك المشاريع، لذلك لم تتطرق المجلة للموقف الفلسطيني من المشروعين من جهة الرفض أو القبول، لكن تركز النقاش حول كيف يكون الرفض الفلسطيني، على أساس التقييم لنتائج الرفض الفلسطيني الصارم لكل من مشروع روجرز ومشروع المملكة العربية المتحدة، فكتب شفيق الحوت " وإني من الواثقين بأن إسرائيل ومن يخطط لها، كانت وراء أكثر من مشروع مماثل (كمشروع روجرز ومشروع المملكة العربية المتحدة) قذفت به شركا إلينا؛ لنسارع نحن إلى رفضه والتنديد به، أو لنختلف من حوله، وننشق

---

(1) مقصود، فلسطين قضية أم مشكلة (ع17/24).

(2) علوش، القضية الفلسطينية عربياً (ع 227/23 - 228).

(3) مقصود، فلسطين قضية أم مشكلة (ع13 /24).

شيعا وفرقا دون أن تكون جادة أو صادقة في ما تطرح إطلاقاً<sup>(1)</sup>.

وذهب كلوفيس مقصود إلى أبعد من ذلك باعتبار المشاريع المطروحة هي جزءاً من الاستراتيجية العربية بعدم الالتزام بتحرير فلسطين، وأن تلك الأنظمة تعلم الرفض الفلسطيني لتلك المشاريع، ومع ذلك تتعمد طرحها من أجل الاستفادة من الرفض الفلسطيني بتصفية المقاومة<sup>(2)</sup>؛ لذلك شدد شفيق الحوت على ضرورة الابتعاد عن لغة العنف والقطع والتخوين في نقد مشاريع التسوية، والحفاظ على النقد الهادئ، وفي ذلك أثنى على موقف ياسر عرفات، عند سؤاله عن مشاريع الدولة الفلسطينية، فأكد على التزام المقاومة بتحرير كامل فلسطين، وأنه ليس لها علاقة بالتحركات الجارية، دون أن يتطرق بأي نقد للدول صاحبة المشروع<sup>(3)</sup>.

كما أثنى عصام سخيني على عدم صدور بيان رسمي من منظمة التحرير حول المشروعين<sup>(4)</sup>.

تفسير النقد الهادئ لشفيق الحوت يعتمد على أن تكون "اللا" الفلسطينية مبررة من خلال مناقشة المشروع، فالنقاش هنا مفيد على المستوى الفلسطيني بزيادة التأييد لرؤية الثورة لتحرير كامل فلسطين، والإقناع يشكل مناعة للشعب الفلسطيني من جهة، ويحول دون وقوع الشعب ضحية للإعلام المضاد، كما أن "اللا" المبررة تكسب المقاومة المزيد من الأصدقاء في العالم، وتكشف حقيقة إسرائيل والصهيونية<sup>(5)</sup>.

#### ب- إسقاط خيار التحرير الكامل:

كتب ناجي علوش أن الدول العربية تدفع الفلسطينيين للقبول بدولة على جزء من فلسطين، تلبية للعجز العربي من جهة، ولتوجهات دولية من جهة أخرى، تنتظر للواقعية، وللتوازن الدولي، وعدم القدرة على تجاوز المعادلات الدولية، وهو ما يعتبره علوش تصفية للقضية الفلسطينية، بطرح مشاريع وهمية، تتحدث عن الجزء من أجل إضاعة الكل، وتدفع بالمقاومة إلى التفكير بالمفاوضات بدل القتال<sup>(6)</sup>.

(1) الحوت، كيف نقول لا للدولة الفلسطينية (ع24/9).

(2) مقصود، فلسطين قضية أم مشكلة (ع16/24).

(3) الحوت، كيف نقول لا للدولة الفلسطينية (ع24/10).

(4) سخيني، المقاومة الفلسطينية (ع24/227).

(5) الحوت، كيف نقول لا للدولة الفلسطينية (ع24/8).

(6) علوش، القضية الفلسطينية عربياً (ع23/227-228).

وكتب كلوفيس مقصود أن المشروعين يهدفان إقناع الجماهير الفلسطينية والعربية أن خيار التحرير قد سقط نهائياً من الخيارات المتاحة "واقعيًا" أمام الشعب الفلسطيني، وعليه أن يحصر آماله في دولة على جزء من فلسطين<sup>(1)</sup>.

يمكن ملاحظة مما سبق، التوجه الفكري لدى كُتّاب مجلة شؤون فلسطينية، الراض لكل تسوية غير قائمة على التحرير الكامل لفلسطين، رغم ما قدمه المشروعان من حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، وهو ما كان محل أولوية نضالية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حينه.

### خامساً: قرار مجلس الأمن رقم 338:

قامت مصر وسوريا في 6 أكتوبر (تشرين الأول) 1973، بهجوم عسكري ناجح على الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في عدوان 1967، أشعل فتيل الحرب بين العرب وإسرائيل<sup>(2)</sup>.

### 1- مقدمات قرار 338:

انطلقت الدعوات لوقف إطلاق النار من دول العالم، لكنها دعوات حملت في تعابيرها الموقف السياسي لتلك الدول من الصراع العربي الإسرائيلي، فكان هناك موقف داعم للعرب من الاتحاد السوفياتي والصين، ورغم أن دعوات الدول الغربية لوقف إطلاق النار اتسمت بالحياد، لكن كونها دولاً داعمة لإسرائيل فُسّر ذلك الحياد بالموقف السلبي من إسرائيل، وقد كان ذلك واضحاً، من تهكم وزير الخارجية الفرنسي، عندما رد على استجداد إسرائيل بدول العالم الوقوف بجانبها أمام العدوان العربي "الصارخ"، بالقول: "هل عودة الإنسان إلى وطنه تشكل عدواناً غير متوقع؟"، ذلك الموقف العام الداعم للعرب، خالفه التفرد الأمريكي بالدعم المطلق لإسرائيل<sup>(3)</sup>.

عكست تلك الدعوات القناعة الدولية بالرفض الإسرائيلي لجهود السلام في الفترة ما بين حربي 1967، وحرب عام 1973، خصوصاً في ظل "رضوخ الدول العربية لمجرد استرجاع

---

(1) عبدالمقصود، فلسطين قضية أم مشكلة (ع13/24).

(2) Stein, & Lewis, Making Peace Among Arabs and Israelis(P7).

(3) سخيني، الحرب العربية - الاسرائيلية الرابعة جولة على طريق التحرير والعودة (ع27/22-30).

أراضيها مع إقرارها بحق إسرائيل في الوجود الآمن كما حدده قرار مجلس الأمن رقم 242<sup>(1)</sup>.

رد الرئيس أنور السادات على دعوات وقف إطلاق النار في خطاب ألقاه في 16 أكتوبر (تشرين الأول)، حمل في طياته مشروعاً للسلام، عندما ربط الموافقة المصرية على وقف إطلاق النار بدعوة إلى مؤتمر للسلام يستند على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في حرب 1967، وضمان الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

إن عبارة حقوق مشروعة، هي عبارة فلسفية فضفاضة، تجعلها شرطاً مبرهنياً للسلام، يفنق للمصادقية، بمعنى أن الدعوة المصرية للسلام تقوم على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، كما أنها تفصل المسار الفلسطيني عن المسار العربي.

## 2- قرار مجلس الأمن 338، وموقف الدول ذات الشأن منه:

انتهت تلك الدعوات لوقف إطلاق النار بصدور قرار مجلس الأمن رقم 338، بتاريخ 22 أكتوبر (تشرين الأول) 1973، ومما جاء فيه:

دعوة إلى وقف لإطلاق النار خلال 12 ساعة من لحظة اتخاذ القرار، ومفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف الأمم المتحدة، لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242، وتحقيق السلام في الشرق الأوسط<sup>(3)</sup>.

وافقت إسرائيل مباشرة على القرار، ثم تبعتها مصر بإعلان التزامها وقف إطلاق النار، بينما تأخرت الموافقة السورية لليوم التالي في صبيحة 23 أكتوبر (تشرين الأول) 1973<sup>(4)</sup>.

وصل إلى القاهرة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في 7 نوفمبر (تشرين الثاني)، وأعلن من هناك عن التوصل إلى اتفاقية لتثبيت وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل، كان أحد بنودها: البحث في مؤتمر للسلام تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى الأطراف المعنية، تحت إشراف الأمم المتحدة بهدف تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242<sup>(5)</sup>.

---

(1) مقصود، مقومات القرار الفلسطيني ومحاذاه (ع 28/9).

(2) الشعبي، الاتجاهات الرئيسية لصحف الضفة الغربية بعد وقف إطلاق النار (ع 171/28).

(3) Stein, & Lewis, Making Peace Among Arabs and Israelis(P43).

(4) سخني، الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة جولة على طريق التحرير والعودة (ع 30/31-30).

(5) العظم، القضية الفلسطينية دولياً (ع 183/28).



### 3- الموقف الفلسطيني من قرار مجلس الأمن رقم 338:

أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية أنها غير معنية بالقرار، وأنها ستواصل الكفاح المسلح حتى تحرير فلسطين، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه<sup>(1)</sup>. وفسر عدنان العمد الرفض الفلسطيني للقرار 338، نابع من القناعة الفلسطينية أن القرار 338 هو تكرار لقرار مجلس الأمن 242، الذي لا تمثل فيه القضية الفلسطينية سوى مشكلة لاجئين، يتوجب إيجاد تسوية عادلة لها<sup>(2)</sup>.

لكن شفيق الحوت أشار إلى أن الرفض الفلسطيني لا يوقف التحدي الذي فرضه قرار 338 على مستقبل القضية الفلسطينية، عندما شمل القرار عقد مؤتمر للسلام، يبحث في الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن القرار يعني منظمة التحرير الفلسطينية؛ لأنه من صلب مسؤولياتها، ولا بد من موقف لمعالجته أو مجابهته<sup>(3)</sup>.

لذلك لم يكن الموقف الفلسطيني الراض لقرار 338، يعني أن منظمة التحرير لا تأخذ الدعوة لمؤتمر السلام، وفقاً لبنود قرار 338 بأنها دعوة غير جادة، وهذا ما تجلّى في اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 1973 واستمر ليومين<sup>(4)</sup>، خرج بالقرارات التالية:

أ- التمسك بالحق التاريخي للشعب الفلسطيني في تحرير كامل أرضه وترابه.

ب- عدم عودة الضفة إلى الملك حسين.

ت- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني<sup>(5)</sup>.

كما أن المجلس أوصى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بضرورة توسيع الاتصالات مع الدول الصديقة، لمعرفة المزيد عن مؤتمر السلام المزمع عقده؛ من أجل اتخاذ الموقف المناسب من المؤتمر<sup>(6)</sup>.

(1) سخيني، المقاومة الفلسطينية (ع178/28).

(2) العمد، إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل وأثارها على القضية الفلسطينية (ع28/9).

(3) الحوت، إطلاقة على تحديات مرحلة جديدة (ع121/28).

(4) سخيني، المقاومة الفلسطينية (ع182/28).

(5) خلف، أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة (ع6/29).

(6) الحوت، إطلاقة على تحديات مرحلة جديدة (ع122/28).

#### 4- أثر قرار 338 على الفكر السياسي العربي:

لم يكن النقاش حول القرار 338 بمعزل عن نتائج حرب عام 1973، فالقرار جسد نتيجة من نتائج الحرب التي ناقشتها مجلة شؤون فلسطينية، وقد برز في المجلة اتجاهين في تناول مرحلة ما بعد حرب تشرين وصدور قرار 338:

##### أ- الاتجاه الأول:

اندفع عدد من كُتّاب مجلة شؤون فلسطينية إلى تبني المرحلة في النضال الفلسطيني، على اعتبار أن التقيد بالتحريم الكامل لفلسطين لا يتناسب مع المرحلة، واعتبر عصام سخيني أن القرار 338، قرار جاد في التوجه نحو تسوية القضية الفلسطينية. مستدين على أن سياسة الوفاق الدولي ستعكس آثارها على الشرق الأوسط في إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، يضمن للطرفين الأمريكي والسوفياتي الحفاظ على سياسة الوفاق بينهما<sup>(1)</sup>.

وكتب شفيق الحوت: "مرحلة النضال أصبحت من القضايا الملحة"، وقد قلل من مخاطر المرحلة على الهدف الاستراتيجي الفلسطيني بالتحريم الكامل، بأن الاتفاق المرحلي هو انعكاس لموازن قوى موجودة، يمكن تغييره في حال تغير موازين القوى لصالحنا، و اعتبر أن المرحلة أصبحت ضرورة؛ لأن المؤتمر المزمع عقده سيناقش مصير غزة والحمة<sup>(2)</sup> والضفة الغربية<sup>(3)</sup>.

كما كتب حسين أبو النمل إن المرحلة أصبحت ضرورة؛ لأنها تشكل أرضية مشتركة، مع حلفاء الثورة الفلسطينية، وعلى رأسهم الاتحاد السوفياتي، كما أنها تساعد على تجميع الأصدقاء حول القضية الفلسطينية<sup>(4)</sup>.

واتفق صلاح خلف معهم فصرح بشكل واضح أن "المرحلة هي جوهر النضال السياسي الفلسطيني في حينه" وبشأن المرحلة الآن "هذا هو عملنا السياسي وتحركنا السياسي"<sup>(5)</sup>

(1) سخيني، المقاومة الفلسطينية (ع188/28).

(2) الحمة: قرية عربية تقع على نهر اليرموك على نقطة التقاء الحدود السورية - الفلسطينية - الأردنية احتلتها إسرائيل في عدوان 1967 (الموسوعة الفلسطينية (مج2/ 279-280).

(3) الحوت، إطلالة على تحديات مرحلة جديدة (ع126-124/28).

(4) أبو النمل، الاتحاد السوفياتي والعرب والوفاق الدولي (ع154/28).

(5) خلف، أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة (ع 7/29، 10).

## ب-الاتجاه الثاني:

رفض بعض كُتَّاب مجلة شؤون فلسطينية المرحلية في النضال الفلسطيني، مع إقرارهم أن المرحلية هي جزء من النضال الثوري بشكل عام، لكنه لا يتناسب مع القضية الفلسطينية. فكتب وائل عزام أن "القبول بتقسيم الأرض يعني التسليم بقيمتها؛ لأننا أمام غزو استعماري لم يسبق له مثيل، يستهدف طرد الفلسطينيين وطمس الهوية الفلسطينية، محذرا بأن العدو الصهيوني، قد يتظاهر بقبول الدعوات الفلسطينية بالمرحلية، من أجل شق الصف الفلسطيني، ودفعه نحو الصراع الداخلي"، وختم بالقول "إن استراتيجية التحرير الكامل هي طريق جبري تفرضه طبيعة العدو والمرحلة والمسار التاريخي"<sup>(1)</sup>.

رغم أن المجلة حرصت على عرض وجهة النظر ونقيضها حول المرحلية، لكن المساحة الأكبر كانت للاتجاه الذي مع المرحلية، وربما هذه المساحة تتناسب مع قوة ذلك التيار في حينه، وتتناسب مع التزام المجلة بالخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، وربما هذا يفسر أن الكاتب وائل عزام كان هذا مقاله الوحيد في المجلة، مع التنويه أن الاسماء التي نظرت للمرحلية -حسين أبو النمل، شفيق الحوت، صلاح خلف- هي قيادات سياسية، بمعنى أنها تطرح تصورها بناء على معطيات سياسية في المقام الأول، وليس أسس فكرية.

## 5-الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني:

شرح كلوفيس مقصود الاختلاف في مفهوم حقوق الشعب الفلسطيني، فبيّن أن مفهوم المجتمع الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني، يختلف عن المفهوم الفلسطيني الذي يفهم حقوقه المشروعة في إطار الحق التاريخي في تحرير كامل فلسطين، بينما المجتمع الدولي يتناولها في إطار القرارات الدولية، وبموجب التوافق الدولي والموافقة العربية عليها، محذرا من أن أي موافقة فلسطينية على المفهوم الدولي للحقوق الفلسطينية يجب أن تكون مشروطة بعدم التنازل عن الحق التاريخي<sup>(2)</sup>.

إن النقاش حول البرنامج المرحلي والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لم يكن حكرا على مفكري مجلة شؤون فلسطينية، وإنما كان نقاشا عاما في المنطقة العربية، ظهرت نتائجه

(1) عزام، حرب التحرير القومية النظامية الرابعة (ع 132/28).

(2) عبدالمقصود، مقومات القرار الفلسطيني ومحاذيره (ع 12/28).

واضحة في مؤتمر القمة العربية، الذي عُقد في الجزائر في 26 نوفمبر (تشرين الثاني) 1973، الذي تنبى القرارات التالية:

- أ- التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو (حزيران) 1967، وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.
- ب- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني<sup>(1)</sup>.

#### سادساً: مؤتمر جنيف:

بناء على قرار مجلس الأمن 338، عُقد مؤتمر جنيف في 21 ديسمبر (كانون الأول) 1973، تحت رعاية الأمم المتحدة، ورئاسة مشتركة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومشاركة كل من مصر والأردن وإسرائيل، وبغياب كل من سوريا التي رفضت المشاركة في المؤتمر<sup>(2)</sup>، ومنظمة التحرير الفلسطينية التي لم تكن مدعوة للمؤتمر، رفضت سوريا المشاركة في المؤتمر لأسباب عدة، ولكن ما يخص الإطار العام لهذه الدراسة، هو رؤية سوريا أن فض الاشتباك بين القوات المحاربة<sup>(3)</sup> في حرب عام 1973، يجب أن يسبق انعقاد المؤتمر، الذي يجب أن يخصص لبحث التسوية الشاملة على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل حتى حدود الرابع من يونيو (حزيران) 1967، وذلك بعكس الرؤية الأمريكية التي تبنت أن يبحث المؤتمر فض الاشتباك أولاً، وعدم ذكر "الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في عدوان 1967 بشكل دقيق، وهو ما اعتبره الطرف السوري مضيعة للوقت"<sup>(4)</sup>.

عقد المؤتمر جلستين علنيتين، وجلسة مغلقة، وخلال جلستي المؤتمر العلنيتين أدلت جميع الوفود ببياناتها التي عبرت فيها عن رؤيتها للسلام، فتركزت كلمة الاتحاد السوفياتي على أن أية وثيقة تخرج عن المؤتمر يجب أن تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من الأراضي المحتلة في

---

(1) الشريف، البحث عن كيان (ص 234).

(2) United Nations . The Question of Palestine and the United Nations (p18).

(3) كان التفسير العربي لقرار 338 أن مؤتمر السلام يجب أن يعقد بعد خطوات تنفيذية تضمن فض الاشتباك بين القوات العربية والإسرائيلية، لكن المؤتمر عُقد والقوات في الأماكن التي وصلت إليها في حرب 1973 (علوش، القضية الفلسطينية عربياً (ع29/180)).

(4) الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي 1973-1975 (ص 46).

عدوان 1967، على أسس واضحة، وحماية حقوق الشعب الفلسطيني<sup>(1)</sup>، مع التأكيد على أن " المشكلة الفلسطينية لا يمكن أن تناقش ولا أن تسوى دون مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المؤتمر"<sup>(2)</sup>، بينما شدّد الوفدين العربيين بكلمتهما على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، بما فيها القدس، ثم جاءت كلمة الوفد الإسرائيلي لتؤكد على أنه لا يوجد انسحاب كامل، والقدس موحدة عاصمة لإسرائيل<sup>(3)</sup>.

وبين تلك المواقف الواضحة جاء الموقف الأمريكي غامضاً، يتجنب الخلاف حول مفهوم الانسحاب، بالتأكيد على أن المؤتمر يرجى منه تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن 242، و أكد أن المهمة الأولى للمؤتمر هي فصل القوات المتحاربة، وتعزيز وقف إطلاق النار<sup>(4)</sup>.

وفي ختام المؤتمر، أعلن سكرتير الأمم المتحدة عن توصل المؤتمر لتشكيل فريق عسكري لفصل القوات بين أطراف الصراع في حرب 1973، وتأجيل المؤتمر لأجل غير مسمى<sup>(5)</sup>.

عقد رئيس الوفد المصري لجنيف، وزير الخارجية إسماعيل فهمي، مؤتمراً صحفياً بعد انتهاء المؤتمر أكد فيه على مشاركة منظمة التحرير في الجلسات القادمة للمؤتمر، هذا التفاؤل المصري قابله أيضاً تفاؤل الوفود المشاركة في أن غيوم السلام ستسقط أمطارها على الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(6)</sup>.

### تداعيات مؤتمر جنيف على الفكر السياسي في مجلة شؤون فلسطينية:

ناقشت مجلة شؤون فلسطينية مؤتمر جنيف ما بين السرد لوقائع المؤتمر وما سبقها من تحضيرات ونقاشات، وما بين تقديم رؤى فكرية لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، مثلت في مجملها استمرار للنقاش الفكري الذي برز بعد حرب عام 1973، فالمجلة استضافت في نفس العدد الذي سردت فيه وقائع مؤتمر جنيف عدداً من القادة بمنظمة التحرير الفلسطينية؛ لمناقشة مستقبل القضية الفلسطينية في ندوة فكرية، أعدها محمود درويش، تركزت حول

---

(1) الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي 1973-1975 (ص 46).

(2) عبدالهادي، المسألة الفلسطينية (ص 556).

(3) الأمم المتحدة، الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (ص 19-20).

(4) الأطرش، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي 1973-1975 (ص 50).

(5) الأمم المتحدة، الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (ص 19 - 20).

(6) العظم، وقائع مؤتمر جنيف (ع57/30).

إمكانية طرح برنامج مرحلي للثورة الفلسطينية، برز في ذلك النقاش اتجاهاً متناقضاً لكل منهما مبرراته:

#### أ- الاتجاه الأول:

تبنى أصحاب الاتجاه الأول ضرورة طرح برنامج مرحلي معتمدين على فهم لمرحلة ما بعد حرب 1973 في أن:

- الدول العربية والدول الصديقة أكدت لمنظمة التحرير الفلسطينية في اتصالات أجريت بينهما؛ أن المنطقة مقبلة على تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وأن على الطرف الفلسطيني أن يكون له مشروعه للسلام قبل أن يفرض عليه برنامج تصفوي للقضية الفلسطينية، يحتوي المشروع الفلسطيني للسلام على برنامج حد أدنى للنضال الفلسطيني، على حدود 1967، تكون منطلقاً للنضال الفلسطيني لتحرير كامل فلسطين<sup>(1)</sup>.

- المرحلة تكسب القضية الفلسطينية المزيد من الأصدقاء، وتكشف الموقف الإسرائيلي الراض للسلام، كما أنها تحافظ على تأييد الجماهير الفلسطينية في الضفة وغزة الطامحة في إقامة سلطة وطنية على أرضها<sup>(2)</sup>.

- البرنامج المرحلي هو ضمان للحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية التي جاء مؤتمر جنيف لتصفيتها، وبالتالي علينا تقديم برنامج مرحلي يضمن تعطيل حلول مؤتمر جنيف، بانتظار ظروف دولية تكون لصالحنا في تحقيق أهدافنا<sup>(3)</sup>.

- البرنامج المرحلي تصحيح لمسار النضال الفلسطيني " فالخطأ الذي وقع فيه أجدادنا دائماً أنهم كانوا يفتقون عند حدود التمسك بالحق التاريخي لشعبنا من غير أن يناضلوا في كل مرحلة على ضوء المعطيات الموجودة فيها"<sup>(4)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن دول عربية وغير عربية مارست ضغوطاً على منظمة التحرير الفلسطينية لدفعها نحو تقديم برنامج مرحلي، والاستجابة الفلسطينية لتلك الضغوط؛ هي التي دفعت الفكر القيادي للمنظمة في إيجاد مبررات أخرى للمرحلية، وإظهارها كحاجة فلسطينية.

---

(1) حواتمة، المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة (ع8/30).

(2) الحوت، المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة (ع29/30-30).

(3) محسن، المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة (ع47/30).

(4) خلف، المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة (ع54/30).

## ب-الاتجاه الثاني:

تبنى جورج حبش الاتجاه الثاني الراض لكل الطرح المرحلي، مشككا في أن المنطقة مقبلة على تسوية ما، بناء على فهمه للكيان الصهيوني الراض للسلام من جهة، وعدم وجود رؤية مشتركة للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي يمكن فرضها على الأطراف المعنية<sup>(1)</sup>، كما شكك جورج حبش بوجهة النظر القائلة أن البرنامج المرحلي، يضمن وجود قاعده ثورية لتحرير فلسطين " هل ميزان القوى تمكننا على ضوء ما يتصور بعض الرفاق من أن نصل إلى هدف سلطة وطنية ديمقراطية، فلسطينية ثم انسحاب كامل من الأراضي العربية، بدون اعتراف، بدون صلح، بدون حدود آمنة، بدون مناطق مجردة من السلاح، بدون قوات دولية، بدون كل هذه الضمانات ؟ جوابي كلا"<sup>(2)</sup>.

لم يقتصر النقاش حول المرحلية على قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وإنما شارك العديد من الكُتّاب في ذلك النقاش حول مدى أهمية البرنامج المرحلي، وهو ما سنناقشه في المشروع التالي.

### سابعاً: البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية :

قدمت حركة فتح والجبهة الديمقراطية ومنظمة الصاعقة " ورقة عمل ثلاثية" إلى اجتماع المجلس الوطني<sup>(3)</sup> التابع لمنظمة التحرير المنعقد في شباط ( فبراير) 1974، تضمنت ثلاثة أهداف مرحلية هي : التركيز على إجبار إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفض عودة الضفة الغربية للسيطرة الأردنية، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في حق تقرير المصير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، غير أن المجلس المركزي في حينه لم يتوصل لحسم الموقف من البرنامج نتيجة اختلاف الفصائل حول البرنامج<sup>(4)</sup>، لكن موقف الراضين للقرار تراجع، بعد الوصول لاتفاق فصل القوات بين سوريا وإسرائيل على جبهة

---

(1) حبش، المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة (ع 17/30 - 18).

(2) المرجع السابق، ص 21.

(3) المجلس الوطني الفلسطيني هو الجهة التشريعية التي تحدد الخطوط العامة للقيادة، وتأخذ القرارات فيه بالإجماع للحفاظ على الوحدة الفلسطينية ( انظر: سخيني، المقاومة الفلسطينية (ع 197/34)).

(4) تقدمت جبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية بطلب تأجيل بحث الورقة لحين دراستها للمزيد (انظر سخيني، المقاومة الفلسطينية (ع 178 / 32)).

الجولان<sup>(1)</sup> من جهة، ومن جهة أخرى تصريحات الأردن<sup>(2)</sup> المتكررة على أن منظمة التحرير يجب عليها عدم الحديث عن الضفة الغربية في حال مشاركتها في مؤتمر جنيف<sup>(3)</sup>.

استغلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ذلك التراجع لقوى الرفض للمشروع، بدعوة المجلس الوطني للانعقاد، فعقدت الدورة الثانية عشرة في القاهرة في يونيو (حزيران) 1974، وتم فيها تبني البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر)، كان من أبرز نقاطه:

1- تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من القرار 242، الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس، في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف<sup>(4)</sup>.

2- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المقاومة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.

3- تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد الأقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة<sup>(5)</sup>.

تم اعتبار البرنامج المرحلي أنه برنامج الحد الأدنى، وأصبح ذلك البرنامج المقياس لقبول أو رفض المبادرات الدولية، كما أصبح محور النقاش الداخلي الفلسطيني بين الفصائل حول التمسك، أو التنازل عن بند من بنود البرنامج<sup>(6)</sup>.

---

(1) في 29 أيار (مايو) 1974، أعلن عن فصل القوات في الجولان، لتنتهي حرب استنزاف استمرت 81 يوم على الجبهة السورية، كانت الفصائل الفلسطينية تعلق آمالا عليها بأن تتطور إلى حرب جديدة (الأيوبي، الأبعاد العسكرية لفصل القوات في الجولان (ع13/35)).

(2) للمزيد حول الموقف الأردني انظر (سخيني، المقاومة الفلسطينية (ع199/34-202)).

(3) الشريف، البحث عن كيان (ص245-246).

(4) (Gresh, , The Pol The Struggle Within Towards An Independent Palestinian State (p167)).

(5) أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة (ص110).

(6) الصمادي، تجربة م. ت. ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (ص187).



## 1- التنظير الفكري الذي سبق البرنامج المرحلي:

كُتبت العديد من المقالات في مجلة شؤون فلسطينية حول المرحلة، سبقت صدور البرنامج المرحلي، فكتب كريم مروة حول ربط البرنامج المرحلي بالهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية (تحرير كامل فلسطين) " الا أن الربط الشرطي المطلق لأي شعار مرحلي بالهدف الاستراتيجي هو عملية تعجيزية"<sup>(1)</sup>. بمعنى أن كريم مروة ذهب في تأييده للبرنامج المرحلي إلى التخلي عن فكرة تحرير كامل فلسطين.

وكذلك كتب سعيد جواد أن البرنامج المرحلي للثورة الفلسطينية يجب أن يتركز على الانسحاب من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإقامة سلطة وطنية مستقلة، تقطع الطريق على الأردن في امكانية عودة الضفة الغربية لها، لكنه أكد على أن هذه السلطة يجب أن تكون بلا قيد أو شرط يؤثر على تحرير كل فلسطين<sup>(2)</sup>.

بينما اندفع كريم مروة لتأييد السعي نحو السلطة، بقبول ثمنها السياسي مهما كان " وما هو الثمن الذي سننتزعه: اعتراف، صلح، مناطق مجردة، وصاية،...، على الثورة أن تقرر بجرأة إذا وجدت نفسها أمام هذا الأمر"<sup>(3)</sup>.

بالمقابل ردّ منير شفيق على ذلك الاندفاع نحو البرنامج المرحلي والتسوية بطريقة مغايرة قليلاً، بعيداً عن السجال الفكري، بسرد آراء بعض القادة لحركة فتح التي تعرضت للاغتيال الإسرائيلي في عام 1973، فكتب عن أحد مؤسسي حركة فتح البارزين كمال عدوان" ان الذي يميز كمال عدوان، بصورة خاصة، بالنسبة لرفض التسويات، لا يتأتى من مهاجمته لمختلف أشكال الحلول التي لا تتضمن تصفية الكيان الصهيوني فحسب، وإنما أيضا لكونه أول من ركز على ضرورة إسقاط عقل التسوية، أو عقلية التسوية وهذه مسألة لم يكن الكثيرون يلتفتون إليها"<sup>(4)</sup>.

وختم مقالته قائلاً" ان هذا المرور السريع باستعراض أفكار الشهيد كمال عدوان من خلال كتاباته، يشعرا كم نحن بحاجة، في هذه الظروف، ولأمد غير قصير قادم، إلى دراسة هذه الكتابات والتعلم منها. من أجل المحافظة على اتجاه الثورة الفلسطينية

(1) مروة، من أجل وحدة قوى الثورة الفلسطينية حول برنامج مرحلي جديد (ع35/31).

(2) جواد، الاستراتيجية الأمريكية بعد تشرين وعناصر السلام الأمريكي (ع125/31).

(3) مروة، من أجل وحدة قوى الثورة الفلسطينية حول برنامج مرحلي جديد (ع36/31).

(4) شفيق، حول كتابات الشهيد كمال عدوان (ع68/32).

حتى التحرير الكامل<sup>(1)</sup>.

كما ردّ ناجي علوش على المشككين بصحة الموقف التاريخي للفلسطينيين برفض التسويات ابتداء من قرار التقسيم الصادر عام 1947، ثم قرار 242، بالقول " إن موقف شعبنا هذا ينسجم مع مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها، في حين تقوم فكرة حصر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على جزء من وطنه فقط على انتهاك هذا المبدأ الذي ينص على حق الشعب في تقرير مصيره على كامل ترابه الوطني<sup>(2)</sup>.

## 2- أسباب طرح البرنامج المرهلي:

أجل عصام سخيني المعطيات التي أفضت إلى تبني برنامج مرهلي لمنظمة التحرير في:

أ- استثمار للنصر العربي في حرب 1973 لصالحها.

ب- ضرورة اتخاذ موقف فلسطيني من احتمالات التسوية للصراع العربي الاسرائيلي.

ت- مصير الأراضي التي "سوف تتسحب منها اسرائيل" نتيجة للتسوية.

وبعد التحليل للمعطيات التي أفضت للبرنامج المرهلي، كتب عصام سخيني مؤيداً البرنامج المرهلي " فإن شعار "اقامة السلطة الوطنية على كل جزء من الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها" يعتبر شعاراً مرحلياً منسجماً مع معطيات المرحلة الراهنة وآفاق المستقبل المنظور"<sup>(3)</sup>.

عبر عصام سخيني في تنظيره السابق عن الخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما حرصت المجلة على إظهار الموقف القيادي داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وإفراد صفحات في المجلة لهذا الموقف للتعبير عن نفسه، لكن على المستوى الفكري لم يدر نقاش حول الأسس الفكرية للمرحلية، وحتى الأسماء التي نظرت للمشروع على المستوى الفكري - كريم مروة، سعيد جواد- كانت لأول وآخر مرة تكتب في المجلة، مع ملاحظة أن المنظرين للمرحلية، لم يكونوا تياراً واحداً، بل اختلفت الرؤية ما بين من يفهم تماماً أن أي مفاوضات مرحلية، لن تلبى الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وبين من يتجاهل هذا الفهم بإغفال

---

(1) شفيق، حول كتابات الشهيد كمال عدوان (ع69/32).

(2) علوش، الشعب الفلسطيني: والحقوق القومية المشروعة (ع36/33).

(3) سخيني، مكونات القرار في المجلس الوطني الفلسطيني (ع34/4 - 11).

الحديث عن الثمن السياسي لأي تسوية مرحلية.

وإذا ما تم مقارنة طريقة مجلة شؤون في دراسة المشاريع السابقة، وخصوصاً مع مشروع الملك حسين، نلاحظ أن المجلة كان لها موقف سياسي واضح من المشروع عبرت عنه ببيان سياسي، ونقاش واسع، بينما في البرنامج المرحلي، كانت المعالجة في الحد الأدنى، مع المفارقة أن رفض مشروع الملك حسين، وطرح البرنامج المرحلي، كان على أسس واحدة: الخوف على حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني لصالح الأردن، والخوف من تصفية القضية الفلسطينية.

ورغم أن البرنامج المرحلي يأتي في إطار التفاعل السياسي، وليس التآصيل الفكري، فقد كان موقف جورج حبش الذي رفض فكرة المرحلية، مبني على أسس فكرية، رافضاً الواقع السياسي، رغم الضغوط السوفيتية على منظمة التحرير الفلسطينية، لقبول المرحلية، منوهاً أن السوفييت يجب عليهم أن يفهموا الخطوط الحمراء للشعب الفلسطيني، وفي نفس الإطار جاءت معالجة منير شفيق للمرحلية بالأسلوب غير المباشر لأنه يبني الرفض على أسس فكرية.

مما سبق يمكن ملاحظة أنه بالرغم من تنوع مصادر المشاريع المطروحة في الفترة ما بين عامي 1970 و1974؛ إلا أن نتائجها كانت تراكمية سلبية عربياً، وإيجابية "إسرائيلياً"، فبدأ التفاعل العربي مع أول مشاريع تلك المرحلة بتقديم تنازلات عربية بالتخلي عن تحرير كامل فلسطين، لصالح المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، ثم انتهى بتقديم الطرف الفلسطيني تنازلاً سياسياً بالتطير لضرورة تجزئة النضال الفلسطيني، بما يتناسب مع المناخ العربي، بينما استمر الموقف الإسرائيلي رافضاً للسلام، وازداد تصلباً.

وعلى مستوى الفكر السياسي الفلسطيني، يمكن ملاحظة أن فكرة المرحلية تسالت إلى صفحات المجلة عبر مقال وحيد للكاتب المصري أحمد بهاء الدين في المعالجة الفكرية لمشروع المملكة المتحدة في 1972، دون التعليق عليه، ثم في مشروع الزيات وبورقيبة كان محور النقاش الفكري، أن المشروعين يهدفان إلى تقزيم الحق الفلسطيني، بالحديث عن جزء من فلسطين، من أجل اضاعة الكل، ورفض لتلك المرحلية.

بينما كانت المرحلية محور النقاش في دراسة قرار مجلس الأمن 338، ونتائج مؤتمر جنيف، وانقسم فيها الموقف ما بين تيار مؤيد، يدعو للمرحلية من زاوية الواقعية السياسية، تبناها قيادات سياسية، وما بين رافض للمرحلة، ينظر للأمر من زاوية طبيعة العدو، وعمق الصراع، تبناها مفكرين، وكانت المجلة فيه معرض لوجهتي النظر، دون أن تقدم تصويب لكلا

وجهات النظر.

لذلك جاء البرنامج المرحلي في 1974، جامع لفكرتين متناقضتين، جمع في بنوده ما بين النضال من أجل إقامة السلطة الفلسطينية (واقعية سياسية)، وفي نفس الوقت أعطها الصفة المقاتلة، ولا أدري أي تسوية سوف تقبل أن تُطلق على تلك السلطة الصفة المقاتلة، وكذلك تم إقرار البرنامج المرحلي كبرنامج حد أدنى، مع أن البرنامج تحدث في البند الثالث منه عن تحرير كامل فلسطين، مما يفهم منه أن كل من الراضين والمؤيدين ينظر للبرنامج المرحلي من زاوية مختلفة، بينما كان المفترض أن يكون البرنامج المرحلي يؤسس لتقارب فكري، وليس تعميق النفور الفكري بين أقطاب النضال الفلسطيني.

## المبحث الثاني:

### مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1975-1977م).

شهدت الفترة الواقعة بين (1975-1977) ظهور ثمانية مشاريع لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي هي: مشروع الإدارة المدنية، واتفاقية سيناء الثانية 1975، ووثيقة ساوندرز للسلام، وتقرير معهد بروكينجز، ومشروع كارتر، والبيان الأمريكي - السوفياتي، ومبادرة السادات 1977، ومشروع منحيم بيغن.

تناولها كتاب مجلة شؤون فلسطينية تلك المشاريع، وتفاعلوا معها في عرض وتحليل لتلك المشاريع، من خلال العديد من المقالات والتقارير والمتابعة اللحظية.

#### أولاً: مشروع الإدارة المدنية<sup>(1)</sup>:

تقوم فكرة الإدارة المدنية على أساس إمكانية تحويل الفلسطينيين في المناطق المحتلة في عدوان 1967 إلى الحكم الذاتي<sup>(2)</sup>، بحيث تكون الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطة باتحاد فدرالي<sup>(3)</sup> مع إسرائيل<sup>(4)</sup>. تكون الخطوة الأولى في ذلك التحول بنقل الإدارة إلى فلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة، بمناصب توازي مدير عام في وزارة حكومية، مع صلاحيات مطلقة في المجالات التي يُعينون فيها كالزراعة والثقافة وإدارة شؤون البلدية، وكل القضايا الداخلية باستثناء الشرطة والجيش<sup>(5)</sup>.

---

(1) تعددت التسميات التي أطلقها "الإسرائيليون" على مشروع الحكم الذاتي: الإدارة المدنية، الإدارة الذاتية، الحكم الإداري الذاتي....، كلها في المفهوم "الإسرائيلي" مصطلحات متعددة لمفهوم واحد (الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية) (ص 1، الحاشية).

(2) الحكم الذاتي: المفهوم الدولي للحكم الذاتي هو: حق للشعوب المحتلة في إدارة شؤونها الداخلية، كخطوة نحو الاستقلال، وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل من أحد، لكن المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي بأنه انتزاع الاعتراف بشرعية الاحتلال للأرض مقابل تسهيلات إنسانية (الكياي وآخرون. موسوعة السياسة (ج/2/562).

(3) الاتحاد الفيدرالي: نظام سياسي يقصد به التوحد بين دولتين أو كيانين، وإذابة الشخصية القانونية المميزة لكل طرف في شخصية قانونية جديدة، يُعبر عنها بحكومة مركزية لها سيادة على كل الاتحاد الفيدرالي، وحكومة إقليمية لكل إقليم تتمتع في صلاحيات خاصة بالإقليم داخلياً. (الكياي وآخرون، موسوعة السياسة (ج/1/53).

(4) الشعبي، المناطق المحتلة (ع/257/47).

(5) شوفاني، ففاعة الإدارة الذاتية (ع/53/55).

تلك الفكرة تم عرضها من خلال تصريحات أدلى بها كل من ألون وزير خارجية إسرائيل في حينه في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 1974 عن وجوب وضع خطة لإقامة إدارة ذاتية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، كرد على الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في قرار كل من قمة الرباط<sup>(1)</sup> والجمعية العمومية للأمم المتحدة<sup>(2)</sup>، وذلك في محاولة لعرقلة انفراد منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل سكان المناطق المحتلة<sup>(3)</sup>.

وشمعون بيريس<sup>(4)</sup> وزير الدفاع في حينه، وهو أبرز مَنْ تحدث عن الموضوع من قادة "إسرائيل" فقد أدلى بتصريح في 22 أكتوبر (تشرين الأول) 1975، جاء فيه: "أن الفراغ الذي طرأ في الضفة الغربية<sup>(5)</sup>، عقب قرار مؤتمر الرباط الخاص بالأردن وبمنظمة التحرير ينبغي أن تملأه إدارة ذاتية وحكم ذاتي"<sup>(6)</sup>.

الموقف الرسمي للحكومة "الإسرائيلية، المتمثل بإمكانية وجود دولة واحدة فقط إلى الشرق من "إسرائيل" تضم الفلسطينيين والأردنيين، ورفض قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، " لم يطرأ عليه أي تغيير نتيجة لتلك التصريحات<sup>(7)</sup>. لذلك فإن هذه التصريحات

---

(1) قمة الرباط : القمة عربية السابعة، عُقدت في المغرب في أكتوبر (تشرين الأول) 1974، تم فيها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين أينما وجدوا (صايغ، يزيد، الأردن والفلسطينيون (ص 67)).

(2) أعطت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3210 بتاريخ 14 أكتوبر (تشرين الأول) 1974، منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب ودعتها للاشتراك في مناقشات المشكلة الفلسطينية، بصفتها ممثلة للشعب الفلسطيني (سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية (ص 56)).

(3) حمدان، مخطط إيجاد "بديل" لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة وإقامة القيادة السورية - الفلسطينية المشتركة (ع 236/45).

(4) بيريتس شمعون: ولد في بولندا عام 1923، شارك في احتلال فلسطين منذ عام 1934، وتقلد العديد من المناصب بعد قيام دولة إسرائيل فُعين رئيساً لخدمات سلاح البحرية، ثم رئيساً للبعثة الدبلوماسية في أمريكا، ساهم في تأسيس حزب العمل، وتقل في العديد من الوزارات من المواصلات إلى وزارة الدفاع وصولاً لرئاسة الحكومة ثم رئاسة الدولة في مسيرة سياسية جمعت بين الفكر والسياسة (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية (ص 122)).

(5) أعلن الأردن بعد قرارات الرباط التزامه بها، وأنه بناء عليه سيقوم بإجراءات "الأردنة" الأردن، للمزيد انظر (الخليبي، سياسة النظام الأردني (ع 54-53/48-60).

(6) شوفاني، فقاعة الإدارة الذاتية (ع 55/53).

(7) جريس، من دروس حرب تشرين: الإسرائيليون يعيدون النظر (ع 12/33).

تتعارض مع برنامج حكومي رسمي، وتختلف تماماً عن البرنامج الحكومي الذي يرى التسوية عبر الأردن، وتطرح بديلاً له يتمثل بكيان مرتبط مع "إسرائيل".

وقد علقت مجلة شؤون فلسطينية على ذلك بالقول: " فمشروع الإدارة المدنية لا يزال مجرد مشروع في ذهن بعض المسؤولين الإسرائيليين، ولم يتحول إلى سياسة عملية مقرة رسمياً<sup>(1)</sup> .

## 1- أهداف المشروع:

علّق إلياس شوفاني على الاختلاف بين وجهات النظر في إسرائيل أنه خلاف "يتمحور أساساً حول الخط الأنجح والأسلم لقطع الطريق على منظمة التحرير الفلسطينية، وعزلها عن جماهيرها في الضفة والقطاع،....، وهم يُجمعون قطعاً على رفض الاعتراف بها، أو التعامل معها"<sup>(2)</sup>.

وكتب علي الخطيب أن المشروع في الوقت الحالي يقتصر على تلبية المصالح الحيوية لسكان المناطق المحتلة في عدوان 1967، إلى أن تتضح الظروف لتطوير تلك الإدارة إلى القيام بمهام سياسية؛ من خلال إيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي يمكن بواسطتها الحوار والتفاهم مع سلطات الاحتلال<sup>(3)</sup>.

كما كتب إلياس شوفاني في سياق عرض ردة الفعل في "إسرائيل" على طرح المشروع أن هناك شبه إجماع في إسرائيل أن الفكرة جاءت متأخرة ( كان من المفترض تطبيقها بعد عدوان 1967 مباشرة)، كما أنها تلقى معارضة شديدة من سكان المناطق، وأوحت الصحافة الإسرائيلية أن الهدف من المشروع تشجيع قيام زعامة محلية، تصبح مع الوقت ممثلاً شرعياً للفلسطينيين بدلاً من منظمة التحرير، يمكن من خلالها استمرار نمط العلاقة القائمة حالياً بين سلطات الاحتلال وسكان المناطق، بعيداً عن الخيار الأردني الذي يرفضه بيريس تماماً<sup>(4)</sup>.

أما غازي الخليلي فأكد أن الخيار الأردني هو ما يسعى إليه مشروع الإدارة المدنية، " بتسمية قيادات محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تلتقي مع النظام الأردني، وتشكل معه إطاراً أردنياً - فلسطينياً، يجري من خلاله البحث عن حلول للوضع الفلسطيني خارج إطار

(1) مجلة شؤون فلسطينية، القضية الفلسطينية دولياً (ع57/169).

(2) شوفاني، فقاعة الإدارة الذاتية (ع53/55).

(3) الخطيب، على، الاتجاهات السياسية في الأرض المحتلة (ع55/67-68).

(4) شوفاني، فقاعة الإدارة الذاتية (ع53/55).

منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(1)</sup>."

مما سبق يمكن ملاحظة إجماع لدى المحللين في مجلة شؤون فلسطينية على أن المشروع يهدف لإيجاد بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكن اختلفوا في أبعاد المشروع من خلال ربطه مع الأردن، أو ربطه مع "إسرائيل". لكن الغريب في ظل استغراق المحللين في كشف هدف الاحتلال تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية، لم يتم التطرق نهائياً إلى أن الحكم الذاتي لا يشمل القدس الشرقية نهائياً، وإذا كان عدم ذكر القدس يتناسب مع الأطماع الاحتلالية الإسرائيلية، فإن إغفالها فلسطينياً يتناقض مع أن القدس فلسطينياً جوهر الشخصية الفلسطينية.

## 2- فشل مشروع الإدارة المدنية:

حاولت "إسرائيل" نقل المشروع من حيز الأفكار إلى التطبيق العملي، بإجراء انتخابات بلدية على مراحل، بدأت في أكتوبر (تشرين الأول) 1975<sup>(2)</sup>، وانتهت في إبريل (نيسان) 1976<sup>(3)</sup>، على أمل أن تنتج الانتخابات قيادات يمكن من خلالها تنفيذ المشروع، لكن فوز القيادات الوطنية الملتزمة بمنظمة التحرير الفلسطينية<sup>(4)</sup>، والتي خاضت الانتخابات تحت شعار "إسقاط مشروع الإدارة الذاتية"<sup>(5)</sup>، وضع حد لمشروع الإدارة الذاتية للوصول إلى غاياته في حينه.

## ثانياً: اتفاقية سيناء الثانية 1975:

وقّعت كل من مصر وإسرائيل اتفاقاً في الأول من سبتمبر (أيلول) 1975، وبجهود الولايات المتحدة الأمريكية التي وقّعت أيضاً على الاتفاق كشاهد، حيث اتفقت حكومتا مصر وإسرائيل على ما يلي:

أ- أن النزاع (الصراع) بينهما وفي الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة، وإنما بالوسائل

(1) الخليلي، سياسة النظام الأردني (ع 53-54/58).

(2) الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية (ص 17).

(3) الشعبي، المناطق المحتلة (ع 166/57).

(4) تنافس على مقاعد الانتخابات 577 مرشحاً لـ 205 مقعد انتخابي، موزعة على 24 مدينة في الضفة الغربية، استطاعت العناصر المحسوبة على منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق انتصار بارز فيها مثل كريم خلف، وبسام الشكعة الذين أعلنوا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وسيحبون أي محاولة إسرائيلية تستهدف إدخالهم في مفاوضات سياسية (خ. غ. ، بعد الانتخابات ما هو الموقف (ع 171/57).

(5) الجعفري، المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية (ص 17).



السلمية.

ب- يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة أو التهديد بها، أو الحصار العسكري في مواجهة الآخر.

ت- سيسمح بمرور الشاحنات غير العسكرية المتجهة " إلى إسرائيل"، ومنها إلى قناة السويس<sup>(1)</sup>.

ث- تحديد مناطق انسحاب القوات الإسرائيلية شرقاً، وتقدم القوات المصرية من العريش وتحديد منطقة منزوعة السلاح والقوات، وتحديد منطقة عازلة تتواجد فيها قوات دولية.

ج- اعتبار الاتفاقية خطوة مهمة نحو سلام عادل ودائم، وليس اتفاق سلام نهائي<sup>(2)</sup>.

ح- كما ضمن الاتفاق تواجداً أمريكياً ثابتاً في سيناء<sup>(3)</sup>، في محطات الإنذار المبكر في المنطقة المدارة دولياً<sup>(4)</sup>.

#### سجل مصري - إسرائيلي حول طبيعة الاتفاق:

حاول الطرف المصري - وخصوصاً في شقه الإعلامي - أن يخفف من خطورة الاتفاق بالدعاية أن الاتفاق هو عسكري وليس سياسياً في إطار فصل للقوات فقط، وهو ما ردت عليه المصادر الإسرائيلية أن أول مادتين في الاتفاق هما النواة السياسية للاتفاق بالالتزام بعدم استخدام القوة والاعتماد على قرار 338، كما أن الاتفاق احتوى على ملاحق سرية جرى الكشف عنها لاحقاً، تضمنت تعهدات أمريكية "لإسرائيل في مجال المساعدات العسكرية والاقتصادية والتنسيق الكامل في كل مراحل التسوية الشرق أوسطية" <sup>(5)</sup>.

حققت الاتفاقية لمصر انسحاباً إسرائيلياً من 5% من مساحة سيناء، فيما تدير الأمم المتحدة 7.5% من المساحة، مع بقاء 87.5% من مساحة سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي<sup>(6)</sup>.

(1) العثمان، مازق التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي (ص 71 - 73).

(2) الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج4/548).

(3) دار الفارابي، الولايات المتحدة الأميركية والنزاع العربي - الإسرائيلي (ص 192).

(4) الشعبي، قراءة في بنود الاتفاقية المصرية الإسرائيلية (ع50-51/115).

(5) حمدان، اتفاقية التسوية ومكاسب إسرائيل (ع50-51/125-126).

(6) عاروري، اتفاقية سيناء كشكل من أشكال سياسة الاحتواء الأمريكية (ع34/56).

## المعالجة الفكرية للاتفاق:

شكل الاتفاق بمجمله صدمة للتطلعات الفلسطينية التي تمحور نضالها السياسي في الفترة ما بين 1973 و1975 على إقامة سلطة فلسطينية وفقاً للبرنامج المرحلي، وفي الوقت نفسه كان يشترط لتحقيق التسوية؛ عدم تجزئة القضية، وعدم التفرد بحل على أي جبهة من جبهات الصراع، وتعود الصدمة أيضا إلى تأكيد القيادة المصرية في الفترة ما بين انتهاء حرب 1973 وتوقيع اتفاقية سيناء في 1975 أن أية تسوية يجب أن تستند إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وإلى ضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.<sup>(1)</sup>

وقد تناولت مجلة شؤون فلسطينية الاتفاق بكل تفاصيله من خلال البحث في أهداف وبنود الاتفاق، وسرد المواقف

### 1- الموقف من الاتفاق:

أ- أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها للاتفاق، في بيان أكد أن الاتفاق ليس مجرد اتفاق عسكري لفصل القوات بل اتفاقية سياسية تجمد حالة الحرب على جبهة عربية، كما تضمن فك الحصار العسكري والاقتصادي عن "إسرائيل"، وعزل مصر عن الصراع العربي "الإسرائيلي"<sup>(2)</sup>.

ب- وانضمت إلى المنظمة سوريا في رفضها للاتفاق<sup>(3)</sup>، في بيان أكد أن الاتفاق أسقط أي ذكر للأراضي العربية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأغفل تماماً قضية الشعب العربي الفلسطيني<sup>(4)</sup>.

ت- كما عبّر الاتحاد السوفياتي عن رفضه المطلق للاتفاق من خلال رفضه للتوقيع على وثائق الاتفاق في جنيف، ومن خلال إدانة الاتفاق باعتباره لا يضمن انسحاباً إسرائيلياً شاملاً، ولا عودة لحقوق الشعب الفلسطيني، كما عبّر على اعتقاده أن الاتفاقيات الجزئية والمنفردة التي تتم خارج الأمم المتحدة تتنافى مع ما اتفقت عليه الأطراف في جنيف 1973<sup>(5)</sup>، وأكد أن

(1) سخنيي، المقاومة الفلسطينية (ع50-51/426).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، القضية الفلسطينية دولياً (ع50-51/443).

(3) شوفاني، الاتفاق المرحلي في سيناء دفعة أولى على حساب التسوية (ع50-51/67).

(4) دار الفارابي، الولايات المتحدة الأميركية والنزاع العربي - الإسرائيلي (ص193).

(5) كجلة شؤون فلسطينية، القضية الفلسطينية دولياً (ع50-51/440).

استئناف أعمال مؤتمر جنيف هو الأنسب لتسوية شاملة للنزاع (الصراع) العربي الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

ث- في المقابل: عكست تصريحات كل من الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" ومصر حالة من الارتياح لتوقيع الاتفاق شكلت في مجملها استنزافاً للأطراف الراضة للاتفاق.

فالولايات المتحدة أكدت أنه ليس لديها أي خطط للإشراف على فك ارتباط جديد بين سوريا و"إسرائيل"، كما استبعدت أي انسحاب إسرائيلي وشيك من الضفة الغربية، وأكد رئيس وزراء "إسرائيل" اسحق رابين أن الاتفاق يضمن لإسرائيل تسوية النزاع (الصراع) مع مصر بالطرق السلمية دون الرجوع لقرارات الأمم المتحدة، ودون ربطه بتوقيع اتفاقيات مماثلة مع باقي الدول العربية، فيما هاجم السادات الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير وسوريا لرفضهم الاتفاق، وأقر بوجود سياسة مصرية جديدة قائمة على الانسجام مع السياسة الأمريكية<sup>(2)</sup>.

## 2- أهداف الاتفاق:

الحديث عن أهداف المشروع ونتائجه: يوجد فيه تداخل؛ فأهداف المشروع توضع أثناء صياغة المشروع، لكن كون المشروع أصبح اتفاقاً فهناك تداخل ما بين أهداف رصدت، ونتائج حدثت.

خلصت مجلة شؤون فلسطينية إلى مجموعة من الأهداف للاتفاق كما يلي:

### أ- إنهاء التضامن العربي:

كان التضامن العربي السمة الأبرز في حرب 1973، وقد تجلى ذلك بالهجوم على الأراضي المحتلة من أكثر من جبهة عربية، وقيام الدول العربية المنتجة للنفط في 17 أكتوبر (تشرين الأول) 1973 بتخفيض تدريجي لتصدير النفط ورفع أسعاره بنسبة 17%، ونتيجة للموقف الأمريكي المساند "لإسرائيل" في الحرب قامت تلك الدول في 21 أكتوبر (تشرين الأول) من العام نفسه بحظر تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(3)</sup>. وهذا ما عبّر عنه حسن نافعة فكتب " إن هذه الحرب كانت أكثر الحروب العربية تجسيدا لقومية المعركة"<sup>(4)</sup>.

(1) دار الفارابي، الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي- الإسرائيلي (ص 213).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، القضية الفلسطينية دولياً (ع 50-51/439-444).

(3) العمدة، اتفاقية سيناء ومستقبل النزاع العربي - الإسرائيلي (ع 53-54/45-46).

(4) نافعة، مصر والصراع العربي- الإسرائيلي (ص 52).

عملت الاتفاقية في سيناء على إيجاد شرح في الصف العربي تجاه الصراع الإسرائيلي العربي، وتبني وجهة النظر الإسرائيلية من التسوية السلمية، فكتب إلياس شوفاني أن الاتفاق يفتت القوى العربية، ويصدع الصف العربي، بينما العدو يبني قواه العسكرية<sup>(1)</sup>. فالمادة الثالثة من الاتفاق تضمنت التزام الطرفين بوقف إطلاق النار في البر والبحر والجو، والامتناع عن أية أعمال عسكرية، أو شبه عسكرية بينهما، وهو الأمر الذي أصرت عليه إسرائيل لعزل الجبهة المصرية عن غيرها من الجبهات العربية<sup>(2)</sup>.

وهذا العزل للجبهة المصرية يؤدي عملياً إلى تجميد الجبهة السورية تماماً، وهذا ما عبّر عنه عدنان العمدة بالقول " استراتيجياً - وقد ثبت من خلال ثلاثة حروب (1948،1967،1973) ان سوريا لا تستطيع لوحدها، ولا مصر تستطيع لوحدها أن تقوم بعمل عسكري فعال ضد إسرائيل"<sup>(3)</sup>؛ مما يضعف الموقف السوري الذي رفض المشاركة في مؤتمر جنيف، ورفض التسويات المنفردة؛ مطالباً بحل شامل للصراع الإسرائيلي - العربي.

#### ب- تدعيم التصلب الإسرائيلي:

كانت الدعوة لمؤتمر جنيف دعوة مصرية قائمة على أساس الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي، يقابلها التمسك بالتسويات الجزئية، والإصرار على الحل المرحلي، بناء على سياسة "خطوة - خطوة" التي اعتمدها أمريكا في رؤيتها لحل الصراع بين الدول العربية و"إسرائيل"؛ فاستجاب الجانب المصري للرؤية الأمريكية الإسرائيلية، ورضخ لمبدأ التسويات الجزئية والمنفردة؛ مما يضعف المطلب الفلسطيني والسوري بضرورة الحل الشامل<sup>(4)</sup>.

ومن جهة أخرى لم يكتفِ الجانب المصري بتمثيل نفسه في الاتفاقية، وإنما تعدى ذلك لفرض الرؤية الإسرائيلية - الأمريكية على باقي الأطراف العربية، فالاتفاق أقرّ فيه الجانب المصري أن الصراع في الشرق الأوسط (وليس بين مصر و"إسرائيل") لا يتم حله بالقوة المسلحة، بمعنى أن الالتزام المصري تعدى حدود الأراضي المصرية، ليمس حقوق الشعب

---

(1) شوفاني، الاتفاق المرحلي في سيناء دفعة أولى على حساب التسوية(ع50-51/62).

(2) الشعبي، قراءة في بنود الاتفاقية المصرية الإسرائيلية(ع50-51/117).

(3) العمدة، اتفاقية سيناء ومستقبل النزاع العربي - الإسرائيلي(ع53-54/40).

(4) شوفاني، الاتفاق المرحلي في سيناء دفعة أولى على حساب التسوية(ع50-51/61).

الفلسطيني والأراضي السورية التي مازالت محتلة<sup>(1)</sup>.

### ت-الهيمنة الأمريكية على المنطقة:

تناولت مجلة شؤون فلسطينية بإسهاب الأبعاد الأمريكية للاتفاق، من خلال تحديد علاقة إسرائيل بأمريكا من جهة ؛ فوجود "إسرائيل" في المنطقة ليس مرتبطاً بتحقيق التسوية، وإنما بقدرتها على الاستمرار في خدمة المصالح الأمريكية، ومن جهة أخرى على علاقة أمريكا بالعرب بالتأكيد على أن محور السياسة الأمريكية للسلام قائمة على تقديم قطعة من الأرض مقابل خسارة الاستقلال السياسي والاقتصادي العربي لصالح أمريكا<sup>(2)</sup>، واستخدمت لذلك أسلوباً تكتيكياً واضحاً مع كل العرب بالتأكيد دائماً على " أن التصور الأمريكي حول التسوية هو التصور الوحيد المقبول والفعال، وهذا التصور قائم في جوهره على حماية النفوذ الأمريكي في المنطقة، ووضع "إسرائيل" في مكانة لا تهددها فيها أي أخطار عربية، مع ضمان هيمنتها على جيرانها بوسائل سلمية، واستمرارها في استخدام الوسائل العنيفة متى أريد لها أن تستعملها.<sup>(3)</sup>

وهذا ما عكسه بوضوح نص الاتفاقية الذي ابتدأ بعبارة " اتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة إسرائيل"، وهذه العبارة إقرار مباشر وجلي بالاعتراف بالعدو الإسرائيلي ككيان بين الولايات المتحدة ومصر قبل وبعد حرب 1973، نجد أن مصر استأنفت العلاقات الدبلوماسية التي كانت مقطوعة مع أمريكا بعد عدوان 1967، في 28 فبراير (شباط) عام 1974، كما وقّعت مصر والولايات المتحدة الأمريكية وثيقة للتعاون المشترك تضمن المصالح الأمريكية في مصر في 14 يونيو (حزيران) 1974<sup>(4)</sup>.

وذلك ما عبّرت عنه بوضوح سلمى حداد: " لذا استمر توجه السياسة المصرية على خط التقارب مع واشنطن، والثقة بها والتباعد عن السوفييت ومهاجمتهم؛ الأمر الذي أدى في الأول من سبتمبر (أيلول) 1975 إلى توقيع اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء"<sup>(5)</sup>.

بمعنى أن الاتفاق لم يكن نتيجة لتنازلات للجانب "الإسرائيلي" فقط، وإنما أيضا تحوّل في السياسة المصرية، بما يتناسب مع المصالح الأمريكية.

---

(1) الشعبي، قراءة في بنود الاتفاقية المصرية الإسرائيلية (ع50-51/116).

(2) انظر: مندر، تسوية سيناء وأوهام التسوية الوطنية (ع50-51/77-94).

(3) كيلو، محاور السياسة الأميركية الصهيونية في الصراع العربي الإسرائيلي (ع50-51/70-74).

(4) يوسف، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في السبعينات (ص 64).

(5) حداد، الاستقطاب الدولي والصراع العربي- الإسرائيلي (ع82/55).

وأخيراً، فإن أخطر نتائج الاتفاقية، وأهم مكاسب إسرائيل السياسية أن الاتفاقية ضمنت لإسرائيل تقييد القوات المسلحة المصرية، والزامها المراعاة الدقيقة لوقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، دون النظر في الجبهات الأخرى، خاصة الجبهة اللبنانية - الفلسطينية، التي كانت جبهة مفتوحة مع "إسرائيل في حينه"<sup>(1)</sup>.

لذلك نجد أن هاني مندى يكتب بكل وضوح مستنكراً إدانة "التسوية الجزئية" فقط؛ والمطالبة "بالتسوية الشاملة" معتبراً: أن الأسس القائمة عليها التسوية الشاملة أيضاً تفقدها الطابع الوطني مطالباً " التحضير الدائب للنضال السياسي المسلح بحزم وقوة ضد هذا الكيان، والعمل على كبح دوره، وتوجيه الضربات إليه، وتصفيته في النهاية"<sup>(2)</sup>.

وفي السياق نفسه كتب سعيد حمود أن الاتفاق يمثل فرصة تاريخية" أمام قيادة العمل الفلسطيني لتأخذ مبادرة الخروج من شباك التسوية السياسية، والعودة إلى مسارها الثوري، فتمكن من تصليب الساحة الفلسطينية من جديد، ووضع الساحة العربية أمام مسؤوليتها الجديدة؛ لأن قيادة العمل الفلسطيني، في قناعتنا الراسخة، لم تتورط بعد بالشكل الذي ذهبت إليه بعض القيادات العربية، ولم تكن مسيرتها حتى الآن خاضعة لطوق الاستسلام وإنما - ونقولها بإخلاص - كانت مرتكزة على اجتهاد خاطئ"<sup>(3)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن التيار الفكري الرفض لمسيرة التسوية عاد للظهور بقوة، بعد أن فشل سابقاً في منع إقرار البرنامج مرحلي، فقد بدا واضحاً أن البرنامج مرحلي بدل أن يكون مانع لتصفية القضية الفلسطينية، كما نظر له مُنظري التسوية، أصبح مبرراً لاندفاع مصر نحو التسوية، على أساس أن الكل متفق على أن التسوية هي الحل للصراع الإسرائيلي - العربي، ومختلفين حول طرق تحقيق تلك التسوية.

وهنا جاءت قراءة سعيد حمود للاتفاقية سينا الثانية، بأن الموقف يحتاج إلى تغيير استراتيجي، وليس تغييرات تكتيكية تجعل الموقف الفلسطيني أسير الامتعاظ، دون الرفض الثوري القادر على توظيف القراءة الفكرية الواعية في بناء مسارات ثورية جادة.

---

(1) الشعبي، قراءة في بنود الاتفاقية المصرية الإسرائيلية (ع50-120/51).

(2) مندى، تسوية سينا وأوهام التسوية الوطنية (ع50-51/94).

(3) حمود، التسوية السياسية خلفيات ونتائج (ع51/55).

### 3- النتائج السياسية المباشرة لاتفاقية سيناء الثانية:

بعد توقيع اتفاقية سيناء الثانية، أخذ الاستقطاب الدولي ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلاً جديداً، بظهور محور سوفياتي-سوري، مع تقارب فلسطيني مع هذا المحور، يجابه المحور الأمريكي - الإسرائيلي، ويتناقض مع السياسة الخارجية المصرية، التي أصبحت في تقارب مع المحور الأمريكي، وبينما كان المحور الأمريكي يتبنى الحلول الجزئية، وتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، داعياً لعقد مؤتمر جنيف دون منظمة التحرير الفلسطينية، كان المحور السوفياتي يتبنى الحل الشامل للصراع العربي - الإسرائيلي، و أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للقضية الفلسطينية، رافضاً سياسة المراحل التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

استطاع المحور السوفياتي تحقيق انتصارات دبلوماسية في الأمم المتحدة، فتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) 1975، قراراً يقضي أن "الصهيونية هي شكل من العنصرية"<sup>(2)</sup>، ومن التمييز العنصري"<sup>(3)</sup>، كما استطاعت الدبلوماسية السورية الربط بين التجديد للقوات الدولية في جبهة الجولان، والتي تنتهي مهمتها في نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) 1975، وبين تحقيق موقف دبلوماسي متقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ فأصدر مجلس الأمن في 12 يناير (كانون الثاني) 1976، قراراً ذا شقين؛ الأول: بالدعوة لاستكمال مشاوراته حول الشرق الأوسط، بما في ذلك مشكلة فلسطين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، مع دعوة مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في المناقشات، والثاني: يجدد فترة بقاء القوات الدولية في الجولان ستة أشهر أخرى.<sup>(4)</sup>

قدمت كل من سوريا ومصر مشروعين لإقرارهما في مناقشات مجلس الأمن؛ المشروع السوري قائم على ضرورة تبني مجلس الأمن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في حق

(1) للمزيد انظر: القضية الفلسطينية دولياً (ع52/ 224 - 231).

(2) يُمثل القرار إدانة عالمية لعقيدة الصهيونية طالما نظّر أتباعها بأنها حركة تحرر قومي، وبالتالي كان من الممكن البناء عليه في نفس الأسس التي قام عليها قرار التقسيم 181، وقد جاء القرار بأغلبية 72 صوتاً ضد 35 صوتاً (المزيد انظر: جريس، حول النزعات العنصرية في العقيدة والممارسة الصهيونية. (ع52/ 20-40).

(3) الدباغ، ملاحظات سياسية حول قرار إدانة الصهيونية بالعنصرية (ع12/52).

(4) سخيني، المقاومة الفلسطينية (ع53-54/241).

الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة في عدوان 1967، بينما كان المشروع المصري يتمحور على ضرورة عقد مؤتمر جنيف لاستئناف محادثات السلام، وفاجأ الرئيس المصري أنور السادات الجميع بتصريح أثناء مناقشات مجلس الأمن قال فيه: " أنه مستعد لحضور مؤتمر جنيف دون دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، متوافقاً في ذلك مع الموقف الأمريكي والإسرائيلي، ورغم فشل المحور السوفياتي في تبني مجلس الأمن للمشروع السوري؛ نتيجة للفيتو الأمريكي ضد القرار، إلا أن المناقشات عكست عزلة في الرؤيا الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

ولتوضيح أكثر لتلك العزلة الأمريكية من جهة، ورفض رؤية الصراع العربي - الإسرائيلي، يمكن الرجوع قليلاً للوراء<sup>(2)</sup>، إلى مناقشات وزراء الخارجية لأربعين دولة إسلامية، المنعقد في جدة 12-15 يوليو (تموز) 1975، والمؤتمر الأفريقي المنعقد في كمبالا في 29 يوليو (تموز) 1975، وظهور تيار قوي يطالب بطرد إسرائيل من الأمم المتحدة، أو تجريد عضويتها على الأقل<sup>(3)</sup>.

في هذا المناخ السياسي ظهرت مواقف أمريكية جديدة، أعادت الحديث مرة أخرى إلى مربع التسوية الأمريكية وما مدى مصداقيتها وفرصها للتحقيق، في متاهات فرضتها الرغبة الأمريكية في استمرار هيمنتها على المنطقة العربية، وإصرارها على التفرد في إدارة الصراع الإسرائيلي - العربي.

### ثالثاً: وثيقة ساوندرز للسلام (1975م):

وثيقة ساوندرز عبارة عن تقرير أدلى به مساعد وزير خارجية أمريكا لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا هارولد ساوندرز، أمام لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكي، في أوائل نوفمبر (تشرين الثاني) 1975، تضمنت لأول مرة في تاريخ السياسة الأمريكية إشارة

---

(1) مجلة شؤون فلسطينية، القضية الفلسطينية دولياً (ع254-259).

(2) قامت منظمة التحرير الفلسطينية منذ منتصف عام 1975 بحملة دبلوماسية لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة، من خلال لدفع نحو تبني القرار على المستوى العربي والإسلامي والأفريقي ثم حلفائها على المستوى الدولي، وتم لها ذلك بتبني قرار في المؤتمر الإسلامي بالعمل على طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، وتكليف ممثلي الدول الإسلامية في الهيئات الدولية العمل على ذلك، مما ساعد على دعم جهودها على المستوى الأفريقي والدولي، و مهد لصدور قرار إدانة الصهيونية. (رملاوي، فلسطين في القمة الإفريقية، (ع8/49-16).

(3) حداد، السياسة الأميركية الدولية تبحث عن استراتيجية جديدة (ع50-51/98).



واضحة إلى أن الفلسطينيين يمثلون عنصراً سياسياً يجب معالجته؛ حتى يتحقق السلام في الشرق الأوسط، وأن سماع الصوت الفلسطيني ضرورة لنجاح التسوية في الشرق الأوسط، لكن الوثيقة لم تغفل الموقف الأمريكي من منظمة التحرير الفلسطينية بالاستطراد في أن من الضرورة وقف "الأعمال الإرهابية" إذا كان اشراك الفلسطينيين في المفاوضات مرجحاً<sup>(1)</sup>.

قدمت الوثيقة شرحاً للرؤيا العربية لحل المسألة الفلسطينية، مبينة أن بعض الزعماء العرب اتخذوا موقفاً: أن المصالح الفلسطينية يجب أن يحددها الفلسطينيون أنفسهم، كما أعرب البعض من الزعماء العرب: أن الحقوق الفلسطينية يجب أن لا تتعارض مع وجود "إسرائيل"، ولم تغفل الوثيقة موقف منظمة التحرير الفلسطينية، مدعية وجود خط ثنائي في المنظمة ما بين موقف رسمي يدعو لإقامة دولة ثنائية علمانية، و وجود دلائل معينة على أن منظمة التحرير الفلسطينية تقبل بدولة فلسطينية تتعايش سلمياً مع دولة "إسرائيل" كل على انفراد<sup>(2)</sup>.

تناولت الوثيقة الأسس التي يمكن أن يقوم عليها السلام في الشرق الأوسط، فأكدت على الحاجة لمسار سياسي يساعد في تقديم تعريف "معقول للمصالح الفلسطينية"، وعلى المفاوضات بناء على قراري مجلس الأمن 242، 338، رغم إقرارها أنهما لا يعالجان الجانب السياسي للقضية الفلسطينية<sup>(3)</sup>، كما أشارت الوثيقة إلى أن سياسة المراحل التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في حل الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب 1973، قد تكون صالحة لحل القضية الفلسطينية، على اعتبار أن غير الممكن حالياً، يحتمل أن يتحقق مستقبلاً، مبيناً أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقدم حلاً أمريكياً؛ لأن رسم الحل هو مهمة الأطراف المعنية<sup>(4)</sup>.

#### موقف الأطراف من الوثيقة:

أثارت وثيقة ساوندرز ردود أفعال متباينة للأطراف المعنية، فرحبت مصر بالوثيقة واعتبرتها تحمل تحولاً ملحوظاً في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية<sup>(5)</sup>، أما منظمة التحرير الفلسطينية فرأت في الوثيقة محاولة أمريكية لدفع المنظمة نحو التخلي عن الكفاح

(1) عبدالمجيد، السياسة الأمريكية والعرب: العلاقات الفلسطينية- الأمريكية (ص 132).

(2) الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية (ص 78).

(3) عبدالمجيد، السياسة الأمريكية والعرب: العلاقات الفلسطينية- الأمريكية (ص 132).

(4) الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية (ص 78-79).

(5) الهور والموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947-1982 (ص 156).

المسلح، و "إسرائيلياً" لاقت الوثيقة رفضاً قاطعاً، حمل في طياته جدلاً واسعاً، معتبراً الوثيقة خرقاً لسياسة التنسيق "الإسرائيلي" الأمريكي؛ مما دفع وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر للإدلاء بتصريح بيّن فيه أنه لا تغيير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأن الوثيقة عبارة عن وجهة نظر يراها ساوندرز للقضية الفلسطينية<sup>(1)</sup>.

### المعالجة الفكرية للوثيقة في مجلة شؤون فلسطينية:

كانت الرؤيا الأمريكية للصراع الإسرائيلي - العربي محل نقاش دائم في مجلة شؤون فلسطينية، من خلال الندوات التي عقدها إدارة مجلة شؤون فلسطينية، أو العديد من المقالات التي ناقشت التسوية والتحركات الأمريكية في الشرق الأوسط، التي سبقت صدور وثيقة ساوندرز، فالمعالجة الفكرية للوثيقة هي جزء من مناقشات مجلة شؤون فلسطينية للموقف الأمريكي وأبعاده للصراع العربي - الإسرائيلي.

### 1- الرؤيا الأمريكية للصراع العربي - الإسرائيلي:

عالجت مجلة شؤون فلسطينية الرؤيا الأمريكية للصراع العربي - الإسرائيلي، مبينة أن تلك الرؤيا تركز على ثلاث ركائز، أولها: الالتزام المطلق بوجود "إسرائيل" كدولة يهودية، وهذا يعني تدوير قضية اللاجئين، ورفض الدولة الفلسطينية العلمانية، ثانياً: أن الفلسطينيين موجودون كبشر وأما الشعب الفلسطيني فليس له وجود، وهذا يعني أن للفلسطينيين حقوق إنسانية، وليس لهم حقوق وطنية، والثورة الفلسطينية لا تتعدى كونها عمليات إرهابية، أما الركيعة الثالثة فقد فرضتها نتائج حرب 1967، وهي الالتزام بالسلامة الإقليمية لإسرائيل، وهذا يعني أنه ليس على إسرائيل واجب الانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضي التي احتلتها في عدوان 1967، وإنما يجب أن يكون الانسحاب في ظل المفاوضات بين الأطراف المعنية، وبما يحفظ لإسرائيل أمنها وسلامتها<sup>(2)</sup>.

كما أن مجلة شؤون فلسطينية في سياق دراستها لنتائج حرب 1973، ناقشت وجهة النظر العربية: أن الحرب غيرت من الموقف الأمريكي المنحاز تماماً لإسرائيل، إلى موقف يتجاوب مع التطلعات العربية في استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عدوان 1967، مبينة أنه من غير المرجح أن تمارس أمريكا أي ضغط على إسرائيل للتجاوب مع الأماني العربية، مع التنويه إلى وجود رؤية أمريكية إسرائيلية بالاستعداد لإعادة سيناء إلى مصر مقابل

(1) سيسالم ، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977(ص147).

(2) صايغ، فايز، السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية(ع37/ 25).

توقيع معاهدة سلام منفصلة، من جهة، ومن جهة أخرى أن السياسة الأمريكية نحو القضية الفلسطينية قائمة على أساس أنه لا سياسة أمريكية نحو القضية الفلسطينية<sup>(1)</sup>.

ناقش إلياس شوفاني وثيقة ساوندرز، موضحاً أن أهم ما في الوثيقة تأكيدها أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط هو القضية الفلسطينية، وذلك يخالف المفهوم الإسرائيلي القائل أن عدم اعتراف الدول العربية بدولة "إسرائيل" لب الصراع، وبالتالي رأى شوفاني أن الوثيقة وسيلة للضغط على إسرائيل لتغيير موقفها من القضية الفلسطينية، كما أن إلياس شوفاني رأى في الوثيقة خطوة في طريق الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتأهيلها لدخول مفاوضات التسوية<sup>(2)</sup>.

## 2- الرؤيا الإسرائيلية للوثيقة:

قام حمدان بدر بمتابعة الموقف الإسرائيلي من وثيقة ساوندرز على المستوى الحكومي والصحفي والشعبي - مكتفياً بالسرد دون التحليل - مبيناً أن النقاش في إسرائيل حول الوثيقة أخذ طابع الرفض على جميع المستويات، لكن اختلفت حدة الرفض حسب الرؤية لمدى جدية الوثيقة من عدمها، كما قام حمدان بدر بسرد النقد الإسرائيلي للوثيقة والذي تركز حول البُعد الفلسطيني في الصراع العربي الإسرائيلي، واستبعاد الخيار الأردني في التمثيل الفلسطيني لصالح منظمة التحرير، كما أن الوثيقة تُلمح إلى امكانية التفاوض مع منظمة التحرير، في حال قبولها بقراري مجلس الأمن 242، 338، و الوثيقة لم تذكر نهائياً الموقف الإسرائيلي من الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(3)</sup>.

وكتب يوسف حمدان في تحليل الموقف الإسرائيلي - ولكن في الآفاق المستقبلية للوثيقة، وليس في رد الفعل الإسرائيلي من الوثيقة - مبيناً أن هناك رؤية داخل "إسرائيل" في أن الطرح الأمريكي: أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع هي البداية في تغيير السياسة الأمريكية، وأن الاعتراف الأمريكي بمنظمة التحرير الفلسطينية مجرد وقت، خصوصاً بعد وصول مؤشرات واضحة من داخل التيار الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية للإدارة الأمريكية بالاستعداد للاعتراف بدولة إسرائيل، وأن ذلك التغيير في السياسة الأمريكية يهدف إلى تعزيز مواقع الولايات المتحدة في العالم العربي من جهة، ويتناغم مع سياسة الولايات المتحدة

(1) ابو ردينة، بعد انتهاء نشوة الفرح، رسالة من الولايات المتحدة (ع37/44-45).

(2) شوفاني، فقاعة الإدارة الذاتية (ع57/55).

(3) بدر، وثيقة ساوندرز تنثير القلق داخل إسرائيل (ع250-245/55).

في الشرق الأوسط، القائمة على منع الحرب في الشرق الأوسط، ومنع الجمود في المسار السياسي من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

نلاحظ من خلال المعالجات السابقة أن مجلة شؤون فلسطينية اكتفت بدراسة الوثيقة في إطار تاريخ السياسة الأمريكية وفي إطار التفاعل الإسرائيلي مع الوثيقة. ولم تعلق نهائياً حول وجود تيار مؤثر داخل منظمة التحرير الفلسطينية مستعد للاعتراف بإسرائيل.

#### رابعاً: تقرير معهد بروكينجز الأمريكي للتسوية (1975م):

قام معهد بروكينجز للدراسات الاستراتيجية في واشنطن بدراسة على مدار ستة شهور، للصراع العربي - الإسرائيلي، وفي السابع عشر من ديسمبر (كانون الأول) 1975، أصدر المعهد تقريراً تناول مختلف جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي، بعنوان "نحو السلام في الشرق الأوسط"، احتوى على المبادئ التالية:

أ- السلام في الشرق الأوسط يمثل مصلحة أمريكية لحماية مصالحها في المنطقة؛ لذلك يجب المحافظة على قوة الاندفاع نحو التسوية، التي برزت بعد حرب 1973.

ب- من الأفضل لتحقيق السلام التركيز على الحل الشامل، وليس على الحلول الفردية، وأي حلول جزئية يجب أن تكون تمهيداً للحل الشامل، في مراحل محددة بوضوح، ومتابعة على مدى سنوات، وتشجع الأطراف على تقديم التنازلات التي التزموا بها وفق الاتفاقيات.

ت- القاعدة الأساسية للسلام: الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في عدوان 1967 مقابل السلام والأمن لإسرائيل، يشمل الاعتراف بإسرائيل، وتطوير العلاقات معها على المستوى السياسي والاقتصادي<sup>(2)</sup>.

ث- الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير يعد أمراً أساسياً للتوصل إلى حل شامل في المنطقة، ويمكن تطبيق هذا المبدأ من خلال دولة فلسطينية توافق على اتفاقيات السلام، أو كيان فلسطيني مرتبط مع الأردن، ويصاحبه تعاون اقتصادي مع "إسرائيل"، يتطور إلى سوق إقليمية مشتركة.

ج- يجب أن تتضمن اتفاقيات السلام ترتيبات لإعادة توطين اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى الكيان الفلسطيني، وتعويض عن أملاك اللاجئين العرب، واليهود الذين كانوا في

(1) حمدان، إسرائيل تتخوف من تغيير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (ع56/ 180-186).

(2) شرابي، أميركا والعرب (ص 441، 442).

الماضي يقيمون في الدول العربية<sup>(1)</sup>.

ح- القدس: بالنسبة للوضع السياسي هناك ثلاث إمكانيات: سلطة إسرائيلية، أو توزيع السلطة ما بين إسرائيل وبين بلد عربي، أو سلطة دولية في منطقة معينة؛ ولكن يجب أن تبقى المدينة موحدة<sup>(2)</sup>.

لم تتعمق مجلة شؤون فلسطينية في دراسة تقرير معهد بروكينجز، وإنما اكتفت بسرد بنوده في إطار دراسة مشروع كارتر للسلام، لتوضيح الأرضية الفكرية لمشروع كارتر، كون التقرير يلتقي كثيراً مع أفكار كارتر للسلام.

### خامساً: مشروع كارتر للسلام 1977:

كانت نتيجة الانتخابات الأمريكية التي أجريت في الثاني من نوفمبر (تشرين الثاني) 1976 فوز جيمي كارتر<sup>(3)</sup> بالرئاسة الأمريكية<sup>(4)</sup>، وبعد أقل من شهرين من تسلمه منصبه، تحدث الرئيس الأمريكي في السادس عشر من مارس (آذار) 1976، عن رؤيته للسلام بين العرب وإسرائيل، خلال اجتماع له في قاعة بلدة كلينتون في ولاية ماساشوستس، حدد فيها ثلاث شروط لتحقيق السلام الدائم:

1- اعتراف العرب بإسرائيل، وأن يقيموا معها علاقات دبلوماسية، وتجارية وثقافية في نهاية المطاف<sup>(5)</sup>.

2- إقامة حدود ثابتة لإسرائيل<sup>(6)</sup>، وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة في عدوان 1967.

3- وقد ميز كارتر بين "الحدود السياسية" وبين "الحدود الأمنية" التي قد تتجاوز الحدود المعترف بها سياسياً<sup>(7)</sup>، تلك الحدود الأمنية تشمل مناطق دولية، أو منزوعة السلاح،

(1) سيسالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1947-1977) (ص 149).

(2) بدر، خلاف أميركي - إسرائيلي حول التسوية (ع 66/ 218).

(3) جيمي كارتر : ولد في 1924، وتخرج من الأكاديمية البحرية، ليعمل في سلاح البحرية عام 1953م، استطاع أن يحصل على مكانة بارزة في الحزب الديمقراطي الأمريكي، أهلته ليصبح حاكماً لولاية جورجيا في 1970، والرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية في 20 يناير (كانون الثاني) 1977، لدورة رئاسية واحدة انتهت في 1980. (الكبالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج 5/ 22-23).

(4) عبدالحكيم، كارتر والتسوية في الشرق الأوسط (ص 11).

(5) سيسالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1947-1977) (ص 150).

(6) شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية (ص 188).

(7) مجلة دراسات فلسطينية (مج 18/ ع 69/ 183).

ومراكز مراقبة إلكترونية<sup>(1)</sup>.

4- أما الشرط الثالث فكان معالجة القضية الفلسطينية<sup>(2)</sup>، بالنظر إلى الفلسطينيين كشعب عانى طويلاً، ويستحق أن يكون له وطن<sup>(3)</sup>، وطالب الرئيس الأمريكي منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بقرار مجلس الأمن 242<sup>(4)</sup>، بينما كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية في - حينه - القبول بصيغة معدلة من القرار<sup>(5)</sup>.

نوه الرئيس الأمريكي خلال عرضه لتصوره أن "التسوية بالضرورة لا يجب أن تتحقق على عجل، بل لا بد أن تتحقق على مراحل، قد تستغرق عامين أو أربعة أعوام أو ثمانية أعوام أو أكثر من ذلك"<sup>(6)</sup>، كما أيدّ أن تتم التسوية في إطار مؤتمر جنيف للسلام، وبحضور ممثلين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والأطراف المعنية<sup>(7)</sup>.

بالعودة إلى شروط الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق السلام، نجد في الشرطين الأول والثاني تبنت وجهة النظر الإسرائيلية، أن السلام مع العرب يجب أن يفضي للتطبيع الكامل، وبعدم الانسحاب الكامل من حدود 1967، وإنما انسحابات جزئية، بالحديث عن الحدود الآمنة.

أما الشرط الثالث فقد أخذت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية منحى جديداً؛ فلم تكن فكرة "وطن" للفلسطينيين جزءاً من أي مشروع أمريكي رسمي، منذ صدور قرار التقسيم في 1947، وهذا ما اعتبرته "إسرائيل" بمثابة خطر يهدد كيائها، بينما دأبت الفكرة الأحلام الفلسطينية، مفسرين الرؤية الأمريكية بدولة مستقلة، يستطيعون ممارسة حقوقهم الوطنية فيها، وقد عاد كارتر في مؤتمر صحفي في الثاني من مايو (أيار) 1977، فذكر أن درجة استقلال الكيان الفلسطيني، وعلاقته بالأردن أو غيرها من الدول، وحدوده الجغرافية، يجب أن تبلورها

---

(1) عبدالحكيم، كارتر والتسوية في الشرق الأوسط (ص 65).

(2) شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية (ص 188).

(3) Carter, Palestine Peace Not Apartheid (p134).

(4) رفضت إدارة كارتر إجراء أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن تعدل المنظمة ميثاقها الوطني الذي ينص على تحرير كل فلسطين، وتعلن التزامها بقرار 242، وقبولها للعيش بسلام مع إسرائيل (عبد المجيد، السياسة الأمريكية والعرب (ص 133)).

(5) توام، التحرر الوطني وحل الصراع بالطرق السلمية: قراءة في التجربة الفلسطينية (ص 21).

(6) الأسدي، المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية (ص 63).

(7) يوسف، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في السبعينات (ص 193).

الأطراف المعنية<sup>(1)</sup>.

ثم عاد الرئيس الأمريكي لعقد مؤتمر صحفي في السادس والعشرين من مايو (أيار) 1977، تحدث فيه بإسهاب عن الشرق الأوسط، وذكر أن أمريكا تتوقع انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مع تعديلات بسيطة، كما دعا إلى تعويض اللاجئين الفلسطينيين؛ بسبب الخسائر التي لحقت بهم، وأوضح متحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي - فيما بعد - أن تلك التصريحات مبنية على التزام أمريكا بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في 1947، القاضي بإنشاء دولة عربية ودولة (يهودية)، وقرار 194 ديسمبر (كانون الأول) 1948 القاضي بتعويض الفلسطينيين، وهذه صوتت أمريكا معها آنذاك<sup>(2)</sup>.

رغم أن هذا الموقف شكل تقدم ملحوظ في المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، لكنه ظل لا يُلبّي حتى جوهر القرار 194 بحق المهجرين بالعودة والتعويض، وليس التعويض دون العودة، فالحق بالعودة أساس الحق بالتعويض، ولو لم يكن هناك حق بالعودة فلماذا التعويض.

#### الموقف الفلسطيني الرسمي من مشروع كارتر:

علق ياسر عرفات بصفته - رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية - على الرؤية الأمريكية أنه يقبل بقرار من الأمم المتحدة ينص على حق "إسرائيل" في الوجود، إذا ما تضمن القرار نفسه الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وقال عرفات " إن الوطن في الضفة والقطاع من شأنه أن يحل المشكلة الأساسية للشعب الفلسطيني، ويضمن نوعاً من التسوية والأمن في الشرق الأوسط لفترة طويلة قادمة<sup>(3)</sup>.

كما قرر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشر التي عُقدت ما بين الثاني عشر والعشرين من مارس (آذار) 1977 في القاهرة " تبني هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بدلاً عن " السلطة الوطنية" التي وردت في دورة المجلس الثانية عشر، كخطوة نحو تحقيق تحرير كل فلسطين، فأصبحت الدولة الفلسطينية هي الهدف في الدورة الثالثة عشر، دون ذكر للحق الفلسطيني بكامل فلسطين<sup>(4)</sup>، في انسجام واضح مع تصريحات ياسر عرفات

(1) شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية (ص 188-189).

(2) حاتم، رسالة واشنطن (ع 68-69/392-393).

(3) أحمد، المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية (ص 1253-1290).

(4) الشريف، البحث عن كيان (ص 259).

السابقة.

## المعالجة الفكرية لمشروع كارتر في مجلة شؤون فلسطينية:

عالجت مجلة شؤون فلسطينية مشروع كارتر في مسارين، المسار الأول: بدراسة تاريخ الموقف الأمريكي من الصراع العربي - الإسرائيلي، والمسار الثاني: بدراسة مشروع كارتر بشكل محدد.

### 1- تاريخ السياسة الأمريكية حول الصراع العربي - الإسرائيلي:

كتب إبراهيم أبو لغد، مبتعداً عن تحليل نصوص مشروع كارتر إلى دراسة السياسة الأمريكية بمجملها، مبيناً أن السياسة الأمريكية لها جذور عميقة لا تتغير بتغيير القادة، وأن الخلاف بين الرؤساء الأمريكيين في فهم الأسس التي توجه السياسة الخارجية، وكيفية ترجمتها إلى واقع عملي، يخدم المصالح الأمريكية، موضحاً أن المنطلق لمعالجة القضية الفلسطينية أمريكياً: هو إيجاد صيغة للحل تتجاهل الشعب الفلسطيني، معتقدة بحزم أن الدول العربية قادرة على إجبار الشعب الفلسطيني لقبول تلك الصيغة، وأن الخلاف بين رؤساء أمريكا هو في تطبيق هذا الفهم من خلال الإهمال للشعب الفلسطيني، أو الاعتراف بالحقوق الإنسانية دون السياسية، أو المواجهة والتصفية للنضال الفلسطيني<sup>(1)</sup>.

وكتب لطفي الخولي مقالا استهدف تحليل طبيعة التحرك والتواجد الأمريكي في المنطقة العربية، مبيناً أن أمريكا بعد حرب 1973، انتقلت من الدور المنحاز لإسرائيل إلى دور الوسيط، مكنها من ربط العرب و"إسرائيل" بخيوط أمريكية تشدها أو ترخيها حسب مقتضيات الأمن والمصلحة الأمريكية، وأن التغيير السياسي في عهد كارتر، وانتقال أمريكا إلى دور الحَكَم، الذي يوفّر لها أن يحل التنافس بين الجانبين الإسرائيلي و العربي للحصول على صداقة أمريكا؛ بدل قيام كلا الجانبين بإدارته للصراع مستقلاً لتحقيق إرادته، وأن أمريكا "الحَكَم" لا يعنيه حل الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن استمرار الصراع بما يمنع كل طرف من المبادرة المنفردة بعيداً عن أمريكا، أو متناقض معها<sup>(2)</sup>.

وخلال مناقشة صبري جريس لقرار الدولة الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني، استعرض الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، مذكراً ابتداءً بالتعهدات الأمريكية لإسرائيل

(1) أبو لغد، هل من جديد في سياسة أمريكا العربية والفلسطينية(ع66/69،73-74).

(2) الخولي، الصراع العربي الإسرائيلي من حول أميركا(ع68-69 ، 6-14).



بعدم التفاعل الإيجابي مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، والقبول بقراري مجلس الأمن 242، 338، اللذين ترفضهما منظمة التحرير الفلسطينية - في حينه - وخصّص إلى أن الموقف الأمريكي لا يزال على ما كان عليه، رغم كل ما يقال عن ظهور بوادر لتغييره، فالتغيير فقط طراً على طريقة إطلاق التصريحات الأميركية<sup>(1)</sup>.

مما سبق يتبين خلاف ما بين ابراهيم أبو لغد ولطفي الخولي؛ حول فهم علاقة "إسرائيل" بأمريكا. فبينما يقر ابراهيم أبو لغد بأهمية إسرائيل كقاعدة وكأداة لتحقيق وترسيخ الهيمنة الأمريكية في المنطقة العربية، فإنه لا ينفي الأهمية العاطفية و"الأخلاقية" للعلاقات الإسرائيلية - الأمريكية، فالتعاطف هنا له جذور سياسية وتاريخية، بشعور الشعوب المسيحية بالإثم نحو اليهود، الذي يلعب دوراً أساسياً في توجيه سياسة أمريكا نحو "إسرائيل"، إضافة إلى النفوذ السياسي للجالية اليهودية بأمريكا، كقوى ضاغطة في توجيه السياسة الأمريكية؛ مما يجعلها حلقة مهمة في المجتمع الأمريكي<sup>(2)</sup>.

في المقابل كتب لطفي الخولي أن الولايات المتحدة استغلت دورها كوسيط، في تفتيت التضامن العربي، بخلق تناقضات بين مصر وسوريا، وما بين دول المواجهة والثورة الفلسطينية، وما بين الدول البترولية وغير البترولية، كما استغلت ذلك الدور في إيصال "إسحق رابين"<sup>(3)</sup> سفير "إسرائيل" السابق في واشنطن إلى رئاسة الحكومة<sup>(4)</sup>، ثم إجراء مجموعة من التوازنات والانشاقات داخل الأحزاب الإسرائيلية، مما أثار حالة من الصراعات الإسرائيلية - الإسرائيلية، أفقدها القدرة على طرح المبادرات لصالحها، وبقاءها في معرض المتلقي للمبادرات الأمريكية فقط، وبما يخدم مصالح أمريكا فقط<sup>(5)</sup>.

## 2- دراسة مشروع كارتر:

كتب غازي الخليلي عن فكرة "وطن" التي وردت في المشروع أنها غامضة ومبهمه، وأن

- 
- (1) جريس، المجلس الوطني الفلسطيني نحو دولة فلسطينية مستقلة (ع28/66 - 29).
  - (2) أبو لغد، هل من جديد في سياسة أمريكا العربية والفلسطينية (ع66/70-71).
  - (3) إسحق رابين: عين سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة (1968-1973)، تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في 1974، وسقط في انتخابات 1977، اغتيل في 1995، على يد يهودي متدين. (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية (ص241).
  - (4) كان رابين يعتبر رجل أمريكا في المؤسسة الإسرائيلية (شوفاني، من تسوية إلى حلف طريق بيغن إلى القاهرة (ص15).
  - (5) الخولي، الصراع العربي الإسرائيلي من حول أمريكا (ع68/10-11).

الغموض هنا مقصود وليس عفويًا، مدعيًا أن كارتر يقصد وطن للفلسطينيين في الأردن وليس في فلسطين، كما تحدث عن خطورة المشروع؛ كونه يشترط التطبيع العربي مع "إسرائيل"، إضافة إلى ثبات الموقف الأمريكي بمطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بـ"إسرائيل" كشرط للدخول في أية مفاوضات سلام، وبالتالي خُلصَ إلى أن المشروع تبنى الموقف الإسرائيلي، دون حدوث أي تغيير في السياسة (1).

واتفق رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق قديمي - في فهم كلمة "وطن" التي وردت في المشروع - مع الخليلي، حينما قال في حوار أجرته هيئة تحرير مجلة شؤون فلسطينية معه، أنه في المجمل لا يوجد تغيير في السياسة الأمريكية، وأن عبارة "وطن" التي ذكرت في المشروع مبهمة، ربما تحمل معنى التوطين، وليس الدولة، وأنها تحتاج للتوضيح (2).

في المقابل كتب حمدان بدر متسائلًا: هل من خلاف أمريكي إسرائيلي حول مشروع كارتر، من خلال دراسة ما كتبه الصحافة الإسرائيلية، مبيّنًا أن النقاش الإسرائيلي للمشروع اتفق على توجهات جديدة في السياسة الأمريكية، سواء بتبني الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي، وخلاف أمريكي إسرائيلي حول مفهوم الحدود الآمنة، والحديث عن وطن للفلسطينيين، مخالفًا للرؤية الإسرائيلية التي تعتبر أن على الفلسطينيين التوجه للعرب أولاً، للاتفاق على ما هو مطلوب فلسطينياً، وبعد ذلك يناقش الموضوع بين العرب وإسرائيل، كما أن إسرائيل تخشى من تبني الإدارة الأمريكية لسياسة "الحل المفروض"، وهو ما يندر أن "إسرائيل" مقبلة على أوقات عصيبة (3).

مما سبق يبدو أن هناك ضبابية في فهم مفكري مجلة شؤون فلسطينية لطبيعة التحركات الأمريكية، وحول علاقة أمريكا بإسرائيل، وما بين الربط بين تاريخ السياسة الأمريكية ومتغيراتها التي تفرضها اللحظة، ويرجع ذلك إلى طبيعة التصريحات الأمريكية التي تعمدت إطلاق تصريحات عامة تحمل وجوهاً عدة للفهم، تستطيع من خلالها استقطاب جميع الأطراف.

أما بالنسبة لمدى مصداقية مشروع كارتر، فإن الباحث يرجح أن الإدارة الأمريكية، كانت تتجه في حينه لدفع الشرق الأوسط نحو تسوية، وأن مشروع كارتر هو مشروع ليس

---

(1) الخليلي، آفاق المرحلة سلام بيتعد وثورة تقترب (ع31/66-39)

(2) قديمي، احتمالات الحرب أكبر من احتمالات السلام (ع42/67، 44).

(3) بدر، خلاف أمريكي - إسرائيلي حول التسوية؟ (ع216-221/66).

للفرض وإنما للدفع نحو التسوية، وتعود أسباب هذا الطرح إلى أنه رغم نجاح أمريكا في تفتيت التضامن العربي، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت في حينه قد وصلت إلى (كيان) ، يصعب تجاوزه في تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، لكن هذا لا يعني أن مشروع كارتر كان يمثل فرصة، تستحق تقديم تنازلات فلسطينية؛ نتيجة للتعنت الإسرائيلي، وتضارب المصالح العربية حول الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

### سادساً: البيان الأمريكي - السوفياتي 1977:

عقد اجتماع ما بين اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، وسايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في الأول من أكتوبر (تشرين الأول) 1977، أعقبه صدور بيان أمريكي - سوفياتي يحدد شروط التسوية، والذي احتوى على:

- ضرورة التوصل إلى سلام عادل ودائم للصراع العربي - الإسرائيلي، وأن هذه التسوية يجب أن تكون شاملة ومتضمنة لكل الموضوعات.

- يجب أن تفضي التسوية إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من "أراضٍ عربية" احتلت خلال حرب 1967، وإلى ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني<sup>(1)</sup>

- لضمان أمن الحدود بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية، يجب القيام بإجراءات خاصة، مثل: إنشاء مناطق منزوعة السلاح، ووجود قوات دولية لضمان أمن الحدود، ومراقبة شروط التسوية، مع استعداد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المساهمة في تلك الإجراءات الخاصة.

- إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي - بحكم كونهما رئيسي مؤتمر جنيف - يؤكدان عزمهما استئناف أعمال مؤتمر جنيف، في وقت لا يتجاوز ديسمبر (كانون الأول) 1977، بمشاركة الأطراف المعنية<sup>(2)</sup>.

### موقف الأطراف المعنية من البيان:

استقبل البيان بردود أفعال متباينة من الأطراف المعنية، فرفضت "إسرائيل" البيان، واعتبرته محاولة لفرض تسوية، وعلق وزير الخارجية المصري على البيان أنه لم يأت بجديد، وخصوصاً عدم ذكر منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، ورغم أن سوريا رأت

(1) سويد، استراتيجية التسوية (ع30/73).

(2) اللداوي، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية (ص121).

في البيان نقاطاً ايجابية، لكنها اعترضت على الغموض في الانسحاب الإسرائيلي باستخدام كلمة "أراضي" وليس الأراضي، و ذكرت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان فاروق القدومي : إن البيان مساهمة في جهود دولية، وتأكيد للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويوفر قاعدة لصدور قرار جديد من مجلس الأمن بدلا من القرار 242<sup>(1)</sup>.

ويبدو للباحث هنا أن ردود الأفعال للأطراف ليست على نصوص المشروع، بقدر ماهي على التدخل السوفياتي لحل الصراع العربي الإسرائيلي، فبينما التدخل السوفياتي غير مرغوب به "إسرائيلياً ومصرياً، فإنه مرحب به على المستوى الفلسطيني والسوري.

رغم أن البيان حمل تراجعاً عن الموقف السوفياتي التقليدي من الصراع العربي الإسرائيلي، بالنسبة لانسحاب إسرائيل من "الأراضي" وليس من "أراضي" عربية محتلة، وعدم ورود أي ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وضرورة تمثيلها في جنيف<sup>(2)</sup>.

#### نتائج البيان على العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية:

تراجعت الإدارة الأمريكية عن البيان سريعاً، فأعلنت في الرابع من أكتوبر (تشرين الأول) 1977م، أنها لا تنوي فرض حل في الشرق الأوسط<sup>(3)</sup>، و فسر في حينه ذلك التراجع؛ نتيجة للضغوط التي تعرضت لها الإدارة الأمريكية من اللوبي الصهيوني<sup>(4)</sup>.

لم يتوقف التراجع الأمريكي عند التصريح السابق، بل أصدرت في اليوم التالي مباشرة بياناً أمريكياً - إسرائيلياً، أكد أن الإعلان السوفياتي - الأمريكي ليس شرطاً لاستئناف واستمرار أعمال مؤتمر جنيف<sup>(5)</sup>، وتم استبدال البيان السوفياتي - الأمريكي بورقة عمل إسرائيلية - أمريكية، نصت على أن يمثل العرب في مؤتمر جنيف وفد عربي موحد، على أن يناقش وضع غزة والضفة الغربية بين كل من "إسرائيل" ووفد من "الأردن ومصر وعرب فلسطينيين"، وأن أساس المفاوضات قرارا مجلس الأمن 242، 338، وتحدث الإسرائيليون تعليقاً على هذه الورقة

(1) الحسن، بلال، المقاومة الفلسطينية(ع72/185-186).

(2) سويد، استراتيجية التسوية (ع73/30).

(3) الشريف، البحث عن كيان (ص 266).

(4) للمزيد انظر (حاتم، البيان السوفياتي - الاميركي المشترك وورقة العمل الأمريكية - الإسرائيلية(ع73/174-177).

(5) الحسن، بلال المقاومة الفلسطينية(ع72/186).

أنهم أخذوا ضمانات أمريكية بعدم إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف، وعدم حدوث أي مداولات حول إقامة دولة فلسطينية<sup>(1)</sup>.

قام غازي الخليلي بدراسة جميع التطورات المتلاحقة منذ اعلان كارتر لمشروعه وانتهاءً بورقة العمل الأمريكية - الإسرائيلية وخلص إلى النتائج التالية:

1- إن ما يُعرض بصدد المسألة الفلسطينية؛ لا يلبي حتى الحد الأدنى من مطالب الذين يسمون معتدلين ومرنين.

2- جزء كبير مما يقال ويعلن هو من مقتضيات السياسة؛ لاكتشاف المواقف واحتمالات تطورها.

3- التسوية الشاملة أو شبه الشاملة، لا تزال أمراً بعيد الاحتمال، والاحتمال الممكن اتفاق مصري - إسرائيلي آخر على غرار اتفاق سيناء 1975<sup>(2)</sup>.

يُلاحظ مما سبق أن الضباب الذي حجب الرؤية الفكرية الواضحة للموقف الأمريكي في بداية عهد كارتر، قد زال سريعاً بما قدمه غازي الخليلي من تحليل دقيق للحاضر، ويستشرف المستقبل كما سيتضح في المشروع التالي.

### سابعاً: مبادرة السادات 1977:

أعلن الرئيس المصري أنور السادات في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري في 9 نوفمبر "تشرين الثاني" 1977، استعداده لبذل أقصى الجهود من أجل السلام، ومواجهة قادة إسرائيل ولو في الكنيست نفسه<sup>(3)</sup>، تلقى على إثرها دعوة من رئيس وزراء "إسرائيل" مناحيم بيغن<sup>(4)</sup>، في 17 نوفمبر (تشرين الثاني) 1977، أعرب فيها عن ترحيبه بزيارة السادات

---

(1) سويد، استراتيجية التسوية (ع30/73-31).

(2) الخليلي، قراءة في الوضع السياسي الراهن (ع43-44).

(3) الخليلي، تلك الزيارة وهذا الصراع: المواقف: عربياً (ع74-75 / 207).

(4) مناحيم بيغن: من مواليد 1913 في بولندا، درس الحقوق في جامعة وارسو، شارك بعدها في العصابات الصهيونية التي احتلت فلسطين، وقام بتنظيم سلسلة من الأعمال الإرهابية ضد بريطانيا، و ضد الفلسطينيين، نجح في انتخابات الكنيست التاسعة في أيار (مايو) 1977، بالتفوق على حزب العمل، فأصبح رئيساً للوزراء عن حزب الليكود، وقّع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر في 1978، واعتزل الحياة السياسية في 1983، وتوفي في القدس في 1992. (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية) (ص 125-127).

"إسرائيل"، وإلقاء خطاب في الكنيست الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

توجه الرئيس المصري أنور السادات إلى "إسرائيل" في 19 نوفمبر "تشرين الثاني" 1977، وألقى خطاباً في الكنيست في اليوم التالي، دعا فيه إلى سلام شامل ما بين الدول العربية و"إسرائيل"، مبني على التعايش السلمي مقابل<sup>(2)</sup> :

1- الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، بما فيها القدس العربية، على أن تبقى القدس مدينة حرة للجميع.

2- تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير، بما في ذلك حقه في إقامة دولته.

3- ترسيم الحدود ما بين الدول العربية و"إسرائيل"، عن طريق إجراءات تحقق الأمن المناسب للحدود، بالإضافة إلى الضمانات الدولية المناسبة.

4- التزام جميع دول المنطقة بميثاق الأمم المتحدة، بعدم الالتجاء إلى القوة، وحل الخلافات بالوسائل السلمية.

5- إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة.

#### الموقف الإسرائيلي من المبادرة:

بعد انتهاء السادات من إلقاء مشروعه للسلام في الكنيست الإسرائيلي، ألقى رئيس وزراء الحكومة "الإسرائيلية" كلمة، أكد فيها على التالي:

- الحق التاريخي لليهود في فلسطين.
- المطالبة بالعمل على معاهدة سلام كامل مع العرب، تنص على إنهاء حالة الحرب، وتنص أيضاً على إقامة علاقات دبلوماسية.
- الدعوة إلى إقامة تعاون اقتصادي بين العرب وإسرائيل، يستفاد فيه من الخبرات الإسرائيلية في التنمية الاقتصادية.
- لا مانع لدى إسرائيل من خوض مفاوضات شاملة مع كل العرب، أو مفاوضات منفصلة مع كل دولة على حدة، على ألا تخضع المفاوضات لأية اشتراطات مسبقة.

(1) مجلة شؤون فلسطينية، دعوة بيغن للسادات (ع 74-75/332).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، خطاب السادات أمام الكنيست (ع 74-75/333-343). انظر الملحق رقم (1).

- يشكل وجود القدس تحت السيادة الإسرائيلية، ظاهرة إيجابية، تضمن حرية الوصول إليها من أتباع جميع الديانات.

- اعتبار زيارة السادات لإسرائيل بداية لتطبيع العلاقات بين "إسرائيل" ومصر، وذلك بالإعلان عن أن "إسرائيل" مفتوحة أمام مواطني مصر<sup>(1)</sup>.

يُلاحظ مما سبق أن مناحيم بيغن رفض رؤية السادات للسلام بطريقة غير مباشرة، من خلال رفض الاشتراطات لدخول المفاوضات بين الطرفين، والتجاهل التام للفلسطينيين، كذلك رفض التنازل عن السيادة على القدس، وربط السلام الدائم بالتطبيع الكامل، وليس فقط في ضوء ميثاق الأمم المتحدة.

### مؤتمر القاهرة:

وجّه الرئيس أنور السادات في السادس والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) 1977، دعوة لعقد مؤتمر القاهرة التحضيري؛ إلى كل من مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، بغرض الإعداد لمؤتمر جنيف، وقد حُدّد موعد نهائي للمؤتمر في 14 ديسمبر (كانون الأول) 1977<sup>(2)</sup>، ونتيجة لعدم حضور الاتحاد السوفييتي، والدول العربية، وإصرار الوفد الإسرائيلي في كلمته أمام المؤتمر على رفض الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، ورفض قيام دولة فلسطينية، تم تجميد أعمال المؤتمر<sup>(3)</sup>.

### المواقف العربية الرسمية من المبادرة:

انقسمت ردود فعل الدول العربية من المبادرة ما بين المؤيد لها وهي المغرب والسودان وعمّان، وما بين ملتزمي الصمت ومنها الأردن ودول الخليج العربي<sup>(4)</sup>، بينما تمثل الرفض العربي للمشروع؛ في استضافة ليبيا في الثاني من ديسمبر (كانون الأول) 1977؛ قمة عربية مصغرة حضرها كل من : اليمن الديمقراطية، وسوريا، والجزائر، والعراق، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وليبيا، وأصدر المؤتمر بياناً في الخامس من الشهر نفسه وقّعت عليه جميع الوفود

(1) مجلة شؤون فلسطينية، نص خطاب بيغن أمام الكنيست (ع 74-75/343-349).

(2) السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد (ص 179-180).

(3) هيكل ، حديث المبادرة (ص 110-111).

(4) ناعمة، مصر والصراع العربي - الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة (ص 70-71)؛

السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد (ص 177).

ماعداء العراق، جاء فيه:

- قيام جبهة قومية للصمود والتصدي شاركت فيها الأطراف الموقعة على البيان، وترك الباب مفتوحاً للدول العربية الأخرى للانضمام إلى هذه الجبهة<sup>(1)</sup>.
  - العمل على إسقاط نتائج الزيارة، ومباحثات الرئيس المصري مع قادة العدو الصهيوني.
  - تجسيد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية.
  - عدم المشاركة في اجتماعات جامعة الدول العربية ومنظماتها التي تعقد في مصر، ودراسة نقل مقر الجامعة العربية ومنظماتها إلى بلد عربي آخر، وتجميد عضويه مصر فيها<sup>(2)</sup>.
  - واجتمعت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، في طرابلس الغرب، وأصدرت وثيقة عمل فلسطينية، في الرابع من ديسمبر (كانون الأول) 1977، رداً على مبادرة السادات جاء فيها:
  - النضال من أجل إقامة جبهة عربية مناهضة لجميع الحلول الاستسلامية، وأدواتها العربية في المنطقة.
  - التأكيد على رفض قراري مجلس الأمن 242، 338، وأي مؤتمرات دولية على أساس هذين القرارين.
  - النضال من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، على أي جزء من فلسطين، دون صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف<sup>(3)</sup>.
- يُلاحظ مما سبق أن قرارات جبهة الصمود والتحصين كانت في إطار الإجراءات العقابية لمصر، دون طرح أي استراتيجيات جديدة تحتوي التسويات الجزئية وتفرغها من مضمونها، وعلى مستوى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فإن البيان رفض أي تسوية تنتقص من الحق الفلسطيني.

#### المواقف الشعبية من المبادرة:

تابعت مجلة شؤون فلسطينية الردود الشعبية على مبادرة السادات ابتداء من الأراضي المحتلة، فقد أعادت للأذهان الفلسطينية الخوف من عقد اتفاق مفرد بين العرب و"إسرائيل"

---

(1) الخليفي، تلك الزيارة وهذا الصراع، المواقف: عربياً (ع74-75 / 216).

(2) الموسوعة الفلسطينية (مج2/ 24).

(3) مجلة شؤون فلسطينية، وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية (ع74-75/353-254). انظر الملحق رقم (2).



على حساب المصالح الوطنية الفلسطينية<sup>(1)</sup>، ثم كل ردود الأفعال للجماهير العربية في كل أنحاء العالم العربي، وحتى الجاليات العربية في أوروبا، والتي اشتركت في رد فعل عفوي رافض للمبادرة، تمثل في مظاهرات غاضبة، وبيانات منددة بالمبادرة، لم تخل من العنف ضد سفارات مصر في عواصم مختلفة من العالم<sup>(2)</sup>.

استطاعت مجلة شؤون فلسطينية نقل وتوثيق جميع مظاهر الرفض لمبادرة السادات، تجعل الالتزام القومي الذي قدمه السادات في مشروعه أمام الكنيست الإسرائيلي فاقداً للمصداقية، عندما ألمح أنه يمثل العرب في مشروعه.

### نتائج مبادرة السادات:

كان لمبادرة السادات نتائج عدة، من أبرزها:

- إنهاء حالة الحرب بين مصر و"إسرائيل"، واعتبار حرب 1973 آخر الحروب<sup>(3)</sup>.
- تعتبر الزيارة التي قام بها السادات للقدس، أول ثغرة علنية في جدار الرفض العربي، للوجود الإسرائيلي<sup>(4)</sup>، وخروجاً عن قرارات جامعة الدول العربية في مؤتمرها المنعقد في الخرطوم عام 1967، أن لا مفاوضات ولا اعتراف ولا صلح مع "إسرائيل"<sup>(5)</sup>.
- تمثل المبادرة اعترافاً مزدوجاً بإسرائيل: اعترافاً بالدولة وقراراً بظهور دولة جديدة، واعترافاً بالحكومة، وقراراً بوجود سلطة سياسية شرعية قادرة على حفظ الأمن، والإيفاء بالالتزامات الدولية، وذلك الاعتراف يتنافى حتى مع قرار 242، الذي تحدث عن الانسحاب قبل الاعتراف، ولم يشترط إجراء مفاوضات مباشرة<sup>(6)</sup>.
- أقيمت أثناء الزيارة اتصالات سلكية ولا سلكية بين مصر و"إسرائيل"، وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعليمات لبعثاتها الدبلوماسية في الخارج بمنح تأشيرات للمواطنين المصريين الذين يودون زيارة "إسرائيل"، وأعلن المسؤولون في الخارجية "إسرائيل" أن وزارة الخارجية المصرية اصدرت تعليمات مماثلة لبعثاتها الدبلوماسية، كما بدأت العلاقات

(1) محارب، تلك الزيارة وهذا الصراع، المواقف: المناطق المحتلة (ع74-75 / 201-202).

(2) انظر: أبو النمل، تلك الزيارة وهذا الصراع، المواقف: شعبياً (ع74-75 / 266-284).

(3) السادات، البحث عن الذات (ص 326).

(4) المجذوب، القرار 242 والاعتراف بالكيان الصهيوني (ع74-75 / 87).

(5) كامل، السلام الضائع (ص 53).

(6) المجذوب، القرار 242 والاعتراف بالكيان الصهيوني (ع74-75 / 88).

- الدبلوماسية بين القاهرة و"إسرائيل" عن طريق ممثلي البلدين في الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.
- نتيجة للانقسام العربي حول المبادرة، وتشكل جبهة الصمود والتصدي، تضاءلت فرص الحل الشامل للصراع العربي - الإسرائيلي، وتعزز أكثر فرص عقد اتفاق منفرد بين مصر وإسرائيل<sup>(2)</sup>.
  - نتيجة للرد الإسرائيلي الواضح بعدم الانسحاب الكامل من أراضي 1967، ورفض إقامة الدولة الفلسطينية، فإن أقصى ما يمكن الحصول عليه مصرياً، هو انسحاب كبير من سيناء، مقابل إخراج مصر من المعركة العربية، وتكريسها كأداة أمريكية في القارة الإفريقية<sup>(3)</sup>.
  - حقق النضال الفلسطيني إنجازات سياسية ودبلوماسية، سواء في قرارات مؤتمر جامعة الدول العربية في الرباط واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وصولاً إلى حصول منظمة التحرير الفلسطينية مقعد مراقب في الأمم المتحدة، استطاعت تلك الانجازات وغيرها إبعاد شبح التصفية للقضية الفلسطينية، لكن مبادرة السادات وعدم تطرقه لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني في مشروعه للسلام، أضعف موقف منظمة التحرير الفلسطينية. وأعاد للأذهان خطر تصفية<sup>(4)</sup> القضية الفلسطينية من جديد<sup>(5)</sup>.
  - ساهمت مبادرة السادات في كشف مواقف كافة الأطراف المعنية بالصراع العربي-الإسرائيلي، وخصوصاً الموقف الإسرائيلي المعارض في حقيقته للسلام، والهادف لاستمرار النمو الصهيوني في المستقبل، وفرض الاستسلام على العرب<sup>(6)</sup>.

(1) عبدالحكيم، كارتر والتسوية في الشرق الأوسط (ص 137-138).

(2) كامل، السلام الضائع (ص 62، 64).

(3) أبو نضال، السادات بين مواقف الإدانة وقرار الفعل (ع 74-75 / 98).

(4) قامت "إسرائيل" في الخامس عشر من مارس (آذار) 1978 بعملية عسكرية في لبنان احتلت فيها جنوب لبنان، بهدف تصفية منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً (انظر: شاهين، حنة، الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان (ع 41-59/78).

(5) درويش، في الجنوب الحرب (ع 77 / 9)؛ جريس، دروس الزيارة (ع 77 / 94)؛ محارب، الموقف من التسوية بين ليكود والتجمع العمالي (ع 80 / 79).

(6) جريس، دروس الزيارة (ع 98/77).

- قيام رئيس وزراء "إسرائيل" مناحيم بيغن بتقديم مشروع تسوية إسرائيلي (1).

### ثامناً: مشروع مناحيم بيغن عام 1977:

قدم رئيس الحكومة "الإسرائيلية" مناحيم بيغن مشروعه الخاص بالتسوية، للكنيست الإسرائيلي في الثامن والعشرين من ديسمبر (كانون الأول) 1977 (2)، وحظي المشروع بموافقة أكثرية أعضاء الكنيست، وكان قد سبق عرض المشروع على الكنيست قيام بيغن بجولة أوروبية - أمريكية - مصرية (3)، عرض فيها مشروعه للسلام، و صرح بيغن على إثرها أن المشروع نال الإعجاب الأمريكي والبريطاني، كأساس للتسوية (4).

يتكون مشروع بيغن للسلام من جزئين، الجزء الأول: يتحدث بشكل مفصل عن مشروع للحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما الجزء الثاني: يتحدث عن اشتراطات إسرائيلية لقيام معاهدة سلام "إسرائيلية" - مصرية. ومما جاء في المشروع ما يلي:

#### 1- مشروع الحكم الذاتي (5):

- يقام في "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) وقطاع غزة، حكم ذاتي للسكان العرب في تلك المناطق.

- ينتخب سكان "يهودا والسامرة" وقطاع غزة، من بينهم مجلساً إدارياً؛ لتصريف شؤونهم الداخلية من تعليم وصحة وقضاء ومواصلات وبناء وزراعة وصناعة، وشؤونهم الدينية، والعمل على إعادة تأهيل اللاجئين في تلك المناطق.

---

(1) شاهين، حنة، مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية (ع81-68/82).

(2) محارب، الموقف من التسوية بين ليكود والتجمع العمالي (ع/58).

(3) كانت آخر محطة لبيغن في جولته الخارجية مصر، حيث التقى الرئيس أنور السادات في الإسماعيلية، قبل عرض مشروعه على الكنيست بثلاثة أيام، وأعلن السادات عن وجود خلافات حول حل القضية الفلسطينية، وتم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل لجننتين؛ عسكرية وسياسية لمتابعة الخلافات العالقة بين الطرفين أحدهما في القدس والآخرى في القاهرة (كامل، السلام الضائع، (ص43، 50)).

(4) شوفاني، طريق بيغن إلى القاهرة (ص50).

(5) الحكم الذاتي: هو حق الدولة أو منطقة منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية، وهو لفظ مرن، فبينما يراه البعض خطوة نحو الاستقلال، تراه إسرائيل منح للسكان إدارة محلية محدودة، يمكنها من السيطرة الكاملة على شؤونهم الخارجية السياسة والأمنية والعسكرية، وتحول بالتالي دون حقهم في تقرير المصير (الكياي وآخرون، موسوعة السياسة (ج2/562-563)).

- لسكان تلك المناطق الحق في الاختيار ما بين الجنسية الإسرائيلية أو الأردنية.
- تشكيل لجنة إسرائيلية - أردنية - والمجلس الإداري، للنظر في القوانين المعمول بها في مناطق الحكم الذاتي.
- تتولى السلطات الإسرائيلية مسؤولية الأمن والنظام العام في المناطق، كما تتمسك بحقها ومطلبها في السيادة على "يهودا والسامرة" وقطاع غزة.
- يحق لسكان "إسرائيل" شراء الأراضي والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة وإقليم غزة، كما يحق لمن يختار الجنسية الإسرائيلية من الفلسطينيين شراء الأراضي في "إسرائيل"<sup>(1)</sup>
- ضمان حرية وصول جميع أبناء الديانات المختلفة إلى الأماكن الخاصة بهم في القدس.
- تخضع هذه المبادئ لإعادة النظر فيها بعد خمس سنوات<sup>(2)</sup>.

يهدف مشروع بيغن إلى تصفية القضية الفلسطينية، دون أن يذكر حتى كلمة "فلسطين"، كما يهدف المشروع إلى إلغاء الهوية الفلسطينية بالتخيير بين الجنسية الإسرائيلية أو الأردنية، ويهدف إلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين في الشتات من العودة، من خلال البند الذي يتحدث أن "الهجرة" إلى أراضي الحكم الذاتي، سيكون خاضعاً لقرار لجنة ثلاثية من إسرائيل والاردن والمجلس الإداري، على أن يؤخذ القرار بالإجماع، ورغم أن قرار الحق لكل من اليهود ومن وافق على حمل الجنسية الإسرائيلية بتملك الأراضي في "إسرائيل" ومناطق الحكم الذاتي، فإن هذا القرار غير قابل للتطبيق (فلسطينياً)؛ لأن أكثر من 90% من الأراضي داخل فلسطين المحتلة عام 1948م هي "ملك الدولة"، ولا يمكن قانونياً بيعها، والأراضي الباقية مستغلة بالكامل<sup>(3)</sup>، كما أن المشروع لم يذكر القدس على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من "إسرائيل" وفق قرار الضم الذي اتخذته حكومة الائتلاف الوطني بزعامة حزب العمل عقب عدوان 1967<sup>(4)</sup>.

- 
- (1) لا يوجد امكانية لتطبيق بند " الحق للفلسطينيين شراء أراضي في "إسرائيل" لان 92% من تلك الأراضي ملكية عامة، وتحت سيطرة مديرية العقارات، و8% هي املاك خاصة أصحابها مستقرون في "إسرائيل". (شاهين، مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية) (ع81-82 / 80).
  - (2) مجلة شؤون فلسطينية، مشروع الحكم الذاتي (ع182/76). انظر الملحق رقم (3).
  - (3) جريس، دروس الزيارة (ع77/ 95-96).
  - (4) عبدالحفيظ، الموقف من التسوية بين الليكود والتجمع العمالي (ع74 / 80).

## 2- اشتراطات لتحقيق السلام بين مصر و"إسرائيل":

- خصص بيغن الجزء الثاني من مشروعه لتصوره لشكل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، على شكل عدد من الشروط لذلك الانسحاب:
  - تجريد أكثر من ثلاثة أرباع سيناء من السلاح.
  - تحتفظ إسرائيل بمطاراتها العسكرية في سيناء، ومحطات الإنذار المبكر<sup>(1)</sup>.
  - عدم اجتياز الجيش المصري خط المتلا والجدي.
  - تخفيض القوات العسكرية المصرية بين قناة السويس وبين هذا الخط<sup>(2)</sup>.
  - بقاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المصرية مع ارتباطها إدارياً وقضائياً بإسرائيل، وتدافع عنها قوة إسرائيلية.
  - فترة انتقالية تستمر سنوات طويلة، يربط خلالها الجيش الإسرائيلي على خط دفاعي في وسط سيناء، ويتم بعد الفترة الانتقالية الانسحاب حتى الحدود الدولية ما بين مصر و"إسرائيل".
  - ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران.
- من الملاحظ في هذا المشروع اعتراف "إسرائيل" بالحدود الدولية كحدود نهائية بين مصر و"إسرائيل"، كما لم يطالب المشروع بأية سيادة رسمية "إسرائيلية" على أي جزء من سيناء، وقد أجمعت المصادر الإسرائيلية أن بيغن تعهد للسادات في اجتماع الإسماعيلية بإعادة السيادة المصرية على جميع سيناء مقابل السلام الحقيقي، وتهدف إسرائيل من هذا التعهد؛ دفع السادات للموافقة على مشروع الحكم الذاتي<sup>(3)</sup>.
- مما سبق يُمكن ملاحظة أن مشروع بيغن خرج من العموميات في مشاريع السلام، إلى طرح مشروع متكامل، وهو قائم على فهم عميق لتوجهات السياسة المصرية في عهد السادات، والإدراك الإسرائيلي المسبق بأن مصر لن تتنازل عن حقها في سيناء، وهو ما حاول المشروع مقايضته بتصفية القضية الفلسطينية.

---

(1) كامل، السلام الضائع (ص45).

(2) ممري المتلا والجدي: من أهم الممرات الاستراتيجية في سيناء، وتخفيض القوات المصرية فيها يفقدها صفتها الاستراتيجية، كقاعدة للهجوم، أو خط حصين للدفاع (الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975 (ص349-351).

(3) محارب، الموقف من التسوية بين الليكود والتجمع العمالي (ع80/ 59).

ومن جهة أخرى رغم التباين في مواقف الحكومة الإسرائيلية من المشروع كما سنلاحظ لاحقاً، لكن هذا لا يعني أن مشروع يُركز على التفاصيل، وبهذا الشمول، هو مشروع شخصي لبيغن، ولا حتى مشروع حزبي يُمثل الليكود فقط؛ بل مشروع قومي قائم على أسس متينة، وليس أهواء أو تفرد في القيادة.

### الموقف داخل الحكومة الإسرائيلية من مشروع بيغن:

أثار المشروع ردوداً غاضبة داخل صفوف المعارضة في "إسرائيل"، ويمكن تلخيص تلك الردود في نقطتين، الأولى: أن مقترحات بيغن مبالغاً فيها، وسخية بالنسبة لسيناء، وعدم الوضوح بالنسبة لمستقبل المستوطنات في سيناء، والثانية: التركيز على "مخاطر" الحكم الذاتي، وما قد يسببه من أضرار لإسرائيل في المستقبل<sup>(1)</sup> مثل قيام دولة فلسطينية، والخلافات بين الحكومة الإسرائيلية والمعارضة تتلخص في البحث عن إيجاد انجع الوسائل الكفيلة بإلغاء وجود فلسطين، ومنع قيام دولة فلسطينية، وطمس الهوية الفلسطينية بأسرها<sup>(2)</sup>.

### الموقف المصري من مشروع بيغن:

وافق السادات على أن تكون على الحدود مناطق منزوعة السلاح، وأخرى محدودة التسليح، وتخفيض للقوات العسكرية المصرية وإقامة محطات إنذار مبكر، ووضع قوات طوارئ على الحدود، وإعلان خليج عقبة مياهاً دولية مفتوحة للملاحة، كما وافق على أن ينص الاتفاق على "التعايش في سلام، وفتح الحدود، وتطبيع العلاقات؛ أي جعلها طبيعية"<sup>(3)</sup>.

وأما بالنسبة للشق الفلسطيني من المشروع، فنجد أن الموقف المصري شهد تراجعاً على مستوى التمثيل الفلسطيني فتنازل السادات عن تأييد مصر لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، واستبدله بالمطالبة بمنح الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم، ثم تراجع واستبدله بحق الفلسطينيين في "المشاركة" بتقرير مصيرهم<sup>(4)</sup>، وأما مشروع الحكم الذاتي فلم يرفض السادات مشروع بيغن للحكم الذاتي، وإنما طالب بالالتزام مبدئي من جانب "إسرائيل" بانسحاب كامل من الضفة والقطاع في المستقبل، وهو مستعد للمساومة على تأجيل تنفيذ هذا الالتزام المبدئي<sup>(5)</sup>.

(1) شاهين، مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية (ع81-82 / 69).

(2) جريس، دروس الزيارة (ع77 / 97).

(3) المرجع السابق (ص 94).

(4) جريس، دروس الزيارة (ع77 / 95)؛ جريس، الرفض الإسرائيلي (ع81-82 / 34-35).

(5) شاهين، حنة، مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية (ع81-82 / 71).

## الموقف الأمريكي من مشروع بيغن:

كان هناك خلاف أميركي - إسرائيلي حول مسألتين أساسيتين: الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية، الذي ترفضه حكومة بيغن مطلقاً، معتبرة الانسحاب بمثابة تنازل عن جزء من "إسرائيل"، والمسألة الثانية الاستيطان ومصير المستوطنات في الأراضي المحتلة؛ التي تعتبرها أمريكا ضارة بالمفاوضات، وعقبة في طريق السلام، بينما تستمر حكومة بيغن في تعزيزها واقامة المزيد منها<sup>(1)</sup>، لكن مع إصرار "إسرائيل" وتمسكها بمواقفها، وبالمقابل تراجع تلو الآخر من الجانب المصري، أعلن الرئيس الأمريكي كارتر في الثلاثين من شهر أبريل (نيسان) 1978، بشكل واضح موقفه من مشروع بيغن:

- التسوية الدائمة لن تشمل دولة فلسطينية مستقلة، ولن تشمل انسحاباً إسرائيلياً كلياً من الأراضي المحتلة في عدوان 1967.
- التسوية الدائمة ستقوم "أساساً على مشروع بيغن للحكم الذاتي، والعنصر الأهم في رسم السياسة الأمريكية هو أمن "إسرائيل".<sup>(2)</sup>

## أسباب الغطرسة الإسرائيلية بالتنازل للحقوق العربية في مشروع بيغن:

أرجعت مقالات شؤون فلسطينية سبب الغطرسة الإسرائيلية بالتنازل للحقوق العربية في مشروع بيغن إلى:

- النزعة التوسعية المتحكمة "بالمجتمع الإسرائيلي"، النابعة عن الفكر الصهيوني.
- واقع الدول العربية المؤطر بعامل مشترك: غياب دور الجماهير من خلال قمعها بطرق ووسائل شتى<sup>(3)</sup>.
- القناعة الإسرائيلية أن أكثرية العرب غير ملتزمة فعلاً بالقضية الفلسطينية، وسياساتهم تجاهها متذبذبة، ومنهم مَنْ هو على استعداد "لبيعها" لقاء مصالحه الإقليمية الخاصة، أو أنه يسعى إلى السيطرة على الفلسطينيين وضمهم تحت كنفه، ولذلك تفقد جميع مبادراتهم المصادقية بشأن القضية الفلسطينية، ومن ناحية ثانية لم يساهم الفلسطينيون أنفسهم كثيراً في تغيير الموقف الإسرائيلي، رغم أن الفلسطينيين نظموا أنفسهم، وبنوا كياناً خاصاً بهم، ولا

(1) شاهين، حنة، مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية (ع81-82 / 95).

(2) عقل، باسل، سياسية كارتر الفلسطينية (ع80 / 19-20).

(3) محارب، الموقف من التسوية بين الليكود والتجمع العمالي (ع80 / 79).

يزالون يخوضون الصراع مع "إسرائيل"، إلا أن إنجازاتهم لم تكن كافية لحمل الإسرائيليين على اعتبارهم عاملاً مؤثراً في تقرير مستقبل المنطقة<sup>(1)</sup>.

- مع ملاحظة أن الغطرسة الإسرائيلية كانت "فجة وقاطعة" في مشروع الحكم الذاتي، بينما كانت غطرسة "مرنة" في مشروع سيناء، فإن تلك الغطرسة تهدف إلى توقيع صلح منفرد مع مصر وعزلها عن العالم العربي.

ربما كان من الصدفة أن بدأ هذا المبحث بمشروع الإدارة المدنية، وانتهى بمشروع بيغن، لكنها صدفة (كاشفة) لثبات الموقف الإسرائيلي الراض للسلام، بينما ازداد الموقف العربي ضعفاً بعد التفرد المصري بتوقيع اتفاقية سيناء، وزيارة السادات لإسرائيل، مع ملاحظة أن المشاريع الإسرائيلية قائمة على أسس فكرية متينة، تقوم بتوظيف الواقع السياسي لصالح الأسس الفكرية.

وعلى مستوى النضال السياسي: تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية بعد إقرار البرنامج المرحلي في عام 1974، من تعزيز مكانتها العربية والدولية كمثل للشعب الفلسطيني، لذلك حاولت إسرائيل صناعة بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية في مشروع الإدارة المدنية 1975، لكنها فشلت في ذلك.

كما ساهمت اتفاقية سيناء الثانية، في دفع منظمة التحرير الفلسطينية للتركيز على انتزاع قرارات دولية تُدين إسرائيل، وتعزز شرعية المقاومة للمحتل، بعيداً عن التركيز على التسوية، فتدخلت الولايات المتحدة من خلال تقارير المعاهد الأمريكية الاستراتيجية، ومشروع كارتر لإعادة جعل الدبلوماسية الأمريكية هي محور التحركات السياسية وليس القرارات الدولية.

وبدل أن يكون تركيز الكتاب في مجلة شؤون فلسطينية على دراسة أليات النضال الفلسطيني، والمفاضلة ما بين التوجه نحو الأمم المتحدة، أو التجاوب مع الأمريكان، أو حتى بناء مسارات أخرى، نجد المجلة استغرقت في شرح السياسة الأمريكية، ساهمت من حيث لا تدري بالوقوع في الفخ الأمريكي. ثم جاءت مبادرة السادات بزيارة إسرائيل في 1977 لتعزيز الرؤية الأمريكية والإسرائيلية، في تفضيل التسويات الجزئية على الحل الشامل، مع تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية، وحصر الآمال الفلسطينية في حكم ذاتي، كما جاء في مشروع بيغن عام 1977.

---

(1) جريس، الرفض الإسرائيلي (ع81-82/58).



## الفصل الثاني:

مشاريع التسوية السياسية الرسمية في  
مجلة شؤون فلسطينية (1978 - 1987م).

## المبحث الأول:

### مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1978 - 1981م).

يتناول هذا المبحث رؤية كُتَّاب مجلة شؤون فلسطينية لنتائج السعي المصري لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، وما ترتب على مفاوضات الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة في عدوان 1967، بتقديم أوروبا مبادرة للسلام، والمحاولة السعودية لتقديم رؤية عربية عبر مبادرة الأمير فهد.

#### أولاً: اتفاقية كامب ديفيد (1978م):

اجتمع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في مدينة الإسماعيلية بمصر، في يناير (كانون الثاني) 1978م، وانتهى الاجتماع بتشكيل لجنيتين عسكرية وسياسية، بهدف الوصول إلى اتفاق مصري إسرائيلي، لكن المفاوضات بين الطرفين عبر اللجان المشتركة لم تتوصل إلى أي اتفاق<sup>(1)</sup>.

فتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ الموقف، حيث شهدت مدينة "كامب ديفيد" بولاية ميريلاند الأمريكية في السادس من سبتمبر (أيلول) 1978، محادثات مصرية - إسرائيلية برعاية أمريكية، لمدة ثلاثة عشر يوماً متواصلة، انتهت في 18 من الشهر نفسه، بمؤتمر صحفي عقده الرئيسان الأمريكي جيمي كارتر والمصري أنور السادات ورئيس الوزراء "الإسرائيلي" مناحيم بيغن، أعلنوا فيه التوصل إلى إعلان مبادئ على مسارين؛ المسار الأول: إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط، والمسار الثاني: إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل<sup>(2)</sup>.

#### 1- نصوص اتفاق كامب ديفيد:

يمكن إجمال ما ورد في اتفاق كامب ديفيد بشقيه، على النحو التالي:

##### أ- إطار السلام في الشرق الأوسط:

- القاعدة المنقح عليها للتسوية السلمية للنزاع (الصراع) بين إسرائيل وجيرانها قرار مجلس الأمن 242، بكل أجزائه.

(1) مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (ص 24-25)؛ حسين،

السيد حسين، معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979 (ص 458).

(2) الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج5/ 52).

- حل المشكلة الفلسطينية يكون بإقامة حكم ذاتي في الضفة وغزة، لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، على أن تنسحب الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية؛ بمجرد انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في تلك المناطق.
- تُجرى مفاوضات بين إسرائيل ومصر والأردن؛ لتحديد وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي، وتحديد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الأمنية لجميع الأطراف.
- سيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية، وإعادة توزيعها في مواقع أمنية معينة، وسيتم تشكيل قوة شرطة محلية، قد تضم مواطنين أردنيين، كما ستشارك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة؛ لأغراض أمنية.
- يتم خلال الفترة الانتقالية إجراء مفاوضات ما بين إسرائيل ومصر والأردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة؛ لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة.
- تشكيل لجنة ثلاثية من مصر والأردن وإسرائيل؛ للبت في صلاحيات عودة الأفراد الذين طردوا من الضفة وغزة في عام 1967؛ باتفاق الأطراف، على أن تعمل مصر وإسرائيل والأطراف المعنية، على حل شامل لمشكلة اللاجئين<sup>(1)</sup>.

#### ب- إطار عمل من أجل عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل:

- يقوم الطرفان المصري والإسرائيلي بإجراء مفاوضات لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور، لتحقيق السلام الكامل بينهما، وفقاً لما يلي:
- الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.
- انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، وتحويل المطارات التي سيطر عليها الإسرائيليون إلى مطارات مدنية فقط، وللسفن الإسرائيلية الحق في المرور في خليج السويس وقناة السويس، ووجود ترتيبات أمنية تكفل أمن إسرائيل من تحديد للقوات المصرية في سيناء، ووجود قوات دولية، ومحطات إنذار.

(1) تشريحي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط (ص158)؛ مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (ص41-42).

- خلال فترة 3-9 أشهر التي تعقب توقيع معاهدة السلام؛ تتسحب جميع القوات الإسرائيلية الموجودة شرق الخط الممتد من (نقطة) إلى الشرق من العريش، وحتى (رأس محمد).
- بعد هذا الانسحاب تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل قائمة على الاعتراف الكامل، والعلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية<sup>(1)</sup>.
- ألحقت باتفاقية كامب ديفيد عدد من الرسائل المتبادلة ما بين كارتر وبيغن والسادات، وقد تعهد بيجن في رسالة عرض إخلاء سيناء من المستوطنين على الكنيست الإسرائيلي خلال أسبوعين من توقيع الاتفاق، وفي المقابل رد السادات على تلك الرسالة بأن عدم موافقة الكنيست على الانسحاب تجعل الاتفاق لاغياً<sup>(2)</sup>.
- وفي رسالة مصرية أخرى، أكد السادات على أن القدس الشرقية هي جزء من الضفة الغربية، ويجب أن ينطبق عليها السيادة العربية، فرد بيجن برسالة أكد فيها أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وهي غير قابلة للتقسيم<sup>(3)</sup>.
- ويتضح هنا أن السادات كان مستعداً لإلغاء الاتفاق إذا لم يتم إخلاء المستوطنات في سيناء، بينما في الموقف من القدس العربية كان يعرض موقف، دون أي تهديد بإلغاء الاتفاق.

## 2- ردود الأفعال العربية على اتفاق كامب ديفيد:

- رفضت الدول العربية اتفاقيات كامب ديفيد، ويمكن تصنيف الموقف العربي، حسب الخارطة السياسية العربية في حينه إلى:
- أ- رفض (المملكة العربية السعودية): يهدف إلى تطوير اتفاقية كامب ديفيد، من خلال الضغط على الولايات المتحدة، وعلى إسرائيل؛ ليصبح بالإمكان انضمام أطراف عربية أخرى.
- ب- رفض (جبهة الصمود والتصدي) يقوم على "إعادة التوازن الاستراتيجي إلى المنطقة، بعد خروج النظام المصري من ساحة الصراع، ضد العدو الصهيوني"، بشكل يسمح بتحقيق التسوية المتوازنة، عبر مؤتمر جنيف، ومشاركة الاتحاد السوفياتي، ومنظمة التحرير الفلسطينية<sup>(4)</sup>.

(1) مجلة شؤون فلسطينية، اتفاقيات كامب ديفيد (ع221/84-224).

(2) المرجع السابق (ع224/84-227).

(3) اللاوي، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية (ص27).

(4) سويد، من كامب ديفيد إلى أين (ع84/10).

ت- خرج عن شبه الإجماع العربي على رفض اتفاق كامب ديفيد كل من السودان التي أبدت تفهماً للرغبة المصرية بإجراء سلام مع "إسرائيل، رغم إقرارها أن الاتفاقية كان مبهماً في قضايا لا تحتمل التأجيل مثل " قضية القدس"، وعُمان التي اعتبرت أن اتفاقية كامب ديفيد ليس سلبياً بمجمله، ويفتح الباب أمام السلام الدائم في الشرق الأوسط، والمملكة المغربية التي رفضت اتخاذ أي موقف سلبي من السادات وتحركاته المنفردة<sup>(1)</sup>، كما قام ملك المغرب الحسن الثاني باستقبال الرئيس أنور السادات استقبالا حاراً بعد عودته من كامب ديفيد، رافضاً التشكيك في إخلاص الرئيس السادات للقضايا العربية<sup>(2)</sup>.

ث- كان التغيير في المواقف العربية من نصيب الأردن الذي انتقل من التقارب مع مصر إلى التقارب مع قوى الرفض العربي، فقد أعلن الأردن أنه غير ملزم بكل الإشارات إلى الأردن، التي وردت في اتفاقية كامب ديفيد، ورفضه للحلول الفردية، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني طرف أصيل في أي اتفاق سلام، والقضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي؛ لذلك لا بد أن تكون نصوص أي اتفاق واضحة، بما يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني<sup>(3)</sup>، وهو ما تفنّده اتفاقية كامب ديفيد.

لم تقف قوى الرفض العربي لاتفاقية كامب ديفيد عند اصدار البيانات المنفردة، فوقع العراق وسوريا؛ "ميثاق العمل القومي المشترك" في 26 أكتوبر (تشرين الأول) 1978؛ لمعالجة الآثار السلبية لاتفاقية كامب ديفيد<sup>(4)</sup>، ودعا العراق إلى عقد قمة عربية، لأخذ موقف جماعي من اتفاق كامب ديفيد، في بغداد بين الثاني والخامس من نوفمبر (تشرين الثاني) 1978<sup>(5)</sup>، تحت شعار: وقف التداعي في الوضع العربي، الذي نجم عن "مبادرة السادات" ونتائج العملية ممثلة باتفاقات كامب ديفيد<sup>(6)</sup>.

انتهت القمة العربية ببيان سياسي أكد على رفض اتفاقية كامب ديفيد، وكل الآثار السياسية والاقتصادية والقانونية المترتبة عليه، كما دعا البيان مصر إلى التراجع عن تلك الاتفاقية، مؤكداً على دعم المقاومة الفلسطينية؛ متمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية كمثل

- 
- (1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد واخطاره (ص129-130، 135-136، 167).
  - (2) منشورات فلسطين المحتلة، كامب ديفيد اعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني (ص 103-104).
  - (3) الخليلي، أبعاد الموقف الأردني (ع84/215-216).
  - (4) الشريف، البحث عن كيان (ص 281).
  - (5) الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج5/55).
  - (6) سلمان، رسالة بغداد: دائرة الحد الأدنى (ع85/139).

شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وعدم جواز تفرد أي طرف عربي بأي حل يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ إلا بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذا الغرض، مهدداً مصر بإجراء عقوبات عليها في حال إصرارها على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل دون الرجوع للعرب<sup>(1)</sup>.

اشتملت العقوبات العربية المؤجلة على:

- نقل مقر جامعة الدول العربية من مصر إلى دولة عربية أخرى، وتم التوافق على أن تكون تونس المقر الجديد.

- قطع العلاقات السياسية والفنصلية مع مصر، وتطبيق أحكام المقاطعة العربية مع إسرائيل على الشركات والأفراد المصريين الذين يتعاملون مع إسرائيل بعد توقيع الاتفاقات<sup>(2)</sup>.

وفلسطينياً تتوج الرفض الفلسطيني على هيئة بيان سياسي، صدر بعد انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني في الفترة ما بين الخامس عشر والثاني والعشرين من يناير (كانون الثاني) 1979، يعد الأكثر إجماعاً للفصائل الفلسطينية المنطوية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية إلى حينه، أكد ذلك البيان السياسي على رفض جميع القرارات والاتفاقيات والتسويات التي لا تعترف أو تنتقص من الحقوق الفلسطينية، ورفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي، والتصدي لاتفاقية كامب ديفيد ونتائجها، كما أكد البيان على التصميم الثابت على مواصلة الكفاح المسلح، ورفض السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية؛ بتعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي<sup>(3)</sup>.

رغم نجاح القمة العربية في إصدار بيان سياسي رافض لاتفاقية كامب ديفيد، إلا أنه لم يعكس إجماعاً عربياً على رؤية واضحة لمواجهة مخاطر تلك الاتفاقية، فقد كانت المواقف العربية متباعدة حول رؤيتها للاتفاقية، وحول رؤيتها لمستقبل العلاقة مع مصر، وهو ما شجع السادات للمضي قدماً في اتجاه السلام المنفرد.

### 3- المواقف الدولية من اتفاق كامب ديفيد:

لاقت اتفاقية كامب ديفيد ترحيباً أمريكياً وبريطانياً، ولاقت استحساناً فرنسياً مشروطاً بضرورة التسوية الشاملة، وليس المنفردة بين مصر وإسرائيل، بينما رأى الاتحاد السوفياتي في

(1) طه، تقارير: القمة التاسعة البحث عن قاسم مشترك (ع150/85).

(2) الحسن، بلال: المقاومة الفلسطينية: الثورة الفلسطينية وقمة بغداد (ع162/85).

(3) الشريف، البحث عن كيان (ص 285-286).

الاتفاقية تخلياً واضحاً من السادات عن المطالب العربية والفلسطينية؛ واستسلاماً أمام مطالب تل أبيب وواشنطن، بما لا يخدم السلام في منطقة الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>، ويجعل من الصعب الوصول إلى سلام عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

#### 4- القراءة الفكرية لنصوص اتفاق كامب ديفيد في مجلة شؤون فلسطينية:

درست مجلة شؤون فلسطينية اتفاقية كامب ديفيد في ثلاثة اتجاهات مترابطة؛ الأول: مفهوم السلام في اتفاق كامب ديفيد، والاتجاه الثاني: مشروع الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد، وأخيراً: مدى تقاطع اتفاق كامب ديفيد مع المفهوم الإسرائيلي للسلام، من خلال المقارنة ما بين مشروع الحكم الذاتي في كامب ديفيد؛ وما بين مشروع بيغن للحكم الذاتي.

#### أ- نقد مفهوم السلام في اتفاقية كامب ديفيد :

ناقشت المجلة بنود اتفاق إطار السلام في الشرق الأوسط في نقاط عديدة، يمكن إجمالها في التالي:

- القرار 242 هو هيكل عظمي، وميزان القوى هو اللحم الذي يكسو الهيكل، ويعطيه ملامحه الحية، وبما أن ميزان القوى في هذه المرحلة لصالح إسرائيل؛ فإن الطبيعي أن تأتي الاتفاقيات معبرة عن هذه الغلبة، وهذا ما حدث في كامب ديفيد<sup>(3)</sup>.

- تبنت اتفاقية كامب ديفيد التفسير الإسرائيلي والأمريكي لقرار مجلس الأمن 242، بأن المفاوضات المباشرة هي الوسيلة للاتفاق على أسس السلام، وتجاهلت الاتفاقية مطلقاً قرارات الأمم المتحدة الأخرى، ومن بينها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3236<sup>(4)</sup>، الذي توجّج -من وجهة نظر القرارات الدولية- المكاسب التي حققتها منظمة التحرير

---

(1) س.ك، قضايا دولية(ع83/186-187).

(2) كرم، قضايا دولية(ع84/206).

(3) سويد، من كامب ديفيد إلى أين(ع84/8).

(4) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 3236 في 22 نوفمبر (تشرين الثاني) 1974، بتأييد 89 دولة ضد 8 دول، والذي تضمن حق الشعب الفلسطيني في فلسطين، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، وحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. (النمس، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1974-1978 (ع90/119-120).

الفلسطينية على أرض الواقع<sup>(1)</sup>.

- لأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي اتفقت دولة عربية مع الكيان الصهيوني على قيام علاقات دبلوماسية وطبيعية كاملة بينهما، وفق شروط لا تتضمن بأي حال جلاءً إسرائيلياً كاملاً- أو حتى مع تعديلات حدودية طفيفة، ولا تتضمن أي إشارة إلى الجولان أو القدس، فضلاً عن أن الوجود العسكري الإسرائيلي اكتسب شرعية لم يكتسبها منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة وغزة عام 1967، و تحمل الاتفاقية موافقة ساداتية على الموقف الإسرائيلي الأمريكي من منظمة التحرير الفلسطينية، كما ترك للكنيست الإسرائيلي وحده تحديد مستقبل المستوطنات في سيناء<sup>(2)</sup>.

- نجحت إسرائيل في مؤتمر كامب ديفيد، في الوصول إلى اتفاقية تحقق لها هدفها الاستراتيجي الأساسي، المتمثل في عزل مصر عن المشرق العربي، عبر اتفاق صلح معها<sup>(3)</sup>. يحقق هذا الصلح إخراج مصر من معادلة القوى العربية؛ مما يمكن إسرائيل من إحكام السيطرة، والثبات في الأراضي العربية المحتلة<sup>(4)</sup>.

- المدلول الأمني الفوري لاتفاق سلام منفرد بين مصر وإسرائيل يتمثل في التقليل الجوهري للخطر العسكري الذي يواجه إسرائيل<sup>(5)</sup>.

#### ب- نقد مشروع الحكم الذاتي في اتفاق كامب ديفيد في مجلة شؤون فلسطينية:

- حصرت الاتفاقية من البداية المشكلة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا تجاوز لكل القرارات الدولية والمواثيق العربية التي اعتبرت فلسطين جوهر الصراع في الشرق الأوسط<sup>(6)</sup>.

- إنكار الحقوق الفلسطينية الجهرية، بإنكار الحق في تعيين ممثليه، عبر تسوية مفروضة، في غياب ممثلين عن الشعب الفلسطيني، وحتى المشاركة الفلسطينية في مفاوضات المرحلة الانتقالية اسمية، وليست فعلية، فنص الاتفاق على: "أن المفاوضات ستجري بين

---

(1) حوراني، فيصل، قراءة سياسية لمجلة شؤون فلسطينية كامب ديفيد (ع84/23).

(2) س. ك قضايا دولية (ع83/186).

(3) شاهين، حنة، ردود الفعل الاولية في اسرائيل على اتفاق كامب ديفيد (ع83/169).

(4) درويش، سلام سلام ولاسلام (ع85/6).

(5) ع. م، قضايا عسكرية: النتائج العسكرية لاتفاقيتي "كامب ديفيد" (ع84/207).

(6) حوراني، قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد (ع84/23).



مصر والأردن وإسرائيل وقد يضم وفداً مصر والأردن وفداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فلسطينيين آخرين، وفقاً لما يُتفق عليه"، وهذه الصيغة تعني أن المشاركة الفلسطينية، وأي اقتراح فلسطيني لاحقاً ليس إلزامياً، ويخضع لموافقة عربية أولاً، ثم إسرائيلية (1).

- شروط الانسحاب من سيناء، وإلى حد بعيد من الجولان، لا تنطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة، فهما بحسب المفاهيم الصهيونية جزء من "أرض - إسرائيل"، والأمر أكثر حسماً في القدس باعتبارها "عاصمة إسرائيل إلى الأبد"؛ لذلك يمكن اعتبار الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية المطاف وليس بداية تحوّل (2).

- بدائل إجرائية لمبادئ أساسية: فقد حملت الوثيقة صيغاً إجرائية، وليس اتفاقاً على مبادئ عامة، كما هو في الوثيقة المصرية - الإسرائيلية، وهو ما يمنح إسرائيل الحق في نقض أي اقتراح لا توافق عليه، أو رفضها إدراج قضايا لم تذكرها الوثيقة (3).

- لا يوجد في المشروع أي كلام صريح، أو ملمح عن مستقبل السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، لسكانها أو لأية جهة عربية، بل على النقيض، يوجد تأكيد على تواجد القوات الإسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي لأجل غير مسمى، وعن المسؤولية الأمنية الإسرائيلية عن تلك المناطق (4).

- الاستيطان: لم ينص الاتفاق على نصوص واضحة وحازمة بالنسبة للاستيطان في مناطق الحكم الذاتي، وهذا يعني:

- عدم وجود عائق أمام تأسيس مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة
- الاحتفاظ بجميع المستوطنات: فلم تقدم إسرائيل في الوثيقة؛ أي التزام بتصفية شبكة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة
- لم تحدد الوثيقة العلاقة ما بين سلطة "الحكم الذاتي" والمستوطنات، وبالتالي هذا يضع تساؤلات، منها: هل يشارك المستوطنون في الانتخابات، أو يكونون ممثلين في

(1) صايغ، فاير، كامب ديفيد وفلسطين (ع8/85-12).

(2) سويد، من كامب ديفيد إلى أين (ع8/84).

(3) صايغ، كامب ديفيد وفلسطين (ع10/85).

(4) حوراني، قراءة سياسية لمجلة شؤون فلسطينية كامب ديفيد (ع26/84).

المجلس الإداري، وهل يكون لسلطة الحكم الذاتي سلطة قضائية على المستوطنين<sup>(1)</sup>.

- شرطة عربية لحماية أمن إسرائيل<sup>(2)</sup>: فقد نصّت الاتفاقية: " ستتخذ كافة الإجراءات الضرورية والأحكام لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية، وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة، وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين للبحث في الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي"<sup>(3)</sup>، وهذا يعني حرفياً أن الحكم الذاتي سيشارك في قمع أي نشاط لا ترضى عنه إسرائيل<sup>(4)</sup>.

- عودة النازحين: وفقاً للمفهوم الحقيقي للحكم الذاتي؛ في حال انتخاب سلطة الحكم الذاتي، يترتب عليه نتيجتان: انتهاء قدرة "إسرائيل" على إعاقة حق السكان المهجرين من الضفة وغزة في العودة والمعترف فيها دولياً، وممارسة سلطة الحكم الذاتي الحق في تنظيم تلك العودة، لكن وثيقة الحكم الذاتي تشير إلى غير ذلك:

• إلغاء الحق المطلق في العودة، وتحويله إلى إذن يمنح بالاختيار.

• تطبيق هذا "الامتياز" محدد فقط بالسكان المبعدين سنة 1967، وليس منذ تلك السنة.

• الحق لإسرائيل استخدام حق "النقض" بحق عودة أي من المبعدين<sup>(5)</sup>

وبالتالي فإن مشروع الحكم الذاتي حذف حق العودة، وحذف أي اهتمام سياسي به، وحرّر إسرائيل من أي التزام تجاههم، وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة<sup>(6)</sup>.

- الفشل يعني استمرار الوضع الراهن: نظراً لحق النقض الذي كفلته الوثيقة لجميع الأطراف أثناء مفاوضات ما بعد المرحلة الانتقالية، فإن الفشل في التوصل إلى حلول للقضايا الأساسية، سيجعل المرحلة الانتقالية مرحلة نهائية<sup>(7)</sup>.

(1) صايغ، فاير: كامب ديفيد وفلسطين (ع85/16-21).

(2) حوراني، قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد (ع25/84).

(3) مجلة شؤون فلسطينية، اتفاقيات كامب ديفيد (ع221/84).

(4) حوراني، قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد (ع25/84).

(5) صايغ، كامب ديفيد وفلسطين، ، (ع85/22-23).

(6) حوراني، فيصل: قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد، (ع26/84).

(7) صايغ، فاير، كامب ديفيد وفلسطين، (ع27/85).

## 5- المقارنة بين مشروع الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد ومشروع بيغن للحكم الذاتي:

عقد كُتَاب مجلة شؤون فلسطينية مقارنة بين اتفاقية كامب ديفيد، ومشروع بيغن للحكم الذاتي، فقد حقق مشروع كامب ديفيد الأهداف الجوهرية لمشروع بيغن، حيث نص الاتفاق على:

- توفير حكم ذاتي كامل، لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة" وهو ما نصت عليه مقدمة مشروع بيغن<sup>(1)</sup>.
- نص الاتفاق على أنه "عندما يتم إنشاء وتنصيب سلطة الحكم الذاتي للمجلس الإداري في الضفة وغزة، ستبدأ" فترة الخمس سنوات الانتقالية؛ أي أن الفترة الانتقالية المحددة في مشروع بيغن بالخمس سنوات، قد مددت هنا فأصبحت تقريباً غير محددة المدة<sup>(2)</sup>.
- كما نص اتفاق كامب ديفيد على بقاء القوات الإسرائيلية، حين أشار إلى "إعادة توزيع القوات الإسرائيلية، التي ستبقى في مواقع معينة"، لاعتبارات أمنية داخلية وخارجية، وهو ما حقق البند الحادي عشر من مشروع بيغن، والذي اعتبره شرطاً ضرورياً، دونه يصبح المشروع لا غيا<sup>(3)</sup>.
- نص الاتفاق على أن مصر وإسرائيل والأردن تتفق على: " خصوصيات تفاصيل عملية إنشاء السلطة المنتخبة للحكم الذاتي في الضفة وغزة"، وهذا مشابه لما جاء في مشروع بيغن مضافاً إليه اشتراك مصر في المفاوضات، وحذف منه حق المجلس الإداري المنتخب في أن يشترك بدوره في تلك المفاوضات<sup>(4)</sup>، وفي السياق نفسه تم إضافة مصر للجنة المعنية في المباحثات الخاصة "بعودة المشردين" من الضفة الغربية وغزة عام 1967"، فأصبحت اللجنة رابعة بدل أن كانت ثلاثية في مشروع بيغن<sup>(5)</sup>.
- نص الاتفاق على "تشكيل قوة بوليس محلية قوية، قد تضم مواطنين اردنيين" وهو ما قد أشار إليه البند العاشر من مشروع بيغن حين أشار إلى "قوة شرطة محلية" والجديد في اتفاق كامب ديفيد هو إضافة صفة (قوية) إلى قوة الشرطة، إضافة إلى احتمال اشتراك

(1) أبو النمل، مشروع الحكم الذاتي مقدمات ونتائج (ع48/85).

(2) حوراني، قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد(ع24 /84).

(3) أبو النمل، مشروع الحكم الذاتي مقدمات ونتائج(ع48/85).

(4) حوراني، قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد، ، (ع24/84).

(5) المرجع السابق، ص25.

"مواطنين أردنيين" في هذه القوة، والزيادة هنا يقصد بها التفرقة بين مواطني الضفة الغربية ومواطني الأردن، بمعنى نزع صفة "المواطنة الأردنية" لسكان الضفة الغربية، وبالتالي إلغاء شرعية أردنية لصالح شرعية إسرائيلية في النهاية، وهو ما وضّحتَه الفقرة التالية التي تحدثت عن قوات مشتركة لضمان أمن الحدود، والمقصود هنا نزع اعتراف ضمني من الأردن بأن حدوده تقف عند حدود الضفة الشرقية مع الضفة الغربية<sup>(1)</sup>

مما سبق يتضح أن اتفاقية كامب ديفيد حققت الشروط الثابتة في السياسة الإسرائيلية لتحقيق السلام مع العرب:

- تصفية قضية الشعب الفلسطيني الوطنية، ومعالجتها كقضية إنسانية.
- تجزئة الموقف العربي، وعقد معاهدة سلام مع كل دولة عربية على حدة.
- إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وكل من الدول ذات العلاقة.
- عقد معاهدة صلح كاملة مع كل دولة، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية، والتبادل الاقتصادي والثقافي.
- الاحتفاظ بوحدة "أرض إسرائيل" التي تضم القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة.
- استعمال احتلال سيناء والجولان أوراق ضغط ومساومة؛ لتحقيق عناصر السلم الإسرائيلي كاملة<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: معاهدة<sup>(3)</sup> السلام المصرية – الإسرائيلية عام 1979:

وُقِّعت معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، في السادس والعشرين من مارس (آذار) 1979، في الولايات المتحدة الأمريكية، بين الحكومة الإسرائيلية والحكومة المصرية، وفق الأسس التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية كامب ديفيد، وقد وقع الاتفاق الرئيس أنور السادات عن مصر، ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، والرئيس الأمريكي جيمي كارتر كشاهد على

---

(1) أبو النمل، مشروع الحكم الذاتي مقدمات ونتائج (ع85/49).

(2) انظر : شوفاني، السلام الاسرائيلي (ع87-88/26-62)؛ سويد، من كامب ديفيد إلى أين (ع84/4-5).

(3) المعاهدة: هي اتفاق تعقده الدول فيما بينها لغرض تنظيم علاقة قانونية فيما بينها، لغرض تنظيم علاقة قانونية دولية، وتحديد القواعد التي تخضع لها هذه العلاقة. (أبو غزالة، كامب ديفيد تسوية أم تصفية (ص321)).

## 1- نصوص المعاهدة المصرية - الإسرائيلية:

جرت مفاوضات بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة، ابتداءً من شهر أكتوبر (تشرين الأول) 1978 حتى توقيع المعاهدة في واشنطن، في احتفال مهيب في البيت الأبيض، واشتملت المعاهدة على تسع مواد وسبعة ملاحق<sup>(2)</sup>، وأهم هذه المواد هي:

أ- تنتهي حالة الحرب بين الطرفين، ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

ب- الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، دون المساس بالوضع القائم لقطاع غزة.

ت- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء على مراحل، في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

ث- عند إتمام أول انسحاب مرحلي، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما.

ج- يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد بالقوة، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، بما في ذلك التحريض، أو المساعدة في فعل من أفعال الحرب، وتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة<sup>(3)</sup>.

ح- تقام ترتيبات أمن متفق عليها، بما في ذلك مناطق محدودة التسليح، وقوات أمم متحدة، وكذلك اية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

خ- تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها، بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول.

د- احتوت المعاهدة على عدد من البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة، كجزء لا يتجزأ من المعاهدة.

---

(1) الكحلوت، أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية (ص 82).

(2) السيد، من سيناء إلى كامب ديفيد (ص 199).

(3) مجلة شؤون فلسطينية معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (ع 90 / 169 - 188).

ذ- يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

ر- تم تبادل مجموعة من الرسائل بين الأطراف الثلاثة، منها: رسالة بين الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي، أكدت على الشروع في مفاوضات الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، على أن يتم دعوة الأردن للدخول في تلك المفاوضات، وفي حال عدم استجابة الأردن لتلك الدعوة؛ تجرى المفاوضات بين مصر وإسرائيل، لتحقيق الحكم الذاتي، على أن تنتهي المفاوضات كحد أقصى عام واحد منذ بدايتها<sup>(1)</sup>.

## 2- الموقف العربي من المعاهدة المصرية - الإسرائيلية:

أُعلن في يوم توقيع المعاهدة الحداد العام في الأراضي العربية المحتلة، احتجاجاً على المعاهدة، كما دعا العراق لاجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب، لتنفيذ مقررات القمة العربية التاسعة، وبناءً عليه اجتمع الوزراء في الحادي والثلاثين من مارس (آذار) 1979، وصدر عن الاجتماع مجموعة من القرارات، تضمنت فرض المقاطعة العربية الشاملة على النظام الحاكم في مصر، ونقل مقر جامعة الدول العربية مؤقتاً إلى تونس، وتعليق عضوية مصر في المنظمات العربية كلها<sup>(2)</sup>.

كما قام وزراء خارجية الدول الإسلامية بتجميد عضوية مصر في منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد اجتماعهم في فاس (المغرب) في الثامن من مايو (أيار) 1979، تحت اسم "مؤتمر فلسطين والقدس" ومشاركة أربعين دولة، وأكد المؤتمر الإسلامي في بيانه الختامي على إسلامية القدس، ورفض المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، والتتديد بالسياسة الأمريكية في إدارة الصراع، مما يعرقل مسيرة الشعب الفلسطيني<sup>(3)</sup>.

## 3- المصادقة على المعاهدة المصرية - الإسرائيلية:

صادقت الحكومة الإسرائيلية في التاسع من مارس (آذار) 1979 على المعاهدة المصرية الإسرائيلية، حيث صوّتت إلى جانبها 15 وزيراً، بينما عارضها وزيران، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه صادق الكنيست الإسرائيلي على معاهدة السلام مع مصر بأكثرية 95 صوتاً،

(1) مجلة شؤون فلسطينية معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل (ع 90 / 169 - 188).

(2) الموسوعة الفلسطينية (مج 3 / 45).

(3) كرم، قضايا دولية (ع 178/91).

ومعارضة 18 صوتاً، وامتناع عضوين، وتغيب خمسة أعضاء عن النقاش.<sup>(1)</sup>

وفي الحادي عشر من أبريل (نيسان) 1979، وافق مجلس الشعب المصري على المعاهدة المصرية - الإسرائيلية بكل وثائقها<sup>(2)</sup>.

#### 4- نتائج المعاهدة المصرية - الإسرائيلية:

أ- صيغت بعض البنود في المعاهدة، بإحكام شديد للإمعان في عزل مصر عن محيطها العربي، فأكدت إسرائيل على أهمية البند السادس في المعاهدة، والذي نصّ على أفضلية المعاهدة مع إسرائيل على أية معاهدة أخرى لمصر مع أي طرف آخر، والمقصود بذلك هو ارتباطات مصر في إطار الجامعة العربية، وخاصة "ميثاق الدفاع المشترك"، كما أصرت على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع مصر، قبل انسحابها من سيناء، حتى لا يعطى السادات أية مهلة زمنية تسمح له بترميم علاقاته العربية نتيجة المعاهدة<sup>(3)</sup>.

ب- إخراج مصر بثقلها الاستراتيجي (بشرياَ وجغرافياً وعسكرياً) من ساحة الصراع العربي- الإسرائيلي؛ مما يمهّد الطريق لتثبيت الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، وفرضه واقعاً شرعياً<sup>(4)</sup>.

ت- لم تؤد المعاهدة إلى شطب القوة المصرية من الصراع العربي - الإسرائيلي فحسب، ولكنها أدت أيضاً إلى تجميد القوات المسلحة - الأفريقية، وتحديد مجال مشاركتها في الصراع، ويرجع ذلك إلى أن الأراضي المصرية تشكل قاعدة الحشد الطبيعية للجيش العربية الموجودة في أفريقيا، ومن الطبيعي أن يؤدي الوضع الجديد إلى حرمان الجيش العربية الأفريقية من إمكانية الحشد، ويضع بينها وبين العدو الصهيوني حاجزاً جغرافياً<sup>(5)</sup>.

ث- الترتيبات الأمنية التي فرضتها المعاهدة في سيناء، تُفقد سيناء ميزة العمق الدفاعي الذي توفره لمصر ولفنائة السويس<sup>(6)</sup>.

(1) محارب، إسرائيليات: السلام على الطريقة الإسرائيلية (ع150/90، 152).

(2) الموسوعة الفلسطينية (مج3/45).

(3) شوفاني، التقصير والمعاهدة وبعد (ع15/90).

(4) عزمي، النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح الإسرائيلية - المصرية (ع162/90).

(5) أيوبي، جوهر المعاهدة المصرية - الإسرائيلية واثرها على ميزان القوى (ع36/90).

(6) عزمي، النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح الإسرائيلية - المصرية (ع164/90).

ج- أخرجت المعاهدة المفاوضات من مؤتمر جنيف إلى مؤتمر "كامب ديفيد"، ومن أرضية قرار مجلس الأمن رقم 242، إلى أرضية مقررات "كامب ديفيد"، وأضعفت المواقف العربية الأخرى المصرة على السلام الشامل والعاقل.

ح- أخرجت المعاهدة الاتحاد السوفياتي من مفاوضات التسوية، ومهدت الطريق لعودة أمريكا للمنطقة عسكرياً، خاصة إلى سيناء، والمطارات والموانئ المصرية والإسرائيلية.

خ- المعاهدة قضت على الآمال الفلسطينية بتسوية عادلة للقضية الفلسطينية؛ لأن دولة بتقل مصر ومركزها في المنطقة العربية، استجابت للرؤية الإسرائيلية في تصفية القضية الفلسطينية، ونزلت بسقف التسوية من دولة فلسطينية إلى حكم ذاتي<sup>(1)</sup>.

د- مرت إسرائيل مشروعها للإدارة المدنية الذاتية، على حساب الشعب الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

ذ- من نتائج المعاهدة أن إسرائيل أصبحت مرتبطة بأمريكا في معاهدة عسكرية، بناء على ورقة التفاهم الأمريكي - الإسرائيلي<sup>(3)</sup>، التي صدرت بعد توقيع المعاهدة، والتي تعهدت أمريكا فيها بالتدخل العسكري المباشر لحماية إسرائيل من أي عدوان، أو في حال منعها من استخدام الممرات المائية<sup>(4)</sup>.

## 5- التقييم الفكري للمشاركة الأمريكية في المعاهدة المصرية - الإسرائيلية في مجلة شؤون فلسطينية:

تناول كُتَّاب مجلة شؤون فلسطينية الدور الأمريكي البارز في إنجاح المعاهدة المصرية - الإسرائيلية<sup>(5)</sup>، من خلال دراسة وتقييم السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، التي أدت إلى

(1) شوفاني، التقصير والمعاهدة وبعد (ع17/90-18)

(2) شوفاني، أميركا وإسرائيل (ع92-136/93).

(3) حققت المعاهدة المصرية الإسرائيلية نوعين من الضمانات الأمريكية لإسرائيل، ضمانات داخل المعاهدة بد إسرائيل باحتياجاتها من البترول لمدة 15 عام، ومراقبة مدى الالتزام بالمعاهدة، والضمان الآخر عبارة عن مذكرة منفصلة تعدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم أن إسرائيل في المنطقة العربية، ومنع أي دولة عربية من تهديد أمن إسرائيل. (حسين، معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي (ص470-471).

(4) الحسيني، الاستراتيجية الأمريكية الراهنة والقضية الفلسطينية (ع92-93/218).

(5) قام الرئيس الأمريكي كارتر بزيارة المنطقة العربية في الثامن من مارس (آذار) 1979، وأمضى فيها 6 أيام، وضع خلالها للمسائل الأخيرة على الاتفاق، وذلك جميع العقبات التي كانت تحول دون توقيع المعاهدة؛ مما دفع الطرفين المصري والإسرائيلي نحو توقيع المعاهدة في السادس والعشرين من الشهر نفسه (الأيوبي، الأبعاد الاستراتيجية للزلزال الإيراني (ع39/89).



المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، وتكمن أهمية هذا التقييم أنه يبرز الصراع الدائر بين الفكر المقاوم والفكر المساوم في حينه.

فالفكر العربي كان في حينه، منقسماً حول الصراع العربي - الإسرائيلي إلى فئتي؛ الفكر المقاوم الذي سعى إلى إبقاء روح العداة للكيان الصهيوني؛ من أجل حشد قوى المقاومة الكامنة في المجتمع العربي، وتعديل ميزان القوى لصالح الفكر المقاوم، وفي المقابل كان الفكر المساوم الذي سعت إسرائيل إلى تحسين مواقعه ضد الفكر المقاوم، بسياسة إعلامية، وضربات عسكرية في الخمسينات والستينات؛ لإثبات عبثية المقاومة ومخاطرها، والتأكيد على مناعة الدولة الصهيونية وتفوقها واستحالة الانتصار عليها، فكان السادات رائد الفكر المساوم، ولم يكن السادات الزعيم العربي الوحيد في صف الفكر المساوم، ولكن ما يميزه عنهم أنهم رفعوا شعار " خذ وطالب" في حين رفع السادات شعار "أعطِ وطالب"، المتمثل في تقديم التنازلات لإثبات حسن النية، ثم المطالبة بعد ذلك بالثمن<sup>(1)</sup>.

وبعد حرب 1973 كان الفكر المساوم ينظر إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مفاتيح السلام للصراع العربي - الإسرائيلي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب 1973 ترسّخ لديها أن مصالحها في الشرق الأوسط تربطها بالعالم العربي أكثر مما تربطها بإسرائيل، وبالتالي فإنها لا بد - في السعي نحو السلام - أن تمارس الضغط على إسرائيل لمصلحة العرب<sup>(2)</sup>.

فكتب محمود درويش منتقداً تلك الرؤية العربية "فهل أدرك العرب الآن أن الطريق إلى واشنطن تؤدي إلى تل أبيب"<sup>(3)</sup>، فالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية قوامها الاعتماد على إسرائيل وضمن أمنها، وتفوقها على العرب<sup>(4)</sup>، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية لم تضمن هذا التفوق فقط؛ وإنما بسبب الدور الأمريكي تحولت تلك المعاهدة إلى "حلف" أمريكي إسرائيلي

---

(1) أيوبي، جوهر المعاهدة المصرية - الإسرائيلية واثرها على ميزان القوى (ع28/90 - 30).

(2) كرم، النتائج السياسية لحرب أكتوبر 1973 نتائج 67 بعد 73 (ع83/117-118).

(3) درويش، المعنى والمبنى (ع6/83).

(4) كرم، النتائج السياسية لحرب أكتوبر 1973 نتائج 67 بعد 73 (ع83/124).

مصري لفرض الهيمنة الأمريكية<sup>(1)</sup> على المنطقة العربية<sup>(2)</sup>.

ويتساءل محمود درويش معلقاً على الموقف العربي الراض للمعاهدة المصرية-الإسرائيلية" والسادات هو الخائن، وهو العدو. ولكن، هل يوافق "التضامن العربي" على أن كارتر عدو أيضاً"<sup>(3)</sup>، فالولايات المتحدة ضمنت في إحدى الرسائل المتبادلة، الملحقة بالمعاهدة استعمال الفيتو ضد أي قرار في مجلس الأمن، لا يتلاءم ومنطق اتفاقيات " كامب ديفيد"، وعلق على ذلك إلياس شوفاني بأن أي تحرك مستقبلاً لإيجاد تسوية عادلة حتى عن طريق الأمم المتحدة لن يجدي نفعاً، وبالتالي فهو يرفض أي تحرك نحو التسوية" ليس هناك "تسوية سلمية عادلة" في المنطقة. وهي حتى تكون عادلة، لا يمكن لها -بدليل التجربة التي مررنا بها- أن تكون سلمية"<sup>(4)</sup>.

هذا التوجه الفكري نحو رفض السياسة الأمريكية من جهة، ورفض الحلول السلمية من جهة أخرى، لم يكن محل إجماع فكري، فقد برزت كتابات أخرى داخل المجلة، تدعو إلى الاستمرار في طلب الود الأمريكي، وفي الاستمرار نحو التسوية من جهة أخرى.

وإذا بدأنا في ذلك من حيث انتهينا، بمعنى رفض الرؤية الأمريكية وصولاً لرفض الحلول الأممية، فكتبت جنانار النمس مقالاً ردت فيها على الراضين للحلول السلمية حتى عن طريق الأمم المتحدة، سردت فيه تاريخ القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، إلى أن كتبت " إن منظمة التحرير الفلسطينية قد قطعت خلال السنوات الخمس الأخيرة، أشواطاً بعيدة على الصعيد العالمي، بعد القرارات التي اتخذت لصالح القضية الفلسطينية، إذ حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف الدولي، كما انتقلت قضية فلسطين إلى احتلال موقع بارز بين القضايا التي تهم العالم، ....، وهذا النضال السياسي ليس إلا وجهاً آخر مكمل للنضال

---

(1) كان من نتائج الثورة الإيرانية في مطلع 1979 وإسقاط حكم الشاه، انسحاب إيران من حلف بغداد في 12 مارس (آذار) 1979، و انهيار حلف بغداد الذي كان يحقق مصالح غربية في الشرق الأوسط؛ مما خلق انطباعاً أن أمريكا سعت إلى توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية لبناء حلف جديد، يحقق مصالحها) انظر: الأيوبي، الأبعاد الاستراتيجية للزلزال الإيراني (ع40-24/89).

(2) شوفاني، التصير والمعاهدة وبعد (ع4/90-6). الأيوبي؛ جوهر المعاهدة المصرية - الإسرائيلية وأثرها على ميزان القوى (ع34/90).

(3) درويش، هامش (ع6/89).

(4) شوفاني، التصير والمعاهدة وبعد (ع25-24/90).

الرئيسي، الكفاح المسلح<sup>(1)</sup>.

و حذر فؤاد المغربي في مقال له في المجلة، من اتهام أمريكا بالإمبريالية، أو اعتبارها عدواً لا رجاء منه؛ لأن ذلك يؤدي إلى نتائج سلبية من جهة، ولأن هناك إمكانية لتغيير الموقف الأمريكي المناهض للتسوية العادلة، بإقامة علاقات مع قطاعات من المجتمع الأمريكي تؤثر في صناعة القرار الأمريكي<sup>(2)</sup>، وذهب عابدين جبارة إلى أبعد من ذلك عندما اعتبر أن الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل هو نتيجة تقصير عربي في فهم مكونات المجتمع الأمريكي؛ ومن ثم الاستفادة منها في الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير مواقفها<sup>(3)</sup> والأمر الذي تريد أن تثبته هذه الدراسة هو أن الحكومات أو الحركات السياسية أو التحريرية في العالم العربي لم تفهم، إلا بطريقة محدودة جداً، تعقيد المجتمع الأمريكي،....، وهي بالتالي لم تكن قادرة على الإفادة من مصدر حقيقي جداً للدعم الطبيعي لبرامجها أو أهدافها<sup>(3)</sup>.

مما سبق يتبين أن تقييم الموقف الأمريكي فكراً انقسم إلى فريقين؛ فريق يدعو إلى رفض التوجه نحو أمريكا وحلولها السلمية، وفريق ظلّ يصر على أنها مفتاح الحل العادل للقضية الفلسطينية، ورغم أن المعاهدة بمحتواها تشكل انتكاسة فكرية لأنصار الاتجاه الثاني، إلا أن ذلك لم يمنعه من الاستمرار في النهج نفسه؛ مما عمق النتائج السلبية للمعاهدة المصرية - الإسرائيلية، على القضية الفلسطينية، وربطها في إطار الحكم الذاتي فقط كما سيتضح لاحقاً.

## 6- مفاوضات الحكم الذاتي:

في الحادي عشر من حزيران 1979م بدأت مفاوضات الحكم الذاتي، بين الطرفين المصري والإسرائيلي، في الإسكندرية، والتي انتهت بالفشل، والشيء الوحيد الذي تم الاتفاق عليه هو موعد آخر للمفاوضات، في الخامس والعشرين من حزيران (يونيو) في إسرائيل<sup>(4)</sup>.

استمرت المفاوضات بين الطرفين المصري والإسرائيلي حتى موعد انتهاء فترة السنة المحددة بتاريخ 26 مايو (أيار) 1980، دون تحقيق أي إنجازات تذكر، ويمكن إجمال نقاط الاختلاف بين الموقف الإسرائيلي والموقف المصري في التالي:

(1) النمسا، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1974-1978 (ع90 / 133).

(2) مغربي، التأثيرات الداخلية على السياسة الخارجية الاميركية نحو العالم العربي (ع92-93/29).

(3) جبارة، التعامل مع أميركا الأخرى (ع92-93/140).

(4) محارب، المرحلة الأولى من تطبيق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (ع92-93 / 282).

## الموقف الإسرائيلي:

أصر الإسرائيليون في المفاوضات على النقاط التالية:

- القدس مدينة موحدة، وعاصمة لإسرائيل إلى الأبد.
- من حق إسرائيل الاستيطان في جميع ما يسمى بأرض إسرائيل.
- مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي من تخصص إسرائيل.
- الحكم الذاتي يعني إعطاء صلاحيات بمستوى صلاحيات المجالس البلدية والمحلية، وتشكيل مجلس إداري مكون 12 إلى 14 عضواً دون صلاحيات تشريعية<sup>(1)</sup>.

## الموقف المصري:

- أما الموقف المصري فإنه طرح بالمقابل طروحات، تتعارض مع طروحات الجانب الإسرائيلي، فأكد المصريون على:
- مدينة القدس مفتوحة للمفاوضات، فهي جزء من الضفة الغربية، وأن إجراءات الضم التي اتخذتها إسرائيل لاغية وملغية.
  - من الضروري وقف الاستيطان في الضفة والقطاع، واعتبار المستوطنات القائمة غير شرعية.
  - الأمن الداخلي من مسؤولية الحكم الذاتي.
  - الحكم الذاتي يجب أن يكون كاملاً، وله صلاحيات تشريعية، غير منقوصة، واعتبار السنوات الخمس الأولى فترة انتقالية.
  - تشكيل مجلس إداري مكون من 80 إلى 100 عضو مع صلاحيات تشريعية<sup>(2)</sup>.

لم تكتفِ إسرائيل بالخلاف النظري مع الجانب المصري حول مستقبل المناطق المحتلة في عدوان 1967، وإنما اتخذت إجراءات عملية لتأكيد مواقفها، ولتحديد نتائج مفاوضات الحكم الذاتي سلفاً، وقد شملت تلك الإجراءات: إقامة مجالس محلية وإقليمية للمستوطنات المقامة في المناطق المحتلة في عدوان 1967، وغيرها من الخطوات مثل: مسح الأراضي غير المسجلة؛ وإعلانها "ملكاً للحكومة الإسرائيلية، وربط شبكات المياه والكهرباء والطرق ببعضها البعض في

---

(1) يونس، مفاوضات الحكم الذاتي والمبادرة الأوربية (ع104/178-179).

(2) العطار، مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد (الحكم الذاتي في الضفة والقطاع) (ص 182).

كل من المناطق المحتلة في عدوان 1967 و "إسرائيل، والهجمة الاستيطانية التي استمرت طوال مفاوضات الحكم الذاتي<sup>(1)</sup>، كما أصدر الكنيست الإسرائيلي في 31 يوليو (تموز) 1980 قانوناً خاصاً بالقدس، نص على أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل، والقدس هي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا<sup>(2)</sup>.

رغم عمق الخلاف بين الموقف المصري والإسرائيلي، فإن ذلك لم يُنهِ المفاوضات حول الحكم الذاتي، وإنما فتح المجال لمبادرات أخرى؛ لإبقاء باب التسوية مفتوحاً.

### ثالثاً: المبادرة الأوربية<sup>(3)</sup> (1980م):

اجتمع وزراء خارجية الدول الأوربية في البنديقية في 12 يونيو (حزيران) 1980، وأصدروا في ختام مؤتمهم بياناً، تضمن مبادرة أوربية، حول الصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(4)</sup>، ومما جاء فيها:

- عدم جواز احتلال أرض الغير بالقوة.
- ضرورة إجراء مفاوضات كأساس للحل، واعتبار قرار 242 مرجعية للحل.
- حل القضية الفلسطينية التي هي "ليست قضية لاجئين" حلاً عادلاً.
- إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية المستقبلية، واعتبارها طرفاً في المفاوضات.
- أهمية القدس في الصراع<sup>(5)</sup>.

### المعالجة الفكرية في مجلة شؤون فلسطينية للمبادرة الأوربية:

تناولت مجلة شؤون فلسطينية المبادرة الأوربية، في عدة اتجاهات يمكن إجمالها في التالي:

- 
- (1) عايد، الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود (ص 81).
  - (2) جريس، القوانين الإسرائيلية لضم القدس (ع106/13-14).
  - (3) أسست الجماعة الاقتصادية الأوربية، أو "السوق الأوربية المشتركة" عام 1957 من ست دول، هي: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج، وانضمت بريطانيا وإيرلندا والدنمارك إليها في 1973، ودخلت اليونان عام 1981، وإسبانيا والبرتغال عام 1986، ثم التحقت كل من فنلندا والسويد والنمسا عام 1995، ثم بعد ذلك حدث التوسع الأكبر في عام 2004 بدخول معظم دول أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوربي. (أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوربي الشراكة الناعمة) (ص 53). ؛ (السلوم، فلسطين في الصراعات الاستراتيجية، (ص 64)).
  - (4) عثمان، مواقف دول السوق الأوربية المشتركة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (ص 190).
  - (5) أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوربي الشراكة الناعمة (ص 112).

## 1- تطور موقف الجماعة الأوروبية منذ تأسيسها حتى صدور إعلان البندقية:

مر الموقف الأوروبي من الصراع العربي - الإسرائيلي حتى إعلان البندقية في مراحل مفصلية، يمكن إجمالها في:

### أ- وثيقة شومان 1971:

كان أول موقف أوروبي جماعي من الصراع العربي - الإسرائيلي، في الاجتماع المنعقد للجماعة الأوروبية في ميونيخ في 19 نوفمبر (تشرين الثاني) 1970؛ للبحث في مشكلة استمرار إغلاق الملاحة في قناة السويس بعد عدوان 1967، وارتفاع أسعار النفط الخام في حينه، واتفق الوزراء في نهاية اجتماعهم على أن الصراع العربي - الإسرائيلي هو أخطر مشكلة تمس المصالح الأوروبية، على أساس الروابط الجغرافية والاقتصادية والسياسية، التي تربط الجماعة الأوروبية بالشرق الأوسط؛ لذلك تم تكليف لجنة خبراء للبحث مع الدول الأعضاء للوقوف على حد أدنى من المبادئ تُشكل موقفاً جماعياً للجماعة الأوروبية من الصراع العربي الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

استطاع الأوروبيون الوصول إلى حد أدنى من التفاهم المشترك في اجتماعهم المنعقد في 13 مايو (أيار) 1971 في باريس، فيما عُرف لاحقاً باسم "وثيقة شومان" نسبة إلى وزير الخارجية الفرنسي في حينه "موريس شومان"، الذي كان له دور كبير في الوصول لموقف مشترك أوروبي من الصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(2)</sup>، وقد أكدت الوثيقة على ضرورة تحقيق السلام في المنطقة العربية على أساس قرار مجلس الأمن 242، وتضمن دعوة لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وتدويل مدينة القدس، وحل مشكلة اللاجئين في إطار الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>.

رفضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الموقف الأوروبي، ومارست ضغوطاً على الجماعة الأوروبية؛ فلم تنشر وثيقة شومان في حينه<sup>(4)</sup>.

---

(1) الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (ص 132) ؛ النمس، السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي - الإسرائيلي (ع 110 / 105).

(2) أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوروبي الشراكة الناعمة (ص 110).

(3) العمدة، أوروبا الغربية والقضية الفلسطينية (ع 41- 42 / 550)؛ الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير (ص 29-30).

(4) النمس، السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي - الإسرائيلي (ع 110 / 106).

## ب- إعلان بروكسل 1973:

أصدرت الدول العربية المصدرة للنفط قراراً بتخفيض إنتاجها من النفط في 17 أكتوبر (تشرين الأول) 1973، رداً على الدعم الأمريكي لإسرائيل في حرب 1973، وقد أدى القرار العربي إلى إرباك في الساحة الأوروبية<sup>(1)</sup>، فبينما كان الاعتماد الأمريكي على النفط العربي يُمثل 6% من جُملة استهلاك أمريكا، كان الاعتماد الأوروبي يُمثل 85%<sup>(2)</sup>، ووجدت أوروبا نفسها الخاسر الأكبر اقتصادياً من جراء الصراع العربي - الإسرائيلي؛ فأصدرت الجماعة الأوروبية بياناً في بروكسل في 6 نوفمبر (تشرين الثاني) 1973، طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة في عدوان 1967<sup>(3)</sup>، كما ذكر البيان لأول مرة أن الجماعة الأوروبية تدرك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني<sup>(4)</sup>.

لاقى الموقف الأوروبي استحساناً عربياً، بعد انقطاع في العلاقات دام سنوات<sup>(5)</sup>، وأطلق حوار عربي - أوروبي بدأ في 10 يونيو (حزيران) 1975، وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(6)</sup>، هدف عربياً: مطالبة أوروبا دعم المواقف العربية في الصراع العربي-الإسرائيلي، وهدف أوروبياً: ضمان تزويد أعضائها بالنفط بأسعار معقولة<sup>(7)</sup>.

## ت- بيان لندن 1977:

طالب الوفد العربي في الحوار العربي - الأوروبي، بموقف أوروبي واضح من حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين، فكار الرد الأوروبي في البيان

(1) النمسا، السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي- الإسرائيلي (ع 110 / 107).

(2) أبو النمل، على هامش الحوار العربي الأوروبي: أوروبا الغربية والعرب وإسرائيل (ع 48 / 61).

(3) العمدة، أوروبا الغربية والقضية الفلسطينية (ع 41-42 / 550)، أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوروبي الشراكة الناعمة (ص 111).

(4) Hill, & Smith, European Foreign Policy Key documents (p297).

(5) تقلص النفوذ الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، وانتهى النفوذ الأوروبي خارج أوروبا، وخاصة في بعض مناطق العالم العربي، بعد العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا بالتعاون مع إسرائيل ضد مصر في عام 1956، حيث قطعت معظم الدول العربية علاقتها مع فرنسا وبريطانيا، ثم قطعتها مع ألمانيا في عام 1964، بعدما تبين أنها تقوم بتزويد إسرائيل بالعتاد العسكري، وازدادت العلاقات العربية - الأوروبية سوءاً بعد الموقف الأوربي المساند لإسرائيل في عدوان 1967، وخلال الفترة ما بين 1967-1973 ازدادت العلاقات العربية والجماعة الأوروبية سوءاً (الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير (ص 29)).

(6) أبو النمل، على هامش الحوار العربي الأوروبي: أوروبا الغربية والعرب وإسرائيل (ع 48 / 64).

(7) الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير (ص 33).

الصادر عن التعاون السياسي الأوروبي في يونيو (حزيران) 1977، والمعروف ببيان لندن، جاء فيه: "...الدول التسع مقتنعة بأن حل النزاع لن يصبح ممكناً، إلا إذا استطاع الشعب الفلسطيني أن يترجم حقه المشروع في التعبير عن هويته الوطنية إلى واقع، وذلك سيؤدي بالضرورة إلى إقامة وطن للشعب الفلسطيني"، ورغم أن البيان لم يحدد مكان إقامة الدولة الفلسطينية، إلا أنه كان هناك التزام أدبي أثناء الحوار العربي - الأوروبي بأن المقصود في فلسطين، وليس وطن بديل<sup>(1)</sup>.

### ث- الموقف الأوروبي بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد:

رحبت الجماعة الأوروبية باتفاقية كامب ديفيد، مع التأكيد على مركزية الحل الشامل للصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(2)</sup>، لكنها أوقفت الحوار العربي الأوروبي في ديسمبر (كانون الأول) 1978؛ بسبب التفرد الأمريكي في المفاوضات المصرية الإسرائيلية، والرغبة الأوروبية في إعطاء المفاوضات المصرية - الإسرائيلية الوقت الكافي للوصول إلى اتفاق<sup>(3)</sup>.

هذا التوقف لا يعني أن الصراع العربي - الإسرائيلي لم يكن حاضراً في اجتماعات الجماعة الأوروبية، فقد أصدرت الجماعة الأوروبية بياناً في يونيو (حزيران) 1979، أدانت فيه إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وألقى المندوب البريطاني في الأمم المتحدة في سبتمبر (أيلول) 1979، بياناً عن الجماعة الأوروبية، داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، طالب فيه باحترام حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره، من خلال ممثلين له، وأكد أن قرار مجلس الأمن 242 غير كامل؛ لأنه لم يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية للفلسطينيين، التي تفوق وضعهم كلاجئين<sup>(4)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية يتميز بالتالي:

- موقف تراكمي: كان للحوار العربي - الأوروبي دور كبير في تطوير الموقف الأوروبي بما يتقارب مع الرؤية العربية في اتجاه المندفع نحو التسوية على حدود ما قبل 5 يونيو (حزيران) 1967.

- موقف ثابت في التقارب من المطالب العربية: وهذا يختلف عن الموقف الأمريكي،

(1) الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (ص168).

(2) النمسا، السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي - الإسرائيلي (ع 110 / 111).

(3) الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (ص170).

(4) النمسا، السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي - الإسرائيلي (ع 110 / 111).



الذي قدّم رؤياً متقدمة في بداية عهد كارتر، ثم تراجع عنها.

- موقف متقدم عن الموقف الأمريكي في المطالبة الواضحة لإسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

## 2- الموقف الإسرائيلي والأمريكي من المبادرة الأوروبية:

سبق طرح المبادرة الأوروبية تسريبات صحفية تحدثت: عن مبادرة أوروبية جديدة تستند على ضرورة تعديل قرار مجلس الأمن 242، بما يتقارب مع الرؤية العربية<sup>(1)</sup>، وهو ما كان محل رفض أمريكي والتصريح بأن أي قرار سيعرض على مجلس الأمن يطالب بتغيير قرار 242، سيصطدم بالفيتو الأمريكي، ورفضت إسرائيل التدخل الأوروبي، وكذلك مصر التي طالبت أن يكون أي تحرك أوروبي مكملاً لكامب ديفيد، وليس متعارضاً معها<sup>(2)</sup>.

لذلك عند صدور البيان الأوروبي دون أن يحمل نصاً بتغيير قرار مجلس الأمن 242، لاقى استحسان الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرت البيان يتناسب مع جهودها لإحلال السلام في الشرق الأوسط، بينما رفضت إسرائيل البيان، وهو رفض يتناسب مع رفض أي تدخل أوروبي في الصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(3)</sup>.

## 3- الموقف الفلسطيني من المبادرة الأوروبية:

قابلت منظمة التحرير الفلسطينية البيان الأوروبي بفتور شديد، واعتبرت الدول الأوروبية عبر بيانها تُساير الموقف الأمريكي المتكرر للحقوق الفلسطينية<sup>(4)</sup>.

يرجع سبب الفتور الفلسطيني إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية بذلت جهداً واضحاً للنفوذ إلى أوروبا الغربية خلال السبعينات، وأرسلت مجموعة من الإعلاميين الفلسطينيين، تحركوا من خلال مكاتب إعلام جامعة الدول العربية، وتحركوا على صعيد التنظيمات الشعبية والحزبية، وعلى صعيد العلاقات الثنائية الرسمية وغير الرسمية؛ لدفع أوروبا إلى تطوير موقفها

---

(1) تمهيداً للمبادرة زار عدد من الدبلوماسيين الغربيين المنطقة العربية مُركزين على السعودية؛ لمشاورة العرب في الخطوط الأساسية للمبادرة (مجلة شؤون فلسطينية، المبادرة الأوروبية (ع122-123/205).

(2) يونس، مفاوضات الحكم الذاتي والمبادرة الأوروبية (ع183/104).

(3) يونس، موقف إسرائيل من مفاوضات الحكم الذاتي والمبادرة الأوروبية (ع172/105).

(4) الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (ص178).

والاعتراف بالحق الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للفلسطينيين<sup>(1)</sup>، كما قام وفد فلسطيني في 19 أبريل (نيسان) 1980 بإلقاء كلمة أمام الجمعية البرلمانية الأوروبية للتعاون العربي - الأوروبي، طرح ماذا يريد الفلسطينيون من أوروبا، وطالب الجماعة الأوروبية بالاعتراف الصريح بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ووضع الوفد الفلسطيني أمام الجمعية مجموعة من الأفكار لصياغة المبادرة الأوروبية، يُمكن إجمالها في التالي:

- رفض مبدأ الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.
- انسحاب سلطات الاحتلال الإسرائيلي من كل الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وتسليمها إلى هيئة الأمم المتحدة.
- تؤمن الأمم المتحدة على هذه الأراضي لفترة محدودة من 6-12 شهراً على سبيل المثال.
- يتم خلال ذلك ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، ويُلتزم بالنتيجة المترتبة على ذلك، فإذا اختار الشعب الدولة المستقلة يتم تأسيسها فوراً.
- أما المشاكل العديدة الأخرى، فيمكن بحثها بعد ذلك، من خلال مؤتمر دولي، بقرار من الأمم المتحدة، وتحت علمها، تشارك فيه أوروبا مع الاتحاد السوفياتي وأمريكا والأطراف المعنية الأخرى.
- قرارات الأمم المتحدة وميثاقها هي المرجع القانوني لبحث هذه المشاكل<sup>(2)</sup>.

فكان البيان الأوروبي في تقدير منظمة التحرير الفلسطينية لا يتناسب مع الجهود الكبيرة التي بذلتها، ولا يلي الطموح الفلسطيني، فالبيان اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كطرف في التمثيل وليس ممثلاً وحيداً<sup>(3)</sup>.

بالرجوع إلى الأفكار التي قدمها الوفد الفلسطيني في أوروبا، يمكن ملاحظة أن الوفد قدم رؤية قائمة على وجود فترة انتقالية، وهو ما يتقاطع إلى حد كبير مع مبدأ الحكم الذاتي، كما أن الوفد الفلسطيني في طرحه أن الشعب الفلسطيني هو من يحدد شكل حق تقرير المصير، ناقض تمسكه بالتمثيل الفلسطيني من جهة، وأفقد هدف الدولة الفلسطينية المستقلة طابعها

---

(1) الدجاني، مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانينات (ص 27-28).

(2) الحسن، خالد، فلسطين وأوروبا دبلوماسية المواجهة (ص 79).

(3) الأزعر، الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية (ص 178).

المقدس من جهة أخرى، ورغم أن الوفد الفلسطيني تحدث عن انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة، لكن القدس تستحق أن يفرد لها بند خاص بها، ويلاحظ أيضاً خلو المبادرة الفلسطينية من أية إشارة للاجئين.

ومن جهة أخرى يلمس المنتبع للمعالجة الفكرية للمبادرة في مجلة شؤون فلسطينية، انقساماً فلسطينياً داخل منظمة التحرير الفلسطينية حول الدور الأوروبي، فمجموعة اليسار في منظمة التحرير الفلسطينية، ترفض البحث عن دور إيجابي لأوروبا في الصراع العربي - الإسرائيلي، فرفضت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التحركات الأوروبية قائلةً: "كما ننظر بارتياح شديد إلى تحركات دول أوروبا الغربية، التي مهما كانت درجة ابتعادها عن الموقف الأميركي بالنسبة للقضية الفلسطينية لهذا السبب أو ذاك، فهي لا تمتلك أية قدرات جديدة على التأثير في منطقة الشرق الأوسط، كما لا تستطيع الابتعاد جيداً عن المواقف الأميركية ككل"<sup>(1)</sup>. واعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: كل تحرك فلسطيني نحو انتزاع موقف أوروبي مساند للحقوق الفلسطينية لن يجني سوى الوهم، و يُعطل تطوير علاقات التحالف مع الاتحاد السوفياتي<sup>(2)</sup>.

وفسر حسين أبو النمل رفض التدخل الأوروبي بالقول "إن الموقف الأوروبي ينطلق أساساً من الاعتراف بوجود إسرائيل، بحدود آمنة، معترف بها"<sup>(3)</sup>.

كما علقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على المبادرة في بيان، قالت فيه "إن البيان جاء ليفضح عجز وهشاشة الأداء، باستقلال أوروبا الإمبريالية عن الإمبريالية الأميركية، والتي جاء بيانها الأخير، وفي أحسن الأحوال، كخشبة إنقاذ تساهم في تعويم أطراف كامب ديفيد، وتضخيم صورة السراب الذي ركض وراءه البعض"<sup>(4)</sup>.

رد محمود عباس على هذا الفهم للسياسة الأوروبية وعلاقتها بالسياسة الأمريكية بالقول "يغالي كثيراً من يدعي أن الموقف الأوروبي هو صورة طبق الأصل للموقف الأميركي، وهذا لا يعني أننا نرى فيه تناقضاً جذرياً أو مغايرة كلية، ولكننا نراه متبايناً عنه إلى حد ما"<sup>(5)</sup>.

---

(1) حواتمة، ما هو المطلوب لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية (ع 12/103).

(2) الشريف، البحث عن كيان (ص 297).

(3) أبو النمل، على هامش الحوار العربي الأوروبي: أوروبا الغربية والعرب وإسرائيل (ع 48 / 63-64).

(4) الشريف، البحث عن كيان (ص 297).

(5) عباس، لماذا جاء الليكود إلى الحكم ولماذا سيذهب؟ (ع 30/106).

وحلل خالد الحسن بواعث موقف اليسار الفلسطيني من المبادرة الأوروبية، وتحركات منظمة التحرير الفلسطينية نحو أوروبا، بأن هذا الفريق يرفض أي حركة خارج المعسكر الشرقي من جهة، وفاقد للثقة في تحركات فتح متخوفاً من انزلاق فتح نحو تقديم تنازلات على مستوى الاعتراف بإسرائيل، وأكد على ثبات الموقف الفلسطيني وعدم رضوخه للابتزاز السياسي، وبين أن عدم توفر الثقة بين الفصائل الفلسطينية يعرقل العملية النضالية<sup>(1)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن المبادرة الأوروبية، كانت محل جدل فلسطيني داخلي، عكس حجم الانقسام الفكري داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وعجز الفكر الفلسطيني عن بناء موقف فلسطيني موحد، رغم كل الانعكاسات السلبية لكاتب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية.

#### رابعاً: المبادرة السعودية (مبادرة الأمير فهد 1981):

في الوقت الذي كان الرئيس المصري أنور السادات في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، في بداية أغسطس (آب) 1981، للبحث مع الإدارة الأمريكية الجديدة، في تفعيل محادثات الحكم الذاتي بين مصر و إسرائيل<sup>(2)</sup>، قدم ولي العهد السعودي في حينه فهد بن عبدالعزيز مبادرة سلام عبر حديث صحفي نشرته وكالة الأنباء السعودية في 7 أغسطس (آب) 1981<sup>(3)</sup>، جاء فيها:

أ- مقدمة تحدث فيها الأمير فهد عن السياسة الأمريكية في الصراع العربي - الإسرائيلي يمكن إجمالها في التالي:

- السياسة الأمريكية قائمة على تجاهل القضية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني، وهذا يُمثل نقطة خلاف بين السعودية وأمريكا، لا يمكن الاستهانة به؛ لأنه متعلق بأمن واستقرار المنطقة العربية.

- استمرار الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تجاهل القضية الفلسطينية، ودعمها غير المحدود لإسرائيل، يهدد مصالح أمريكا مع الأمة العربية.

---

(1) الحسن، خالد، موقف أوروبا الغربية والتوجه الفلسطيني نحوها (ع 53/104).

(2) الحسن، خالد، قراءة نقدية لثلاث مبادرات (ص 48).

(3) ف. ح، المقاومة الفلسطينية عربياً: مبادرة فهد والحوارات العربية بشأنها (ع 184/121).

- دعوة لإدارة ريغان<sup>(1)</sup> بتغيير السياسة الأمريكية، والتخلي عن اتفاقية كامب ديفيد كإطار للسلام، التي ثبت فشلها<sup>(2)</sup>.
- ب- مبادرة وقد تضمنت:
  - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت في عام 1967، بما فيها القدس العربية.
  - إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل بعد عام 1967، في الأراضي العربية.
  - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
  - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة، وتعويض مَنْ لا يرغب في العودة.
  - إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر<sup>(3)</sup>.
  - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة "خلال ذلك"، بعاصمتها القدس.
  - تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.
  - قيام الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ هذه المبادئ.
- ويمكن ضم هذه المبادئ في قرار واحد يصدر عن مجلس الأمن الدولي، ويكون إطاراً للتسوية الشاملة والعادلة<sup>(4)</sup>.
- أ- شروط تحقيق التسوية:
  - وقف الدعم الأميركي غير المحدود لإسرائيل.
  - وضع حد للغطرسة الإسرائيلية.
  - التسليم بأن الرقم الفلسطيني هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية.

(1) رونالد ريغان : الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، جرى انتخابه في 4 نوفمبر (تشرين الثاني) 1980، ضد منافسه جيمي كارتر، عُرف بتشدده في السياسة الخارجية خاصة إزاء الكتلة الشيوعية، وبدعمه للكيان الصهيوني في فلسطين ( الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة(ج2/873).

(2) الحسن، خالد: قراءة نقدية لثلاث مبادرات(29-30).

(3) الهور والموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (ص204).

(4) الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة(ج4/613) .

- إن مسؤولية الحكومة الأميركية لا تعفي دول أوروبا الغربية من مسؤولياتها<sup>(1)</sup>.

## 1- السياق التاريخي لمبادرة الأمير فهد:

اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر (أيلول) 1980<sup>(2)</sup>؛ مما أدى إلى اضعاف الموقف الفلسطيني الذي كان يراهن على الثورة الإيرانية الإسلامية، وعلى العراق كدولتين قويتين رافضتين للتسويات غير العادلة، وتراجع دور العراق القومي؛ بسبب أعباء الحرب، وهو ما استغلته إسرائيل فقامت في 7 يونيو (حزيران) 1981 بقصف المفاعل النووي العراقي<sup>(3)</sup>، وشهدت الفترة الممتدة بين 14-24 يوليو (تموز) 1981، هجوماً عسكرياً إسرائيلياً على مواقع المقاومة الفلسطينية في لبنان<sup>(4)</sup> مع تهديد إسرائيلي بالقيام بحملة عسكرية واسعة، واحتلال جنوب لبنان؛ للقضاء على العمل الفدائي الفلسطيني، مع وجود مؤشرات على تحول في سلم الأولويات السياسية الأمريكية؛ باتجاه تركيز الاهتمام على أولوية الخطر السوفياتي<sup>(5)</sup>، وتجاهل القضية الفلسطينية<sup>(6)</sup>، ورغبة أمريكية بإقامة تحالف أمريكي - عربي ضد الاتحاد السوفياتي<sup>(7)</sup>.

## 2- المواقف العربية والدولية من مبادرة الأمير فهد:

انقسمت المواقف العربية فرفضت كل من سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية والعراق المبادرة، ورحبت دول الخليج العربي بالمبادرة، وتبنت عرض المبادرة على مؤتمر القمة العربية في فاس في نوفمبر 1981، ورحبت أمريكا بالمبادرة، وخصوصاً البند السابع منها، الذي أكد على حق أي دولة في المنطقة العيش بسلام، ولكن الترحيب الأمريكي لم يغفل التصريح أن أمريكا متمسكة باتفاقية كامب ديفيد، كما رحبت الجماعة الاقتصادية الأوربية بالمبادرة مع

(1) الحسن، خالد، قراءة نقدية لثلاث مبادرات (ص 34-35).

(2) الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج4/64).

(3) شاهين، حنه، جدل واسع حول سياسة إسرائيل النووية بعد ضرب المفاعل العراقي (ع118/190).

(4) حسام الدين، نحو شرط سياسي ملائم لقرار الرد على حرب الإبادة الإسرائيلية (ع118/153).

(5) شكل الانقلاب "الماركسي" في أفغانستان في أبريل (نيسان) 1978، والذي استتبعه دخول القوات السوفييتية

إلى كابول في ديسمبر (كانون الأول) 1978، نقطة تحول في علاقات الاتحاد السوفييتي بالولايات

المتحدة الأمريكية (الشريف، البحث عن كيان (ص 64)).

(6) الحسن، بلال، حلقات التآمر الثالث (ع 3/119).

(7) الشريف، البحث عن كيان (ص 301).

رفضها بند: القدس عاصمة الدولة الفلسطينية<sup>(1)</sup>.

رغم رؤية البعض في إسرائيل أن الاستعداد في مبادرة الأمير فهد للاعتراف بإسرائيل يجب أن يُنظر إليه على أنه تحول أساسي في الموقف السعودي؛ جاء الرفض الإسرائيلي للمبادرة رسمياً في بيان للحكومة الإسرائيلية "إن إسرائيل ترى في الاقتراح السعودي خطة لتدميرها على مراحل، وبموجب هذا الاقتراح فإن الاعتراف بإسرائيل تبعاً لذلك ليس سوى وهم"<sup>(2)</sup>.

### 3- الموقف الفلسطيني من مبادرة الأمير فهد:

رفضت أغلب الفصائل الفلسطينية مبادرة الأمير فهد، فرفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المبادرة، وبررت رفضها أن المبادرة تُشكل اعترافاً مباشراً بالكيان الصهيوني الذي أُقيم في فلسطين عام 1948<sup>(3)</sup>، ورفضت الجبهة الديمقراطية للمبادرة لعدم تضمنها صراحة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتجاهلها لدور الاتحاد السوفياتي<sup>(4)</sup>، وكذلك الجبهة الشعبية - القيادة الموحدة - بررت رفضها أن المبادرة جاءت لتعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية، وأكدت كل من جهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية على رفضها المطلق للمبادرة<sup>(5)</sup>، لكن فصائل الرفض الفلسطيني للمبادرة لم تستطع ترجمة رفضها إلى بيان رسمي على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية، فرتب منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات رحب بالمبادرة السعودية<sup>(6)</sup>، دون إعطاء موافقة واضحة على المشروع.

عكست تصريحات عرفات رغبة بعدم التصادم مع السعودية برفض المبادرة، بعكس الفصائل الفلسطينية التي أعربت عن رفض المبادرة بشكل واضح، وكشفت المواقف الفلسطينية المختلفة قدرة ياسر عرفات على التحكم بالقرار الرسمي في منظمة التحرير الفلسطينية، فلم يصدر أي بيان رسمي يرفض المبادرة مع أن الرفض كان سيد الموقف الفلسطيني.

(1) ح، ف، انعكاسات حرب تموز عربياً ودولياً (ع121/186).

(2) حسام الدين، المقاومة الفلسطينية سياسياً (ع213/119).

(3) الحسن، خالد، قراءة نقدية لثلاث مبادرات (ص36).

(4) ح. ف، المقاومة الفلسطينية عربياً (ع121/187).

(5) حسام الدين، المقاومة الفلسطينية سياسياً (ع213/119).

(6) أحمد، المواقف السياسية الفلسطينية وأثرها على مشاريع التسوية (ص1274).

#### 4- فشل المبادرة السعودية:

عُقدت القمة العربية الثانية عشرة في فاس في 25 نوفمبر (تشرين الثاني) 1981، بجلسة واحدة فقط، خيم عليها الخلاف العربي حول المبادرة السعودية، وغياب عدد من الزعماء العرب، ففشلت السعودية التي كانت راغبة في أخذ تفويض رسمي عربي بالزعامة في المنطقة العربية، في كسب الموافقة على مبادرتها، وكشفت تلك القمة عن عمق الخلافات العربية - العربية، وغياب العمل العربي المشترك<sup>(1)</sup>.

نقد بلال الحسن هذا الجدل والانقسام العربي، واضعاً ثلاثة شروط لنجاح أية مبادرة عربية، هي:

- إعطاء الطرف الفلسطيني هامش من الحركة، في قبول أو رفض أي مبادرة عربية، وعدم تكبير الثورة الفلسطينية بهامش التكتيكات العربية التي تفرضها أوضاع أي نظام عربي، أو علاقاته الدولية، فالرفض الفلسطيني قد يكون مفيداً للأنظمة العربية نفسها، من أجل ضبط عملية المساومة؛ حتى لا تنزلق إلى مهاوٍ غير محسوبة.

- بناء التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل مدخل لا بد منه لنجاح أي مبادرة عربية، مثل إنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة.

- وجود الاتحاد السوفياتي في أي مبادرة عربية، واقع دولي ينبع من وزن الاتحاد السوفياتي وشبكة علاقاته القائمة<sup>(2)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أنه رغم نجاح اتفاقية كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية في فرض الرؤية الأمريكية والإسرائيلية للسلام، فإن الرد العربي على التفرد المصري: في تعزيز تحالف دول جبهة التصدي والصمود، والتقارب السوري العراقي في وثيقة العمل القومي المشترك، والتوافق العربي على القطيعة الدبلوماسية مع مصر؛ لتفردا واصرارها على إنهاء الصراع المصري- الإسرائيلي، بعيداً عن الحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي، وما رافق ذلك من تغييرات دولية أبرزها التدخل السوفييتي في أفغانستان في نهاية 1978م، وسقوط حكم الشاه الموالي لأمريكا في مطلع 1979م؛ أعطى أملاً للفلسطينيين في بداية انحسار النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية.

(1) حوراني، غياب العمل العربي المشترك (ع 122-123 / 215-218).

(2) الحسن، بلال، حلقات التأمير الثلاث (ع 119 / 3-5).



لكن سُرعان ما توقف التقارب العراقي السوري<sup>(1)</sup>، ولجّمت الحرب العراقية الإيرانية الدور العراقي والإيراني الداعم لقوى الرفض العربي، كما عمل التدخل السوفييتي في أفغانستان على إعادة بناء العلاقات العربية الأمريكية؛ لمواجهة خطر المد الشيوعي، أضف إلى ذلك العدوان الإسرائيلي المستمر على لبنان منذ بداية عام 1978، الذي أصبح مصدر تهديد مباشر للوجود الفلسطيني في لبنان، فأصبح الوضع العربي أسوأ مما كان عليه قبل توقيع اتفاقية كامب ديفيد، وهو ما ظهر جلياً في قبول منظمة التحرير الفلسطينية فكرة المرحلة الانتقالية مدخلاً لحل القضية الفلسطينية، وتقديم تنازل في المبادرة السعودية، بتقبل إسرائيل كدولة معترف بها في المنطقة العربية.

ومما سبق يمكن ملاحظة أن المشهد السياسي في الفترة ما بين الفترة ما بين 1978-1981، بدا وكأن التاريخ يُعيد استنساخ الفترة ما بين 1970-1977، فكانت اتفاقية كامب ديفيد، مدعاة لتوجه منظمة التحرير الفلسطينية، نحو البحث عن دور أوروبي، يحد من الهيمنة الأمريكية على صناعة التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، ثم جاءت مبادرة الأمير فهد لإعادة مفاتيح التسوية إلى القرار الأمريكي، وكما كانت المواقف العربية من مشروع روجرز، كاشفة لحجم الخلافات الفلسطينية، جاءت مبادرة الأمير فهد للتأكيد على أن التناظر والاختلاف هي الصفة الملازمة لتاريخ الفصائل الفلسطينية.

كما أن المجلة استغرقت في تقييم اتفاقية كامب ديفيد، والمعاهدة المصرية الإسرائيلية، كما فعلت ذلك مع مشروع المملكة المتحدة، واتفاقية سيناء الثانية، لكنها لم تقدم أي رؤية فكرية، لمواجهة تلك المشاريع وتداعياتها على الصراع العربي - الإسرائيلي.

---

(1) حدثت قطيعة في العلاقات السورية - العراقية في يوليو (تموز) 1979 (الشريف، البحث عن كيان (ص 288).

## المبحث الثاني :

### مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1982-1987).

شهدت الفترة ما بين عامي (1978-1982) ظهور سبعة مشاريع لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي هي: مشروع السلام المصري الفرنسي، ومشروع ريغان 1982، ومشروع القمة العربية في فاس 1982، ومشروع بريجنيف 1982، والاتفاق اللبناني - الإسرائيلي (اتفاق أيار 1983)، ومشروع السلام السوفياتي 1984، والاتفاق الأردني الفلسطيني 1985، تناولها كتاب مجلة شؤون فلسطينية في عدد من المقالات، حملت في سطورها الكثير من الأفكار، سنحاول في هذا المبحث عرضها بشكل سلس، ومتربط.

#### تمهيد:

تعرض لبنان في الفترة ما بين بداية يونيو (حزيران) وسبتمبر (أيلول) 1982، لهجمة عسكرية إسرائيلية؛ أسفرت عن خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وتوزعت قواتها على الدول العربية خارج دول الطوق<sup>(1)</sup>.

ناقش مفكرو مجلة شؤون فلسطينية أهداف الحرب الإسرائيلية على لبنان، ونظراً لأن تلك الأهداف تمس التحركات والجهود نحو التسوية، كما أنها تشكل أرضية لفهم طبيعة التحركات السياسية "السلمية" بعد حرب لبنان، فأثرنا التعرّيج عليها، يمكن إجمالها في:

- تصفية منظمة التحرير الفلسطينية عسكرياً وسياسياً.
- تبديد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.
- إلغاء دور منظمة التحرير الفلسطينية السياسي كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.
- إزالة جميع العوائق أمام تطبيق اتفاقيات كامب ديفيد، والحكم الذاتي الإداري في المناطق المحتلة.

- إلغاء المقاطعة العربية للنظام المصري<sup>(2)</sup>.
- إرغام لبنان على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، على غرار اتفاق كامب ديفيد<sup>(3)</sup>.

وكان من مجريات الحرب الإسرائيلية على لبنان؛ أن قامت إسرائيل بفرض حصار منذ 10 يونيو (حزيران) حتى 12 أغسطس (آب) 1982، على العاصمة اللبنانية بيروت، حيث مقر القيادة العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية المتواجدة في لبنان،

(1) حوراني، حرب الشهور الثلاث والرقم الذي استحال شطبه (ع 5 / 129).

(2) حواتمة، مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة (ع 18 / 135).

(3) حوراني، الموقف الفلسطيني من التسوية (ع 16 / 134).

والعدد الأكبر للقوات الفلسطينية، مارست فيه إسرائيل القصف العسكري المتواصل، مما جعل بيروت محل أنظار وتفاعل العالم أجمع (1).

فأرسلت بعض الشخصيات السياسية الفلسطينية المتواجدة في الأردن<sup>(2)</sup>، رسالة إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تقترح على المنظمة المبادرة الفورية إلى الإعلان عن القبول بقراري مجلس الأمن 242، 338؛ لأن هذا الإعلان قد يساعد على فك الحصار عن بيروت، وتغيير المناخ الدولي، بما يساعد على الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، دون التصفية العسكرية والسياسية<sup>(3)</sup>.

وفي السياق نفسه سلّم ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وفداً من الكونجرس الأمريكي جاء إلى بيروت لتقصي الحقائق وثيقة اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بكل القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وبرر ياسر عرفات ما جاء في الوثيقة بأنه يتناسب مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته (15) التي عُقدت في أبريل (نيسان) 1981، الذي تم فيه الموافقة على جميع القرارات الصادرة من الأمم المتحدة منذ 1974<sup>(4)</sup>، وهو ما يتناقض مع الوثيقة التي لم تحدد عام 1974<sup>(5)</sup>.

كما قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بعقد لقاء صحفي مطول مع الصحافي والسياسي الإسرائيلي أوري أفنيري<sup>(6)</sup> (7)، متجاوزاً ياسر عرفات بهذا اللقاء قرار

---

(1) لافي، الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (ص 179).

(2) هما المحامي إبراهيم بكر، والمحامي ياسر عمرو (عباس، طريق أوسلو (ص 38)).

(3) عباس، طريق أوسلو، (ص 38).

(4) عند مناقشة المجلس الوطني في 1981، لقرارات الأمم المتحدة، أقر الاعتراف بالقرارات الصادرة من الأمم المتحدة، منذ عام 1974، والتي تشكل في مجموعها حتى 1981 اعتراف أممي بالحقوق الفلسطينية، وبحقه في تقرير المصير، وتجاهل المجلس الوطني القرارات السابقة لعام 1974، لأنها تتناقض مع الحق التاريخي للشعب الفلسطيني، بكامل أرضه، مثل قرار 242، 338، وقرار التقسيم 181. بمعنى أن المجلس أكد بطريقة غير مباشرة رفضه لقراري مجلس الأمن 242، و338.

(5) مكاي، المقاومة الفلسطينية سياسياً، التحركات السياسية والدبلوماسية خلال الحرب، (ع 129-130 / 196).

(6) أوري أفنيري: ولد في ألمانيا في 1923، وهاجر إلى فلسطين في 1933، شارك في حرب 1948، وعمل بالصحافة بعد الحرب، نادى باعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني، وأن تندمج إسرائيل في الشرق الأوسط، وساهم في إنشاء المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي- الفلسطيني، ودعا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، والتفاهم مع الفلسطينيين. (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية (ص 41-42)).

(7) الشريف، البحث عن كيان، (318)؛ أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسيات منظمة التحرير الفلسطينية، (ص 349).

المجلس الوطني الفلسطيني لعام 1977؛ الذي سمح بالاتصال بالقوى اليهودية المتعاطفة مع القضية الفلسطينية، على أن لا يكون لها أي ارتباطات صهيونية<sup>(1)</sup>.

نجحت إسرائيل- من خلال عدوانها على لبنان- في تدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان، فلم تعد تشكل خطراً جاداً على إسرائيل، وفقدت منظمة التحرير الفلسطينية ورقة التلويح بالخيار العسكري ضد إسرائيل، في إطار الحفاظ على التفاعل الدولي مع الصراع العربي الإسرائيلي، لكن ذلك لم يمنع من إعادة طرح مشاريع ورؤى لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، بما يتناسب مع تطورات الخروج الفلسطيني من لبنان.

### أولاً: مشروع السلام المصري الفرنسي:

أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان، توجهت مصر وفرنسا بورقة عمل؛ للمناقشة في مجلس الأمن في 29 يوليو (تموز) 1982، تضمنت في شقها الأول معالجة الغزو الإسرائيلي للبنان، وفي شقها الثاني قدمت الدولتان رؤية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما يعيننا هنا، من ذلك المشروع.

وورد فيه ما يلي:

- تأكيد حق كل دولة في المنطقة في الوجود والأمن، طبقاً لقرار مجلس الأمن 242.
- تأكيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني؛ بما فيها حقه في تقرير المصير، مع كل ما يترتب على هذا الحق، وللتوصل إلى ذلك، يجب أن يتمثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات، مما يفترض إشراك منظمة التحرير الفلسطينية.
- يطلب من الأطراف المعنية الاعتراف المتبادل والمتزامن.
- على الأمين العام للأمم المتحدة تقديم اقتراحاته بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يطلع المجلس بصورة منتظمة بكل ما يجري، وذلك قبل موعد نهائي يتم تحديده لاحقاً، كما أن الدول الأعضاء مدعوة للتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، لتطبيق هذا القرار<sup>(2)</sup>.

(1) عباس، طريق أوسلو، (ص 27-28)؛ الشريف، البحث عن كيان (ص 318).

(2) شاهين، أحمد، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع (ع138-139/ 57)؛ مجلة شؤون فلسطينية، المشروع الفرنسي- المصري للسلام (ع129/ ) (229).

وافق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على المشروع المصري الفرنسي<sup>(1)</sup>.

أما الموقف الإسرائيلي والأمريكي من المشروع فكان الرفض، رغم أن المبادرة المصرية الفرنسية تم تقديمها إلى مجلس الأمن كورقة عمل وليس كمشروع، لتفادي الفيتو الأمريكي عليها، لكن المبادرة فشلت؛ بسبب الإصرار الأمريكي والإسرائيلي على استبعاد أي تدخل أوروبي لحل القضية الفلسطينية<sup>(2)</sup>.

### المعالجة الفكرية لمشروع السلام المصري الفرنسي في شؤون فلسطينية:

لم يكن في مجلة شؤون فلسطينية مراجعة فكرية شاملة لمشروع السلام المصري الفرنسي؛ بسبب المناخ العسكري المصاحب للمشروع، ولكن كان هناك إشارة للمشروع في سياق دراسة مشاريع أخرى، ويمكن إجمال تلك الإشارة بالتالي:

حدد المشروع المصري الفرنسي القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، واعتمد صيغة "حق تقرير المصير" دون تحديد لهذا المعنى، وإن كان يعني في الأدب السياسي دولة مستقلة، كما أن المشروع يرى وجوب تمثيل الفلسطينيين في أي مفاوضات سلام، وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، ويرى المشروع أن المفاوضات يجب أن تجرى على أساس قرار مجلس الأمن 242، وأن تكون الأمم المتحدة هي الجهة الضامنة للاتفاق، ولأن المشروع يشترط وجوب قبول الأطراف المعنية مبدأ التفاوض والاعتراف المتبادل؛ فقد فشل المشروع؛ لرفض إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية<sup>(3)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بموافقته على مشروع السلام المصري - الفرنسي؛ قد ألغى رفضه لقرار مجلس الأمن 242، ولم يُمنع الاعتراف بإسرائيل على أساس الاعتراف المتبادل.

لكن هذا التنازل لم يكن بناء على قرارات جماعية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وإنما كانت لهامش الحركة الكبير الذي أُعطي لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات أثناء حرب لبنان؛ للخروج من مأزق التصفية للوجود الفلسطيني في لبنان.

---

(1) شلايل، عمر، فلسطين في صراع الشرق الأوسط (ص 215).

(2) البرغوثي، العلاقات الفرنسية - الفلسطينية 1967-1997 (ص106).

(3) شاهين، أحمد، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع (ع138-139 / 57-62).

لذلك عاد النقاش الفلسطيني بعد حرب لبنان لبحث أسس الفهم الفلسطيني لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، هذا النقاش فرضته مرحلة ما بعد بيروت في ضوء طرح مشروع ريغان، والقمة العربية في فاس.

### ثانياً: مشروع ريغان 1982:

ألقى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان<sup>(1)</sup> خطاباً في 2 سبتمبر (أيلول) 1982، قال فيه إن الغزو الإسرائيلي للبنان أثبت أموراً عديدة؛ لكن اثنين من نتائجه أساسيان لعملية السلام، الأول: برغم الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لكنها لم تقلل من تطلع الشعب الفلسطيني إلى حل عادل، والثاني: فيما أثبتت النجاحات العسكرية لإسرائيل أنها القوة الأولى في المنطقة، إلا أن ذلك لا يضمن لها السلام الدائم مع جيرانها<sup>(2)</sup>.

حدد الرئيس ريغان اتفاقية كامب ديفيد إطاراً عاماً لحل قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وقال " إن اتفاقيات كامب ديفيد لا تزال تشكل أساس سياستنا"<sup>(3)</sup>، واقترح مبادئ يُبنى عليها الحل هي :

- أن الأمن الذي تتطلع إليه إسرائيل لا يمكن تحقيقه، إلا من خلال سلام حقيقي.
- إن التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بحق إسرائيل في مستقبل آمن.
- إسرائيل حقيقة واقعة وراسخة وشرعية داخل المجتمع الدولي، وعلى الدول العربية أن تقبل هذه الحقيقة.
- إن السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما، إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة.
- لإسرائيل حق في الوجود وراء حدود آمنة، يمكن الدفاع عنها.
- لا عودة إلى حدود ما قبل 1967. فقد" كان عرض أرض إسرائيل عند إحدى النقاط لا يتعدى عشرة أميال في حدود ما قبل 1967، وكانت أكثرية سكان إسرائيل تعيش على

---

(1) رونالد ريغان: ولد في 1911، عاش طفولة بائسة، وعمل في شبابه في السينما في هوليوود، فاز بحاكمية ولاية كاليفورنيا (1966) ، وأصبح رئيس أمريكا في 1980، ضد منافسه جيمي كارتر (الكليالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج2/873)).

(2) الهور والموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947- 1982 (ص 209).

(3) Sichernan, Palestinian Autonomy Self-Government, & Peace (p67).

مرمى مدفعية الجيوش العربية المعادية، إنني لن أطلب من إسرائيل أن تعيش كما كانت آنذاك مرة أخرى".

- إن قضية الفلسطينيين " أكثر من مسألة لاجئين"<sup>(1)</sup>.
- رفض ضم الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل.
- رفض مبدأ قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>(2)</sup>.
- ولتحقيق السلام وضع الرئيس الأمريكي تصوراً عملياً للوصول للسلام، تضمن التالي:
- إقامة حكم ذاتي كامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يستمر خمس سنوات، تبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي.
- تجميد إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة وقطاع غزة؛ لأن هذا التجميد يوفر الثقة بين العرب والإسرائيليين.
- ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن حكماً ذاتياً للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطاً بالأردن؛ يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت.
- القدس يُحدد وضعها النهائي بالمفاوضات.
- يجب حل النزاع (الصراع) العربي الإسرائيلي عبر المفاوضات، التي تتطوي على مبادلة الأرض بالسلام، وهي مبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن 242.
- عندما تجري مفاوضات بين الأردن وإسرائيل، فإن ترسيم الحدود بين الطرفين يرتبط بحجم ما تحقق من سلام حقيقي، وتطبيع للعلاقات، وترتيبات أمنية.
- سوف تعارض الولايات المتحدة أي اقتراح من أي طرف، وفي أية مرحلة من مراحل عملية التفاوض، من شأنه أن يهدد أمن إسرائيل، فالتزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل التزم راسخ<sup>(3)</sup>.

## 1- المواقف الفلسطينية من مبادرة ريغان:

اختلفت ردود الأفعال ما بين فتح؛ كبرى الفصائل الفلسطينية، وما بين الفصائل

---

(1) الموسوعة الفلسطينية ( مج2/496).

(2) عريقات، السلام على السلام ( ص88).

(3) الموسوعة الفلسطينية (مج2/ 496).

الفلسطينية الأخرى، وعلى رأسها الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، فصرح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بعد إعلان المشروع مباشرة بأن القيادة الفلسطينية لا ترفض المقترحات الأمريكية، ولكنها ستقوم بدراستها، وصرح رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي بأن المشروع الأمريكي يحتوي على إيجابيات، حدها برفض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، والرغبة الأمريكية في وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة في عدوان 1967، بينما كان الرفض الواضح للمشروع في بيانات رسمية لكل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، وبررت رفضها للمشروع بأنه لا يتناسب مع مصالح الشعب الفلسطيني<sup>(1)</sup>، وأن الموافقة الفلسطينية على مشروع ريغان تعني الاستسلام للشروط الأمريكية، والموافقة على تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن دورها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وعن مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة<sup>(2)</sup>.

هذا التباين في المواقف الفلسطينية ما بين الانفتاح على التحرك الأمريكي وما بين الرفض التام للمشروع، انعكس على بيان المجلس المركزي الفلسطيني في 25 نوفمبر (تشرين الثاني) 1982، الذي "وصف المشروع بأنه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير، وذلك لأنه يتجاهل حق هذا الشعب في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي بدونها لا يمكن الوصول لحل دائم وعادل للقضية الفلسطينية"<sup>(3)</sup>، وانعكس أيضاً على اجتماع الفصائل الفلسطينية المنعقد في عدن في 3 ديسمبر (كانون الأول) 1982، فلم يحمل البيان السياسي للاجتماع رفضاً واضحاً للمشروع، وإنما تصريحاً عاماً برفض المخططات الصهيونية والأمريكية وعلى رأسها الحكم الذاتي، دون ذكر مشروع ريغان بالاسم<sup>(4)</sup>.

هذا الموقف غير الموحد من مشروع ريغان، جعل المشروع محل نقاش في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في فبراير (شباط) 1983، والذي رفض المشروع لنتكره لدور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، ورفضه لمبدأ الدولة الفلسطينية، وعلق خالد الحسن على الموقف الفلسطيني من مشروع ريغان بأنه رفض

---

(1) سليمان، المقاومة الفلسطينية - سياسياً ملامح مرحلة ما بعد بيروت (ع 132-133/130-131).

(2) حواتمة، مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البتلة (ع 135/22).

(3) مكاوي، المقاومة الفلسطينية - سياسياً المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت (ع 143/137-139).

(4) مكاوي، المقاومة الفلسطينية - سياسياً اجتماعات عدن والحوار مع الأردن (ع 135/143).



دبلوماسية أي رفض معلل؛ لإبقاء الباب مفتوحاً أمام أي تراجع، أو تعديل قد يقع في الموقف الأمريكي<sup>(1)</sup>.

برر فيصل حوراني موقف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الضابط بعدم أخذ موقف واضح بالرفض لمشروع ريغان، بأنها دبلوماسية تتناسب مع كون مشروع ريغان هو في إطار جهود التسوية، وليس مشروعاً محدداً قابل للتفويض الفوري عند الموافقة عليه، مبيناً أن هذه الدبلوماسية تهدف إلى رغبة فلسطينية بالحصول على اعتراف أمريكي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقطع الطريق على أية محاولات لاستغلال الرفض الفلسطيني للمشروع بتصفيّة منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً بعد تصفيّتها عسكرياً في لبنان<sup>(2)</sup>.

رد نايف حواتمة على هذا الطرح بأن المشروع فعلاً ليس مطروحاً للتنفيذ من حيث المبدأ، ولكنه يستهدف تقديم تنازلات فلسطينية؛ تمس جوهر القضية الفلسطينية سواء بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني؛ أو مبدأ الدولة الفلسطينية، لذلك يجب تكريس كل الجهود لمواجهة<sup>(3)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن الاختلاف في ردود الفعل الفلسطيني، يرجع إلى الموقف من دور الولايات المتحدة الأمريكية في حل الصراع العربي - الإسرائيلي، فبينما كان موقف فتح المسيطرة على القرار السياسي في منظمة التحرير الفلسطينية يميل إلى التسليم بأن المدخل إلى حل القضية الفلسطينية يكمن في استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، نظرت الفصائل الأخرى في منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً اليسار المرتبط بالاتحاد السوفيتي، إلى الولايات المتحدة الأمريكية كشريك لإسرائيل، لا يصلح من حيث المبدأ أن يكون وسيطاً نزيباً لحل الصراع العربي - الإسرائيلي.

## 2- الموقف الإسرائيلي من مشروع ريغان:

رفضت الحكومة الإسرائيلية مشروع ريغان للسلام، وأكدت في معرض رفضها على استمرارها في إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة في عدوان 1967، انسجاماً مع ما تسميه "الحق الوطني" في الأراضي الفلسطينية<sup>(4)</sup>.

(1) الحسن، خالد، قراءة نقدية لثلاث مبادرات (ص120 - 121).

(2) حوراني، الموقف الفلسطيني من التسوية (ع134/ 20-22).

(3) حواتمة، مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة (ع135/ 19).

(4) Sahliyah, The Plo After the Lebanon War (p76).

### 3- موقف الاتحاد السوفياتي من مشروع ريغان:

انتقد الاتحاد السوفياتي مشروع ريغان للسلام، وحذّر من انتقاص الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مؤكداً أن جوهر مشروع الرئيس الأمريكي ريغان لتسوية الصراع في الشرق الأوسط قائم عملياً على ابتلاع الفلسطينيين، والقضاء عليهم كشعب مستنقل<sup>(1)</sup>.

### 4- الموقف الأوربي من مشروع ريغان:

اعتبرت دول السوق الأوروبية أن مشروع ريغان يُمثل المدخل العملي الوحيد لحل مشكلة الصراع القائم في الشرق الأوسط، مع إقرارها أن هناك نقصاً جوهرياً في المشروع، يتمثل في عدم النص على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير، وفي البيان الصادر عن اجتماع قمة دول السوق الأوروبية في مارس (آذار) 1983، أشارت بوضوح إلى ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات حول المشكلة الفلسطينية<sup>(2)</sup>.

### 5- الموقف المصري من مشروع ريغان:

لم تكتفِ مصر بتأييد المشروع الأمريكي؛ بل حذّرت منظمة التحرير الفلسطينية من مغبة التأخير في قبول المشروع الأمريكي، واعتبرت أن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في العيش بسلام، سيقود إلى حوار أميركي أوروبي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وسيضع الأطراف الدولية أمام مسؤولياتهم إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي، لكن ياسر عرفات رفض الدعوة المصرية لاعتراف فلسطيني بإسرائيل من جانب واحد، وقال " إن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل من جانب واحد يجعلني عارياً من أية أوراق"<sup>(3)</sup>.

هذا الضغط المصري في اتجاه الاعتراف بإسرائيل؛ قابله ضغط عربي على منظمة التحرير الفلسطينية في اتجاه تفويض الأردن بالتمثيل الفلسطيني، وهو ما كان محل رفض جماعي لكل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، مؤكدة على تمسكها بوحداية تمثيلها للشعب الفلسطيني<sup>(4)</sup>.

(1) لافي، الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (ص 197 - 198).

(2) الحسن، خالد، قراءة نقدية لثلاث مبادرات (ص 118).

(3) أبو فخر، نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية العربية (ع 135 / 160).

(4) مكاي، المقاومة الفلسطينية سياسياً، اجتماعات عدن والحوار مع الأردن (ع 135 / 143).

مما سبق يمكن ملاحظة أن مواقف الدول من مشروع الرئيس ريغان يتناسب تماماً مع رؤيتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي، فكانت إسرائيل منسجمة تماماً مع موقفها التاريخي الراض لكل جهود السلام، و موقف الاتحاد الأوربي منسجم مع أطروحاتها السابقة بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، والاتحاد السوفياتي كان موقفه يتناسب مع إصراره المستمر على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وكذلك الموقف المصري الذي تعدى مرحلة الموافقة على مشروع ريغان، إلى التمس المطلق للمشروع، بطلبها من منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل، في موقف يتناسب تماماً مع اتفاقية كامب ديفيد.

وفلسطينياً كان حتى ذلك الوقت أي طرح للسلام مع إسرائيل مدعاة للتنافر الفصائلي داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وانحسار للفكر الفلسطيني في ماهية التنازلات المطلوبة فلسطينياً؛ لدفع عجلة التسوية، تجعل من الطرف الفلسطيني في موقع الخاسر دائماً من تلك المشاريع.

#### 6- تقييم مجلة شؤون فلسطينية لمشروع ريغان:

ينطلق المشروع الأميركي من الأسس الثابتة في السياسة الخارجية الأميركية، وهي "مواجهة التهديد الاستراتيجي للمنطقة الذي يمثله الاتحاد السوفياتي والدول الموالية له"، وأن منطقة الشرق الأوسط يجب أن تكون حكرًا على الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>، وليس هناك حل للصراع العربي- الإسرائيلي، إلا الحل الأمريكي، ولا حل غيره، وباعتبار أن الحل الأمريكي يتقاطع كثيراً مع الحل الإسرائيلي، فإن ذلك يعني أن الرؤية الإسرائيلية لحل الصراع هي الحل الوحيد<sup>(2)</sup>.

خصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرض المشروع كسقف دون أن تضمن موافقة إسرائيل عليه؛ مما يعني أن المفاوضات التي يمكن أن تجري على أساسه، مرشحة إلى أن نتائج أقل من هذا السقف، في ظل الغطرسة الإسرائيلية، وإلغاء الخيار العسكري عربياً<sup>(3)</sup>.

على الصعيد الفلسطيني طرح الرئيس ريغان مشروعاً؛ ليؤكد من جديد الموقف المعادي لحقوق الشعب الفلسطيني، والالتزام الراسخ بدعم إسرائيل، بترسيخ كامب ديفيد،

(1) شاهين، أحمد، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع (ع138-139/58-59).

(2) الجندي، الأطروحات الخطرة (ع138-139/48).

(3) حوراني، الموقف الفلسطيني من التسوية (ع17/134).

ومحاولة الإفادة من الغزو الإسرائيلي للبنان، باتجاه التصفية السياسية النهائية لدور منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، والتخلي عن جوهر الحقوق الوطنية الفلسطينية، والهدف المركزي لنضال الشعب الفلسطيني وهو الدولة الفلسطينية، وكذلك يهدف مشروع ريغان إلى إسقاط دور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح النظام الاردني<sup>(1)</sup>.

كما سعى المشروع إلى تحديد أسس جديدة مستمدة من اتفاقيات كامب ديفيد، لمستقبل القضية الفلسطينية، باتجاه حكم ذاتي مرتبط بالأردن، يحول قضية شعب فلسطين من قضية شعب، وحقوق وطنية، عودة، تقرير مصير، وبناء دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، إلى قضية حدود بين إسرائيل والدول العربية، وخاصة الأردن، وهو بالإضافة إلى ذلك يقدم لإسرائيل تسهيلات تتمكن عبرها من الاستمرار في سياستها العدوانية التوسعية.

أما على الصعيد العربي يستهدف المشروع القبول بمبدأ التحالف مع إسرائيل، والعمل بناءً على ذلك على حل الصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(2)</sup>، وجر العرب إلى التخلي عن الالتزام بقرارات القمم العربية، التي تكرر الاعتراف بمنظمة التحرير كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني في العودة، ومبدأ تقرير المصير، وحق إقامة دولة وطنية فلسطينية مستقلة، واختصار هذه المسألة كلها بحكم ذاتي يلتحق بالأردن بعد الفترة الانتقالية، كما يهدف إلى جرّ العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى تفويض الأردن بتمثيل الشعب الفلسطيني، في المفاوضات التي ستجرى على قاعدة هذا المشروع بين الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر والأردن، وكل هذا ليس حياً في الأردن بل لتوريطه بالحل الأمريكي، كما جرى مع مصر، وجر الجميع إلى تقديم اعتراف مجاني ومسبق بإسرائيل، مقابل وعد أميركي بمشروع ريغان<sup>(3)</sup>.

وفي السياق ذاته، صرّح وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتنس: " إن على جامعة الدول العربية تجريد منظمة التحرير الفلسطينية من حق تمثيل الفلسطينيين"، وهذا الإلغاء للمنظمة يسمح لفلسطينيي المناطق المحتلة والأردن - حسب المشروع - بلعب دور المفاوضات مع إسرائيل، ومن جهة أخرى نزع الغطاء العربي عن منظمة التحرير الفلسطينية ؛ ليسهل بعد ذلك

(1) الناطور، هل كان بإمكان تنازلات فلسطينية منع الغزو الإسرائيلي للبنان؟ (ع136 - 137 / 41).

(2) الجندي، محمد، الأطروحات الخطرة (ع 138-139 / 48).

(3) حواتمة، مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة (ع135 / 18).

نزع الشرعية الدولية عنها، فتصبح "منظمة إرهابية"، كما يحلو لريغان وإسرائيل أن يدعوها<sup>(1)</sup>.

هذا الفهم للمشروع الأمريكي وتداعياته على القضية الفلسطينية، دفع نايف حواتمة إلى تقديم تصور لكيفية مواجهة مشروع ريغان، احتوى على النقاط التالية:

- التمسك الحازم بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل، ومجابهة كافة المحاولات الرامية إلى الانتقاص من دور منظمة التحرير السياسي.
- تصحيح وتطوير دور وفعالية مؤسسات وأجهزة منظمة التحرير، وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية، تكفل مشاركة جميع الفصائل الفلسطينية فيها، ومحاصرة الفصائل ذات الارتباطات الإقليمية.
- تصعيد وتطوير أشكال الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، وفي عمق العدو وخلف خطوطه في الأراضي اللبنانية الوطنية المحتلة<sup>(2)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن مشروع ريغان جاء في وقت كانت تعاني فيه منظمة التحرير الفلسطينية من أزمات دولية، تحاول استثمار الضعف الفلسطيني بعد حرب لبنان؛ لانتزاع المزيد من التنازلات الفلسطينية، وأزمة داخلية على مستوى الإجماع الفصائلي حول رؤية واضحة وبناءة من جهود التسوية، وبدل أن يكون الطرف العربي هو البوصلة التصحيحية والضمانة للحفاظ على الحقوق الفلسطينية؛ دخلت تلك القوى العربية على تلك التناقضات لدفع منظمة التحرير الفلسطينية نحو الانتحار السياسي، وهو ما سنلاحظه بشكل جلي في المشروع التالي.

### ثالثاً: مشروع القمة العربية في فاس 1982:

احتوى البيان الختامي للقمة العربية المنعقدة في فاس في الفترة ما بين 6-9 سبتمبر (أيلول) 1982 مشروعاً للسلام، جاء فيه ما يلي:

1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في عدوان 1967، بما فيها مدينة القدس العربية.

2- إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل بعد عدوان 1967.

3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

---

(1) شاهين، أحمد، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع (ع138-139/60).

(2) حواتمة، مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة (ع19/135).

- 4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد، وتعويض مَنْ لا يرغب في العودة.
- 5- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- 6- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
- 7- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
- 8- يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ<sup>(1)</sup>.

### 1- الموقف الفلسطيني من مشروع القمة العربية في فاس:

بمجرد صدور البيان السياسي للقمة العربية، أعلنت كل من الجبهة الشعبية - القيادة العامة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والصاعقة، وجبهة النضال الشعبي، بياناً أكدوا فيه رفضهم للبند السابع من مشروع فاس؛ لأنه يتضمن اعترافاً ضمناً بالكيان الصهيوني في أرضنا المحتلة، وبشرعية اغتصابه لها، مقابل آمال وهمية معلقة في الهواء تتحدث عن حقوق الشعب الفلسطيني<sup>(2)</sup>، وهو ما ردت عليه فتح على لسان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، الذي نفى أن يكون البند السابع من مشروع فاس تنازلاً بلا مقابل، وقال " إذا عرفنا كيف نستفيد من هذه القرارات ونعمل على تطبيقها، فستكون قفزة إلى الأمام في العمل العربي عامة، والفلسطيني خاصة"<sup>(3)</sup>.

وانضمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى حركة فتح في تأييد مقررات فاس، وطالبت باستخدام مقررات فاس "كسلاح سياسي"؛ لإحباط المخطط الأمريكي - الإسرائيلي بإلغاء الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني<sup>(4)</sup>.

تم حسم الموقف الفلسطيني من مشروع قمة فاس، في البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في الجزائر، في الفترة ما بين 14-22 فبراير (شباط) 1983، والذي اعتبر

---

(1) Janata & Race. From Camp David to Beirut (P 78-79).

(2) أبو فخر، المقاومة الفلسطينية عربياً (ع 132 - 133 / 146).

(3) مكاي، ملامح مرحلة ما بعد بيروت (ع 133 - 134 / 143).

(4) مكاي، اجتماعات عدن والحوار مع الأردن (ع 145 - 146 / 135).

أن قرارات قمة فاس هي الحد الأدنى للتحرك السياسي العربي، الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري؛ من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية<sup>(1)</sup>.

كما أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني خالد الفاهوم أن كل حديث عن التوافق بين المشروع العربي في فاس ومشروع الرئيس الأميركي ريغان هو أمر مغلو<sup>(2)</sup>.

## 2- الموقف الإسرائيلي من مشروع القمة العربية في فاس:

أعلنت إسرائيل مباشرة بعد القمة العربية رفضها لمشروع القمة العربية، واعتبرت المشروع إعلان حرب ضد إسرائيل؛ لأن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية تُشكل خطراً على وجود إسرائيل<sup>(3)</sup>.

لم تكن إسرائيل بالتصريحات الراضية لمشروع السلام العربي؛ بل قامت في 15 سبتمبر (أيلول) 1982، بتغطية وتسهيل مجزرة بحق مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان، اللذين يقطنهما نازحون فلسطينيون ولبنانيون وأعداد من الناس من جنسيات أخرى<sup>(4)</sup>.

ويلاحظ أن تلك المجزرة كانت بعد ستة أيام فقط من الإعلان عن مقررات فاس، مما يؤكد أنها كانت رداً عملياً على الرغبة العربية بالسلام.

ناقشت مجلة شؤون فلسطينية الرفض الإسرائيلي، وبينت أن هذا الرفض ينسجم مع السياسة الإسرائيلية في إطارها العام، التي ترفض مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وترفض أي تفسير للحكم الذاتي خارج نطاق الإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع احتفاظها بالسيادة عليهما<sup>(5)</sup> مع الأخذ بعين الاعتبار أن المعارضة الإسرائيلية تتفق مع الحكومة الإسرائيلية في رفض الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية<sup>(6)</sup>.

وأوضحت المجلة أن التطرف الإسرائيلي هذا ليس مصطنعاً أو أنياً، أو لأغراض الدعاية الخارجية، بل حقيقي وذو جذور عميقة بين مجتمع المستوطنين الصهيونيين، وإذا العمل السياسي العربي والفلسطيني لم يرافقه نشاط عسكري أو شبه عسكري، مستمر وفعال ومنتشعب،

---

(1) ماجد، المجلس الوطني الفلسطيني مشروع الحد الأدنى الفلسطيني (ع136-137/117).

(2) مكاي، اجتماعات عدن والحوار مع الأردن (ع135/146).

(3) عريقات، السلام على السلام (ص 91).

(4) فريق من الباحثين، مجزرة صبرا وشاتيلا نتائج بحث ميداني (ع 138 - 139/63).

(5) حوراني، الموقف الفلسطيني من التسوية (ع134/18).

(6) جريس، ملامح لمرحلة جديدة (ع129-130-131/24).

يمكن من "إفناع" الصهيوينيين بالعودة إلى أرض الواقع، ستستمر مقابلة كل تنازل عربي بموقف يزداد تصلباً وتطرفاً وغطرسة<sup>(1)</sup>.

### 3- الموقف الدولي من مشروع القمة العربية في فاس:

شكلت القمة العربية لجنة سباعية من وزراء خارجية ست دول عربية، إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ترأسها كل من الملك حسن الثاني، ملك المغرب، والملك حسين ملك الأردن، وعضوية كل من السعودية وسوريا والجزائر وتونس و منظمة التحرير الفلسطينية، زارت تلك اللجنة عواصم الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، لتسويق مشروع السلام العربي<sup>(2)</sup>.

اشتربت بريطانيا عدم حضور المندوب الفلسطيني؛ لاستقبال اللجنة السباعية، فلم يتم اللقاء للرفض العربي لهذا الشرط<sup>(3)</sup>، بينما رضخت الدول العربية للابتزاز الأمريكي حين رفضت استقبال الممثل الفلسطيني في اللجنة<sup>(4)</sup>، في محاولة من اللجنة لإثبات أن المشروع العربي لا يختلف كثيراً عن مشروع ريغان، حين أفصحت للطرف الأمريكي بأنها ترغب في ايجاد جسور بين مقررات فاس ومبادرة الرئيس الأمريكي ريغان للسلام، وليس التمسك الكامل بمقررات فاس، أما زيارة اللجنة السباعية للاتحاد السوفياتي، لم ترتق إلى مستوى المطالبة بمشاركة سوفياتية حازمة في جهود التسوية، وإنما كانت زيارة شكلية لنفي التبعية لأمريكا<sup>(5)</sup>.

ومع ذلك لاقى المشروع ترحيباً من الاتحاد السوفياتي، ومن الصين الشعبية، كما اعتبرته فرنسا نهجاً مقبولاً للتسوية السياسية، ورفضت المشروع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لينتهي دور اللجنة السباعية بتجميد التحرك العربي المشترك لحل القضية الفلسطينية<sup>(6)</sup>.

---

(1) جريس، ملامح لمرحلة جديدة (ع129-130-131 / 24)..

(2) Janata & Races, From Camp David To Beirut (P 79).

(3) مكاي، اجتماعات عدن والحوار مع الأردن (ع135 / 143).

(4) شاهين، أحمد، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع (ع138-139 / 60).

(5) حوراني، الموقف الفلسطيني من التسوية (ع134 / 16-17).

(6) مجلة شؤون فلسطينية، الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني (ع 140-141 / 156).



#### 4- التقييم الفكري في مجلة شؤون فلسطينية لمشروع القمة العربية في فاس:

اعتبرت مجلة شؤون فلسطينية مشروع فاس تراجعاً تاريخياً طبيعياً يتناسب مع الانهزامية العربية التي ظهرت بعد عدوان 1967، في البحث عن تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وقد تأكد هذا العنوان حين قبلت الدول العربية قرار مجلس الأمن 242، وأخيراً جاءت مقررات فاس لتؤكد التمسك العربي بالنهج السياسي وحده لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وتتحية الخيار العربي العسكري، ففي قرارات القمة لم يأت أي حديث عن تقديم دعم عسكري جديد لسوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية أو لبنان، كما حمل المشروع بمقارنة بنوده مع بنود مبادرة ريغان لغة تستهدف استرضاء أمريكا، والتسليم بأن الحل الوحيد للصراع العربي الإسرائيلي هو الحل الأمريكي<sup>(1)</sup>.

وأقرت المجلة بتقاطع مشروع فاس مع مشروع ريغان، فالموقف العربي ينطلق من اعتبار مشروع ريغان أرضية للحل، ولذا فإنها لا تتعامل مع قرارات فاس على أساس أنها كُمل متكامل، بل تسعى فقط إلى التمسك بالبند السابع الذي تقترض مصالحها تفسيره على أنه اعتراف مجاني ومسبق بإسرائيل، والذي تسعى إلى الانطلاق منه للتعامل مع مشروع ريغان، فلم يكذب حبر مشروع فاس، حتى بادر الأردن والمغرب، إلى الإعلان صراحة عن تأييد مشروع ريغان، وأن مشروع فاس لا يُمثل بديلاً عن مشروع ريغان<sup>(2)</sup>.

هذا الفهم لمشروع فاس لم يكن يعني في المجلة الدفع نحو الرفض لمشروع فاس على المستوى الرسمي الفلسطيني؛ بل لتبرير الموافقة الفلسطينية على مشروع فاس، لأن الموقف العربي في اندفاعه نحو الحلول الأمريكية، يسعى لاستثمار أي رفض فلسطيني للانهازية العربية، للخلاص من منظمة التحرير الفلسطينية، لكن التبرير هنا لم يمنع من المطالبة بتنشيط العمل المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وتطويره، مما يساعد على وقف تقزيم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني<sup>(3)</sup>.

---

(1) حوراني، الموقف الفلسطيني من التسوية (ع134/13، 16-17).

(2) حواتمة، مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة (ع135/19-20).

(3) حوراني، الموقف الفلسطيني من التسوية (ع134/21-22).

## رابعاً: مشروع بريجنيف للسلام 1982:

اقترح الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف<sup>(1)</sup> في 15 سبتمبر (أيلول) 1982 مشروعاً لحل الصراع العربي - الإسرائيلي تضمن المبادئ التالية:

- 1- الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، والعدوان الإسرائيلي في 1982 على لبنان، وترسيم الحدود العربية الإسرائيلية.
  - 2- حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بإقامة دولته المستقلة، وتمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم، وتعويض من لا يرغب، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.
  - 3- إعادة الجزء الشرقي من القدس إلى العرب، على أن تؤمن حرية ممارسة الشعائر الدينية للأديان الثلاثة في مدينة القدس.
  - 4- وجوب تأمين حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والأمنيين، وذلك بشرط مبدأ التعامل بالمثل؛ لأنه لا يمكن ضمان أمن البعض بانتهاك أمن الآخرين.
  - 5- وجوب إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل، والالتزام بالاحترام المتبادل، لسيادة واستقلال ووحدة أراضي بعضها بعضاً، وبحل النزاعات الناشئة بينها بوسائل سلمية، وعن طريق المفاوضات.
  - 6- وجوب إعداد وإقرار ضمانات دولية للتسوية، ويمكن أن يقوم بمهمة الضامنين للتسوية الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، أو المجلس كله بصورة عامة<sup>(2)</sup>.
- مما سبق يمكن ملاحظة أن مشروع بريجنيف يُمثل رؤية متقدمة على الرؤية الأمريكية التي ترفض الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وعلى الصعيد الفلسطيني حصرت الحقوق الفلسطينية في الحكم الذاتي، فطالب المشروع السوفياتي بانسحاب إسرائيلي من كل الأراضي المحتلة في عدوان 1967، كما شدد على الحق الفلسطيني في دولة مستقلة، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، مما يتلاقى مع مشروع القمة العربية في فاس.

---

(1) ليونيد إيليش بريجنيف: رجل دولة وسياسة سوفياتي ولد في 1906، شغل من عام 1964 حتى 1966، منصب سكرتير أول الحزب الشيوعي السوفياتي، كما أصبح عام 1977 على رأس كل من الحزب والدولة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج/1/538).

(2) Lukacs, Documents on The Israeli- Palestinian Conflict 1967-1983 (p14-16).

لذلك لاقى مشروع بريجينيف للسلام الترحيب الفلسطيني والعربي، والرفض الأمريكي والإسرائيلي، التي ترفض المبادئ المذكورة في المشروع، وترفض التدخل السوفياتي من حيث المبدأ<sup>(1)</sup>.

لكن اللافت للانتباه هنا ترحيب الفصائل الفلسطينية - التي رفضت مشروع فاس، معللة رفضها بالبند السابع من المشروع الذي يقدم اعترافاً (ضمنياً) بإسرائيل - بالمشروع السوفيتي، رغم أنه ينص بشكل واضح على الاعتراف بإسرائيل وحققها في الوجود، وهذا الازدواج في المواقف يُعطي مؤشراً واضحاً أن تلك الفصائل كانت في موقفها من قمة فاس تتساق مع المحاولات لتقزيم دور منظمة التحرير الفلسطينية، بعيداً عن المصلحة الوطنية، وهو ما كان محل تعليق عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صلاح خلف بالقول "لا توجد خلافات مهمة بين المنظمات الفدائية الفلسطينية، وإنما المشكلة تكمن في بعض الأنظمة العربية (البيبا، وسوريا) التي نحاول وضع الفلسطينيين تحت سيطرتها"<sup>(2)</sup>.

لم يكن هناك نقاش مستفيض حول مشروع بريجينيف في مجلة شؤون فلسطينية، سوى أن المجلة بينت أن المشروع ينسجم مع الإدراك السوفياتي الذي أعقب عدوان 1967، بخطر إسرائيل كقوة إقليمية في الشرق الأوسط، وأن الأولوية يجب أن تعطى لإزالة نتائج العدوان الإسرائيلي، ولكن مع التنويه الدائم لحلفائها من العرب بأن وجود دولة إسرائيل واقع لا يمكن تغييره، وأن الدعوات لتدميره مرفوضة، كما أشارت المجلة إلى الدور الضعيف للاتحاد السوفياتي في المحاولات الدولية لإيقاف حرب لبنان 1982، أمام الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما يضع علامات استفهام على قدرتها على تفعيل أفكار نحو السلام على الصعيد الدولي<sup>(3)</sup>، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المشروع تم عرضه في مأدبة غداء أُقيمت على شرف لقاء مع الرئيس اليمني على ناصر أثناء زيارته لموسكو<sup>(4)</sup>.

ومن الطبيعي جداً أن يتطرق ذلك الاجتماع للصراع العربي الإسرائيلي، في ظل الأجواء العربية الساعية للسلام، بعد طرح مشروع ريغان، ومشروع قمة فاس، وربما لو لم تكن هناك أبواق اشتراكية في المنطقة تُنظر للدور السوفياتي، لما سمعنا عن هذا المشروع.

---

(1) اللداوي، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية (ص55).

(2) ماجد، المجلس الوطني الفلسطيني مشروع الحد الأدنى الفلسطيني (ع 136-137/112، 117).

(3) انظر: انكليزس، موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية 1947-1982 (ع148-149/26-40).

(4) الهور و الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947-1982 (ص213).

## خامساً: الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي (اتفاق أيار 1983):

بعد خروج القوات الفلسطينية من لبنان في 1982، سعت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، إلى استغلال الاحتلال الإسرائيلي للبنان، في تطويع لبنان، وفرض معاهدة سلام إسرائيلية - لبنانية، مقابل انسحاب إسرائيلي من لبنان.

وبالفعل بدأت في 28 ديسمبر (كانون الأول) 1982 مفاوضات لبنانية إسرائيلية، تحت إشراف أمريكي مباشر، استمرت حتى 17 مايو (أيار) 1983، عُقد خلالها 35 جولة من المفاوضات المباشرة<sup>(1)</sup>، انتهت بالتوقيع على اتفاق من 12 مادة، مع ملحق للترتيبات الأمنية، ومحاضر تفسيرية متفق عليها، لمواد الاتفاق وللملحق الأمني، يُمكن إجمال الاتفاق في التالي:

- يتعهد كلٌّ من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي، وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل غير قابلة للانتهاك.
- يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل أنهيت، ولم تعد قائمة.
- تتعهد إسرائيل بأن تسحب جميع قواتها المسلحة من لبنان، في خلال مهلة تتراوح بين ثمانية أسابيع واثني عشر أسبوعاً من سريان مفعول الاتفاق، انسجماً مع هدف لبنان الرامي إلى انسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان.
- يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية، وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.
- لا تُستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.
- يُنشئ الفريقان لجنة اتصال مشتركة، تُشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وتهتم تلك اللجنة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل.
- يتعهد الطرفان بإلغاء أي اتفاقيات أو تعهدات سابقة، تتعارض مع هذا الاتفاق، وعدم الدخول مستقبلاً في أي اتفاقيات تتعارض مع هذا الاتفاق.
- إنشاء قطاع أمن إسرائيلي في الجنوب اللبناني، بعمق 15 كليومتراً<sup>(2)</sup>.

(1) دار الأبجدية، الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي (ص 5).

(2) المرجع السابق (ص 233-245).

مما سبق يمكن ملاحظة مدى الابتزاز السياسي الذي تعرض له لبنان، مقابل سعيه السلمي لتأمين انسحاب إسرائيلي من أراضيه، فوافق على تطبيع العلاقات اللبنانية - الإسرائيلية، وانتقاص السيادة اللبنانية، كما أن الاتفاق حقق التطلعات الإسرائيلية في عقد الصفقات المنفردة، متجاهلاً القضية الفلسطينية.

لذلك أجمعت الطوائف اللبنانية من سنة وشيعة ودروز وبعض الأجنحة المسيحية على رفض الاتفاق، وتم تشكيل جبهة للخلاص الوطني، بدأت في مقاومة مسلحة للاتفاق، فقام الرئيس اللبناني أمين الجميل بإلغاء الاتفاق في مارس (آذار) 1984<sup>(1)</sup>، تحت ضغط المقاومة المسلحة للاتفاق، وتحت تأثير الرفض السوري للاتفاق من جهة أخرى، التي استعادت فعاليتها في التأثير على السياسة اللبنانية، مدعومة من الاتحاد السوفياتي<sup>(2)</sup>.

فشل الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي، كان أول ضربة حقيقية للتوجهات الأمريكية والإسرائيلية في عقد صفقات منفردة مع الدول العربية، وللأسف كان هذا الاتفاق في فترة زمنية انقطعت فيه مجلة شؤون فلسطينية عن الصدور؛ بسبب انتقال مقرها من لبنان إلى قبرص، بعد إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، فلم تقم في دراسة أبعاد هذا الإلغاء للاتفاق اللبناني - الإسرائيلي، لكن يُمكننا هنا الاجتهاد قليلاً، بالقول أن من المفارقات العجيبة أن من أهم أسباب إلغاء الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي؛ ضعف سطوة الدولة في لبنان؛ مما سمح للشعب اللبناني (المنهك من الحروب والصراعات الطائفية) أن يسقط هذا الاتفاق، في سابقة في الصراع العربي - الإسرائيلي، ربما تكشف قليلاً عن مدى تناقض الحكومات العربية مع تطلعات شعوبها.

وعلى صعيد مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي، أعاد عدم نجاح الاتفاق الزخم مرة أخرى لفكرة المؤتمر الدولي للسلام، بعيداً عن الصفقات الأمريكية المنفردة، وبمشاركة الاتحاد السوفياتي، كما سنلاحظ في المشاريع التالية.

### سادساً: مشروع السلام السوفياتي 1984:

وزعت وكالة "تاس" السوفياتية، بياناً بتاريخ 27 يوليو (تموز) 1984، احتوى على مشروع سوفياتي للسلام في الشرق الأوسط، يُطالب بعقد مؤتمر دولي للسلام، تحضره الأطراف

(1) ربيع، العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية (ع 184 / 55-56).

(2) شاهين، أحمد، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع (ع 138-139/54).

المشاركة على مستوى وزراء الخارجية، ثم يستمر على مستوى الممثلين الخاصين"، ويُصنّف المشروع الأطراف التي ستشارك في مثل هذا المؤتمر على النحو التالي:

- الدول العربية التي لها حدود مع إسرائيل؛ أي سوريا والأردن ومصر ولبنان، إضافة إلى إسرائيل.

- منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على أن تكون عضواً كاملاً في المؤتمر.

- الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بصفتها تلعبان دوراً مهماً في الشرق الأوسط.

ورأى البيان إمكانية أن يضم المؤتمر دولاً أخرى، في حال الاتفاق العام، قادرة على المساهمة الإيجابية في تسوية أزمة الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

ودعا المشروع السوفياتي الأطراف التي ستشارك في المؤتمر إلى التفاوض للوصول إلى النتائج التالية:

- اتفاق تتسحب بموجبه إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في عدوان 1967، ومن الأراضي اللبنانية المحتلة في عدوان 1982.

- الاتفاق على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن حق هذه الدولة أن ترتبط بعلاقات وحدوية فدرالية، أو كونفدرالية مع دول أخرى.

- السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم، أو الحصول على تعويض مناسب عن ممتلكاتهم.

- عودة مدينة القدس إلى العرب، على أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، وعلى أن تضمن فيها حرية العبادة لجميع الأديان.

- تتعهد إسرائيل والدول العربية احترام وسيادة واستقلال وسلامة أراضي كل منها، وأن يتم عقد المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن المشروع لا يختلف في بنوده عن مشروع بريجينيف، ولكنه تبنى فكرة المؤتمر الدولي للسلام، كأداة لتحقيق السلام، ووسيلة لإقرار ضمانات تكفل أمن الدول العربية، وأمن إسرائيل<sup>(3)</sup>.

(1) شاهين، أحمد، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع (ع138-139/56).

(2) خليل، الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الدولي (ع197/86).

(3) العبسة، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (ع219-220/81).

## البيئة السياسية للمشروع السوفياتي:

يتناسب المشروع السوفياتي مع المناخ الدولي في تلك المرحلة، بعد فشل كل من مشروع ريغان والقمة العربية في فاس في حل الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث قرر "المؤتمر الدولي" للبحث في القضية الفلسطينية، الذي عُقد في جنيف من 27 أغسطس (آب) إلى 7 سبتمبر (أيلول) 1983، الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، وهو ما لاقى القبول من كل من: الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>(1)</sup>، وفرنسا التي أعلنت في أوائل يوليو (تموز) 1984 استعدادها للعمل من أجل عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط، وهو ما لقي بدوره استحسان مصر، التي أعلنت استعدادها للمشاركة في المؤتمر، في حال موافقة جميع الأطراف عليه<sup>(2)</sup>.

فجاء المشروع السوفياتي ليصب في اتجاه تعزيز فكرة المؤتمر الدولي لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، ولتأكيد أنه لا توجد لدى الاتحاد السوفياتي نية للتنازل عن مصالحه، وعن مصالح حلفائه في الشرق الأوسط<sup>(3)</sup>.

لاقت المبادرة السوفياتية ترحيباً فلسطينياً وعربياً، ومعارضة إسرائيلية، وأميركية حازمة<sup>(4)</sup>، لكن شكلت المبادرة السوفياتية نقطة تحول في مفهوم المؤتمر الدولي، وأخرجته من نطاق الفكرة إلى نطاق المشروع السياسي، الذي تناول مبادئ التسوية وطريقة الوصول إليها، ومهمة المؤتمر وأهدافه، والأطراف المشاركة فيه، ثم تنظيم المؤتمر<sup>(5)</sup>.

ربما كانت المبادرة السوفياتية من باب الاستعراض السياسي، كونها لا تمتلك مقومات الفرض على إسرائيل، أو التجاوب أميركياً، لكن كان بإمكان الدول العربية أن تقدم أفكاراً لتفعيل تلك المبادرات السوفياتية، وبما يوحي على أقل تقدير بأنها لن تنتظر الضغط الأميركي على إسرائيل طويلاً.

---

(1) مصالحه، السلام الموعود، (ص41)؛ السلم، فلسطين في ظل النزاعات الاستراتيجية (ص 154 - 155).

(2) خليل، الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الدولي (ع 197 / 86).

(3) العبسة، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط (ع 219-220 / 78).

(4) هرملاني، العلاقات السوفياتية - الإسرائيلية (ع 195 / 63).

(5) خليل، الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الدولي (ع 197 / 86).

## سابعاً: الاتفاق الأردني الفلسطيني 1985:

أعلن الملك الأردني حسين بن طلال، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، في عمان في 11 فبراير (شباط) 1985، عن التوصل إلى اتفاق للتحرك المشترك؛ لتحقيق تسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية<sup>(1)</sup>، وفيما يلي نص الاتفاق:

"انطلاقاً من روح قرارات فاس، المتفق عليها عربياً، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً، نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الأسس والمبادئ التالية:

- الأرض مقابل السلام: كما وردت في قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن.
- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك، ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.
- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، حسب قرارات الأمم المتحدة.
- حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
- وعلى هذا الأساس تُجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع (الصراع) بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ضمن وفد مشترك<sup>(2)</sup>.

وعلى أساس هذا الاتفاق تم وضع خطة تحرك سياسي مشترك أردني - فلسطيني، على الصعيد العربي والدولي؛ من أجل شرح الاتفاق، وتهيئة الظروف الملائمة لعقد مؤتمر دولي للسلام، كما شهدت المنطقة العربية تحركات دبلوماسية أمريكية في كل من الأردن و"إسرائيل" ومصر، ساعدت في كشف المواقف للأطراف ذات الشأن من الصراع العربي - الإسرائيلي، كما سنلاحظ في دراسة المواقف وردود الأفعال من الاتفاق الأردني - الفلسطيني.

(1) حسن، اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية عليه (ع 144-145/117).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، مشروع عمل مشترك (ع 148-149/109). انظر الملحق رقم (4).



## 1- ردود الفعل الفلسطينية على الاتفاق الأردني الفلسطيني:

رفضت كل من: الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، ومنظمة الصاعقة، وجبهة التحرير الفلسطينية، الاتفاق الأردني الفلسطيني، وبررت تلك الفصائل رفضها، بأن الاتفاق استجابة ورضوخ لمشروع ريغان من خلال:

- الاتفاق يخالف الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية<sup>(1)</sup>، بالموافقة على قرار مجلس الأمن 242 كأساس للحل.
- وضع الاتفاق منظمة التحرير الفلسطينية تحت الوصاية الأردنية، وألغى كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
- يُلغى الاتفاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة.
- يُعطي الأردن صفة الشريك الأساسي والدور الأول للتفاوض باسم منظمة التحرير الفلسطينية.
- يستهدف الاتفاق ضرب سوريا التي تتصدى بحزم للمؤامرات الأميركية - الصهيونية<sup>(2)(3)</sup>.
- ردت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية<sup>(4)</sup> على الراضين للاتفاق بالموافقة عليه في 19 فبراير (شباط) 1985<sup>(5)</sup>، مؤكدة في بيان القبول " أن الاتفاق يقوم على الشرعية الفلسطينية ممثلة بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وعلى الشرعية العربية ممثلة بقرارات فاس، وعلى الشرعية الدولية، التي تُطالب بحقوق الشعب الفلسطيني"<sup>(6)</sup>.

- 
- (1) مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع 144 - 145 / 168).
  - (2) حسن، اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية عليه (ع 144-145 / 118).
  - (3) منذ توقيع سوريا على اتفاق فك الاشتباك في 1974 في الجولان مع إسرائيل، التزمت سوريا بعدم القيام بأي عمل عسكري ضد إسرائيل ( جريس، عشرون سنة من الكفاح المسلح ( ع 142-143 / 28 ) ).
  - (4) أصبح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بعد الخروج من لبنان، أكثر تحكماً في القرار السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأكثر قدرة على فرض توجهاته في قرارات المنظمة.
  - (5) مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع 144 - 145 / 171).
  - (6) حسن، اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية عليه (ع 144-145 / 120)؛ حسين، الفكر السياسي الفلسطيني (ص 350).

كما ردت فتح على المنتقدين للاتفاق بالآتي:

- الاتفاق يُعيد الحيوية للنضال الفلسطيني، في مرحلة ما بعد بيروت.
- العلاقة الثنائية الطبيعية ما بين المنظمة والأردن ستعكس بشكل إيجابي على المصالح اليومية للفلسطينيين داخل وخارج الأردن، وفي الضفة الغربية.
- الاتفاق ثبت حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ودولته الفلسطينية المتحدة كوفدراًياً مع الأردن، بعد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.
- الوفد المشترك للمؤتمر الدولي لا يُلغي الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني؛ كون "الوفد المشترك" سيضم ممثلين بالتساوي عن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- الاتفاق يتعامل مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن كلها في سلة واحدة، وإن الرفض لقرار 242 كأساس وحيد للحل السياسي لا يزال قائماً<sup>(1)</sup>.
- النقد للاتفاق يستند للنوايا، وليس للنصوص، وللهوى السياسي، بما يتناسب مع علاقة تلك الفصائل مع سوريا، بعيداً عن العقل السياسي، والتحرك السياسي، والقرار السياسي<sup>(2)</sup>.
- بررت مجلة شؤون فلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية إبرامها الاتفاق الأردني - الفلسطيني، بأن منظمة التحرير الفلسطينية تشارك في التحركات السياسية الدولية من أجل تكريس حق تمثيلها للشعب الفلسطيني، وتأكيد حقيقة كونها طرفاً أصيلاً، وفاعلاً، في الصراع العربي - الإسرائيلي، خصوصاً في ظل المحاولات العربية والدولية لتصفية منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من بيروت<sup>(3)</sup>.

كما ناقشت مجلة شؤون فلسطينية الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني، بأن تلك الخلافات أظهرت مدى الحاجة لإعادة تنظيم وإصلاح شبه شاملة، تطال كافة أسس وأجهزة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وبصورة نستطيع معها التعامل بكفاءة مع المعطيات المستجدة والتحديات المتوقعة، ويأتي على رأس هذا الإصلاح: تنقية منظمة التحرير الفلسطينية من "ممثلي" الأنظمة العربية، مثل منظمة الصاعقة والجبهة الشعبية القيادة العامة التابعين

---

(1) الشريف، البحث عن كيان (ص 348).

(2) الحسن، خالد، الاتفاق الأردني الفلسطيني (ص 153).

(3) نافعة، مفاهيم السلام الإسرائيلي (ع 10/156-157).

للنظام السوري، واستئصالهم من إطار التنظيم الفلسطيني، هم وكل من لا يلتزم بأسس الديمقراطية نصاً وروحاً<sup>(1)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة مدى سوء العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، ومدى عمق التدخل العربي في تلك العلاقات.

## 2- ردود الفعل العربية على الاتفاق:

التزمت غالبية الدول العربية الصمت إزاء الاتفاق، وجاء أول ردود الفعل من مصر التي رحبت بالاتفاق الفلسطيني - الأردني، فور إعلانه، واعتبرت الاتفاق خطوة في الاتجاه الصحيح<sup>(2)</sup>.

وبناءً عليه قدمت مصر في 25 فبراير (شباط) 1985، أفكاراً لتفعيل الاتفاق الأردني الفلسطيني، تتلخص في التالي:

- عقد اجتماع أردني - فلسطيني في واشنطن، بناء على مبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى أساس الاتفاق الأردني الفلسطيني.

- عقد اجتماع أردني - فلسطيني - إسرائيلي، في القاهرة، أو في واشنطن<sup>(3)</sup>، تلبية لدعوة من مصر، أو الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تشترك مصر والولايات المتحدة في هذا الاجتماع بصفة لم تحدد بعد، ويكون الفلسطينيون المشتركون في الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك من الأعضاء المعتدلين في منظمة التحرير الفلسطينية .

- عقد مؤتمر دولي؛ لإضفاء شرعية دولية على اتفاق محتمل، تشترك فيه الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا والصين<sup>(4)</sup>.

---

(1) جريس، عشرون سنة من الكفاح المسلح (ع 142-143/42-43).

(2) ش. س، ردود الفعل العربية على الاتفاق الأردني - الفلسطيني (ع 144-145 / 126)؛ مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع 144-145 / 168).

(3) أعلن الناطق باسم المنظمة في تونس، تعقياً على دعوة مبارك إلى المفاوضات المباشرة" ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر عقد مؤتمر دولي ، برعاية الأمم المتحدة، هي الاطار الوحيد المناسب للسعي إلى حل عادل للمسألة الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع 144-145 / 176).

(4) شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (ص 73)؛ ش، س، ردود الفعل العربية على الاتفاق الأردني - الفلسطيني (ع 144-145 / 127).

قامت مجلة شؤون فلسطينية بتقييم الموقف المصري الداعم للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وباقي الأطراف العربية، وأرجعت ذلك إلى رغبتها في إنهاء القطيعة الدبلوماسية العربية (التي نشأت بعد كامب ديفيد) لمصر دون شروط، من ناحية، وعدم قدرتها على التخلي عن قيود وارتباطات كامب ديفيد من ناحية أخرى، فمصر رغم قناعاتها من أن إسرائيل لا تنوي التخلي عن أراضي الضفة الغربية وغزة والجولان، إلا أنها تدفع بالأردنيين والفلسطينيين نحو التفاوض المباشر؛ لإضفاء الشرعية وترسيخ "كامب ديفيد" كإطار تفاوضي؛ مما يسهل عودتها قريباً دون التخلي عن التزاماتها في كامب ديفيد لإسرائيل وأمريكا<sup>(1)</sup>.

رفضت سوريا الاتفاق الأردني - الفلسطيني، واعتبرت الاتفاق "خيانة وطنية قومية" و استسلاماً من شأنه أن يؤدي إلى التخلي عن حقوق الشعب الفلسطيني، وتعهدت بالسعي "لإسقاط" الاتفاق<sup>(2)</sup>، و نددت لبيبا بالاتفاق، على لسان العقيد معمر القذافي الذي قال بأنه لا يعترف بالملك حسين أو ياسر عرفات، ولا بتصرفاتهما أو أدواتهما، ووصف الاتفاق الاردني - الفلسطيني بأنه "خيانة"، داعياً لمحاكمة عرفات والنظام الأردني<sup>(3)</sup>.

لم تكتفِ سوريا ببيانات الرفض للاتفاق الأردني الفلسطيني، بل وجهت دعوة للفصائل الفلسطينية المقيمة في دمشق لتأسيس جبهة معارضة؛ لإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(4)</sup>، فقامت ستة من فصائل فلسطينية، وهي الجبهة الشعبية، والقيادة العامة، والصاعقة، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية، وفتح (الانتفاضة)، بتشكيل جبهة "إنقاذ وطني" في 25 مارس (آذار) 1985، في دمشق، هدفت إسقاط الاتفاق الأردني الفلسطيني، وتوطيد التحالف الاستراتيجي مع سوريا<sup>(5)</sup>.

تناول صبري جريس الموقف السوري بشكل متطرف، ويعيد عن الموضوعية، خلط فيه بين الموقف السوري من القضية الفلسطينية، وبين الموقف من القيادة الفلسطينية، بدأه بسرد التفاعلات السورية مع القضية الفلسطينية، منذ خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن في 1971، وكيف حاولت ومازلت تحاول سوريا السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية،

---

(1) نافعة، مفاهيم السلام الإسرائيلي (ع 156-157 / 10).

(2) شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (ص 57).

(3) ش، س، ردود الفعل العربية على الاتفاق الأردني - الفلسطيني (ع 144-145 / 126-127).

(4) شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية التطور، وصراع الارادات (ع 154-155 / 29).

(5) حسن، اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية عليه (ع 144-145 / 123).

ومصادرة قرارها السياسي، بوسائل عديدة، أبرزها زرع الانشقاقات داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ليصل إلى نتيجة مفادها: "أن النظام السوري ليس سنداً ولا حليفاً للنضال الفلسطيني، بل إنه نظام طائفي فاشي، يصب نشاطه في طاحونة اعداء الاستقلال الفلسطيني، وينبغي التعامل معه على هذا الأساس، إنه نظام يتحدث عن "توازن استراتيجي" ويعمل من خلال تخلف حضاري، ولا خير في "استراتيجيته"، وكل الضرر في تخلفه"<sup>(1)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن المواقف العربية من الاتفاق الأردني الفلسطيني، اتسمت بالتناقض التام ما بين التحمس المطلق والرفض المطلق، عكست حجم الخلافات العربية - العربية في حينه؛ مما عجل في عقد قمة عربية طارئة في الفترة ما بين 7-9 أغسطس (آب) 1985، صدر عنها تشكيل لجان لعقد مصالحات ما بين سوريا والأردن، وما بين سوريا والعراق، وبين العراق وليبيا، وبين منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا، وفيما يخص الاتفاق الأردني - الفلسطيني، لم يصدر عن القمة تأكيد واضح للاتفاق، ولكن البيان الختامي للقمة أكد على تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومساندتها في جهودها لتأمين حقوق الشعب الفلسطيني، كما أكد على حق الشعب الفلسطيني في استقلالية قراره الوطني، وعدم السماح لأية جهة التدخل في شؤونه الداخلية<sup>(2)</sup>.

وعلق صبري جريس على هذا الوضع العربي بالقول: " لقد آن الأوان لأن ندرك أنه ليس في المشرق العربي أمة عربية واحدة، وهي قطعاً ليست ذات رسالة خالدة، بل هناك شعوباً عديدة، أفرز مستواها أنظمة مختلفة ذات مصالح متناقضة في أحيان كثيرة،....، ولا تزال بعيدة عن أن تكون عوناً أو حليفاً لمن يسعى لحل عادل ومعقول للقضية الفلسطينية"<sup>(3)</sup>.

كان التعليق السابق أقوى تعليق من المجلة منذ صدورها في 1971، عن العلاقات العربية -العربية، وهو ما كان ليكون لولا المساحة الإضافية من الحرية، التي اكتسبتها المجلة من انتقالها من لبنان إلى قبرص، وهي في تعليقها هذا تخاطب الفصائل الفلسطينية، التي تخلط ما بين القومية والوطنية.

---

(1) انظر: جريس، عشرون سنة من الكفاح المسلح (ع 142-143 / 26-32).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارئ (ع 150-151 / 123).

(3) جريس، عشرون سنة من الكفاح المسلح (ع 142-143 / 20-21).

### 3- الموقف السوفياتي من الاتفاق:

رفض الاتحاد السوفياتي الاتفاق الاردني - الفلسطيني، واعتبر أن الاتفاق يزيد الانشقاق في منظمة التحرير الفلسطينية، ويُعمق التناقضات بين البلدان العربية<sup>(1)</sup>، ويكرس الصفقات المحجفة على العرب<sup>(2)</sup>، وعاد الاتحاد السوفياتي للتأكيد على موقفه من الصراع العربي - الإسرائيلي، على أساس:

- النقطة الجوهرية للمشكلة الفلسطينية هي الدولة الفلسطينية المستقلة.
- لا يوجد حل عادل للصراع العربي - الإسرائيلي إلا في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة.
- أي محاولات للوصول إلى حل عادل دون مشاركة الاتحاد السوفياتي، ستكون فاشلة.
- كل المحاولات لتجاوز مشاركة الفلسطينيين في أية تسوية في الشرق الأوسط، أو العمل من وراء ظهورهم محكومة بالفشل<sup>(3)</sup>.

اللافت للانتباه هنا رد الفعل الإسرائيلي على الموقف السوفياتي، فلم تتعامل بالرفض التام للتدخل السوفياتي؛ بل اشترطت استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي، وتسهيل هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل، كأساس لأي موافقة إسرائيلية على اشتراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي المقترح<sup>(4)</sup>.

### 4- الموقف الأمريكي من الاتفاق:

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام المتنامي بالسلام في الشرق الأوسط<sup>(5)</sup>، لكنها أكدت على وجوب الاعتراف بشكل واضح بقرار 242، وأن يأخذ الملك حسين تفويضاً واضحاً، من منظمة التحرير الفلسطينية، بالتفاوض مع إسرائيل، كما جددت رفضها لفكرة المؤتمر الدولي، ورغبتها أن تقتصر المفاوضات على العرب وإسرائيل، على أساس مبادرة ريغان<sup>(6)</sup>.

---

(1) شطناوي، المقاومة الفلسطينية دولياً (ع 146-147 / 141).

(2) حسين، الفكر السياسي الفلسطيني (ص 354).

(3) شطناوي، دولياً، تحديد الاهتمام واتساع النشاط (ع 144-145 / 130).

(4) الدريني، العلاقات الإسرائيلية - السوفياتية (ع 172-173 / 115).

(5) مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع 144-145 / 169).

(6) شطناوي، دولياً، تحديد الاهتمام واتساع النشاط (ع 144-145 / 129-130).

كما أكدت على رفضها إجراء حوار مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية أو اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية بأي مباحثات سلام قبل اعترافها بحق إسرائيل في الوجود، وقرار مجلس الأمن 242<sup>(1)</sup>، وإدانة "الإرهاب"، والمقصود به وقف وإدانة الكفاح المسلح، وفي المقابل لا تتعهد أمريكا بأن تتسحب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة، ولا بإجراء لقاء مع منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(2)</sup>.

## 5- الموقف الإسرائيلي من الاتفاق:

رفضت إسرائيل الاتفاق الأردني - الفلسطيني، وعلمت رفضها بأن الاتفاق سيبيح لمنظمة التحرير الفلسطينية استخدام الأراضي الأردنية للاتصالات مع سكان الأراضي المحتلة، والتخطيط لعمليات ضد إسرائيل، وطالبت الملك حسين بضرورة إلغاء الاتفاق الأردني - الفلسطيني، إذا أراد أن يحرز تقدماً في عملية السلام<sup>(3)</sup>، مع التنبيه بأن إسرائيل مستعدة للسلام مقابل السلام، وأنها لن تتسحب من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وستبقى القدس لإسرائيل "للأبد"<sup>(4)</sup>.

لم تكثف إسرائيل برفض الاتفاق، وإنما قدم رئيس وزرائها شمعون بيريس مبادرة للسلام بهدف كسب التعاطف الدولي، وعدم الظهور بمظهر الراض للسلام، احتوت تلك المبادرة على البنود التالية:

- تعيين ممثلين فلسطينيين معتمدين من المناطق المحتلة في عدوان 1967، يمثلون مواقف السكان، لا يكون لهم أي ارتباط بمنظمة التحرير الفلسطينية، ويكونون مقبولين من جميع الأطراف.
- تشكيل طاقم أردني - فلسطيني - إسرائيلي، مهمته إعداد جدول أعمال لمؤتمر أردني - فلسطيني - إسرائيلي بمشاركة الولايات المتحدة.
- تجنيد دعم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لمفاوضات مباشرة بين الأردن ووفد فلسطيني وإسرائيل، دون أن تتعهد أي منها بالدعم المسبق لموقف أحد الأطراف.
- عقد مؤتمر افتتاحي خلال ثلاثة أشهر، وفي مكان متفق عليه، في الولايات المتحدة

(1) موجز الوقائع الفلسطينية (ع 144 - 145 / 178، 181).

(2) سيف ، جولة مورفي، والتحرك الفلسطيني السياسي قبل وبعد "القمة" (ع 150-151 / 134 - 135).

(3) شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (ص 58).

(4) ربيع، المساعي السلمية الجارية للحل (ع 156-157 / 3).

الأمريكية أو أوروبا أو الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

وفي السياق نفسه قامت مجلة شؤون فلسطينية بدراسة الرؤية الإسرائيلية لحل القضية الفلسطينية، وتوصلت إلى أن أكثر القوى الإسرائيلية "اعتدالاً" تقوم رؤيتها على:

- استمرار التمسك بمدينة القدس، موحدة، وعاصمة لإسرائيل.
- استمرار التمسك بأراضي الضفة الغربية التي أُقيمت عليها أكثر من 150 مستوطنة، تبلغ مساحتها 35 بالمئة من مجموع أراضي الضفة مع استمرار خضوعها للقوانين الإسرائيلية.
- استمرار تواجد القوات العسكرية الإسرائيلية في المناطق الاستراتيجية، وعلى الجبال والتلال المطلة على المدن والطرق الرئيسية.
- إقامة الترتيبات السياسية المقترحة مع الأردن دون الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أو التفاوض مع ممثليه الشرعيين<sup>(2)</sup>.

علّت مجلة شؤون فلسطينية هذا "الغرور" الإسرائيلي في تجاهل الحقوق الفلسطينية، إلى غياب النشاط العسكري القادر على إخافة إسرائيل، ودفعها نحو احترام الحقوق الفلسطينية، فالمجلة قيمّت الأداء العسكري الفلسطيني في العشرين سنة الماضية 1965-1985 بأنه نشاط استطاعت إسرائيل القضاء عليه أو احتواؤه، ونتيجة لذلك تبلورت "تفسيّة" إسرائيلية معينة، تتشبث بمنطق الرفض تجاه الحقوق الفلسطينية؛ لأن المقاومة المسلحة الداعمة لتلك الحقوق لا تُثير خوفاً، أو تهدد كيانها، وهنا دعت المجلة إلى تطوير مقاومة مسلحة داخل الأراضي المحتلة، تكون قادرة على عرقلة المشاريع الصهيونية، وتقدم أقل مدى ممكن من التضحيات<sup>(3)</sup>.

## 6- فشل الاتفاق الأردني - الفلسطيني:

كان آخر التحركات الأردنية - الفلسطينية المشتركة لبلورة موقف دولي داعم لمؤتمر دولي للسلام وفق الرؤية الفلسطينية الأردنية المشتركة، ترتيب لقاء للوفد المشترك مع رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر في لندن في منتصف أكتوبر (تشرين الأول) 1985، لكن اللقاء لم يتم بسبب رفض الأعضاء الفلسطينيين في الوفد المشترك توقيع مُذكرة قُدمت لهم قبل اللقاء، تنص على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة، ومعتزف بها، وبحق

(1) العبد لله، إسرائيليات، مبادرة بيرس محاولة لإجهاض التحرك السياسي (ع 148-149/150).

(2) نافعة، مفاهيم السلام الإسرائيلي (ع 156-157/7).

(3) جريس، عشرون سنة من الكفاح المسلح (ع 142-143/35-36).



الفلسطينيين في تقرير المصير؛ مما خلق حالة من التوتر الدبلوماسي ما بين الأردن وبريطانيا، تعهد على إثرها الملك حسين بالقيام بمراجعة كاملة للموضوع<sup>(1)</sup>.

بناء على هذه الحادثة دخل الطرفان الأردني والفلسطيني في سلسلة من الحوارات المشتركة، خيمت عليها الاختلاف في فهم نصوص الاتفاق الأردني - الفلسطيني، ويبدو أن تلك المحادثات لم تنجح في تقريب وجهات النظر، حيث أعلن الملك حسين في 19 من فبراير (شباط) 1986 في خطاب وجهه إلى الشعبين الأردني والفلسطيني، وقف التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، واضعاً اللوم الكامل لفشل الاتصالات الدبلوماسية بالولايات المتحدة، ولتراجع الأمل باستعادة الضفة الغربية، على منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(2)</sup>، معللاً ذلك بأن الفهم الأردني للقضية الفلسطينية يركز على تقسيمها إلى جزئين الجزء الأول: هو الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدوان 1967 وهذا شأن عربي إسرائيلي يُشارك فيه الفلسطينيون، و يستند حله على قرار مجلس الأمن 242، والجزء الآخر: هو حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا شأن فلسطيني<sup>(3)</sup>، وبناء على هذا الفهم طلب الأردن من منظمة التحرير الفلسطينية الموافقة على قرار مجلس الأمن 242، تلك الموافقة التي كانت (حسب الرؤية الأردنية) ستفتح حواراً أمريكياً - فلسطينياً، يمهد لمؤتمر دولي للسلام، لكن الرفض الفلسطيني حال دون التقدم في التحرك الأردني - الفلسطيني المشترك<sup>(4)</sup>.

ردت منظمة التحرير على خطاب الملك حسين ببيان سياسي في 8 مارس (آذار) 1986، أكدت فيه على رفضها لقرار مجلس الأمن 242؛ لأنه يتجاهل جوهر القضية الفلسطينية، سواء على صعيد الأرض والشعب أو الحقوق والتمثيل، والمطلوب في أي مسعى لإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي؛ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، وهو ما لا يحققه قرار مجلس الأمن 242، كما شددت، على الطرف الذي تسبب وأصر على إفشال الاتفاق الأردني - الفلسطيني، هو الطرف الأمريكي الذي أصر على منظمة التحرير الفلسطينية القبول بقرار مجلس الأمن 242، والاعتراف بإسرائيل، ونبذ الكفاح المسلح، وفي المقابل لا يوجد أي ضمانات أو تعهدات أمريكية بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ونوّه البيان إلى أن

---

(1) شبيب، العلاقات الرسمية الفلسطينية - الأردنية (ع 166-167 / 83-84).

(2) صايغ، يزيد يوسف، الأردن والفلسطينيون (ص 75).

(3) شاهين، أحمد، المقاومة الفلسطينية - عربياً، التنسيق الأردني - الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟ (ع 156-157/122).

(4) شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (ص 100).

الحديث عن تضييع فرصة حقيقية للسلام، لا يستند إلى رؤية صائبة، في ظل المفهوم الإسرائيلي والأمريكي للسلام، المرفوض عربياً وفلسطينياً<sup>(1)</sup>.

## 7- أثر فشل الاتفاق الأردني الفلسطيني على القضية الفلسطينية:

بعد فشل الاتفاق الأردني - الفلسطيني، حدثت تحركات دولية لتصفية منظمة التحرير الفلسطينية سياسياً، من خلال ايجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فوصلت وزيرة الخارجية البريطانية مارغريت تاتشر إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في 24 مايو (أيار) 1986، في زيارة رسمية إلى إسرائيل، التقت خلالها مع شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة، في القنصلية البريطانية في القدس الشرقية، في 26 من الشهر نفسه، بهدف الدفع نحو تشكيل زعامة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية، تكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(2)</sup>، وفي هذا السياق قالت مارغريت تاتشر: إن القضية الفلسطينية لن تحل، ما لم تقم قيادة جديدة بديلة للشعب الفلسطيني، تتعاون مع الأردن لحل القضية الفلسطينية، ويتم التخلي عن منظمة التحرير الفلسطينية، التي ترفض الاعتراف بقرار 242<sup>(3)</sup>.

وقام وفد أوروبي من دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية بزيارة للضفة الغربية وقطاع غزة، في 4 فبراير (شباط) 1987؛ لإجراء مباحثات مع السكان الفلسطينيين، حول كيفية تنفيذ تدابير جديدة لصالح سكان الأراضي العربية المحتلة، في محاولة واضحة لتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يعتبر تراجعاً أوروبياً عن مواقفها السابقة في ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي حلول سلمية<sup>(4)</sup>.

والاتحاد السوفياتي تراجع عن موقفه السابقة، بما يتناغم مع المواقف الإسرائيلية والأمريكية، وقد اتضح ذلك جلياً في نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 1987، في تصور جديد لحل القضية الفلسطينية، قوامه التالي:

- لا يصّر الاتحاد السوفياتي على أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية، بوفد مستقل في أي مؤتمر للسلام لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.
- يُمكن تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر الدولي، ضمن وفد أردني - فلسطيني.
- ليس من الضروري أن تكون الشخصيات الفلسطينية المشاركة في مؤتمر السلام؛ عناصر

(1) مجلة شؤون فلسطينية، بيان القيادة الفلسطينية حول خطاب الملك حسين (ع 156-157 / 58-62).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع 160-161 / 182-183).

(3) المدهون، المناطق المحتلة، لندن مع تل أبيب البحث عن قيادة بديلة (ع 160-161 / 155).

(4) عثمان، مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (ص 249).

قيادية أو بارزة في منظمة التحرير الفلسطينية، بل ليس من الضروري أن تكون منتمة رسمياً إلى منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(1)</sup>.

هذا التهميش لدور منظمة التحرير الفلسطينية، اكتملت دائرته بالتهميش العربي، في القمة العربية المنعقدة في عمان ما بين 8-11 نوفمبر (تشرين الثاني) 1987، فكانت أول قمة عربية تضع قضية الصراع العربي - الإسرائيلي في المرتبة الثانية على جدول أعمالها، حيث احتلت الحرب العراقية - الإيرانية مكان الصدارة في الاهتمامات والمناقشات، كما صدر عنها إقرار مبدأ حرية إعادة العلاقات بين الدول العربية ومصر، التي تم قطعها في أعقاب توقيع اتفاق كامب ديفيد<sup>(2)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن مجلة شؤون فلسطينية، بعد خروجها من لبنان وانتقالها إلى قبرص أصبحت أكثر جرأة على انتقاد الأنظمة العربية، وخصوصاً الداعمة لقوى الرفض الفلسطيني، كما أنها هاجمت الفصائل الفلسطينية المرتبطة بالأنظمة، متناغمة بشكل لافت مع موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ورغم أن صفحات المجلة خلت من أقلام كُتّاب بارزين كانوا في مرحلة ما قبل بيروت، مثل كلوفيس عبد المقصود، وإلياس شوفاني، وعبدالحفيظ محارب، وغازي الخليلي، وبلال الحسن، إلا أنها حافظت بشكل كبير على خط الانتقاد الموضوعي للمواقف الأمريكية والإسرائيلية، وبرز فيها التأكيد على أهمية تفعيل العمل العسكري، لإنجاح النضال السياسي.

كما أن المجلة بعد بيروت افتقدت للتنوع الفصائلي في الكتابات، فغابت عنها نوات الفصائل الفكرية، وغابت كتابات حسين أبو النمل وغيره، لكن ربما يعود ذلك للفصائل نفسها، لأن الجبهة الديمقراطية بقيت حاضرة في صفحات المجلة.

أما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كانت بعد خروجها من لبنان، في موضع لا تحسد عليه، فالعلاقات الفلسطينية - الفلسطينية متنافرة داخل المنظمة، وخارجياً: تراوحت علاقاتها ما بين التهميش العربي، والرفض الأمريكي والإسرائيلي، وعندما حاولت أن تخرج من هذا المأزق، بالاتفاق الأردني - الفلسطيني، تهافت العالم للبحث عن قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفيما يبدو وكأن العالم يسعى إلى وضع اللمسات الأخيرة؛ لوأد منظمة التحرير الفلسطينية، جاءت الانتفاضة الفلسطينية في نهاية عام 1987، لتعيد ترتيب الأجدية السياسية بما يتناسب مع الحق الفلسطيني، وهو ما سنتم مناقشته في الفصل التالي.

---

(1) الخطيب، لعبة البدائل الأميركية صيغة ل"طار اقليمي" (ع 176-177/130).

(2) rigby, ,living the intifada, (p9).

## الفصل الثالث:

مشاريع التسوية السياسية الرسمية في مجلة  
شؤون فلسطينية (1988 - 1993م).

## المبحث الأول:

### مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1988-1989م).

شهدت الفترة ما بين عامي (1988-1989) ظهور خمسة مشاريع لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي هي: مبادرة شولتس 1988، وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية 1988، ومشروع شامير 1988، ونقاط مبارك العشر 1989، ومبادرة النقاط الخمس لجيمس بيكر، تميزت بتنوع مصادرها، وتفاعل جميع أطراف الصراع معها، في سجل فكري، واشتباك سياسي، تابعته مجلة شؤون فلسطينية.

#### تمهيد:

منذ اللحظة الأولى لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في 1967، كانت تلك المناطق مسرحاً للعديد من العمليات العسكرية، والعديد من أعمال العنف والاحتجاج، كالإضرابات والاعتصامات، والتظاهرات، وأعمال البطش من الاحتلال الإسرائيلي، لقمع تلك الاحتجاجات<sup>(1)</sup>.

ظهرت في أواخر يوليو (تموز) 1967، أول مجموعة من المنشورات والبيانات المناوئة للاحتلال<sup>(2)</sup>، وشاركت جماهير غزة والضفة الغربية في مظاهرات وإضرابات، نتيجة لأحداث رافقت الثورة الفلسطينية، فعبرت الجماهير عن رفضها لمجازر سبتمبر (أيلول) 1970 في الأردن، وتفاعلت مع خطاب عرفات في الأمم المتحدة في 1974، وهبّت في يوم الأرض في 30 مارس (أذار) 1976، تضامناً مع الأراضي المحتلة في عام 1948، وعبرت عن وعيها السياسي، فأفشلت مشروع الإدارة المدنية في عام 1976، وتظاهرت ضد زيارة السادات للقدس في عام 1977، وأظهرت غضبها لما تعرض له الشعب الفلسطيني في لبنان من عدوان إسرائيلي، ومجازر في الفترة ما بين عامي 1978-1982<sup>(3)</sup>.

ولم تكن هذه الهبات بمعزل عن العمل الفدائي، بل رافقها العديد من الأعمال الفدائية، الذي تصاعد في عامي 1985-1986، ففُذت العشرات من العمليات الفدائية، وإلقاء العديد من القنابل اليدوية والحارقة، على جنود الاحتلال الإسرائيلي<sup>(4)</sup>.

(1) العبد الله، الانتفاضة تعميق المأزق الإسرائيلي (ع125/178).

(2) الغول، التحولات الفلسطينية 1967-1987 (ص117).

(3) الجعفري، الانتفاضة الفلسطينية والمأزق الإسرائيلي (ع73/182).

(4) الغول، التحولات الفلسطينية 1967-1987 (ص130).

وهكذا، وعلى امتداد عقدين من عمر الاحتلال، تكررت الانتفاضة وتواصلت النضالات الشعبية، وفي الوقت نفسه تواصلت عمليات القمع، وسقط الشهداء، وطرده المئات من المواطنين، واعتقل الآلاف، وهدمت مئات المنازل، ويمكن الإشارة هنا إلى العام الذي سبق الانتفاضة، فخلال عام 1986 سقط 22 شهيداً، وإصابة 67 بجراح<sup>(1)</sup>.

وقد تتبّه بعض الإسرائيليين إلى خطورة التصاعد في العمليات، خصوصاً في عامي 1985، 1986، فكتب الباحث في جامعة بن غوريون موشي شيمش، مقالة في "هآرتس" بتاريخ (1986/2/23)، بعنوان "انقلاب سياسي في المناطق، " أكد فيها: بأن العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليس موجة عابرة، وإنما تعبير عن درجة عالية من الوعي السياسي، والوعي بالهوية الوطنية الفلسطينية<sup>(2)</sup>.

لذلك وعلى الرغم من الطابع العفوي الذي رافق الانتفاضة<sup>(3)</sup> التي اندلعت في التاسع من ديسمبر (كانون الثاني) 1987، فلم تكن الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967، حدثاً منقطع الجذور، وإنما هي نتيجاً لعقدين من التحرك الشعبي المناهض للاحتلال، الذي كان يخبو في بعض الأحيان، ثم ما يلبث أن يتصاعد بشدة أكثر من السابق.

نجحت انتفاضة 1987، في تعميق المحتوى السياسي والمعنوي لشعار "برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة" وإعادة القضية الفلسطينية ومساءل الصراع العربي الإسرائيلي إلى واجهة الأحداث، بعد محاولات التهميش التي ظهرت بعد فشل الاتفاق الأردني الفلسطيني في 1985<sup>(4)</sup>.

فالانتفاضة كرسّت انتقال النضال الفلسطيني من الخارج إلى الداخل؛ مما أتاح لمنظمة التحرير الفلسطينية التحرر من الضغوط العربية، وإعادة تفعيل دورها السياسي، خصوصاً بعد

---

(1) العبد الله، الانتفاضة تعميق المأزق الإسرائيلي (ع125/178).

(2) الجعفري، الانتفاضة الفلسطينية والمأزق الإسرائيلي (ع73/182).

(3) انتفاضة 1987: قُتل أربعة من المواطنين في غزة، وأصيب تسعة آخرين، عندما اصطدمت شاحنة إسرائيلية بسيارتين كانت تنقل مواطنين في غزة، في 8 ديسمبر (كانون الأول) 1987، وقال شهود عيان بأن الحادث كان مقصوداً، مما أثار موجة من المظاهرات في اليوم التالي من الحادث، سرعان ما انتشرت تلك المظاهرات في كل قطاع غزة والضفة الغربية، والقدس الشرقية، في انتفاضة شعبية، يقودها الشباب والأطفال، وأداتها الحجارة، استمرت حتى عام 1993. (بهلوان وصالح. تاريخ القضية الفلسطينية (ص537-538)).

(4) ش. ش. س: تحرك لإنهاء الدور العربي (ع 104 / 181) ؛ شاهين، أحمد، "مبادرة شولتس" في الميزان العربي، شؤون فلسطينية (ع 109/181).

أن استطاعت المنظمة تشكيل "قيادة وطنية موحدة" للانتفاضة من خلال فصائلها الرئيسية في الأراضي المحتلة، صارت تلعب دوراً أساسياً في توجيه الانتفاضة، والحفاظ على استمرار فعاليتها من إضرابات ومواجهات جماهيرية، أعادت القضية الفلسطينية للترتيب الأول في الاهتمامات العربية<sup>(1)</sup>.

لكن يجب الإشارة هنا بأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن القائد المتفرد بكل مجريات الانتفاضة الفلسطينية، فمنذ بداية الثمانينات بدأ التيار الإسلامي متمثلاً، بحركة الجهاد الإسلامي<sup>(2)</sup>، و الإخوان المسلمون يتلمل في غزة والضفة، ليتحول مع بداية الانتفاضة إلى تيار فلسطيني بارز، بظهور حركة حماس كجناح عسكري للإخوان المسلمين، وبدأت شعبيتها تزداد يوماً بعد يوم، في الشارعين العربي والإسلامي لدرجة أنها زاحمت منظمة التحرير الفلسطينية في بعض الفترات<sup>(3)</sup>، فحماس بقيت خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية، لا تعترف بمكانتها وتمثيلها وطرحتها نفسها كمنافس للمنظمة<sup>(4)</sup>.

وعلى صعيد الأمم المتحدة كشفت الإجراءات الصارمة التي اتخذتها إسرائيل لمواجهة الانتفاضة من نشر آلاف الجنود في الضفة الغربية وقطاع غزة، وممارسات القتل، والضرب والتعذيب، وهدم المنازل، وغيرها من إجراءات القمع، بشاعة الاحتلال الإسرائيلي<sup>(5)(6)</sup>؛ مما أكسب الانتفاضة الفلسطينية تعاطف العالم، الذي ظهر جلياً في قرار مجلس الأمن رقم 605، بعد أقل من أسبوعين من اندلاع الانتفاضة، في 22 ديسمبر (كانون الأول) 1987، والذي أدان ممارسات الجيش الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، وأكد على أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام 1949، تنطبق على الأراضي الفلسطينية، والعربية المحتلة في عدوان 1967، بما فيها القدس<sup>(7)</sup>.

---

(1) الشريف، البحث عن كيان (ص 358).

(2) زعرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية (ص 47).

(3) هيكل، أوهام السلام (ص 197-198).

(4) عزام، التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس (ص 34).

(5) ما بين 1987 و 1993 قامت إسرائيل بقتل حوالي 1200 فلسطيني، وإصابة 18000 بجراح، وتعرض للاعتقال 175000، تلقى حسب المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان 23000 منهم للتعذيب والقسوة، كما هدم الجيش الإسرائيلي أكثر من 2000 منزل فلسطيني، وتدنّى مستوى المعيشة للفلسطينيين في

الضفة وغزة إلى أقل من 40% (Gelvin. The Israel- Palestine Conflict (p220))

(6) شليبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة، الأردن وعملية السلام (ص 279).

(7) United Nations . The Question of Palestine and the United Nations (p28).

مما جعل من إسرائيل في مأزق سياسي عالمياً، فبادرت الولايات المتحدة لتقديم مبادرة لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، فتحت الطريق أمام مبادرات أخرى، تابعتها مجلة شؤون فلسطينية في نقاش يحمل إرث الماضي، وآمال الحاضر، ومخاوف المستقبل.

### أولاً: مبادرة شولتس:

قام وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتس في الفترة ما بين 25 فبراير (شباط)، والأول من مارس (آذار) 1988، بزيارة المنطقة العربية، وأجرى خلالها محادثات مع مصر والأردن وسوريا، وإسرائيل، تركزت على مفهوم تلك الدول للصراع العربي - الإسرائيلي، بُغية تقديم مبادرة أمريكية لحل الصراع، تستند على الجمع بين وجهات نظر جميع الأطراف<sup>(1)</sup>، انتهت تلك التحركات بتقديم وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتس مبادرة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي في 4 مارس (آذار) 1988، يمكن إجمالها في التالي:

- الهدف من حل الصراع العربي - الإسرائيلي، هو إقامة سلام شامل، يضمن الأمن لكل الدول في المنطقة، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، من خلال المفاوضات المباشرة.
- تقوم هذه المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338، بكل بنودهما.
- يُعقد مؤتمر دولي قبل أسبوعين من بدء المفاوضات، يدعو له السكرتير العام للأمم المتحدة، عبر إصدار دعوات إلى الأطراف المعنية في النزاع (الصراع) العربي - الإسرائيلي، وإلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.
- يُشترط على جميع المشاركين في المؤتمر؛ قبول قراري مجلس الأمن 242، 338، واستنكار العنف والإرهاب.
- لن يكون للمؤتمر سلطة فرض الحل، أو الاعتراض على اتفاقيات تم التوصل إليها.
- يكون التمثيل الفلسطيني للمؤتمر في إطار الوفد الأردني - الفلسطيني.
- تُعالج القضية الفلسطينية في مفاوضات بين الوفدين (الأردني - الفلسطيني)، والإسرائيلي، وتُجرى المفاوضات بين هذين الوفدين في شكل منفصل، عن أي مفاوضات أخرى.
- تبدأ مفاوضات القضية الفلسطينية، حول ترتيبات الفترة الانتقالية، على أن تستكمل خلال ستة شهور.

---

(1) Sichernan, Palestinian Autonomy Self-Government, & Peace (p165,166).



- بعد سبعة شهور من بدء مفاوضات الفترة الانتقالية، سوف تبدأ مفاوضات في شأن الوضع النهائي، على أن تستكمل في غضون سنة.
  - تبدأ الفترة الانتقالية بعد ثلاثة شهور من إبرام الاتفاق الخاص بها، وتستمر ثلاث سنوات.
  - تقوم المفاوضات حول القضية الفلسطينية على أساس كل مقررات ومبادئ قرار مجلس الأمن 242.
  - تشترك الولايات المتحدة في المفاوضات الخاصة بالفترة الانتقالية، ومفاوضات المرحلة النهائية، وتساعد في سرعة إبرامهما.
  - سوف تعرض الولايات المتحدة على الأطراف مشروع اتفاق، للاطلاع عليه، في مستهل المفاوضات الخاصة بترتيبات الفترة الانتقالية<sup>(1)</sup>.
- يقوم التصور الأمريكي للفترة الانتقالية على التالي:**
- انسحاب الجيش الإسرائيلي من مراكز المدن ومن المخيمات، على أن تحل محله قوة شرطة أردنية - فلسطينية.
  - يشرف الجيش الإسرائيلي على الأمن في المنطقة، وينتشر على طول نهر الأردن، وعلى الجسور والهضاب، والنقاط الاستراتيجية الأخرى.
  - يمنح الفلسطينيون حكماً ذاتياً موسعاً في إدارة شؤونهم الداخلية، وتحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الشؤون الأمنية، والخارجية.
  - تُقام هيئة لإدارة الحكم الذاتي، من مئة عضو، تنتخب من أعضائها هيئة مقلصة تتكون من 12 عضواً.
  - يُمنح سكان شرق القدس حق الانتخاب لمؤسسات الحكم الذاتي؛ الأمر الذي يحوّل شرق القدس إلى جزء من إدارة الحكم الذاتي.
  - لا يجوز لأي جيش أجنبي أن يدخل إلى الأماكن التي ينسحب منها الجيش الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.
- وفي معرض شرحه للمبادرة الأمريكية أكد شولتس على أنه " لا لدولة فلسطينية، ولا

(1) مجلة شؤون فلسطينية، رسالة شولتس إلى شامير متضمنة "المبادرة الأميركية" (ع148/181-149). انظر الملحق رقم (5).

(2) العبدالله وعبدالله، "مشروع شولتس" حركة لملء الفراغ، شؤون فلسطينية (ع134/181).

للعودة إلى حدود 1967، وعدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، إلا إذا تخلت عن (العنف)، واعترفت بحق إسرائيل في الوجود، وقبلت قرار مجلس الأمن 242 كأساس للتفاوض<sup>(1)</sup>.

مما سبق يُمكن ملاحظة أن مبادرة شولتس رغم أنها تتحدث عن السلام الشامل، لكنها ركزت على القضية الفلسطينية، وجوهر المبادرة: حصر السقف السياسي في الحكم الذاتي، وإعطاء الأردن الصفة التمثيلية للشعب الفلسطيني في المفاوضات، ورغم أن مجلة شؤون فلسطينية ناقشت ردود الأفعال لكل الأطراف المعنية من مبادرة شولتس، لكن تبقى مواقف منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وإسرائيل هي التي تحدد مصير المبادرة.

### 1- الموقف الفلسطيني من مبادرة شولتس:

اعتبرت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية "أن ما يحمله شولتس لا يتعدى كونه محاولة يائسة لإحياء مبادرة ريغان الميته، ولفرضها على المنطقة، مُتناسياً الحقائق والمعطيات الجديدة التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية، مبيّنة "أن المقصود من إجراء انتخابات لاختيار ممثلين عن الأراضي المحتلة (وفقاً لمبادرة شولتس) يتولون إدارتها مديناً، هو إقصاء القيادة الفلسطينية الموجودة خارج الأرض المحتلة في عدوان 1967، واستبعاد أي دور لها". وأكدت المنظمة تمسكها بالتسوية الشاملة، من خلال المؤتمر الدولي، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، كطرف متساوي مع الأطراف الأخرى، وأنه يجب أن تلتقي المنظمة مع الولايات المتحدة مباشرة، إذا أرادت البحث الجاد عن حل للصراع العربي الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

وعلى مستوى الأراضي المحتلة رفضت القيادة الموحدة للانتفاضة مبادرة شولتس، مطالبة بالانسحاب الإسرائيلي أولاً، ومن ثم يمكن البحث في أشكال إخراج عملية التسوية السياسية، وعبر منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني<sup>(3)</sup>.

بينما رفض التيار الإسلامي أي تحرك فلسطيني نحو التسوية، فوزعت حركة الجهاد الإسلامي بياناً في 20 مارس (آذار) 1989، أوضحت فيه أنها: "تبرأ إلى الله من كل مساومة على حقنا في وطننا، أو الاستعداد في التفریط في أي شبر من أرضنا المقدسة، إننا نبرأ إلى الله

(1) شاهين، أحمد "مبادرة شولتس" في الميزان العربي (ع 181 / 110).

(2) ش.س. س، تحرك لإنهاض الدور العربي (ع 104/181، 107).

(3) شاهين، أحمد، الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الاطار العربي (ع 182 / 24).

من كل دعوة تطالب بما يسمى بالانتخابات، أو ما يسمى بالمؤتمر الدولي، أو أية صيغة تجر على أصحاب الحق لعنة التنازل عن حقهم<sup>(1)</sup>.

ورفضت حماس التسوية كخيار لحل القضية الفلسطينية، منذ بيانها الأول في 14 ديسمبر (كانون الأول) 1987م، الذي تضمن: " لقد جاءت انتفاضة شعبنا.. لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل.. وراء المؤتمرات الدولية الفارغة.. وراء مصالحت جانبية خائنة على طريق كامب ديفيد" وهذا ما أكدت عليه حماس بعد طرح مشروع شولتز، حيث وصفت التحركات الأمريكية بالمؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية<sup>(2)</sup>.

والملاحظ هنا أن مجلة شؤون فلسطينية لم تذكر موقف حماس والجهاد الإسلامي، واكتفت بموقف القيادة الموحدة المتناغم مع موقف منظمة التحرير الفلسطينية.

لم تكتفِ منظمة التحرير الفلسطينية بالرفض لمشروع شولتز، بل سعت إلى تشكيل موقف عربي موحد من المبادرة، بالدعوة إلى عقد قمة عربية، عُقدت في الجزائر، ما بين 7-9 يونيو (حزيران) 1988، وأعلنت القمة في بيانها الختامي: إدانتها إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المُنحازة إلى إسرائيل، والمعادية للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وأدان هذه السياسة التي تشجع إسرائيل على مواصلة عدوانها، وانتهاكها لحقوق الانسان، وتعطيل الجهود المبذولة من أجل اقامة السلام، وتتناقض مع مسؤوليات الولايات المتحدة، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، لحفظ السلم والأمن الدوليين<sup>(3)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن الانتفاضة الفلسطينية أكسبت منظمة التحرير الفلسطينية قوة، عبرت عنها برفض واضح لمبادرة شولتز، لم يظهر مثل هذا الموقف منذ الخروج من بيروت في عام 1982.

## 2- الموقف الأردني من مبادرة شولتز:

تجنب الأردن رفض مبادرة شولتز، وأعلن استعداده لحضور المؤتمر الدولي، مع الأطراف الأخرى، ولكنه لا يُمثل الشعب الفلسطيني في المؤتمر، ولن يتفاوض على تسوية القضية الفلسطينية، نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، مع استعداده لحضور المؤتمر بوفد

(1) عبدالله، مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (1988-2012) (ص 177).

(2) البابا، جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية (ص 254-255).

(3) مجلة شؤون فلسطينية، البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الطارئ (ع139/183).

أردني - فلسطيني مشترك، إذا وافقت الأطراف المعنية على ذلك<sup>(1)</sup>.

وأوضح الأردن عدم قبوله التسوية المرحلية؛ خشية أن تلجأ إسرائيل للمماطلة، وبذل كل جهد لتأجيل المفاوضات النهائية؛ لأن إسرائيل لا تقبل مبدأ الأرض مقابل السلام<sup>(2)</sup>، وطالب الأردن بضمانات أمريكية ودولية من أجل تطبيق القرارين 242، 338؛ فيما يخص الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة في عدوان 1967<sup>(3)</sup>.

لم يكتفِ الأردن بالبيانات السياسية للتعبير عن موقفه من دعم منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيلها للشعب الفلسطيني؛ فقام الأردن في 31 يوليو (تموز) 1988، بفك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية، وبرر الأردن فك الارتباط<sup>(4)</sup> بأنه يتناسب مع طموحات منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني<sup>(5)</sup>.

ينطلق الموقف الأردني هنا من تقييم للفترة ما بين طرح مشروع ريغان في 1982، وفشل الاتفاق الاردني الفلسطيني في 1986، فالتحركات الدولية في حينه أثبتت أن المطلوب من الوفد الفلسطيني - الأردني، هو إضافة صبغة شرعية إلى رفض تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، وإدخال الأردن في تناقضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، فكان الرد الأردني بأن الأردن لن تنوب عن منظمة التحرير الفلسطينية في تسوية القضية الفلسطينية.

### 3- الموقف السوري من مبادرة شولتس:

علقت سوريا على مبادرة شولتس، دون الرضا المباشر بالقول بأنها "لا تُلبي المطالب العربية، ولا تحقق السلام والاستقرار في المنطقة، وأن الحل لكي يكون عادلاً، يجب أن يتضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة العربية المحتلة<sup>(6)</sup>، وضمان حقوق الشعب

- 
- (1) شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن وعملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي (ص 282).
  - (2) العبدالله و عبدالله، "مشروع شولتس" حركة لملء الفراغ (ع 135 / 181).
  - (3) شاهين، أحمد، الانتفاضة جبهة ثالثة مُربكة (ع 107/183).
  - (4) بعد حرب 1948، حدث فراغ سياسي في الضفة الغربية، استغله الملك عبدالله بن الحسين، فأعلن عن ضم الضفة الغربية للأردن في 24 أبريل (نيسان) 1950م (صايغ، يزيد، الأردن والفلسطينيون (ص12)).
  - (5) مجلة شؤون فلسطينية، خطاب الملك حين بشأن فك الارتباط بالضفة الغربية (ع 143-139 / 185).
  - (6) تركّز الخطاب السياسي العربي منذ 1967 على أن المطلوب لحل الصراع العربي - الإسرائيلي الانسحاب من الأراضي العربية، ويقصد بذلك الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، دون أدنى إشارة إلى الحق العربي في الأراضي التي أُقيمت عليها إسرائيل عام 1948م، والتي تمثل حوالي 78% من مساحة أرض فلسطين الانتدابية.

الفلسطيني، عبر مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، على أن يتمتع هذا المؤتمر بسلطة القرار والتنفيذ، ونوّهت سوريا إلى أن القضية الفلسطينية قضية عربية، لا يتم حلها عبر مفاوضات بين وفد أردني - فلسطيني مشترك ووفد إسرائيلي، بل عبر مفاوضات تشارك فيها كل الأطراف العربية والفلسطينية المعنية مباشرة بهذه القضية<sup>(1)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة تقاطع المواقف الفلسطينية والأردنية والسورية في فهم المبادرة الأمريكية، من خلال الإصرار على أن يكون المؤتمر الدولي ذا صلاحيات ضاغطة، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، لكن الموقف السوري يختلف عن الموقف الفلسطيني والأردني، في أن الطرف السوري يُطالب بالمشاركة في مفاوضات القضية الفلسطينية، وليس مفاوضات الجولان فقط، وهو ما ينسجم مع السياسة السورية التي ترى من نفسها وصية على القضية الفلسطينية من جهة، وعدم الثقة في منظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى.

#### 4- الموقف السوفياتي من مبادرة شولتس:

رفض الاتحاد السوفياتي مبادرة شولتس، وقال في معرض رده على المبادرة، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال تعتبر نفسها مركز العالم؛ ومبادرة شولتس تتيح لواشنطن الدور الرئيس في عملية التسوية، ونحن ضد المحاولات التي يبذلها الأميركيون لإبعادنا عن الحل، أو لتقليص دورنا، مطالباً بمشاركة فاعلة للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في هذا المؤتمر، بمعنى أن الرفض السوفياتي في المقام الأول يأتي في رفضها للمشاركة الشكلية في المؤتمر، خصوصاً أنها بينت أن مفهومها لتقرير المصير للشعب الفلسطيني، لا يعني دولة فلسطينية مستقلة، وأنه يمكن الاتفاق على صيغة لحق تقرير المصير، تفك الارتباط بينه وبين فكرة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة<sup>(2)</sup>.

#### 5- الموقف الإسرائيلي من مبادرة شولتس:

رفضت إسرائيل مبادرة شولتس على لسان رئيس حكومتها إسحق شامير "مبادرة شولتس صعبة التنفيذ، وغير معدة إعداداً جيداً، وتفرض أقصر الجداول الزمنية، ولا تحتوي شيئاً يضمن السلام والأمن لإسرائيل، والشيء الوحيد المقبول في المبادرة توقيع شولتس<sup>(3)</sup>.

(1) شاهين، أحمد، "مبادرة شولتس" في الميزان العربي ( 112/181).

(2) حيدي، أزمة المنطقة في ميزان الجبارين (ع 119 / 182).

(3) ح. ن، تكثيف الدبلوماسية الأمريكية بانتظار "الدخان الأبيض" (ع 116/181).

لذلك أرسل إسحق شامير رسالة إلى شولتس طالب فيها إدخال تعديلات معينة على الاقتراحات الأمريكية، مثل التخلي عن فكرة الافتتاح الدولي للمفاوضات، وعدم الإسراع ببدء المفاوضات بشأن التسوية الدائمة، ما دامت صيغة الحكم الذاتي لم تحقق قدراً من النجاح، كذلك أشار شامير في رسالته، إلى أن إجراء انتخابات مبكرة في المناطق المحتلة سوف يؤدي فقط إلى دفعها في اتجاه دولة فلسطينية، واقترح شامير التمسك بصيغة كامب ديفيد، وأن تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة لتجنيد موارد مالية، ودعم دولي لتحسين أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتأهيل سكان المخيمات في ظروف سكانية أفضل<sup>(1)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة أن جميع الأطراف المعنية رفضت مبادرة شولتس، مع اختلاف خلفيات الرفض، فرفضت إسرائيل المبادرة لأنها مازالت تتعامل مع القضية الفلسطينية على أساس قضية لاجئين، ويُمكن بحثها في إطار إنساني فقط. بينما الطرف الفلسطيني يرى في أن الانتفاضة الفلسطينية دعمت الحق الفلسطيني في دولته المستقلة، وأن المبادرة الأمريكية لا تُلبّي هذا الحق الفلسطيني، كما أن المنظمة رفضت صيغة الوفد الفلسطيني - الأردني، وطالبت باستقلالية فلسطينية في أية مؤتمر للسلام؛ وانسجم الموقف الفلسطيني مع الموقف الأردني، في رفض الإنابة عن الشعب الفلسطيني في أي مفاوضات سلام، مما مهد لمنظمة التحرير الفلسطينية، بلورة برنامج سياسي جديد، في محاولة للاستفادة من الانتفاضة الفلسطينية من جهة، والمناخ الدولي الداعم للتسوية من جهة أخرى، وهو ما سنتم مناقشته في البرنامج التالي.

### ثانياً: برنامج منظمة التحرير الفلسطينية 1988:

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته 19 في الجزائر في الفترة ما بين 12-15 نوفمبر (تشرين الثاني) 1988، لبحث في البدائل المتاحة للاستفادة من استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وفك الارتباط ما بين الأردن والضفة الغربية، والاهتمام الدولي بإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

وفي ختام دورة المجلس الوطني صدر عنه، وثيقتان الأولى: تناولت اعلان استقلال فلسطين، والثانية: البيان السياسي للمجلس الوطني، تضمن برنامج سياسي للسلام، وقد احتوت الوثيقتان على التالي:

(1) العبدالله وعبدالله، "مشروع شولتس" حركة لملء الفراغ (ع 128/181).

(2) شاهين، أحمد، قيود عربية على ممارسة القرار الفلسطيني (ع 111/187).

## أ- وثيقة الاستقلال:

بعد مقدمة تاريخية لنضال الشعب الفلسطيني وسعيه لتجسيد الهوية الفلسطينية منذ سقوط الدولة العثمانية وحتى قيام الانتفاضة الفلسطينية، واستناداً على قرار التقسيم 181؛ أعلن المجلس الوطني عن قيام دولة فلسطين<sup>(1)</sup>، فوق الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، لتكون دولة للفلسطينيين أينما كانوا. فيها يُطورون هويتهم الوطنية والثقافية، وتلتزم دولة فلسطين بمبادئ الأمم المتحدة، وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ التعايش السلمي، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها<sup>(2)</sup>.

## ب- البرنامج السياسي:

استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم 15 نوفمبر (تشرين الثاني) 1988، تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية عزمها الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، بالوسائل السلمية وفق الأسس التالية:

- ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال الخاص بقضية الشرق الأوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية، تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيه منظمة التحرير الفلسطينية؛ الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعلى قدم المساواة، آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري مجلس الأمن رقم 242، 338، ولتنفيذهما، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية، والعربية، التي احتلتها منذ عام 1967، بما فيها القدس العربية.

- إلغاء جميع إجراءات الإلحاق، والضم، وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، والعربية، منذ عام 1967.

---

(1) لاقى إعلان الاستقلال اعترافاً من معظم دول العالم، واعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان الاستقلال الفلسطيني في دورتها السنوية في 13 ديسمبر (كانون الثاني) 1988، وأصبحت دولة فلسطين محل منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب لدى الأمم المتحدة (شاهين، أحمد: إدارة فلسطينية للتضامن العربي (ع 190/107)).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني اعلان الاستقلال (ع 188/3-5).

- السعي إلى وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة، لحماية شعبنا، ولتوفير مناخ مواتٍ لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي، والوصول إلى تسوية سياسية شاملة، وتحقيق الأمن والسلام للجميع، بقبول ورضى متبادلين، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي.
  - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.
  - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين، لأتباع جميع الأديان.
  - يضع مجلس الأمن، ويضمن، ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة، بما فيها الدولة الفلسطينية.
  - يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني قراراته السابقة، بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين، الأردني والفلسطيني، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كوندراالية، وعلى أساس الاختيار الطوعي، والحر، للشعبين الشقيقين، تعزيزاً للروابط التاريخية، والمصالح الحيوية المشتركة فيما بينهما<sup>(1)</sup>.
- مما سبق يُمكن ملاحظة أن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بشكل واضح بقرار التقسيم 181، ووافقت على أن تكون مباحثات السلام بناء على قرار مجلس الأمن الدولي 242، 338، وفي ذلك اعتراف من منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، كما حددت الطرق السلمية ونبذ الإرهاب وسيلةً لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وبالتالي حققت جميع الشروط المطلوبة منها أمريكياً للقبول بالمنظمة كطرف ممثل للشعب الفلسطيني، كما أنها في البند الأخير أشارت إلى عدم معارضتها لربط مصير الأراضي الفلسطينية من خلال كوندراالية مع الأردن، في تناغم مع الأطروحات الأمريكية، التي تتعارض مع ربط تقرير المصير بدولة فلسطينية مستقلة.

### 1- الموقف الإسرائيلي من برنامج المنظمة في 1988:

رفضت إسرائيل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وبررت رفضها بالتالي:

- المجلس الوطني الفلسطيني لم يقرر نبذ "الإرهاب"، بل على العكس يشجع الإرهاب، داخل "إسرائيل"، وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية لا تُوجه "الاضطرابات" في المناطق

(1) مجلة شؤون فلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني: البيان السياسي (ع 188/ص 9-10).



- المحتلة، يتوجب عليها إثبات ذلك، وإذا لم تنجح فهذا يعني أنها لا تسيطر على الأرض.
- إن القرار 242 لا يحتمل أية إضافات، وكل إضافة هي بمثابة تغيير، خاصة أن إعلان الاستقلال يذكر حق تقرير المصير وحق العودة، اللذين يُعتبران بمثابة فرض شروط مسبقة قبل بدء المفاوضات.
- لا توافق إسرائيل على الاعتراف الغامض فيها، أو الاعتراف المشروط بحقها في الوجود؛ هذا لأن إسرائيل ليست مستترة، أو دولة مع وقف التنفيذ<sup>(1)</sup>.
- بمعنى أن على منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل رسمياً، والسعي لوقف الانتفاضة الفلسطينية، ونبذ الكفاح ضد الكيان الصهيوني، مقابل حل القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية لاجئين.

## 2- الموقف الأمريكي من برنامج المنظمة 1988:

رفضت أمريكا برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبرته غامضاً؛ لأنه لم ينص صراحة على الاعتراف بإسرائيل، كما أن الفقرة المُتضمنة الاعتراف بالقرارين الدوليين 242، و338 غير كافية، ثم صعدت أمريكا من موقفها المُعادي لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ بأن منعت منح تأشيرة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات؛ لدخول أمريكا؛ من أجل المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ديسمبر (كانون الأول) 1988<sup>(2)</sup>.

أثار الموقف الأمريكي استياء الدول العربية الساعية للسلام، واعتبرته موقفاً مُدمراً لجهود السلام، فأسّرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبيان موقفها بالتالي:

- إن قرار منع دخول عرفات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليس قراراً موجهاً ضد اللغة السياسية التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية في مبادرتها للسلام، ولا يهدف إلى توجيه ضربة للجهود التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية؛ من أجل أن تثبت رغبتها في التفاوض السلمي مع إسرائيل.

- الإدارة الأمريكية تنوي فعلاً تشجيع منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين عموماً على التحرك الجاد نحو السلام؛ لذلك تتمنى الولايات المتحدة الأمريكية، أن يُطور الفلسطينيون

(1) عبدالله، ردود الفعل الاسرائيلية على اعلان الاستقلال (ع 84/190).

(2) شبيب، هجوم السلام الفلسطيني (ع 100 / 190).

مواقفهم، وتوضيحها بما يتناسب مع الشروط الأمريكية؛ لتصبح منظمة التحرير الفلسطينية، طرفاً في مفاوضات السلام المُقبلة.

- في حال استجابة منظمة التحرير الفلسطينية للشروط الأمريكية، يُمكن توقع بدء نوع من الحوار الفلسطيني - الأمريكي، يُساعد في بناء جسور الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين<sup>(1)</sup>.

وبناء عليه قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، بعقد مؤتمر صحفي في 14 ديسمبر (كانون الأول) 1988، في جنيف، أعلن فيه التالي:

- رغبة منظمة التحرير الفلسطينية بالسلام استراتيجية، وليست تكتيكية.

- حصولنا على دولة يُقدّم الخلاص إلى الفلسطينيين، والسلام إلى الفلسطينيين والإسرائيليين.

- تقرير المصير يعني "البقاء" للفلسطينيين، وأن بقاءنا لا يدمر بقاء الإسرائيليين.

- قبولنا بالقرارين 242، 338، كأساس للمفاوضات مع إسرائيل، ضمن المؤتمر الدولي.

- حق جميع الأطراف بالوجود في سلام وأمن، بما فيها الدولة الفلسطينية وإسرائيل وجيرانها؛ وفقاً لقرار 242.

- نرفض بالمطلق جميع أشكال الإرهاب، بما فيها إرهاب الأفراد والجماعات والدولة.

- ليكن واضحاً تماماً أنه لا يُمكن لعرفات ولا لغيره، أن يوقف الانتفاضة. ستتوقف الانتفاضة فقط عندما تُتخذ خطوات عملية وملموسة تجاه حصولنا على أهدافنا الوطنية، وإقامة دولة فلسطين المستقلة<sup>(2)</sup>.

كان الرد الأمريكي سريعاً على المؤتمر الصحفي لعرفات، فأعلنت بعد ساعات من المؤتمر عن فتح حوار بين أمريكا ومنظمة التحرير الفلسطينية، عبر سفير أمريكا في تونس<sup>(3)</sup>، مع التأكيد على أن هذا الحوار لا يضمن موافقة إسرائيل على المشاركة في مؤتمر دولي، وأن الأميركيين ستنفوضون حول "الحقوق السياسية" للشعب الفلسطيني، وأن فهمهم للحقوق

---

(1) ح. ن: المقاومة الفلسطينية دولياً: توازن الحوار (ع 190 / 113 - 114).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، عرفات حق الوجود للجميع (ع 141/190 - 142). انظر الملحق رقم (6).

(3) Rigby, living the intifada(p11).

السياسية، لا يعني بأي شكل من الأشكال الموافقة على دولة فلسطينية<sup>(1)</sup>.

يُمكن فهم هذه الخطوة الأمريكية من خلال الرسالة التي بعثتها لإسرائيل تُوضح فيها أسباب القبول بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي جاء فيها: "الولايات المتحدة ملتزمة بتعهداتها لإسرائيل في عام 1975، بعدم خوض أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، قبل أن تُعلن صراحة الاعتراف بإسرائيل، والقبول بقراري مجلس الأمن 242، 338، دون شروط، ونبذ الإرهاب، ولأن الخطاب الأخير لعرفات قد لبي هذه الشروط بوضوح، فإن الولايات المتحدة ستفتح حواراً مع منظمة التحرير الفلسطينية ؛ لضمان بقاء إسرائيل آمنة وقوية<sup>(2)</sup>.

رغم أن الولايات المتحدة كانت واضحة بأن الحوار الأمريكي - الفلسطيني جاء نتيجة لنجاح أمريكا في فرض شروطها على منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(3)</sup>، نجد أن مجلة شؤون فلسطينية حاولت إبراز الموافقة الأمريكية على الحوار بأنه نجاح للدبلوماسية الفلسطينية، وخضوع أمريكي (لهجوم السلام الفلسطيني!).

فكتب سميح شبيب أن القرار الأمريكي جاء نتيجة فشل الولايات المتحدة في دفع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تقديم تنازلات تمس جوهر القضية الفلسطينية، ونتيجة للعزلة الدولية التي أحدثتها مبادرة السلام الفلسطينية، وفرضت على أمريكا ضرورة التعاطي مع الوقائع السياسية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية<sup>(4)</sup>.

ورغم اعتراف نيل حيدري بأن رغبة المنظمة في الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتلبيتها للشروط الأميركية، هي التي صنعت القرار الأمريكي بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذا الاعتراف جاء بعد دراسة طويلة للضغوط السوفياتية، والأوروبية، والعربية على الولايات المتحدة لقبول بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، لإظهار القبول بالشروط الأمريكية بمظهر الانتصار السياسي<sup>(5)</sup>.

---

(1) ح. ن، توازن الحوار (ع115/190)؛ أيوب، مبادرة السلام الفلسطينية (ص 43-44).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، رسالة شولنتس إلى شامير وبيرس قبل بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية (ع 143 / 190). انظر الملحق رقم (7).

(3) مجلة شؤون فلسطينية، القرار الأمريكي بفتح حوار مع م.ت.ف. (ع190 / 144).

(4) شبيب، هجوم السلام الفلسطيني (ع 102 / 190).

(5) حيدري، حدود الفرصة الفلسطينية (ع190 / 24).

وتجاهلت المجلة الرفض الفلسطيني لتفسير ياسر عرفات لمقررات المجلس الوطني، الذي يصل إلى درجة الإجماع باستثناء حركة فتح والحزب الشيوعي<sup>(1)</sup>.

فقد تضمن المؤتمر الصحفي لياسر عرفات الموافقة على قراري مجلس الأمن 242 و338، كأساس للمفاوضات، وأسقط شرط الحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإدانة الإرهاب بكافة أشكاله، تعني الاستجابة للتفسير الأمريكي للكفاح الفلسطيني، بأنه إرهاب، وهو ما يتناقض حتى مع التفسير الأممي لحق الشعوب في مقاومة الاحتلال، إضافة إلى ما ورد في المؤتمر من اعتراف بدولة إسرائيل، والذي تحاشى البيان السياسي للمجلس الوطني ذكرها.

وفي تناقض واضح ما بين طريقة تعاطي المجلة مع السياسة الأمريكية في كل المشاريع السابقة، بفضح تكررها للحقوق الفلسطينية، وتحيزها الكامل لإسرائيل، نجد أن المجلة في تعاطيها للموقف الأمريكي الجديد بأن القرار الأمريكي يُعزز فرص السلام في الشرق الأوسط.

وكتبت المجلة أن القرار الأمريكي بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، حدث تاريخي يُعزز فرص السلام في الشرق الأوسط، ومكسب فلسطيني يُمكن تحديده في أمرين الأول: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل للشعب الفلسطيني، والثاني: رغم أن أمريكا ترفض الدولة الفلسطينية، إلا أنها تعترف بالهوية الفلسطينية والكيان الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

مما سبق نلمس تحول مجلة شؤون فلسطينية من مساهم في تشكيل الوعي الفلسطيني، إلى اكتفائها بأن تكون وعاءاً ثقافياً، مُلتزم بالخط السياسي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

#### **الأسباب التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية للاستجابة للشروط الأمريكية:**

- من الأسباب التي دعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاستجابة للشروط الأمريكية:
- القناعة الراسخة لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أن ميزان القوى الإقليمي لا يُتيح للفلسطينيين إنجاز حق تقرير المصير بالقوة<sup>(3)</sup>.
  - القناعة الراسخة لدى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والدول العربية التي تُساندها في

---

(1) الشريف، البحث عن كيان (ص 374).

(2) شاهين، أحمد، إدارة فلسطينية للتضامن العربي (ع 110/190).

(3) شبيب، هجوم السلام الفلسطيني (ع 101/190).

تحركاتها نحو السلام وخصوصاً مصر والسعودية، أن تفعيل أية مبادرات سياسية، لا يمكن أن يتم دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>.

- مع اقتراب الانتفاضة الفلسطينية من عامها الأول سلّطت الصحافة الإسرائيلية الضوء على الخسائر والأضرار التي لحقت باقتصاد المناطق المحتلة؛ بسبب تغيب العمال العرب عن العمل في "إسرائيل"، ووقف العمل جزئياً، في قطاعات الإنتاج والتجارة، وارتباك الأعمال الزراعية، والعقوبات التي فرضتها إسرائيل على الفلسطينيين، وتعطل دراسة الطلاب؛ مما أدى إلى انخفاض إيرادات الفلسطينيين، وجعل حياتهم اليومية صعبة، وتحول المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع منهك اقتصادياً واجتماعياً<sup>(2)</sup>؛ وضع علامات استفهام حول مدى قدرة الفلسطينيين على الاستمرار في انتفاضتهم، دون وجود أفق سياسي، يُشكل حافزاً لتضحياتهم اليومية.

- وعي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأن الانتفاضة لن تستمر إلى مالا نهاية، ولابد من سرعة توظيفها سياسياً، في عقد مؤتمر دولي للسلام؛ لذلك طالب ياسر عرفات بعد الموافقة الأمريكية على الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، بخطوات واضحة ومحددة للإعداد لمؤتمر دولي للسلام<sup>(3)</sup>.

مما سبق يُمكن ملاحظة أن هذه الأسباب في مجملها منطقية، لكن الرضوخ للشروط الأمريكية، يبقى في إطار المغامرة السياسية، لعدم وجود أية إشارة من الطرف الإسرائيلي باستعداده للاعتراف بالحقوق الفلسطينية، وفي ظل تأكيد أمريكي بأنها لن تُمارس أي ضغط على إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن الاستجابة للشروط الامريكية جاء بقرار منفرد، والقرارات الفردية - في ظل وجود مؤسسات للقرار الجماعي - يصعب حمايتها حتى وإن كانت صائبة، بينما القرار الجماعي، حتى وإن كان غير صحيح، فمن السهل معالجته.

مع التتويه هنا أن الانتفاضة قد لا تستمر طويلاً، لكن لأن هذه الانتفاضة هي نتيجة طبيعية للاحتلال، وتراكمية في أسبابها وتطورها، فإنها لا بد أن تعود بأشكال أخرى، وأقوى، طالما أن الاحتلال موجود.

---

(1) شاهين، إدارة فلسطينية للتضامن العربي (ع 107/190 - 109).

(2) المدهون، بداية العام الثاني للانتفاضة: مزيد من الضغط الدبلوماسي (ع 128/190).

(3) شاهين، أحمد، إدارة فلسطينية للتضامن العربي (ع 110/190).

### 3- الموقف الإسرائيلي من الحوار الأمريكي - الفلسطيني في مجلة شؤون فلسطينية:

استمرت المجلة في نهجها الداعم لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فذهبت في تحليلها لردة الفعل الإسرائيلية على الحوار الأمريكي الفلسطيني، إلى تشبيه الاستجابة الأمريكية للتنازلات الفلسطينية بالصاعقة أو الهزة الأرضية، نظراً لرفض إسرائيل التعامل من حيث المبدأ مع منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(1)</sup>، متعافلة أن إسرائيل المستفيد الأول من التنازلات الفلسطينية. خصوصاً أن الحوار الأمريكي مع المنظمة لا يعني فتح صفحة من "الخصام" مع إسرائيل، فالولايات المتحدة ملتزمة بحماية إسرائيل في وجه الضغوط الدولية، ولن تسمح بعزل إسرائيل دولياً<sup>(2)</sup>.

وفي سياق متصل مع ما سبق حاولت المجلة استكشاف التحرك الإسرائيلي في ضوء المناخ الدولي الضاغط في اتجاه تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، وتوقعت أن تقدم إسرائيل على طرح مبادرة للسلام، لأن الرفض المطلق يدفع في اتجاه عزلة دولية لإسرائيل<sup>(3)</sup>، وهو ما سيتم مناقشته في المشروع التالي.

### ثالثاً: مشروع شامير 1989:

قام رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل (نيسان) 1989، قدم خلالها أفكاراً للسلام قوامها التالي:

- تقوم أية مفاوضات سلام على أساس اتفاقية كامب ديفيد.
- يجب على الدول العربية التخلي عن سياسة الحرب السياسية، والمقاطعة الاقتصادية بالمفاوضات والتعاون.
- بذل جهد دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبمشاركة إسرائيل؛ من أجل حل قضية اللاجئين، بما يضمن لهم مأوى ملائماً وحياء كريماً، بعيداً عن المسار السياسي.
- إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لانتخاب وفد للتفاوض بشأن تسوية مرحلية قوامها الحكم الذاتي، وفي أعقاب ذلك تأتي مفاوضات؛ من أجل التوصل إلى اتفاق دائم،

(1) عبدالرحمن، محمود، بدء الحوار الأمريكي- الفلسطيني "هزة أرضية" في إسرائيل (ع 122/190).

(2) حيدري، حدود الفرصة الفلسطينية (ع 27/190). انظر الملحق رقم (8).

(3) عبدالرحمن، محمود، بدء الحوار الأمريكي- الفلسطيني "هزة أرضية" في إسرائيل (ع 124/190).

ويتم فيها دراسة كل الخيارات المقترحة<sup>(1)</sup>.

رحبت أمريكا باقتراح شامير بإجراء انتخابات في المناطق المحتلة<sup>(2)</sup>؛ مما شجع إسرائيل على تقديم مبادرة تفصيلية للسلام، اعتمدها الحكومة الإسرائيلية في 14 مايو (أيار) 1989<sup>(3)</sup>، تقوم على التالي:

#### أ- فرضيات أساسية:

- تحقيق السلام يتم بالمفاوضات المباشرة، وفقاً لمبادئ كامب ديفيد.
- تُعارض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية.
- لن تتفاوض إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية.

#### ب- السلام مع الدول العربية:

- ترى إسرائيل أهمية أن يكون السلام القائم بين إسرائيل ومصر والمركز على اتفاقية كامب ديفيد، حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام في المنطقة.
- يهدف السلام مع الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل، وإلغاء المقاطعة، وإقامة علاقات دبلوماسية، والتعاون الإقليمي والثنائي.

#### ت- المشكلة الفلسطينية:

- لا بد من جهد دولي وبمشاركة جميع الأطراف لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، وتحسين ظروف معيشتهم، وإعادة تأهيلهم.
- إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لاختيار ممثلين للسكان.
- تدخل إسرائيل وممثلي السكان في غزة والضفة الغربية في مفاوضات؛ لإقامة حكم ذاتي، وتوجّه الدعوة إلى كل من الأردن ومصر للمشاركة في المفاوضات، إذا رغبتا في ذلك.
- يستمر الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات، كفترة انتقالية، يتولى السكان خلالها إدارة شؤونهم في مجالات الحياة الجارية، وتبقى إسرائيل مسؤولة عن شؤون الأمن، والعلاقات الخارجية،

---

(1) rigby, living the intifada, p 11.

(2) حيدري، الحل الأميركي الوسط (ع195/126).

(3) مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع195/181).

وعن كل ما يتعلق (بمواطني إسرائيل)<sup>(1)</sup> في الضفة الغربية، وقطاع غزة.

- تتم المفاوضات النهائية في موعد أقصاه السنة الثالثة من بدء تطبيق الحكم الذاتي، بين إسرائيل وممثلي الحكم الذاتي والأردن؛ لتوقيع سلام بين إسرائيل والأردن.
- جوهر الحل النهائي انجاز ترتيبات السلام والحدود بين إسرائيل والأردن<sup>(2)</sup>.

وتعهد شامير في النقاشات الداخلية للمشروع في إسرائيل، بعدم السماح لسكان القدس الشرقية بالمشاركة في الانتخابات، والاستمرار في بناء المستوطنات؛ مع عدم التنازل عن أية أراضٍ محتلة، والتعهد بعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية تحت أي ظرف، وعدم إجراء أي انتخابات قبل وقف الانتفاضة الفلسطينية<sup>(3)</sup>، كما قام شامير بتوضيح مفهومه للحكم الذاتي بأن المقصود منه "أن يشتغل الناس، ببعضهم البعض بعيداً عن الأمن، وبعيداً عن السياسة الخارجية"<sup>(4)</sup>، بمعنى إضفاء الصبغة الشرعية للاحتلال.

لم يكن مشروع شامير قفزة في الهواء وإنما نتيجة لتفاعلات على الصعيد الداخلي في إسرائيل، فرضتها الانتفاضة الفلسطينية، وفرضتها التفاعلات الخارجية مع الانتفاضة الفلسطينية كما مر في المشروعين السابقين، فقامت مجلة شؤون فلسطينية بشرح المناخ السياسي في داخل إسرائيل؛ الذي ظهر به مشروع شامير، كما قامت المجلة في سرد مواقف الأطراف المعنية من مشروع شامير، وهذا ما سيتم إيضاحه على الشكل التالي:

### 1- المناخ السياسي داخل إسرائيل الذي أنتج مشروع شامير:

قامت مجلة شؤون فلسطينية في شرح مفاهيم السلام في إسرائيل بشكل دقيق ومنهجي، حرصت فيه أن يشمل جميع مكونات المجتمع الإسرائيلي، يمكن إجمالها في التالي:

أ- قام مجموعة من كبار الأكاديميين في إسرائيل، وخارجها، وبعضهم من ضباط الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، بإعداد تقرير في معهد يافيه للدراسات الاستراتيجية، الذي يرأسه اللواء

---

(1) يقصد بمواطني إسرائيل المستوطنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمعنى إضفاء الطابع الشرعي للمستوطنات والمستوطنين.

(2) مجلة شؤون فلسطينية، الخطة السياسية للحكومة الإسرائيلية (ع195/ 159-161). انظر الملحق رقم (9).

(3) حيدري، ملامح الحل المؤجل (ع 197/ 122).

(4) نافع، الطريق إلى مدريد (ص 63).



(احتياط) اهارون ياريف<sup>(1)</sup>، استعرض الخيارات التي يطرحها الوضع القائم في المنطقة:

- استمرار الوضع الراهن في المناطق المحتلة.
- تطبيق الحكم الذاتي، سواء بصيغته الضيقة الواردة في اتفاقتي كامب ديفيد، أم بصيغة توفر صلاحيات أوسع للسلطة الفلسطينية المحلية.
- ضمّ المناطق المحتلة نهائياً إلى إسرائيل.
- إقامة دولة فلسطينية مستقلة تضمّ معظم مناطق الضفة وقطاع غزة.
- انسحاب إسرائيلي من جانب واحد من غزة.
- إقامة اتحاد فيدرالي أردني - فلسطيني في معظم أراضي الضفة والقطاع<sup>(2)</sup>.

الجديد في هذه الدراسة من (الزاوية الإسرائيلية)، هو أن طاقم الباحثين رأى في هذه الخيارات استحالة التطبيق لأسباب مختلفة، وبالتالي جاء الخيار السابع، الذي طرح إمكان تطبيق حكم ذاتي في المناطق المحتلة، كحل مؤقت يمتد إلى 15 سنة، بحيث يتيح في النهاية إمكانية إقامة دولة فلسطينية ضمن تسوية نهائية ودائمة، وهذا الخيار الذي يدعو إليه الباحثون الاسرائيليون، يستند إلى أربعة منطلقات أساسية:

- أن استمرار الوجود الإسرائيلي في المناطق المحتلة كافة، والسيطرة على السكان العرب هناك سيكلف إسرائيل غالياً، وسيؤدي في النهاية إلى إلحاق الضرر بها استراتيجياً، سواء من الناحية الديمغرافية، أم من ناحية العلاقات مع الولايات المتحدة، أم وحدة الصف اليهودي في الخارج وتضامنه مع إسرائيل.
- الحفاظ على أمن إسرائيل يُمكن التوصل إليه من خلال تمركز عسكري إسرائيلي دائم في مواقع محددة، دون الحاجة إلى السيطرة مادياً على المناطق وسكانها الفلسطينيين.
- إقامة دولة فلسطينية في نهاية المطاف، تضم معظم المناطق المحتلة، لن يُشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل، في حال الإصرار على ترتيبات أمنية معيّنة؛ تُرافق إقامة هذه الدولة.

---

(1) اهارون ياريف: ولد في موسكو 1920، واستوطن إلى فلسطين في 1935، رئيس استخبارات في الجيش الإسرائيلي في الفترة (1964-1972)، وضع أسس مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لتل أبيب، توفي في 1994 (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية (ص 522-523).

(2) بسطامي، الطروحات الإسرائيلية للتسوية (ع 127/194 - 128).

- حل النزاع القائم في المنطقة لا يمكن التوصل إليه بدون مفاوضات مباشرة مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني<sup>(1)</sup>.

وفي المقابل، فإن واضعي الدراسة يطالبون الفلسطينيين بتنفيذ الالتزامات التالية:

- الاعتراف بوجود إسرائيل، والتسليم به، واعتبار الصهيونية هي الحركة الوطنية للشعب اليهودي، والتخلي عن حق العودة، وعن المطالبة بأية أراض ضمن حدود 1967، تصرّ إسرائيل على الاحتفاظ بها لأغراض أمنية واستراتيجية.

- المشاركة في عملية السلام، بدون التزام إسرائيلي مسبق بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

- الموافقة على مرحلة انتقالية قد تستمر 15 عاماً، لا يسمح خلالها بإقامة دولة فلسطينية، فيما تحتفظ إسرائيل بكافة الترتيبات الأمنية الحالية.

- الإقرار بأن أية تسوية نهائية مع إسرائيل، سوف تتضمن تنازلات إقليمية في الضفة والقطاع، بالإضافة إلى ترتيبات أمنية دائمة.

إلى جانب ذلك، أقرّ واضعو الدراسة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي العنوان الذي يجب أن تتوجه إليه إسرائيل؛ من أجل التفاوض بشأن الحل المقترح<sup>(2)</sup>.

#### ب- رؤية حزب العمل الإسرائيلي للسلام:

قدم حزب العمل الإسرائيلي رؤية للسلام في برنامجه الانتخابي للكنيست الثاني عشر في نوفمبر 1988، تقوم على التالي:

- وقف الانتفاضة قبل الدخول في أية مفاوضات سياسية.

- يتم التفاوض حول مصير المناطق المحتلة مع حكومة الأردن، في وفد أردني - فلسطيني مشترك.

- تبدأ عملية التفاوض في مؤتمر دولي، لا يتمتع بصلاحيات تكفل له حق فرض قرارات.

- يهدف المؤتمر الدولي إلى دفع الأطراف نحو المفاوضات المباشرة.

---

(1) عبدالرحمن و الزرو، الفكر السياسي الإسرائيلي (ص 49-50).

(2) بسطامي، الطروحات الإسرائيلية للتسوية (ع 127/194 - 128).

- القدس الموحدة ستبقى عاصمة إسرائيل، دون إجراء أية مفاوضات حولها<sup>(1)</sup>.
- إجراء انتخابات لاختيار ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.
- منح السكان حكماً إدارياً واسعاً.
- تحديد طابع التسوية الدائمة والنهائية بعد فترة زمنية، يستطيع (سكان المناطق)<sup>(2)</sup> الاختيار ما بين كونفدرالية مع الأردن، أو فيدرالية مع إسرائيل<sup>(3)</sup>
- ت- موقف الليكود من السلام:

ناقشت مجلة شؤون فلسطينية، جذور مشروع شامير في البرنامج الانتخابي لليكود في انتخابات الكنيست الثاني عشر، التي أجريت في ظل الانتفاضة الفلسطينية في نوفمبر (تشرين الثاني) 1988، وتلك الانتخابات هي التي أفرزت إسحق شامير رئيساً للوزراء، حيث جاء في البرنامج الانتخابي: رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، واعتبارها أراضٍ "محررة" تم استرجاعها في 1967، وبالتالي سيعمل الليكود على عدم تسليم الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلى أية سلطة أجنبية، وسيستمر الليكود في بناء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات الحالية في الأراضي الفلسطينية، وأن الحكم الذاتي وفق اتفاقية كامب ديفيد، لا يشتمل أية صلاحيات تنفيذية أو سياسية<sup>(4)</sup>.

وتوصلت مجلة شؤون فلسطينية إلى نتيجة من خلال مقارنة رؤية حزب العمل وحزب الليكود- أكبر حزبين في إسرائيل- أن العمل والليكود يتفقان على مبادئ وأسس استراتيجية عدة، أهمها:

- رفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- رفض الانسحاب الكامل من كل الأراضي المحتلة في عدوان 1967.
- عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

(1) ابراهيم، المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر (ع 23/197).

(2) سكان المناطق: مصطلح سياسي إسرائيلي، يقصد أن الحكم الذاتي للسكان وليس للأرض، فالمناطق إسرائيلية، والسكان ليسوا شعب مرتبط بالأرض.

(3) عبدالرحمن و الزرو، الفكر السياسي الإسرائيلي (ص 61-62).

(4) ابراهيم، المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر (ع 22/197).

- رفض فكرة المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات.

- طرح التفاوض المباشر أسلوباً للتسوية.

- بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل<sup>(1)</sup>.

وبالتالي لا يوجد اختلافات جوهرية بين العمل والليكود بشأن القضية الفلسطينية.

ث- موقف الجمهور الإسرائيلي من السلام:

قدمت مجلة شؤون فلسطينية رؤية الجمهور الإسرائيلي للفلسطينيين على مدار السنوات

التالية:

- في عام 1984 أعلن أكثر من نصف الجمهور الإسرائيلي (53 بالمئة) أنهم يرفضون

السكن المشترك مع العرب، وأعلن 65 بالمئة من الإسرائيليين أنه لا يمكن الوثوق بأغلبية

العرب في إسرائيل، ودعا 60 بالمئة إلى تعزيز الإشراف عليهم من أجهزة الدولة.

- في عام 1985، وافق 66 بالمئة من الإسرائيليين على فرض عقوبة الإعدام على الفدائيين

الذين يتم إلقاء القبض عليهم، بينما أعلن 60 بالمئة منهم عن تأييدهم لإصدار عفو عام عن

أعضاء المنظمات الإرهابية اليهودية، الذين ارتكبوا عمليات قتل منظمة ضد الفلسطينيين.

- في عام 1986، أعرب 92 بالمئة من الشبيبة اليهودية؛ أن لليهود حقاً كاملاً في كل

فلسطين؛ بينما اعتقد 28 بالمئة منهم بأن للعرب حقوقاً ضئيلة في فلسطين.

- في عام 1988، أيد 46 بالمئة من الإسرائيليين سياسة البطش التي تمارسها السلطات

الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بينما اعتبر 40 بالمئة من الإسرائيليين أن

هذه السياسة لينة جداً، وطالبوا بتشديد القمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين، أما الذين

اعتبروا أن تلك السياسة قاسية، فلم يزيدوا على سبعة بالمئة من الإسرائيليين<sup>(2)</sup>.

مما سبق يُمكن ملاحظة أن المجلة شملت كل مكونات المجتمع الإسرائيلي، وظهر

بشكل جلي أن التطرف الإسرائيلي، هو سيد الموقف في إسرائيل، وهو ما يتنافى تماماً مع

الموقف العربي الذي يجنح للسلم منذ عدوان 1967، وبناء عليه طرحت مجلة شؤون فلسطينية

---

(1) سعادة، عمر، مفهوم السلام في الثقافة السياسية الإسرائيلية (ع 197/ 71)؛ ابراهيم، المشكلة الفلسطينية

في انتخابات الكنيست الثاني عشر (ع 197/ 38).

(2) سعادة، مفهوم السلام في الثقافة السياسية الإسرائيلية (ع 197/ 65).

نتيجة لهذا التطرف أنه مالم تحدث حرب ضخمة بين العرب وإسرائيل، فإن مستقبل السلام يصنع داخل إسرائيل، وليس خارجها، فلا الولايات المتحدة الأمريكية، ولا الدول العربية، يمكنها فرض خياراتهما على إسرائيل، فيما يتعلق بالضفة الغربية، وقطاع غزة، أو الأراضي المحتلة لسوريا ولبنان، وأن حصيلة النقاشات الداخلية في إسرائيل، هي التي تقرر شكل السلام، والتسوية للصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(1)</sup>.

## 2- مواقف الأطراف المعنية من مشروع شامير:

كان الموقف الأمريكي هو الموقف الأهم والمحوري في بلورة وفهم مواقف الأطراف الأخرى المعنية في الصراع العربي - الإسرائيلي، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تكتفِ بأخذ موقف واضح من المشروع، وإنما قامت بدفع جميع الأطراف في اتجاه موقفها، يعكس في حينه بداية توجه العالم نحو سياسة القطب الواحد، وانتهاء نفوذ الاتحاد السوفياتي في العالم.

وافقت الولايات المتحدة على مشروع شامير، وقال وزير خارجيتها جيمس بيكر، عن مقترح الانتخابات " بأن الحكومة الاسرائيلية قدّمت خطة تستحقّ تجاوباً فلسطينياً وعربياً، وتُشكل بداية مهمة وإيجابية في الطريق نحو المفاوضات البناءة"<sup>(2)</sup>، ولم تكتفِ الولايات المتحدة بتأييد المشروع، وإنما أرسلت مندوب لكل من الاتحاد السوفياتي و الأردن ومصر؛ لدفعهم نحو الموافقة على مشروع شامير<sup>(3)</sup>.

كان المدخل الأمريكي في تحركاتها هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحفظ على بعض نقاط المشروع، كضرورة مشاركة الفلسطينيين في القدس الشرقية في الانتخابات، وأن الانتخابات يجب أن تكون تحت إشراف دولي، ورغبة أمريكية بمشاركة فلسطينيين من الخارج في المفاوضات النهائية، لكنها ترى في الانتخابات مدخلاً لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وأنها تحتاج إلى موقف (غير رافض) للمشروع من الأطراف المعنية يُساعدها على انتزاع موافقة إسرائيلية على تحفظاتها<sup>(4)</sup>.

كان هناك قبولاً من الاتحاد السوفياتي للموقف الأميركي الداعي إلى الموافقة على فكرة الانتخابات في الأراضي المحتلة، وقبولاً بالعمل مع الأطراف المعنية لتذليل العقبات التي

(1) شاهين، أحمد، رؤية إلى مكونات الصراع العربي - الإسرائيلي (ع 93/199).

(2) Quant, Peace Process(p296).

(3) حيدري، الحل الأميركي الوسط (ع 123 / 195، 126).

(4) المدهون، الانتفاضة نحو تحول نوعي (ع 148 / 195).

تعتبر عملية إجرائها، كما كان هناك تفهماً سوفياتياً للموقف الأمريكي، الداعي إلى تأجيل فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام، والتركيز على الانتخابات كمدخل للمفاوضات المباشرة<sup>(1)</sup>.

وجاء الموقف الأوروبي متناسق مع التحركات الأمريكية والتطلعات العربية، فأصدر المجلس الأوروبي في بداية يوليو (تموز) 1989، بياناً حول الشرق الأوسط، أعرب فيه عن اقتراح الانتخابات في الأراضي المحتلة في عدوان 1967، يُمكن أن يُساهم في عملية السلام، شريطة أن تأتي الانتخابات مسجلة داخل عملية حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي - الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

ومصرياً ظهر في الموقف المصري مدى الانسجام السياسي المصري الأمريكي تجاه الموقف من مشروع شامير، حيث أعلن السفير المصري في إسرائيل محمد بسيوني أن مصر ترغب في تلقي إيضاحات تتعلق بمشروع شامير، لإجراء انتخابات في الأراضي المحتلة، وأنه من الممكن أن يكون المشروع خطوة في اتجاه السلام الشامل<sup>(3)</sup>؛ بعد تطوير خطة الانتخابات، بحيث يُمكن للفلسطينيين التعامل معها<sup>(4)</sup>.

بينما كان الموقف الأردني أكثر حذراً في الموقف من مشروع شامير، فعلق الأردن على المقترحات الإسرائيلية الفاضية بإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بأنها غامضة إلى درجة لا يُمكن أخذها جدياً، وأنها تهدف إلى خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية<sup>(5)</sup>.

وفلسطينياً تحرك الأمريكيون في اتجاهين الأول: الالتقاء بشخصيات<sup>(6)</sup> من الأراضي

---

(1) مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع 179 / 195).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، بيان المجلس الأوروبي حول الشرق الأوسط (ع 143/196).

(3) مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع 179/195).

(4) شاهين، أحمد، الموقف العربي بعد القمة (ع 113/196).

(5) المرجع السابق، ص 114.

(6) التقى وفد أمريكي بأربعة من القادة المحليين في مبنى القنصلية الأمريكية في القدس، في 14 مايو (أيار) 1989، وهم الياس فريج، ومهدي عبدالهادي، ومحمود أبو الزلف، وفايز القواسمة، حيث هدف تشكيل قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقبول خطة شامير، وهو ما لاقى رفض المدعويين، والتأكيد أن المنظمة العنوان الرئيس للشعب الفلسطيني (المدعون، الانتفاضة نحو تحوّل نوعي، (ع 148/195).

المحتلة في عدوان 1967، ودفعها نحو القبول بمشروع شامير، وهو ما لاقى رفضاً من تلك الشخصيات وتمسكا بمبادرة السلام الفلسطينية في 1988، وفي الاتجاه الثاني أبلغ الأمريكيون منظمة التحرير الفلسطينية، بأنهم يرون بعض النقاط الإيجابية في مشروع شامير<sup>(1)</sup>، مطالبين بموافقة منظمة التحرير الفلسطينية على تشكيل وفد فلسطيني من قيادات محلية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، يتولى مهمة إجراء اتصالات مع الحكومة الإسرائيلية، للبحث في خطة اجراء انتخابات وتفاصيل المشروع الإسرائيلي الخاص بالخطة، لكن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت الطلب الأمريكي، وأبلغت الولايات المتحدة الامريكية بأنها الجهة الوحيدة التي تُمثل الشعب الفلسطيني<sup>(2)</sup>، وفي نفس السياق أكد الفلسطينيون أنهم لا يستطيعون الموافقة على خطة قبل أن تُعرف نتائجها النهائية، ولن يوافقوا على الانتخابات، إلا إذا كانت جزءاً من مشروع متكامل للسلام، محدد وفق برنامج زمني ينتهي بقيام دولة فلسطينية مستقلة<sup>(3)</sup>.

وبناء عليه اشترطت منظمة التحرير الفلسطينية شروطاً لكي توافق على الانتخابات، هي:

- الإشراف الدولي على الانتخابات.
- انسحاباً جزئياً للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة.
- تحديد جدول زمني لانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة يمتد إلى 27 شهراً<sup>(4)</sup>.
- مشاركة أهالي القدس الشرقية في الانتخابات.
- ضمانات للمرشحين بعدم الاعتقال أو النفي أو التعرض لحياتهم، وحقهم في الدعاية الانتخابية.
- ضمانات من أطراف أخرى باحترام إسرائيل نتائج الانتخابات.
- مشاركة سكان الضفة والقطاع المقيمين خارجها.
- تكون الانتخابات في إطار عملية سياسية متكاملة<sup>(5)</sup>.

---

(1) عبدالرحمن ، محمد، خطة الانتخابات مصيرها الفشل (ع137/195).

(2) المدهون، اتصالات في الاتجاهين (ع142/197).

(3) ش.س، شروط الانتخابات في الأراضي المحتلة (ع196/ ص108).

(4) أبو عفيفة، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية (ص 466)؛ حيدري، ملامح الحل المؤجل (ع 197، 125 - 126).

(5) ش.س، شروط الانتخابات في الأراضي المحتلة (ع196/ 109).

مما سبق يُمكن ملاحظة أن هناك انسجام يكاد يكون تاماً بين مواقف كل مكونات المجتمع الإسرائيلي في رفض الحد الأدنى للرؤية العربية والفلسطينية للتسوية، لكن الملاحظ في التعاطي العربي والفلسطيني مع مشروع شامير، إغفال هذا الموقف الإسرائيلي الواضح في رفض السلام، والتركيز فقط على الآمال في تدخل أمريكي سحري لصالح العرب، دون الأخذ بعين الاعتبار أن المناخ الداخلي في إسرائيل يجنح للحرب وليس للسلم، وبدل أن يكون هناك موقف عربي واضح في التوجه نحو دعم الانتفاضة الفلسطينية، لحين توفر رؤية إسرائيلية مقبولة للسلام، استمر المجهود العربي في محاولة تطوير فكرة الانتخابات في مشروع شامير، حيث قامت مصر بتقديم خطة للسلام، يتم نقاشها في المشروع التالي.

#### رابعاً: نقاط مبارك العشر 1989:

في إطار التحرك المصري لتطوير مشروع شامير للانتخابات، قدمت مصر مبادرة في أوائل سبتمبر (أيلول) 1989، مكونة من:

- تتعهد إسرائيل مسبقاً بقبول كل نتائج الانتخابات.
- يقوم مراقبون دوليون بالإشراف على عملية الاقتراع.
- توفير نوع من الحصانة لحماية المنتخبين من أية ملاحقة قضائية.
- تنسحب القوات الإسرائيلية مسبقاً من القطاعات التي ستدور فيها عمليات الاقتراع.
- تتعهد إسرائيل بدء مباحثات نهائية خلال مهلة ثلاث أو خمس سنوات، تتحدد مدتها باتفاق مشترك، وتعتبر فترة انتقالية.
- إنهاء نشاطات الاستيطان الإسرائيلية، في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- يتمتع المرشحون بحرية كاملة للتعبير عن الرأي.
- يحظر على الإسرائيليين دخول الأراضي المحتلة يوم الانتخابات.
- اشتراك الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية في الاقتراع.
- قبول إسرائيل بمبدأ مبادلة الأرض بالسلام، على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338، وضمن الأمن لجميع دول المنطقة، مع إقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين<sup>(1)</sup>.

---

(1) ش، أ: النقاط العشر مبادرة تحرك (ع 119/199).



وبيّن الرئيس المصري حسني مبارك أن المبادرة تهدف إلى بدء حوار فلسطيني - إسرائيلي، حتى يتمكن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من بدء النقاش، حول الانتخابات كخطوة أولى نحو إقرار السلام<sup>(1)</sup>. بمعنى أن المشروع المصري تعامل مع القضية الفلسطينية، كمسألة إسرائيلية فلسطينية، وعمل على تحييد الدور العربي فيها، ومن جهة أخرى تثبيت مشروع شامل كأساس للمفاوضات، رغم أن المشروع يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

### 1- مواقف الأطراف المعنية من نقاط مبارك العشر :

تركزت ردود الأفعال على المبادرة المصرية، على جوهر المبادرة المتمثل في ضرورة بدء حوار فلسطيني - إسرائيلي، وكانت المواقف من المبادرة المصرية على النحو التالي:

#### أ- الموقف الأمريكي من نقاط مبارك العشر:

رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بالنقاط العشر، واعتبرتها خطة بناءة، وشددت على التالي:

- التأكيد على التزام أمريكا، بخطة شاملير للانتخابات، وأن أمريكا تعتبر النقاط العشر موافقة مصرية على خطة شاملير، وتتناسب مع السياسة الأمريكية في تشجيع حوارات مباشرة ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين<sup>(2)</sup>.

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن الخطة المصرية تشكل أساساً جيداً لبدء حوار فلسطيني - إسرائيلي، حول كيفية إجراء الانتخابات، واختيار ممثلين فلسطينيين لمفاوضات السلام مع الحكومة الإسرائيلية، كما تعتبر أمريكا أن الخطة المصرية تسد بعض الثغرات في خطة شاملير، بطرحها أن التسوية يجب أن تكون على قاعدة الأرض مقابل السلام<sup>(3)</sup>.

#### ب- الموقف الإسرائيلي من نقاط مبارك العشر:

اختلف موقف الائتلاف الحاكم في إسرائيل -المكون من العمل والليكود- من مشروع النقاط العشر، فبينما رفض الليكود المبادرة المصرية، وتمسك بالمبادرة الإسرائيلية، رحّب حزب العمل الإسرائيلي بالمبادرة المصرية، على أن تُبلّغ إسرائيل بأسماء الذين يشاركون في الوفد

(1) rigby, Andrew, living the intifada, p 12.

(2) حيدري، التحرك المصري ومتطلبات الوفاق (ع125-124/199).

(3) ش، أ، النقاط العشر مبادرة تحرك (ع 125/199).

الفلسطيني<sup>(1)</sup>.

## ت- الموقف الفلسطيني من نقاط مبارك العشر:

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ما بين 10-12 سبتمبر (أيلول) 1989؛ لمناقشة المبادرة المصرية، واعتبرت اللجنة التنفيذية أن المشروع ناقص؛ لعدم احتوائه على ثلاث نقاط جوهرية: فالمشروع المصري لا يُشير إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ولا يُحدد المؤتمر الدولي إطاراً للمفاوضات، وبالتالي فالمشروع المصري على شكله الحالي غير مقبول، ومنظمة التحرير الفلسطينية منفتحة على أية أفكار تُعالج ملاحظاتها على المشروع<sup>(2)</sup>.

## 2- الاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية:

برزت مع مشروع النقاط العشر والتصريحات المصرية حولها - بضرورة تحول الحوارات غير المباشرة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى حوارات مباشرة، عن ماهية الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية وتاريخها والتي تناولتها مجلة شؤون فلسطينية، ودراسات أخرى على النحو التالي:

سعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى إجراء حوارات مع إسرائيليين؛ من أجل معرفة طبيعة المجتمع الإسرائيلي معرفة شاملة، في الميادين والاتجاهات كافة: السياسية (سلطة ومعارضة)، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وغيرها، و محاولة لكسب بعض النشاط السياسي لبعض القوى داخل إسرائيل في نضال منظمة التحرير الفلسطينية؛ لإنجاز تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي<sup>(3)</sup>.

أشرف على الاتصالات الفلسطينية - الإسرائيلية منذ بدايتها عضو اللجنة التنفيذية

---

(1) العبدالله، شامير رفض المبادرة المصرية (ع 141/199)؛ م، ر: اتصالات ومشاورات بشأن المشروع المصري (ع 150/199).

(2) ش، أ، النقاط العشر مبادرة تحرك (ع 121/199).

(3) عبدالله، الإسرائيليون والاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية (ع 80 / 199).

لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس<sup>(1)</sup>، والتي بدت بشكل ظاهر بعد عام 1973، بقيام عصام سرطاوي<sup>(2)</sup> ببقاء العديد من الإسرائيليين من بينهم أعضاء في المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني<sup>(3)</sup>، وبعدها تتالت اللقاءات بين مسؤولين فلسطينيين وأعضاء في الحزب الشيوعي الإسرائيلي<sup>(4)(5)</sup>، وهو ما كان محل نقاش ما بين معارض ومؤيد لتلك اللقاءات في دورة المجلس الوطني المنعقد في مارس (آذار) 1977، في القاهرة، والتي انتهت مناقشاتها بدعم تلك اللقاءات بقرار جاء فيه "يقرّ المجلس الوطني الفلسطيني بأهمية العلاقات والتنسيق مع أوساط يهودية ديمقراطية وتقدمية، في الأراضي المحتلة، وخارجها؛ هذه الأوساط التي تناضل ضد الصهيونية قولاً وعملاً"<sup>(6)</sup>.

ومنذ ذلك الحين تواصلت الاتصالات واللقاءات بين أفراد من منظمة التحرير الفلسطينية، وكل الأوساط الإسرائيلية التي كانت تقبل باللقاءات مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت في أغلبها لقاءات مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي باعتباره الحزب الوحيد الذي أعلن

---

(1) محمود عباس: ولد في صفد في 1935، وهاجر مع عائلته بعد النكبة إلى سوريا، حصل على الدكتوراه في التاريخ من معهد الاستشراق في موسكو، شارك في تأسيس حركة فتح في 1965، وعضو اللجنة التنفيذية منذ عام 1980، كما تولى رئاسة لجنة المفاوضات في 1991 (عباس، طريق أوسلو ص 354).

(2) عصام سرطاوي: سياسي فلسطيني ولد في فلسطين في 1933، وتخرج من كلية الطب في بغداد، التي تشكل فيها وعيه السياسي، ليشق طريقه مناضلاً في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، فتولى مسؤولية الاتصال بشخصيات إسرائيلية، تجمع بين ولائها للصهيونية واعترافها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو ما لاقى رفضاً من بعض المرتزقة فتم اغتياله في البرتغال عام 1983 (الكياي وآخرون: موسوعة السياسة (ج4/ 111-112).

(3) المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني: هيئة أقيمت في عام 1975، بهدف العمل من أجل الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ لإحلال السلام على قاعدة الاعتراف المتبادل، وحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة على الأراضي المحتلة في عدوان 1967، قامت بالعديد من اللقاءات مع أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، وتم حل المجلس في 1984 (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية) ص 411).

(4) الحزب الشيوعي الإسرائيلي: تأسس في 1919، ونادى بمجملة من المبادئ منها: أن الصهيونية وإسرائيل تخدمان الإمبريالية، وضرورة منح العرب في إسرائيل نوعاً من الحكم الذاتي لحين الانفصال (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية) ص 201).

(5) أبو عفيفة، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية (ص 471).

(6) عبدالله، الإسرائيليون والاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية (ع 199 / 80).

تأييده لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>(1)</sup>، وقوى اليسار الإسرائيلي، كما تم حضور عشرات المؤتمرات ضمت إسرائيليين من مختلف الاتجاهات<sup>(2)</sup>.

مع تعدد اللقاءات الفلسطينية - الإسرائيلية، شكل الإسرائيليون لجنة حوار إسرائيلي - فلسطيني في يناير (كانون الثاني) 1986، شارك فيها أشخاص حزبيين وغير حزبيين يلتقون على الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للفلسطينيين، وعلى ضرورة الحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي القائم على التعايش<sup>(3)</sup>، وهو ماردت عليه الحكومة الإسرائيلية في حينه، حيث أقر الكنيست الإسرائيلي في 6 أغسطس (آب) 1986، قانوناً قدمته الحكومة الإسرائيلية، يقضي بتجريم اللقاء مع أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، ويقع من يقيم أي اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية تحت المساءلة القانونية<sup>(4)</sup>، لكن هذا القانون لم يمنع اللجنة من ممارسة لقاءاتها مع الفلسطينيين<sup>(5)</sup>، فعقد عدد من اللقاءات كان أبرزها لقاء بين محمود عباس وبين أكثر من أربعين شخصية إسرائيلية (مرموقة)، في 5 يوليو (تموز) 1989، تلا اللقاء إصدار بيان من تلك الشخصيات حيوا فيه منظمة التحرير الفلسطينية على اعترافها بالقرارات الأممية، وطالبوا بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل<sup>(6)</sup>.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها، تكثفت الاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية، خصوصاً بعد طرح شامير لمشروعه الخاص بالانتخابات، فكشفت مصادر إسرائيلية أن شامير التقى سراً خمسين مرة بقيادات فلسطينية من الداخل، وانصبت كل نقاشات تلك اللقاءات حول مشروع شامير للانتخابات<sup>(7)</sup>.

كما استمرت اللقاءات خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان أبرزها لقاء عقد في فرنسا في الأسبوع الأخير من يونيو (حزيران) 1989، نظمه اللجنة السياسية في البرلمان الأوروبي، واستمر يومين، شارك في اللقاء وفد فلسطيني برئاسة عضو اللجنة المركزية لحركة

---

(1) أبو عفيفة، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية (ص 471).

(2) عباس، طريق أوسلو (ص 30).

(3) عبدالله، الإسرائيليون والاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية (ع 81 / 199).

(4) عباس، طريق أوسلو (ص 30).

(5) عبدالله، الإسرائيليون والاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية (ع 81 / 199).

(6) للمزيد انظر : عباس، طريق أوسلو (ص 32-33).

(7) أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسيات منظمة التحرير الفلسطينية (ص 466 - 467).

فتح خالد الحسن، وثلاثة نواب إسرائيليين، بينهم اثنان من الليكود؛ لتقريب وجهات النظر بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حول مبادئ التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

وأثناء تحضير مصر لمبادرة مبارك العشر، أجرت مصر العديد من الحوارات غير المباشرة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل، توصلت خلالها مصر إلى وجود (أزمة ثقة) بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، تجعل من الحوار المباشر حاجة ماسة لتقريب وجهات النظر<sup>(2)</sup>.

واستمر التنظير المصري لفكرة الحوار المباشر<sup>(3)</sup> أثناء، وبعد طرح برنامج النقاط العشر، وصولاً إلى خطاب الرئيس مبارك في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 29 سبتمبر (أيلول) 1989، فدعا إلى حوار فلسطيني - إسرائيلي، من دون شروط مسبقة، يقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242، 338<sup>(4)</sup>. وهو ما كان موضع موافقة واهتمام أمريكي، صاغته الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الاهتمام على شكل مبادرة، يتم مناقشتها في المشروع التالي.

#### خامساً: مبادرة النقاط الخمس جيمس بيكر:

اجتمع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر، ومصر عصمت عبدالمجيد، ووزير خارجية إسرائيل موشي آرينز في 28 سبتمبر (أيلول) 1989، في نيويورك، لوضع ما بات يُعرف بعد ذلك بخطة النقاط الخمس لبيكر<sup>(5)</sup>، وقد شملت التالي:

- عقد حوار فلسطيني إسرائيلي في مصر؛ بهدف التوصل لتسوية شاملة، عبر المفاوضات المباشرة، وفقاً للقرارين 242 و 338.
- دور مصر في المفاوضات هو دور الوسيط، ولا تتكلم نيابة عن الفلسطينيين.
- لإسرائيل الحق في الموافقة على تشكيل الوفد الفلسطيني، على أن يكون معلوماً أن مشاركتها في الاجتماع الثلاثي بالقاهرة، يعني قبولها بتشكيل ذلك الوفد.

(1) عبدالله، الإسرائيليون والاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية (ع 199 / 82).

(2) ش، أ: النقاط العشر مبادرة تحرك (ع 120/199).

(3) في أصرار مصر على الحوار المباشر، تناسبت تماماً أنها دخلت في حوار مباشر، ومفاوضات مباشرة مع إسرائيل، حول الحكم الذاتي، وفق اتفاقية كامب ديفيد، واصطدمت بالرفض الإسرائيلي للاعتراف بالحق الفلسطيني!.

(4) شاهين، أحمد، تقصير أم قصور (ع 119/200).

(5) بيكر، مذكرات جيمس بيكر (ص 119).

- يجري الحوار على أساس مقترحات شامير في 14 مايو (أيار) 1989، والخاصة بالانتخابات في الأراضي المحتلة، على أن يكون للفلسطينيين الحق في طرح قضايا أخرى.
- في حال تعثرت المفاوضات يمكن تنسيق الجهود، عبر لقاء ثلاثي في واشنطن بحضور وزير خارجية مصر عصمت عبدالمجيد، ونظيره الإسرائيلي موشي أرينز، ووزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر<sup>(1)</sup>.

### 1- الموقفان الفلسطيني والإسرائيلي من نقاط بيكر الخمس:

- عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعات في بغداد، في الفترة ما بين 15-17 أكتوبر (تشرين الأول) 1989، أعلن بعدها الموافقة المشروطة على التحركات الدولية لعقد مباحثات فلسطينية - إسرائيلية، والتي حددها البيان السياسي للمجلس المركزي في التالي:
- منظمة التحرير الفلسطينية، وحدها صاحبة الحق في تشكيل الوفد الفلسطيني.
  - يكون الموقف الفلسطيني في هذه المباحثات مستنداً إلى مبادرة السلام الفلسطينية.
  - يكون جدول الأعمال مفتوحاً، وبدون شروط مسبقة.
  - يعتبر هذا اللقاء مباحثات تمهيدية، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، يعقبا عقد مؤتمر دولي فعال، لتحقيق التسوية الشاملة.
  - تحضر هذا اللقاء التمهيدي وفود الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك ممثلون عن الأطراف المعنية الأخرى، بمن فيها مصر والسويد<sup>(2)(3)</sup>.
- وإسرائيلياً: رفض شامير مشروع بيكر، وأصرّ على حق إسرائيل في التحكم في عملية اختيار أعضاء الوفد الفلسطيني المحاور<sup>(4)</sup>.

استمرت النقاشات حول مشروع بيكر لفترة زمنية، أبدت الدول العربية ومنظمة التحرير تجاوباً مع الجهود الأمريكية، بينما بدا الموقف الإسرائيلي بأنه غير راغب في أي محادثات

(1) زعرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية (ص43).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، بيان المجلس المركزي (ع 153/200 - 154).

(3) سبق للسويد أن لعبت دوراً في التقريب بين منظمة التحرير الفلسطينية وأمريكا، أسفر عن بدء الحوار الأمريكي - الفلسطيني (مجلة شؤون فلسطينية، موجز الوقائع الفلسطينية (ع 157/200).

(4) ربيع، المفاوضات السياسية واحتمالات السلام (ع 231 - 232 / 24).

سلام في حينه، وهو ما عبر عنه بوضوح جيمس بيكر وهو يتحدث أمام الكونجرس الأمريكي في يونيو (حزيران) 1990، حيث حمل إسرائيل مسؤولية الفشل في جهود السلام، ومُعلنًا أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى بمعزل عن الصراع العربي - الإسرائيلي؛ إلى أن يُطالب الأطراف الأساسيون للصراع بتجديد الاهتمام به<sup>(1)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة التدرج في مشاريع هذه المرحلة، فبينما بدأت بمشروع أمريكي قائم على مؤتمر دولي للسلام يركز على القضية الفلسطينية، وليس على السلام بين العرب وإسرائيل، تحوّل بعد ذلك النقاش للحديث عن الانتخابات فقط في مشروع شامير، ثم تدنى الأمر ليصل إلى النقاش حول حوار إسرائيلي - فلسطيني دون عناصر تسوية مركزية أو جدول أعمال واضح، وبينما المواقف العربية تُظهر مرونة في كل مشروع، يزداد التصلب الإسرائيلي، هذا الرفض الإسرائيلي يتناسب مع رؤية واضحة لقدرات إسرائيل وأهدافها، بينما المواقف العربية تُظهر استعداداً كاملاً للانسحاق وراء أي مشروع للسلام، يُبعد شبح الحرب، أو المواجهة مع إسرائيل.

فلسطينياً: سرعة التحولات الفلسطينية في الاستجابة للشروط الأمريكية، وعدم الرفض لكل المشاريع السابقة رغم أنها لا تلبّي حتى الحد الأدنى، مما هو متفق عليه داخل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بمشروع المنظمة لعام 1988، أظهر مدى قدرة ونفوذ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية داخل المنظمة، فعادةً التحولات الفكرية الكبرى داخل أي كيان ديمقراطي، تأخذ وقتاً كبيراً، في النقاشات داخل مؤسسات هذا الكيان، لكن بالنظر إلى حجم التغيير بين عامي 1983-1989 في فكر منظمة التحرير الفلسطينية، تضع تساؤلات حول علاقة قيادة المنظمة بالمؤسسات التشريعية والتنفيذية للمنظمة.

فإلغاء ما كان في عداد المحرمات الفلسطينية، من اعتراف بإسرائيل، وقرار مجلس الأمن 242، والسعي للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، كان محل جدل فلسطيني، لكنه للأسف لم يكن محل نقاش في مجلة شؤون فلسطينية، حتى غابت عن صفحاتها نقاشات الفصائل المعارضة، والمتابع للمجلة من أعدادها الأولى سيفتقد التنوع في توجهات كتاباتها، الذي كان ظاهراً قبل الخروج من بيروت، وربما كان لهذا التغيّب ما يبرره في الفترة المباشرة للخروج من بيروت، ولكن هذا التغيّب يُفقد المجلة الموضوعية، خصوصاً بعد الانتفاضة الفلسطينية، وظهور قوى جديدة فاعلة على الساحة الفلسطينية .

---

(1) تشرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط (ص290).

فالتيار الإسلامي كان ضد فكرة إقامة دولة في الضفة الغربية وغزة، إذا كان ثمنها الاعتراف بدولة إسرائيل، والتنازل عن الحق التاريخي للفلسطينيين في أرضهم، ورفضت مبادرة السلام الفلسطينية في 1988، كما عبرت عن رفضها لكل قرارات الأمم المتحدة التي تُعطي لإسرائيل الشرعية في أرض فلسطين<sup>(1)</sup>.

ولم يكن التيار الإسلامي المعارض الوحيد لسياسات فتح في إدارة الصراع، لكن معه أخذت هذه المعارضة بُعد العمق داخل الأراضي المحتلة، وفي تجاهله انعكاسات سلبية على النضال الفلسطيني، لذلك كان يفترض أن تعطى مساحة من النقاش والاهتمام الفكري داخل مجلة شؤون فلسطينية.

---

(1) أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (ص132).



## المبحث الثاني:

### مشاريع التسوية السياسية الرسمية (1990 - 1993م):

يشتمل هذا المبحث على مشروعين: مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش 1991، ومؤتمر مدريد للسلام.

#### تمهيد:

في التاسع من (تشرين الثاني) نوفمبر 1989، سقط جدار برلين<sup>(1)</sup>، ليُعلن للعالم نهاية الحقبة السوفيتية، وميلاد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم؛ ففقدت منظمة التحرير الفلسطينية والعرب سندا دولياً كانت تُراهن عليه؛ لمنع الاحتكار الأمريكي لمفاتيح تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، وتحول هذا السند إلى تابع للسياسات الأمريكية، ظهرت أول مؤشرات تلك التبعية بفتح أبواب الهجرة<sup>(2)</sup> لآلاف الأوربيين من معتقي الديانة اليهودية لفلسطين المحتلة<sup>(3)</sup>.

وبينما كان سقوط جدار برلين نهاية لأيدولوجيات فاسدة؛ لم يجن شعوبها سوى الاستبداد السياسي، والأزمات الاقتصادية والفساد الاجتماعي، ظهر في المنطقة العربية سقوط من نوع آخر: سقوط لمبادئ القومية العربية، والأمة الواحدة القادرة على إسقاط سايكس بيكو، وتحرير فلسطين. فقام العراق في الثاني من أغسطس (آب) 1990 باحتلال دولة الكويت؛ مما أدخل المنطقة العربية في أزمة دولية، قادت فيها الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً لاسترجاع الكويت،

---

(1) جدار برلين: هو حائط يفصل القطاع الشرقي من برلين، وهي عاصمة ألمانيا الديمقراطية، الخاضعة للنظام الاشتراكي، عن القطاع الغربي، الخاضع للنظام الرأسمالي، أقامته ألمانيا الديمقراطية عام 1961، لمنع الهجرة بين البلدين (الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة (ج521/1).

(2) منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، وإسرائيل والاتحاد السوفياتي في صراع حول اليهود السوفييت، والذين كان يصل عددهم في حينه إلى قرابة الثلاثة ملايين يهودي، فكانت الاتحاد السوفييتي يسمح لهؤلاء بالهجرة إلى إسرائيل، بإعداد تتناسب مع الاعتبارات السياسية للحرب الباردة، ولكن بعد عام 1986 زادت الأعداد بشكل ملحوظ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت هجرة اليهود السوفييت و من أوروبا الشرقية بلا حساب، فقد وصل عدد المهاجرين الروس إلى إسرائيل ما بين 1989 ونهاية 1991 إلى 350 ألف مهاجر (للمزيد: الدجاني، هشام، هجرة اليهود السوفيات (الخلفيات والوقائع والتطورات) (ع90-84/205)؛ (سعادة، الأبعاد الاجتماعية لهجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل (ع229-230/61).

(3) هيكل، سلام الأوهام (ص228).

وتحجيم دور العراق الإقليمي<sup>(1)</sup>.

انقسم الموقف العربي من التحالف الأمريكي، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن ضد التحالف الأمريكي، وهو ما فُسر في حينه بأنه دعم للعراق في احتلاله للكويت، بينما كانت دول الخليج ومصر وسوريا مع التحالف الأمريكي<sup>(2)</sup>، وحاول الرئيس العراقي صدام حسين، إضعاف هذا التحالف سياسياً؛ بتقديم مبادرة لحل أزمة الخليج، في 12 أغسطس (آب) 1990 أول بند فيها: " أن تُحل كل قضايا الاحتلال في المنطقة في وقت واحد، بأن يتم انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية فوراً ودون شروط، وانسحاب القوات السورية والإسرائيلية من لبنان، وانسحاب متبادل بين العراق وإيران، وأن يبدأ أولاً انسحاب القوات الإسرائيلية قبل غيرها كونها أول احتلال في المنطقة<sup>(3)</sup>.

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية رفضاً قاطعاً الربط بين احتلال الكويت واحتلال فلسطين، لكنها وعدت بالعمل على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بعد إجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت<sup>(4)</sup>.

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر فبراير (شباط) 1991، إخراج العراق من الكويت، و كان من نتائج حرب الخليج تدمير القاعدة الاقتصادية والقوة العسكرية للعراق، وانهيار النظام الإقليمي العربي، وتعرية النظام القطري العربي<sup>(5)</sup>.

فلسطينياً كان من نتائج حرب الخليج الثانية تغير مواقف العرب من منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما من الدول التي أغضبها تأييد منظمة التحرير الفلسطينية للعراق، فتضاءل الدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتعرض الفلسطينيون لأعمال انتقامية، مثل طرد الاف الفلسطينيين من الكويت<sup>(6)</sup>، وقطعت العديد من الدول اتصالاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ مما كان محل انتباه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، التي وجدت في

---

(1) الكحلوت، أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية (ص109).

(2) Migdalovitz, the Middle East Peace Talks (P2)

(3) ش، أ، انعكاس أزمة الخليج على فلسطين (ع125/210).

(4) شلايل، فلسطين في صراع الشرق الأوسط (ص232).

(5) ربيع، المفاوضات السياسية واحتمالات السلام (ع 231-232 / 18).

(6) الخطيب، السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط (ص75).

الخصومات العربية فرصة للتخلص نهائياً من منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(1)</sup>.

وهذه النتائج بمجملها أدت بدورها إلى فتح الطريق واسعاً لممارسة الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فاعلاً في دفع الأطراف العربية نحو التفاوض مع إسرائيل.

### أولاً: مشروع الرئيس الأمريكي جورج بوش 1991:

بعد أسبوع من توقف العمليات العسكرية في منطقة الخليج، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش، في 6 مارس (آذار) 1991، أمام الكونجرس الأمريكي عن الحاجة لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، بالعمل من أجل إيجاد فرص جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وبذل كل جهد ممكن من أجل تضييق الفجوة بين الدول العربية وإسرائيل، وبين إسرائيل والفلسطينيين، فصنع السلام في الشرق الأوسط يحتاج إلى حل وسط، يستند على قراري مجلس الأمن 242، 338، وعلى مبدأ مفاوضة الأرض بالسلام، بما يضمن الأمن لإسرائيل والاعتراف بها، ويُلبي الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه، أنه سيُرسل وزير خارجيته جيمس بيكر إلى الشرق الأوسط؛ لوضع خطوط التسوية وتهيئة الأجواء لجمع العرب وإسرائيل حول طاولة مفاوضات، تُفضي إلى معاهدات سلام نهائية بين العرب وإسرائيل<sup>(3)</sup>.

مما سبق يُمكن ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية حرصت على صياغة مشروع الرئيس الأمريكي، بعبارات مختصرة وغامضة، تستطيع من خلالها كسب تأييد الجميع، وأرجأت جميع التفاصيل لجولات بيكر لوضع التفسير الأمريكي للمشروع موقع التنفيذ.

### 1- موقف الأطراف المعنية من مشروع جورج بوش الأب:

على المستوى العربي حققت الولايات المتحدة الأمريكية مُبتغاها، فلاقت المبادرة الترحيب العربي، متمثلاً بالدول المعنية؛ سوريا والأردن ولبنان ومصر، وأعلنت جميعها موافقتها على حضور مؤتمر للسلام تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(4)</sup>، ورغم أن المبادرة رفضت تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين، وقصرت اتصالاتها بفلسطينيين من الأراضي

(1) الشريف، البحث عن كيان (ص399).

(2) rigby, living the intifada (14).

(3) هيكل، أوهام السلام (ص234).

(4) الكلوت، أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية (ص119).

المحتلة، فقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بمشروع الرئيس بوش<sup>(1)</sup>.

أما على المستوى الإسرائيلي، فقد كان الموقف متقدماً كثيراً على الموقف العربي، فخرج من إطار الترحيب أو الرفض، ورأت إسرائيل أن صياغة المشروع بطريقة غامضة، أعطى إسرائيل فرصة لصياغة خطة سياسية مفصلة للسلام، تحتوي على جميع اشتراطاتها، وهي:

- أساس المفاوضات الإسرائيلية - العربية، قرارا مجلس الأمن 242 و 338.
  - المؤتمر ليس دولياً كما يُطالب به العرب، بل هو مجرد غطاء للمفاوضات الثنائية المباشرة، ولا يملك صلاحيات إبداء المقترحات، أو الاعتراض على اتفاقيات الأطراف<sup>(2)</sup>.
  - رفض إسرائيل الحازم لأي دور للأمم المتحدة وأوروبا في مؤتمر السلام.
  - يكون مؤتمر السلام عبارة عن جلسة واحدة فقط، يبدأ بعدها التفاوض المباشر بينها وبين الأطراف العربية المعنية<sup>(3)</sup>.
  - استعداد إسرائيل للتفاوض مع فلسطينيين من أهالي المناطق المحتلة، دون اللجوء إلى إجراء انتخابات؛ شرط ألا يكون بينهم ممثلون عن الشتات الفلسطيني، أو مبعدون، أو ممثلون عن سكان "القدس الشرقية".
  - أساس المفاوضات مع الفلسطينيين مشروع شامير لعام 1989، القائم على تحديد مصطلح الحكم الذاتي بتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، وتأجيل البحث في تفسير قرار مجلس الأمن 242 لمفاوضات الوضع النهائي<sup>(4)</sup>.
- يتضح من ذلك أن إسرائيل في رؤيتها للسلام ترفض تماماً التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وترفض الحديث حول القدس الشرقية، وتسعى لحصر مضمون المؤتمر الدولي على الصفة الاحتفالية، فليس لأحد سلطة فيه للمراقبة، أو فرض الحلول، وتقتصر أعماله على يوم واحد، ويتم فيه بدء المفاوضات المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل.

## 2- نتائج جولات بيكر لوضع أسس مؤتمر للسلام وفقاً لمشروع الرئيس جورج بوش:

قام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بثمانى جولات من المباحثات في الشرق

(1) شاهين، أحمد، أي سلام عربي؟. ع 217-218/115).

(2) شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية (ص 45).

(3) حيدري، تجسير المواقف المتعارضة (ع 219-220/111).

(4) العبد الله، محادثات بيكر في إسرائيل (ع 217-218/135).

الأوسط، ما بين مارس (أذار) وحتى أكتوبر (تشرين الأول) 1991، كانت تلك الجولات تتسع أحياناً فتشمل أغلب دول المنطقة العربية، وأحياناً تقتصر على الأطراف ذات الصلة المباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي (سوريا، ولبنان، والأردن، وإسرائيل، وممثلين فلسطينيين من الأراضي المحتلة)، حيث استجابت منظمة التحرير الفلسطينية للموقف الأمريكي الراض للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، فوافقت على اقتصار المحادثات الأمريكية مع فلسطينيين من داخل الأراضي المحتلة في عدوان 1967<sup>(1)</sup>.

يمكن إجمال نتائج جولات بيكر الثمانية، في نتيجتين اثنتين: الأولى: وضع الأسس لمؤتمر للسلام يجمع العرب وإسرائيل، والنتيجة الثانية: الضمانات التي قدمتها أمريكا للدول المعنية لضمان قبولها التصور الأمريكي للسلام.

#### أ- التصور الأمريكي لمؤتمر السلام:

مع نهاية الجولة الثالثة من مباحثات بيكر في نهاية أبريل (نيسان) 1991، كان التصور واضح لجميع الأطراف بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى عقد مؤتمر للسلام يقوم على الأسس التالية:

- جلسة افتتاحية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.
- الأمم المتحدة مراقب صامت.
- الإطار التفاوضي قرارا مجلس الأمن 242، 338.
- لا رابط بين مسارات المفاوضات والحلول.
- المفاوضات مرحلة واحدة على المسارات الأردنية والسورية واللبنانية.
- المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي على مرحلتين؛ المرحلة الأولى:  
حكم ذاتي لسكان الضفة وغزة؛ بناء على اتفاقية كامب ديفيد ولمدة خمس سنوات، والمرحلة الثانية: مرحلة الحل النهائي تبدأ بعد السنة الثالثة، وتنتهي بسقف السنوات الخمس، وتتم على أساس قرار مجلس الأمن 242.
- التمثيل الفلسطيني بشخصيات من الضفة والقطاع، غير أعضاء في المجلس الوطني

---

(1) شبيب، السلام الأمريكي والتحرك الفلسطيني (ع 217-218 / 111)؛ شاهين، أحمد، تساؤلات حول عملية السلام (ع 229-230/13).

- الفلسطيني، ولا أحد منهم من القدس أو الشتات، والوفد الفلسطيني في إطار أردني - فلسطيني.
  - الحدود، والقدس، واللاجئون، والاستيطان، والمياه، والسيادة على الأرض، والسيادة السياسية، كلها مواضيع يتم ترحيلها إلى مفاوضات المرحلة الثانية، ويقتصر البحث في مؤتمر السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي بتنفيذ الحكم الذاتي.
  - لا مكان لقضية اللاجئين على طاولة المفاوضات الثنائية<sup>(1)</sup>.
  - تجري المحادثات في مؤتمر السلام على مسارين؛ المسار الأول: محادثات ثنائية ما بين إسرائيل وكل من سوريا، ولبنان، ووفد أردني - فلسطيني مشترك، والمسار الثاني: محادثات شاملة تشترك فيها عدد أوسع من الدول تشمل السعودية ومصر، وتتناول موضوعات تتعلق بالتعايش السلمي بين إسرائيل والدول العربية، مثل التعاون الاقتصادي، والبيئة، والحد من التسلح<sup>(2)</sup>.
  - إنشاء صندوق دولي لتوطين، وتعويض اللاجئين الفلسطينيين<sup>(3)</sup>.
- مما سبق يُمكن ملاحظة أن المفهوم الأمريكي لمؤتمر السلام، وأسس المفاوضات، يُلبي تماما الطموحات الإسرائيلية، بمؤتمر يقتصر دوره على واجهة دعائية لبدء المفاوضات العربية الإسرائيلية، والفصل بين المسارات التفاوضية، وتحديد سقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على إجراءات الحكم الذاتي، وفي المقابل تحديد سقف المفاوضات العربية الإسرائيلية بمعاهدات سلام نهائية، ركيزتها الأساسية التطبيع الكامل، ولم تغفل الأفكار الأمريكية عن نصف الحق الفلسطيني في العودة والتعويض بناء على قرار الأمم المتحدة 194، بتحويل قضية اللاجئين إلى قضية إنسانية تُبحث في إطار المفاوضات متعددة الأطراف.
- فلسطينياً:** تركزت المطالب الفلسطينية من الولايات المتحدة في النقاش مع بيكر في النقاط التالية:

- الحق الفلسطيني في اختيار وفده لمفاوضات السلام، بغض النظر عن مكان إقامته، في المناطق المحتلة أو في الشتات.

(1) حواتمة، أوصلو والسلام الآخر المتوازن (ص 53).

(2) شاهين، أحمد، أي سلام عربي؟ (ع 217- 116/218).

(3) المدهون، ثلاث لقاءات فلسطينية مع بيكر (ع 217- 146-147).

- تتولى منظمة التحرير الفلسطينية تسمية الوفد المفاوض.
  - أن تكون القدس التي ضمتها إسرائيل مطروحة في مفاوضات السلام.
  - تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.
  - التوقف عن بناء المستوطنات في الضفة الفلسطينية وغزة والقدس.
  - اعتراف واشنطن بمبدأ انسحاب إسرائيل إلى الخط الأخضر<sup>(1)</sup>.
- وبمقارنة ما سبق مع المشروع الأمريكي تشكلت رؤيا فلسطينية جامعة بأن السلام الأميركي المطروح يرتكز على جملة أسس مرفوضة فلسطينياً، هي:
- استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، واستبعاد كل الشعب الفلسطيني خارج فلسطين.
  - استبعاد مبدأ الاستقلال الفلسطيني، ووضع سقف للحل الفلسطيني، أدنى من الحكم الذاتي، يقتصر على تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين.
  - استبعاد المؤتمر الدولي، ليس فقط كتعبير، وإنما كمضمون.
  - فصل القضية الفلسطينية عن قضية الحل الثنائية العربية - الإسرائيلية، دون أن يعني هذا الفصل تسليماً باستقلالية العنصر الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

رغم هذا الفهم المشترك للتحركات الأمريكية، لم يتم ترجمته إلى موقف واحد، فانقسم الموقف الفلسطيني إلى ثلاثة تيارات مختلفة ما بين الرفض التام لمبدأ التجاوب مع بيكر، لأن أقصى ما يمكن أن يقدمه للفلسطينيين يأتي في إطار التصفية للقضية الفلسطينية، وتزعم هذا التيار حركة المقاومة الإسلامية حماس<sup>(3)</sup>، وتيار يُطالب بأن يكون التحرك الفلسطيني بما يتناسب مع الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية، تزعمته الجبهة الديمقراطية، وانسجم معه بعض قيادات الأراضي المحتلة، فطالبوا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تعليق المفاوضات؛ لحين تحسين الشروط الأمريكية على مستوى التمثيل وسقف المفاوضات، مع أخذ ضمانات واضحة أمريكية بوقف الاستيطان عند بدء المحادثات، بينما التيار الأخير ويتزعمه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات رأى أن الفلسطينيين ليس لديهم خيار سوى قبول التسوية

(1) المدهون، سبعة شهور مباحثات قبل مدريد (ع223-224/135).

(2) شبيب، السلام الأميركي والتحرك الفلسطيني (ع 217-218/114).

(3) المدهون، ثلاث لقاءات فلسطينية مع بيكر (ع 217-218/147).

- الأمريكية، وليس أمامهم إلا القليل من المناورات لتحسين شروط تلك التسوية<sup>(1)</sup>.
- كان لدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الحجج التالية لقبول التسوية الأمريكية:
- انهيار الاتحاد السوفياتي، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم.
  - لن تعجز الولايات المتحدة الأمريكية عن إيجاد قيادة بديلة، في حال رفض منظمة التحرير الفلسطينية الشروط الأمريكية.
  - الأوضاع في الأرض المحتلة تسوء، وقد وصلت الانتفاضة إلى حافة الفوضى، وتبدت فيها ظواهر تصفيات فلسطينية - فلسطينية.
  - العزلة العربية المفروضة على منظمة التحرير الفلسطينية؛ بسبب وقوفها مع العراق في حرب الخليج الثانية، وخصوصاً من دول الخليج العربي.
  - دخول الدول العربية كلها في مباحثات التسوية، والخوف من إعادة إحياء الخيار الأردني.
  - سوريا يمكن أن توقع اتفاقاً مع إسرائيل، وتأخذ الورقة الفلسطينية لحسابها، وإذا سبقت المنظمة سوريا فستكون المنظمة قد استحوذت على القضية الفلسطينية، وهي أهم أوراق المنطقة<sup>(2)</sup>.
- لكن كل هذه الحجج لم تكن تقنع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين المنعقدة في الجزائر في الفترة ما بين 23-28 سبتمبر (أيلول) 1991، والتي ربطت الحضور الفلسطيني لمؤتمر السلام بالشروط التالية:
- الالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية على قاعدة الأرض مقابل السلام، والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.
  - ضمان حق منظمة التحرير الفلسطينية بصفقتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل وفدها من داخل الوطن وخارجه، بما في ذلك القدس، ومشاركته على قدم المساواة والتكافؤ مع سائر الأطراف.
  - وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام.
  - ضمان حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً، في جميع مراحل المفاوضات، بوصفها جزءاً من

(1) حواتمة، أوصلو والسلام الآخر المتوازن (ص 55).

(2) هيكل، أوهام السلام (ص 296).



## الأراضي المحتلة.

- استبعاد الحلول الجزئية، والمنفردة، وضمان التنسيق العربي على هذه الأسس.
- ضمان الترابط بين مسارات الحل ومراحله؛ وصولاً إلى الحل الشامل، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية<sup>(1)</sup>.

لم يقتصر التحفظ على التصور الأمريكي على الطرف الفلسطيني، فالعرب إجمالاً كانوا مع عقد مؤتمر دولي بصلاحيات كاملة، كضابط دولي لسير المفاوضات، في ظل غياب التوازن العسكري بين الدول العربية وإسرائيل، وكذلك في إسرائيل رغم أن التصور الأمريكي يُلبّي جميع التحفظات الإسرائيلية، فإن إسرائيل كانت راغبة في الحصول على ضمانات أمريكية بالالتزام بأمن إسرائيل، وعدم رفض تفسير إسرائيل لقرار مجلس الأمن 242 أثناء المفاوضات.

### ب- الضمانات الأمريكية للأطراف المعنية:

لضمان مشاركة جميع الأطراف في مؤتمر سلام يقوم على الأسس السابقة، قامت الولايات المتحدة بتقديم رسائل تطمينات للأطراف المعنية (سوريا، ولبنان، والأردن، وممثلي الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وإسرائيل). احتوت تلك الرسائل على خطوط عامة مشتركة بين الجميع، ومدى الفهم الأمريكي للمطالب الخاصة لكل طرف.

إسرائيليا: سربت الخارجية الإسرائيلية سبع عشرة نقطة ايجابية من نقاط رسالة الطمأنة الأميركية، أبرزها:

- أن الهدف الأساس للمفاوضات يجب أن يكون السلام "الحقيقي" والصلح، ولكي تتجسد هذه الأمور يجب أن تكون هناك معاهدات سلام وعلاقات دبلوماسية، ستعمل أمريكا من أجل تحقيقها.
- لا تؤيد الولايات المتحدة الأميركية الربط بين المفاوضات المختلفة بين إسرائيل من جهة، والدول العربية من جهة أخرى.
- لا تؤيد الولايات المتحدة الأميركية إقامة دولة فلسطينية مستقلة.
- لإسرائيل تفسيرها الخاص لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، إلى جانب تفسيرات الأطراف الأخرى.

---

(1) حواتمة، أوصلو والسلام الآخر المتوازن (ص 63-64).

- تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية برسالة<sup>(1)</sup> الرئيس جيرالد فورد إلى اسحق رابين في سبتمبر 1975 التي تتفهم الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في الجولان.
- الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لتقديم ضمانات للحدود التي سيتم الاتفاق عليها بين إسرائيل وسوريا.
- من حق إسرائيل ضمان حدودها الشمالية، بطريقة تضمن أمن واستقرار الحدود الشمالية.
- تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها النوعي<sup>(2)</sup>.
- مما سبق يمكن ملاحظة أن رسالة التطمينات الأمريكية لإسرائيل، ركزت على أمن إسرائيل من جهة، وعلى إظهار مدى تقارب الفهم الأمريكي والإسرائيلي لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما يضمن أن أي تدخل أمريكي في سير المفاوضات سيكون في الأغلب لصالح إسرائيل.
- أما الرسالة الأمريكية لسوريا شملت المبادئ التالية:
- الالتزام بقراري مجلس الأمن الدولي 242، 338 وهما يجسدان مبدأ مقيضة الأرض بالسلم.
- رفض ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية.
- عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، مع اشتراك أوروبي، وفي وجود ممثل عن الأمم المتحدة.
- التمثيل الفلسطيني في المؤتمر ضمن وفد مشترك مع الأردن، يضم زعماء من الأراضي المحتلة.
- احتمال عقد المؤتمر لدراسة مدى التقدم الذي يتم إحرازه في مباحثات ثنائية بين الإسرائيليين والعرب<sup>(3)</sup>.

(1) قدمت الولايات المتحدة الأمريكية رسالة تحتوي على 24 بند من التعهدات الأمريكية لإسرائيل، لدفعها لتوقيع اتفاقية سيناء مع مصر في 1975، تلتزم فيها أمريكا بالدعم العسكري والأمني والدبلوماسي، وخصوصاً في الأمم المتحدة، وعدم فرض أي انسحابات من الجولان في حال البحث عن تسوية للصراع العربي الإسرائيلي (حمدان، اتفاقية التسوية ومكاسب إسرائيل (ع50-126/51-127)).

(2) العبدالله، مشاركة إسرائيل في مؤتمر السلم (ع 223-224 / 125).

(3) شاهين، أحمد، مسار التسوية السياسية ماذا بعد الخطوة السورية؟ (ع221-222 / 111).

إذا ما تمت مقارنة بنود هذه الرسالة، بالمطالب السورية، والتي تركزت في أن المؤتمر له صفة الاستمرارية، وللأمم المتحدة دور بارز فيه، كما أن السلام يجب أن يضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وأن سوريا لن توقع على أية اتفاقية سلام دون تلبية الحقوق الفلسطينية، حتى لو تم إعادة الجولان لسوريا<sup>(1)</sup>، نجد أن تلك الرسالة لا تُعطي أي تعهد في الوصول إلى الآمال السورية.

### وعلى صعيد التطلعات الفلسطينية فاشتملت الرسالة الأمريكية التالي:

- مرجعية المفاوضات تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي 242 ، 338 فقط، وهما يجسدان مبدأ مقايضة الأرض بالسلام.
- السلام الشامل يجب أن يضمن الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.
- تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسية والاقتصادية، وغيرها من القرارات التي تمس حياتهم.
- ستؤيد الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات الثنائية، ومتعددة الأطراف.
- يختار الفلسطينيون أعضاء وفدهم للتفاوض، على أن يكونوا من سكان الضفة الغربية وغزة، وليسوا من سكان القدس.
- لا تؤثر تركيبة الوفد الفلسطيني على مطالبتهم بالقدس الشرقية.
- وضع القدس النهائي يُحدد في المفاوضات.
- تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة فلسطيني "القدس الشرقية" في انتخابات سلطة حكم ذاتي انتقالي.
- نظراً لتعقيد المسائل في القضية الفلسطينية، وانعدام الثقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن أمريكا تسعى من خلال مؤتمر السلام إلى وجود مرحلة انتقالية، يتم خلالها وضع أسس مفاوضات قابلة للاستمرار حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة.
- تُعارض الولايات المتحدة النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام 1967، وتعتبره عقبة أمام السلام<sup>(2)</sup>.

(1) ش، أ، نحو بناء موقف عربي مشترك (ع 107/220-219)

(2) نافع، الطريق إلى مدريد (ص 183-5-18).

مما سبق يتضح أن أمريكا أنها لن تُمارس أي ضغط على إسرائيل، وأن مفتاح الحل في وجهة نظرها هو الحل المرحلي الذي يبني ثقة، تُساعد في محادثات مُستقبلية، وحتى في تأييد الولايات المتحدة لمشاركة فلسطينيي القدس الشرقية في الانتخابات، فإن هذا التأييد يتقاطع مع الرؤية الإسرائيلية بأن الحكم الذاتي للشعب وليس للأرض.

وبالنظر إلى جميع الرسائل يمكن إجمالها بأنها أظهرت تعاطفاً أمريكياً مع المطالب العربية، والتزاماً أمريكياً بالمطالب الإسرائيلية، وهذا السلوك الأمريكي، يعكس ميزان القوى في الشرق الأوسط من جهة، ويعكس السياسة الأمريكية في إدارتها للصراع ما بين الفرقاء، فهي تتعاطف مع الحق العربي، لكنها لا تتسى أنه طرف ضعيف لا يرغب ببذل التضحيات، وفي المقابل تلتزم مع الطرف الأقوى، لأنه لا يحتاج لتعاطفها.

في ختام الحديث عن جولات بيكر الثماني، كتب نايف حواتمه عن عبارة كان يرددها بيكر كثيراً أثناء جولاته، فقد كان بيكر يكرر الحديث "عن استعصاءات إسرائيلية وسورية أمام هندسة عملية المفاوضات"، ولم يتكلم ولو مرة واحدة، عن استعصاءات فلسطينية، بالرغم من أن القضية الفلسطينية الأكثر تعقيداً في الصراع العربي- الإسرائيلي<sup>(1)</sup>، وهذا الكلام له مدلوله في فهم الإدارة الأمريكية، لمدى قدرة المعارضة الفلسطينية، والمؤسسات التشريعية والتنفيذية، الراضة للأسس الأمريكية للتسوية؛ على التأثير على قرار صانع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، متمثلة في شخص رئيسها ياسر عرفات، فيبدو أنه كان في حينه قناعة أمريكية: بأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يُمسك زمام القرار في منظمة التحرير، إلى الحد الذي يسمح له بتجاوز كل القرارات المخالفة له، وقد ظهر ذلك واضحاً في مخالفة قرارات المجلس الوطني العشرين، بالموافقة على المشاركة في مؤتمر مدريد، مُتجاهلاً الأسس التي وضعها المجلس الوطني، للقبول الفلسطيني في مؤتمر مدريد.

كما أن بيكر- في سياق إقناع القيادة الفلسطينية بالتجاوب مع الشروط الإسرائيلية- استخدم ثلاثة تكتيكات: الأول: التهديد بأن العملية السلمية ستنتقل حتى لو لم يشارك فيها الفلسطينيون، والثاني: الوعد بوقف الاستيطان بعد البدء في المفاوضات، والثالث: بأن إسرائيل تضع شروطها فقط لدفع الفلسطينيين لرفض التفاوض والتهرب من استحقاقات السلام<sup>(2)</sup>، وهذه التكتيكات ربما تكون صالحة في محاولة إقناع أشخاص، وليس مؤسسات، فمن الصعب التهديد أو الاكتفاء بالوعد الشفهية للقرار المؤسسي.

(1) حواتمة، مسار السلام وانعكاساته على التمثيل الفلسطيني (ع 231-232/99-100).

(2) الخطيب، السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط (ص 82-83).

## ثانياً: مؤتمر مدريد للسلام:

وجه الرئيسان الأميركي جورج بوش والسوفييتي ميخائيل غورباتشوف في 18 أكتوبر (تشرين الأول) 1990، الدعوة إلى الأطراف المعنية بالنزاع العربي الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في العاصمة الإسبانية مدريد في 30 أكتوبر (تشرين الأول) 1990<sup>(1)</sup>، واحتوت الدعوة على المفاصل التالية:

- هدف المؤتمر تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.
- تركز المفاوضات على قراري مجلس الأمن 242 و338.
- ستجرى المفاوضات في مسارين: مسار المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ودول الطوق ماعدا مصر، ومسار مفاوضات متعددة الأطراف.
- تبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر.
- تجتمع الأطراف الراغبة في حضور المفاوضات المتعددة الأطراف بعد أسبوعين من مؤتمر مدريد، لتنظيم هذه المفاوضات، والتي تتناول قضايا متنوعة مثل البيئة والتنمية الاقتصادية، والرقابة على الأسلحة، وغيرها من المواضيع المشتركة.
- توجيه الدعوة لكل من إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن، والفلسطينيون كجزء من الوفد الأردني، ومصر والمجتمع الأوربي بصفة مشارك، والأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي بصفة مراقب، وتوجيه دعوة لدول الخليج للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف.
- ستدور المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت أقصاها سنة، لحكم ذاتي يستمر خمس سنوات، على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي في السنة الثالثة من الحكم الذاتي، على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.
- ليس للمؤتمر أية سلطة في فرض، أو رفض الحلول، ولا يُمكن عقده مرة أخرى، إلا بموافقة جميع الأطراف<sup>(2)</sup>.

(1) زيدان، الطريق الوعر (ص 31).

(2) شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية (ص 45)؛ ح. ن، استراتيجية الحل الوسط (ع114/224-223).

بعد موافقة الأطراف المعنية، وأخرها موافقة إسرائيل، افتتح مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر (تشرين الأول) 1991، برئاسة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وحضور وفود كل أطراف النزاع، ووفدي مصر والمجموعة الأوروبية، و لجنة المراقبة من الأمم المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، وحضره الأمير بندر بن سلطان عن السعودية<sup>(1)</sup>.  
يمكن إجمال مؤتمر مدريد في ثلاثة عناوين محاور وهي الجلسات الافتتاحية لمؤتمر مدريد، والمفاوضات الثنائية، والمفاوضات متعددة الأطراف.

### 1- الجلسات الافتتاحية لمؤتمر مدريد:

افتتح مؤتمر مدريد رئيس الوزراء الإسباني فيليب غونزالس، وألقيت كلمات الرئيسين الأمريكي والسوفياتي جورج بوش وميخائيل غورباتشوف ووزيري خارجيتهما جيمس بيكر ويوريس بانكين، وممثل المجموعة الهولندي هانس فان دن بروك، وتركزت تلك الخطابات على أهمية السلام، والتعايش السلمي في الشرق الأوسط، وإدراك الجميع أن هناك صعوبات كثيرة ستواجه المفاوضات، لكن النظر إلى ما سيحققه السلام الحقيقي، سيدل جميع الصعوبات، وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية في كلمتها على عزمها وإصرارها على إنجاز المؤتمر<sup>(2)</sup>.  
في المقابل لم تكن كلمات الأطراف المتنازعة على مضمون خطابات وسطاء التسوية، بل عكست في مجملها مواقف الأطراف وفهمها للسلام، في ضوء احتياجاتها، والتي يمكن إجمالها في التالي:

### خطاب وزير الخارجية المصري عمرو موسى:

اختتم كلمات الافتتاح وزير الخارجية المصري عمرو موسى، الذي حدد في خطابه أن مفتاح السلام الحقيقي هو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، رافضاً الاستيطان في الأراضي المحتلة، و ضم إسرائيل للقدس "الشرقية"<sup>(3)</sup>.

### خطاب الوفد الإسرائيلي:

ألقى خطاب الوفد الإسرائيلي رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير، الذي تجاهل الأسس

(1) شلايل، فلسطين في صراع الشرق الأوسط (ص244).

(2) شاهين، أحمد، في انتظار "غودو" (ع 225-226 / 111).

(3) شاهين، أحمد، في انتظار "غودو" (ع 225-226 / 111).

التي قام عليها المؤتمر، وتحديدًا قراري مجلس الأمن 242 و338، معتبراً أن جوهر الصراع العربي الإسرائيلي هو العداء لإسرائيل، وعدم الاعتراف العربي بها، وليس (سيطرت) إسرائيل على (يهودا والسامرة) وقطاع غزة والجولان في عام 1967، داعياً العرب إلى نقل المفاوضات للشرق الأوسط، والبحث في معاهدات سلام كاملة، وليس انسحاب من أراضٍ فقط، مهدداً بأن التركيز إلى الأراضي هو أقصر الطرق لفشل العملية السلمية<sup>(1)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة لهجة التعالي في الخطاب الإسرائيلي، والتركيز على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967، هي أراضٍ إسرائيلية عبر تسميتها (يهودا والسامرة)، وعدم تبيان أي رغبة إسرائيلية بالانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في عدوان 1967.

### خطاب الوفد الفلسطيني:

ألقى رئيس الوفد الفلسطيني حيدر عبد الشافي خطاباً حدد فيه حق الشعب الفلسطيني في دولته على حدود الرابع من يونيو (حزيران) 1967، بما فيها القدس، وحق الشعب الفلسطيني في تمثيل نفسه، وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، كما أكد على ضرورة وقف الاستيطان، لضمان نجاح المفاوضات، ورغم تحاشيه ذكر أن الوفد كله مُعين من منظمة التحرير الفلسطينية ويلتزم بكل توجيهاتها، فإنه أكد على دور منظمة التحرير الفلسطينية، في دعم جهود السلام الدولية عبر إقرار برنامجها للسلام في 1988، في عرض غير مباشر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

### خطاب الوفد السوري:

ألقى خطاب الوفد السوري وزير الخارجية فاروق الشرع، الذي أكد ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل، وغير المشروط من الأراضي المحتلة في عدوان 1967، وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وطالب بإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، موضحاً أن الأراضي العربية وكل شبر منها يجب أن تعود إلى أصحابها الشرعيين<sup>(3)</sup>.

خصص اليوم الثالث من المؤتمر للتعقيب على كلمات الوفود من بعضها البعض،

---

(1) العبدالله، مؤتمر مدريد بداية لمسار طويل (ع 225-226/130-131).

(2) مجلة شؤون فلسطينية: خطاب الوفد الفلسطيني في مؤتمر السلام (ع 223-224/152).

(3) شاهين، أحمد، في انتظار "غودو" (ع 225-226/112).

وكان اللافت فيها رد فاروق الشرع على خطاب شامير الذي حاول فيه إبراز إسرائيل كضحية (للإرهاب) العربي، بأن كشف الشرع أمام الوفود وثيقة تاريخية، تتضمن صورة لشامير عندما كان مطلوباً للعدالة البريطانية، لاتهامه باغتيال الكونت برنادوت<sup>(1)</sup> في الأربعينات، باعتباره عضواً في العصابات الصهيونية الإرهابية، مما خلق أزمة بين الطرفين، ولكن تمكن وزيراً خارجية أمريكا والاتحاد السوفييتي من احتواء الموقف واستئناف الجلسة<sup>(2)</sup>.

مما سبق ومن خلال قراءة الخطابات بشكل متكامل يُمكن ملاحظة، أن كلمات الوفود عكست عدة نقاط يُمكن إجمالها فيما يلي:

- مدى عمق الفجوة ما بين إسرائيل من جهة، والوفود العربية من جهة أخرى.
- عدم وجود أي قواسم مشتركة ما بين الفهم الإسرائيلي والعربي لحل الصراع العربي الإسرائيلي.
- رغم عدم وجود اتصالات مباشرة بين الأطراف المتنازعة (سبق مؤتمر مدريد)، فإن الأطراف المتنازعة لديها قراءة دقيقة لحقيقة مواقف كل منها.
- رغم هشاشة العلاقات العربية، فإن خطاباتهم عكست وحدة المصير.
- عكست الخطابات العربية مركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي - الإسرائيلي.
- مدى نفوذ ومحورية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، التي استطاعت الجمع بين أطراف غير مهيئة للجلوس مع بعضها البعض.

## 2- المفاوضات الثنائية:

بعد اختتام الجلسات الافتتاحية انتقلت الوفود المتنازعة إلى المفاوضات الثنائية، في جولات من المفاوضات المتتابعة يُمكن إجمالها على النحو التالي:

---

(1) الكونت فولك برنادوت : سياسي سويدي ودبلوماسي دولي، بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، عُين وسيطاً للأمم المتحدة بين العرب والصهاينة في 20 مايو (أيار) 1948، واغتالته العصابات الصهيونية لأنه عارض ضم بعض الأراضي الفلسطينية، إلى الدولة الصهيونية المقترحة في قرار التقسيم الصادر في نوفمبر (تشرين الثاني) 1947. (الكياي وآخرون، موسوعة السياسة (ج1/524-525).

(2) أبو ركة، السياسية الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (ص162).



## ال الجولة الأولى من المفاوضات:

انطلقت الجولة الأولى من المفاوضات في مدريد في 3 نوفمبر (تشرين الثاني) 1991، بين وفود إسرائيلية، ووفد كل من سوريا ولبنان والوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، ولمدة يوم واحد فقط<sup>(1)</sup>، وافق فيها الوفد الإسرائيلي على أن المفاوضات مع الوفد الأردني الفلسطيني ستكون في مسارين: مسار فلسطيني - إسرائيلي، ومسار أردني - إسرائيلي<sup>(2)</sup>.

أما المفاوضات السورية - الإسرائيلية فلم تحقق أي نتائج؛ لأن إسرائيل رفضت الطلب السوري بتركيز المباحثات حول الانسحاب من الجولان، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة 242، وتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة<sup>(3)</sup>.

وفي العموم، وعلى طول جولات المباحثات الثنائية السورية - الإسرائيلية، لم يحرز فيها أي تقدم حقيقي، فالوفد السوري لم يكن مخولاً بالحديث في أي تفاصيل قبل الإقرار الإسرائيلي بالانسحاب الكامل من الجولان، وهو ما كان مرفوضاً إسرائيلياً لأن إسرائيل كانت تبحث عن ثمن انسحابها قبل الخوض في الانسحاب، وكان المسار اللبناني تابعاً للمسار السوري، بحكم الهيمنة السورية على لبنان في حينه، وبالتالي بقي المسار اللبناني على طول الجلسات في حالة انتظار للمسار السوري، فكان المساران السوري واللبناني معطّلين من أول جلسة وحتى آخر جلسة<sup>(4)</sup>، سوى بعض "الفيبركات" الإعلامية للتأثير على المسار الفلسطيني كما ستضح لاحقاً.

كانت المفاوضات الثنائية لجميع المسارات العربية مع إسرائيل سرية، ومنفصلة عن بعضها، فورقة واحدة لم تتسرب من مفاوضات الوفد السوري، وتسربت ورقة واحدة من مفاوضات الوفد الأردني أدت إلى إلغاء عضوية الذي سرّ بها، ونشرت صحيفة لبنانية ورقة من أوراق التفاوض اللبناني فقدّمت الصحيفة للمحاكمة، بينما المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بحكم أن الوفد المفاوض الفلسطيني<sup>(5)</sup> هو إطار شكلي ويرفع تقارير لحظية لمنظمة التحرير عن

(1) شاهين، أحمد، في انتظار "غودو" (ع 113/226-225).

(2) منصور، نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية وتقويم لها (ص 23).

(3) شاهين، أحمد، في انتظار "غودو" (ع 113/226-225).

(4) هيكل، أوام السلام (ص 244).

(5) تكون الوفد من 14 عضواً برئاسة حيدر عبد الشافي (حزب شيوعي)، وعضوية صائب عريقات (فتح)، ورياض المالكي (جبهة شعبية)، وحنان عشراوي (مستقل)، وغسان الخطيب (مستقل)،.... حيث حرصت المنظمة أن يكون الوفد يعبر عن الضفة وغزة، والمسلمين والمسيحيين، والفصائل الفلسطينية، ما بين شيوعي، وعلماني، ومستقل (زعرب)، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية (ص 83).

سير المفاوضات، بالإضافة على عدم تجانس الوفد المفاوض فهو وفد فصائلي متعدد الانتماءات<sup>(1)</sup>؛ كانت الأوراق الفلسطينية مكشوفة ويسهل متابعتها في شؤون فلسطينية، بعكس المسارات الأخرى؛ لذلك سنشهد في متابعة الجولات التفاوضية التركيز على المسار الفلسطيني. وقد أعد طاقم المفاوضات الفلسطيني، خطته التفاوضية على أساس العمل لتغيير صيغة "مديد" في اتجاهات ثلاثة:

**الاتجاه الأول:** الدفع باتجاه تغيير صيغة الوفد الفلسطيني المفاوض ليشمل الفلسطينيين في الداخل الفلسطيني والشتات، وإلى وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية بالتحديد.

**الاتجاه الثاني:** العمل على ربط المرحلة الانتقالية بالمرحلة النهائية، برفض الغموض في موضوع "الحل النهائي"، وبحيث يمهد الحكم الذاتي للاستقلال.

**الاتجاه الثالث:** العمل على تثبيت حق العودة، استناداً إلى قرار الأمم المتحدة 194<sup>(2)</sup>.

### الجولة الثانية من المفاوضات:

عُقدت الجولة الثانية من المفاوضات في واشنطن ما بين 10 و 17 ديسمبر (كانون الأول) 1991<sup>(3)</sup>، حاول فيها الوفد الفلسطيني الاستقلال عن الوفد الأردني، بالامتناع عن الدخول إلى قاعة الاجتماعات، وتضامن معه الوفد الأردني، في محاولة استقلالية التمثيل الفلسطيني، وبين الإصرار الفلسطيني على الجلوس منفرداً مع الوفد الإسرائيلي دون الوجود الأردني، وبين الرفض الإسرائيلي لذلك تعطلت الجولة دون تحقيق أي تقدم<sup>(4)</sup>.

### الجولة الثالثة من المفاوضات 13-16/1/1992:

استبقت إسرائيل مفاوضات الجولة الثالثة التي كانت مُقررة في 7 يناير (كانون الثاني) 1992، بإبعاد 12 مواطناً فلسطينياً من الأراضي الفلسطينية المحتلة<sup>(5)</sup>، وهو ما دفع

---

(1) الحسن، بلال، الحوار مع الخصم والحوار مع الذات (ع244-245/5).

(2) المرجع السابق (ع244-245/6).

(3) الشريف، البحث عن كيان (ص413).

(4) شاهين، أحمد، في انتظار "غودو" (ع225-226/116).

(5) أعلنت إسرائيل في الثاني من يناير (كانون الثاني) 1992، طرد 12 فلسطينياً (5من الضفة، و7 من غزة) خارج وطنهم، رداً على مقتل مستوطن بالرصاص في غزة، وقد أثار قرار الإبعاد موجة استنكار عالمية، فصدر قرار مجلس الأمن رقم 726، والذي طالب إسرائيل بإلغاء قرار الإبعاد. (م. ر، ابعاد 12 فلسطينياً وتعذيب حتى الموت (ع227-228/138-139).

الطرف الفلسطيني لتأجيل ذهابه للمفاوضات، وتضامنت منه الوفود العربية، إلى أن صدر قرار مجلس الأمن 726، الذي أدان قرار الأبعاد، ورحبت الوفود العربية بالقرار، وعدم صدور فيتو أمريكي عليه، وقبلت بالتالي الاستجابة للرغبة الأمريكية باستئناف المفاوضات<sup>(1)</sup>.

في بداية الجولة الثالثة، المعضلة في الفصل الكامل ما بين المسارين الأردني والفلسطيني- التي تم إثارتها في الجولة الثانية من المفاوضات- تم حلها، بالفصل بين الصلاحيات داخل الوفد الأردني الفلسطيني، بأن يُشارك اثنان من الطرف الفلسطيني في جلسات مفاوضات المسار الأردني التي تُعقد صباحاً، واثنان من الطرف الأردني في مفاوضات المسار الفلسطيني التي تُعقد مساءً، وهو ما اعتبره المراقبون نجاحاً فلسطينياً في فرض استقلاله التمثيل الفلسطيني<sup>(2)</sup>.

وقدم الوفد الفلسطيني في الجولة الثالثة من المفاوضات فيما بين 13-17 يناير (كانون الثاني) 1992، ورقة لجدول الأعمال، تضمنت بالإضافة للبحث في الخطوات الإجرائية للحكم الذاتي، الربط بين المرحلة الانتقالية والنهائية، بالتأكيد على أن هدف المفاوضات إقامة دولة فلسطينية مستقلة بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 لعام 1947، تربط بالأردن بعلاقة كونفدرالية، وحل قضية اللاجئين بناء على قرار 194 للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي الخطوات الإجرائية للحكم الذاتي، طرحت الورقة أن الانتخابات هي المدخل لتشكيل حكومة فلسطينية، تضمن سيطرة الشعب الفلسطيني على "القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها"<sup>(3)</sup>، على أن يسبق الانتخابات إطلاق سراح جميع المعتقلين من الأراضي المحتلة، وإيقاف الاستيطان، وسحب القوات الإسرائيلية تحت إشراف الأمم المتحدة، ثم تشكيل قوة أمنية فلسطينية بمساعدة الأمم المتحدة، وفي المقابل تقدمت إسرائيل بجدول أعمال يقتصر على مسألة الحكم الذاتي فقط؛ مما أدى إلى انتهاء الجولة دون تحقيق أي اتفاق<sup>(4)</sup>.

في المقابل قدم الوفد الإسرائيلي جدول أعمال بعنوان " أفكار للتعايش السلمي في المناطق المحتلة خلال الفترة الانتقالية"، ركز فيها على إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة؛ لانتخاب مجلس إداري ليس له أي سلطة تشريعية، وأن تجري على المفاوضات على المهام

---

(1) ش، أ، استمرار العرض (ع 227-228/114)

(2) هيك، أو هام السلام (ص 246-247).

(3) منصور، نظرة عامة للمفاوضات (ص 26).

(4) ش، استمرار العرض (ع 227-228/114)

التي سيتولاها الفلسطينيون في إطار الحكم الذاتي<sup>(1)</sup>.

أثار تناقل وكالات الأنباء أن الوفد الإسرائيلي قدم في الجولة الثالثة تصوراً خطياً للحكم الذاتي، جدلاً سياسياً في إسرائيل، تحول إلى أزمة سياسية داخل الائتلاف الحاكم في إسرائيل<sup>(2)</sup>، مما أفقد الليكود الأكثرية البرلمانية، والاتفاق على تقدم موعد الانتخابات البرلمانية إلى 23 يونيو (حزيران) 1992<sup>(3)</sup>.

### الجولة الرابعة من المفاوضات (1992/3/4-2/24):

رغم أن إسرائيل استبقت الجولة الرابعة من المفاوضات، بمنع عدداً من الإداريين من مغادرة الأراضي المحتلة، برفقة الوفد الفلسطيني المفاوض، كما شنت عملية عسكرية على جنوب لبنان<sup>(4)</sup><sup>(5)</sup>، فإن ذلك لم يمنع الوفود العربية من المشاركة في مفاوضات الجولة الرابعة، التي انتهت إلى ما وصلت إليه المفاوضات السابقة لها، بإنجاز وحيد هو تحديد موعد للجولة الخامسة من المفاوضات<sup>(6)</sup>.

مع ملاحظة أن إسرائيل ردت على ورقة العمل الفلسطينية المقدمة في الجولة الثالثة بوثيقة للتصور الإسرائيلي للحكم الذاتي، حددت فيها بشكل واضح أن الحكم الذاتي يشمل السكان دون الأرض<sup>(7)</sup>، ويستثني سكان القدس الشرقية، كما أنه يغرق في تفاصيل المرحلة

- 
- (1) زعرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية (ص92).
  - (2) شكل الليكود الحكومة الإسرائيلية الـ24، بعد فوزه في الدورة 12 لانتخابات الكنيست في 11/6/1990، من عدد من الأحزاب، اشترط بعضها إبقاء مشروع الحكم الذاتي لشامير، مجرد حبر على ورق، لذلك استقالت تلك الأحزاب، بعد تقديم مشروع إسرائيلي للحكم الذاتي للفلسطينيين، في مفاوضات واشنطن، مما اسقط الائتلاف الحاكم (للمزيد انظر (العبدالله، انتخابات مبكرة في إسرائيل (ع227-228/131-137)).
  - (3) للمزيد من التفاصيل انظر: العبدالله، انتخابات مبكرة في إسرائيل (ع227-228/131-137)
  - (4) قام الطيران الإسرائيلي بضربة جوية في 16 فبراير (شباط) 1992، في جنوب لبنان، ضد موكب زعيم حزب الله الشيخ عباس الموسوي، مما أدى إلى مقتل الموسوي وزوجته وابنه فوراً، وأدى ذلك إلى تبادل القصف ما بين حزب الله، وإسرائيل، لمدة 5 أيام. (صايغ، يزيد، الوحدات الخاصة في مواجهة الخلايا المسلحة (ع229-230/113).
  - (5) ش، استمرار العرض (ع227-228/119).
  - (6) ش، س، استحقاقات برسم العملية السياسية (ع229-230/97).
  - (7) أساس فكرة أن الحكم الذاتي يشمل السكان وليس الأرض أن إسرائيل ليست محتلة للضفة وغزة، وإنما هي أراضي إسرائيلية، يسكنها شعب غير إسرائيلي، بمعنى أن المفاوضات العربية تجري في واشنطن مع عدو لا يعترف أساساً بأنه يحتل الأراضي العربية.

الانتقالية دون أي ذكر للمرحلة النهائية، والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني<sup>(1)</sup>.

وفي ختام الجولة الرابعة هدد رئيس الوفد الفلسطيني حيدر الشافعي بعدم العودة للمفاوضات، في ظل استمرار الاستيطان الإسرائيلي<sup>(2)</sup>، كما وقّع ما يقرب من 120 عضواً من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على مذكرة، تم تسليمها إلى رئيس المجلس الوطني عبد الحميد السائح، وقد جاء في المذكرة أن الموقعين يعلنون تمسكهم بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ويدعون القيادة الفلسطينية إلى رفض التسوية الأمريكية - الإسرائيلية، وعدم العودة للمفاوضات قبل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، وبوفد موحد من الداخل والخارج، بما فيه القدس، والإصرار على اعتماد قرارات الشرعية الدولية، ووقف الاستيطان، كشرط للعودة للمفاوضات، حيث أن استمرار المفاوضات مع استمرار الاستيطان من شأنه أن يوفر الغطاء السياسي للاحتلال الإسرائيلي لمواصلة تهويد الأراضي المحتلة<sup>(3)</sup>، لكن تهديد حيدر الشافعي بتعليق المفاوضات في ظل استمرار الاستيطان، وكل الدعوات الداخلية لوقف المفاوضات حتى يتم وقف الاستيطان، كانت تصطدم برفض رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات تعليق المفاوضات<sup>(4)</sup>.

#### الجولة الخامسة من المفاوضات (27-30/4/1992):

لم تسفر كسابقاتها عن أي تقدم ملحوظ، سوى أن العقل العربي كان في موضع التبرير لفشل مفاوضات الجولة الخامسة، بأنه نتيجة للانشغال الإسرائيلي في انتخابات الكنيست، وكأن الجولات السابقة كانت مثمرة، ولم يعطها سوى إجراء الانتخابات في إسرائيل!

اقترحت إسرائيل في الجولة الخامسة من المفاوضات، إجراء انتخابات بلدية في الضفة والقطاع، ونقل مجال الخدمات الصحية فوراً للفلسطينيين، ورفض الوفد الفلسطيني العرض الإسرائيلي، لأن المطلوب في إطار المفاوضات إنشاء سلطة مركزية، تقوم هي بتنظيم الانتخابات البلدية<sup>(5)</sup>.

بعد انتهاء الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية والإسرائيلية،

---

(1) مجلة شؤون فلسطينية، نص وثيقة الحكم الذاتي الإسرائيلية (ع229-230/148-151).

(2) ش، أ، غياب التنسيق العربي (ع 229-230 / 100)

(3) ش، س، استحقاقات يرسم العملية السياسية (ع 229-230/99).

(4) زعرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية (ص92-93).

(5) منصور، نظرة عامة للمفاوضات (ص32-33).

في واشنطن، تداعت الوفود العربية للاجتماع في العاصمة الأردنية؛ من أجل بلورة موقف عربي موحد في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل، والمفاوضات متعددة الأطراف، في 6 و7 يونيو (حزيران) 1992، وخلصوا في بيانهم الختامي إلى أن المفاوضات حتى الجولة الخامسة، لم تُحقق أي تطور جوهري ملموس؛ بسبب الرفض الإسرائيلي لمبدأ الأرض مقابل السلام، وعدم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، لكن البيان لم يرتقِ إلى مستوى وقف أو تعليق المفاوضات (1).

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، أظهرت النقاشات بين الفصائل الفلسطينية، انقسام الفصائل الفلسطينية إلى:

- المعارضين للتسوية، مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي، والداعين إلى رفض المفاوضات وإنهائها.
- المعارضين لصيغة مدريد، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الداعين إلى الانسحاب من المفاوضات، وعدم العودة إليها إلا على أسس جديدة.
- المعارضين لوضع المفاوضات ولكيفية سيرها، مثل حيدر عبد الشافي، والمطالبين بتعليق المفاوضات حتى وقف الاستيطان.
- المعارضين لوقف أو تعليق المفاوضات، بزعامة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، معللاً ذلك، بأن الانسحاب يكون فقط في حالة فرض حل لا يقبله الشعب الفلسطيني (2).

بمعنى وجود أغلبية فلسطينية على ضرورة عدم الاستمرار في المفاوضات مع استمرار الاستيطان، في الحد الأدنى، لكن عدم امتلاك القوى المناهضة لسير المفاوضات القرار، بالإضافة للاختلاف فيما بينها ما بين الرفض التام، ورفض الأسس، ورفض سير المفاوضات، حال دون التنسيق الضاغط ما بين تلك القوى، أفقدها القدرة على وقف المفاوضات.

### الجولة السادسة من المفاوضات 8/24 - 24/9/1992:

تمكّن حزب العمل الإسرائيلي من الفوز في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة في 23 يونيو (حزيران) 1992، بحصوله على 44 مقعداً، بينما حصل الليكود على 32 مقعداً؛ فانتقل

(1) شاهين، تنسيق المواقف العربية (ع229-230 / 123-124).

(2) الحسن، بلال، الحوار مع الخصم والحوار مع الذات (ع 244-245/7، 9).

الليكود إلى صفوف المعارضة<sup>(1)</sup>. وفي أول خطاب لإسحق رابين بعد نجاح حزبه، دعا إلى وقف الاستيطان السياسي، والاقتصر على الاستيطان الأمني، وإلى جعل التسوية مع الفلسطينيين تحتل الأولوية على ما عداها في عملية السلام<sup>(2)</sup>.

لذلك بدا الموضوع الفلسطيني سيكون محورياً في مفاوضات الجولة السادسة، ولكن على غير ما كان متوقفاً؛ احتلت المفاوضات السورية - الإسرائيلية الصدارة وسط جملة من التخمينات الصحفية عن قرب توصل لاتفاق سوري- إسرائيلي، وهو ما كان موضع قلق فلسطيني، بأن تنفرد سوريا بمعاهدة سلام، تُضعف الموقف الفلسطيني (الضعيف)، فحاولت سوريا تطمين الجانب الفلسطيني، بالتأكيد على أن سوريا مُتمسكة بالسلام الشامل، ولن توقع على صلح منفرد<sup>(3)</sup>.

حدد الدكتور حيدر عبد الشافي نقاط الخلاف مع الوفد الإسرائيلي بعد الجولة السادسة في النقاط التالية:

- لم يكن تصنيف إسحق رابين للمستوطنات بأنها تنقسم إلى سياسية وأمنية، إلا مناورة لاستمرار الاستيطان تحت اسم الدواعي الأمنية.
- رفض إدراج القدس على جدول الأعمال.
- رفض الإسرائيليين للكيانية السياسية للفلسطينيين على أرضهم.
- ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى أماكن يُتفق عليها مؤقتاً.
- إلغاء كل القوانين الاحتلالية المفروضة على الفلسطينيين.
- السلطة المنتخبة في شكل ديمقراطي لها سلطة التشريع.
- الأمن الوطني من صلاحية السلطة الانتقالية، مع إمكانية اشتراك الإسرائيليين الذين سيقون في الأرض المحتلة<sup>(4)</sup>.

كما أكدت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني حنان عشاوي أن المشكلة الأساسية تكمن في أن إسرائيل ترفض دائماً الاعتراف بأن أساس عملية السلام هي مبادلة الأرض بالسلام، وقرار مجلس الأمن 242<sup>(5)</sup>.

(1) العبدالله، نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر انقلاب مضاد (ع 231- 13/232).

(2) شاهين، أحمد، تفاؤل حذر (ع 233-127/234).

(3) شاهين، أحمد، تبدل في لغة التفاوض (ع 235-236-128/237-130).

(4) ش، س، المسار التفاوضي والاصطفافات الجديدة (ع 235، 236، 126/237).

(5) شاهين، أحمد، تبدل في لغة التفاوض (ع 235-236-131/237).

كان لهذا التفاوض العقيم انعكاساته على الصعيد الفلسطيني الداخلي، فمع اقتراب مؤتمر مدريد من اختتام عام على بدء أعماله، دون تحقيق نتائج إيجابية، نشطت حوارات داخل الفصائل الفلسطينية التي تتحفظ على مبدأ المشاركة الفلسطينية بالمفاوضات، أو تلك الراضية لها جملة وتفصيلاً، وسُرعان ما تحولت تلك الحوارات إلى اصطفاقات جديدة، فتشكلت الهيئة القيادية الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية، والإعلان عمّا سُمي بالفصائل العشرة، إضافة إلى تشكيلات رباعية، ضمت الشعبية والديمقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية، والنضال الشعبي، وكلها تهدف إسقاط مخطط الحكم الإداري الذاتي، وصون منظمة التحرير الفلسطينية ودورها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني<sup>(1)</sup>.

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعات في الفترة من 15-17 أكتوبر (تشرين الأول) 1992، في تونس، استمع خلالها إلى تقارير من الوفد المفاوض الفلسطيني حول سير المفاوضات، وأنهى المجلس اجتماعاته ببيان سياسي أكد على:

- حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وصولاً إلى الكونفدرالية الفلسطينية - الأردنية، طبقاً للخيار الطوعي والحر للشعبين الشقيقين.
- التمسك بتطبيق القرار 242، الذي ينص على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ويفرض على العدو الإسرائيلي الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وأن ينطبق منذ البداية على جميع المراحل.
- يجب وقف جميع أشكال الاستيطان الأمنية والسياسية، وإزالة المستوطنات القائمة لتحقيق السلام الشامل.
- يجب أن تحقق المرحلة الانتقالية السيادة المطلقة للشعب الفلسطيني على أرضه بما فيها القدس، مع حقه في سن التشريعات، والسيطرة على جميع مصادره الطبيعية، ويؤكد المجلس رفضه للمشروع الإسرائيلي للحكم الإداري الذاتي.
- التمسك بحق العودة، وفقاً للقرار 194، والتمسك بربط المفاوضات الثنائية بالمفاوضات المتعددة، للتصدي لمحاولات التطبيع، قبل ضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل، من الأراضي المحتلة في عام 1967<sup>(2)</sup>.

---

(1) ش، س، المسار التفاوضي والاصطفاقات الجديدة (ع 235، 236، 127/237).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، بيان المجلس المركزي الفلسطيني: أسس التحرك في المرحلة المقبلة (ع 235-236/157).



## الجولة السابعة من المفاوضات 21- 1992/10/28:

تزامن عقد الجولة السابعة من المفاوضات، انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحملة الانتخابات الرئاسية المُزمع عقدها في 3 نوفمبر (تشرين الثاني) 1992، مما أوحى للمراقبين بهامشية النتائج المرجوة من الجولة السابعة، في ظل غياب الضغط الأمريكي لتحقيق نتائج ملموسة<sup>(1)</sup>.

كان من أبرز ملامح تلك الجولة توصل الوفد الأردني إلى اتفاق أولي مع الوفد الإسرائيلي، على جدول أعمال، اعتبره رئيس الوفد الأردني عبدالسلام مجلي "أنه درجة من التفاهم يُمكن أن تشكل قاعدة لمفاوضات السلام"؛ مما أثار قلق الفلسطينيين، خصوصاً أن جدول الأعمال الأردني - الإسرائيلي لم يتطرق للاستيطان أو القدس كقضايا جوهرية لا يمكن تحقيق السلام دونها، وكذلك جاء جدول الأعمال في وقت كانت تُراوح المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية مكانها<sup>(2)</sup>.

وفي المفاوضات الثنائية السورية - الإسرائيلية، رغم أن الطرف الإسرائيلي قدم وثيقة للجانب السوري أعلن فيها الموافقة على مبدأ الانسحاب من الجولان وفقاً لقرار 242، مقابل إقامة سلام كامل مع سوريا، وعدم ربط السلام مع سوريا بنقدم المفاوضات مع الأطراف الأخرى، فإن هذا الطرح لم يستميل السوريين، فأكدت سوريا أنها بحاجة إلى تعهد إسرائيلي بالانسحاب من كامل الجولان، قبل الدخول في أي تفاصيل أخرى<sup>(3)</sup>.

## الجولة الثامنة من المفاوضات 7- 1992/12/17:

عُقدت الجولة الثامنة من المفاوضات في واشنطن، بتاريخ 7 ديسمبر (كانون الأول) 1992، خلال فترة رئاسية أمريكية انتقالية، وقُبل عقد تلك الجولة حدث تصعيد لافت في الانتفاضة الفلسطينية، فقامت حركة المقاومة الإسلامية حماس بخطف جندي إسرائيلي<sup>(4)</sup>؛ في

---

(1) عبدالله، نصف "حكم ذاتي" ومسارات متعرجة (ع 238-127/239)

(2) شاهين، قلق من فشل المفاوضات (ع 238-111/239).

(3) عبد الله، نصف "حكم ذاتي" ومسارات متعرجة (ع 238-127/239).

(4) أعلنت مجموعة من كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحماس، عن خطف رقيب أول نسيم توليدانو (29 عاماً)، بالقرب من بيته في اللد أثناء توجهه لمقر سريته في حرس الحدود في رام الله، في فجر 13 ديسمبر (كانون الأول) 1992، وطالبت بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، من السجون الإسرائيلية، مقابل الجندي الأسير، قبل الساعة التاسعة من مساء اليوم نفسه، وعندما رفضت إسرائيل الاستجابة لمطلبهم، قاموا بقتل الجندي (البابا، جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية (ص 128)).

محاولة لمبادلته بالأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وعبر رد فعل سريع قامت إسرائيل بإبعاد 415 فلسطينياً من الضفة والقطاع؛ الأمر الذي فرض نفسه على جلسات الجولة الثامنة، ووصل إلى حد المقاطعة العربية للجلسات الأخيرة منها، استتكاراً لعملية الإبعاد<sup>(1)</sup>.

كانت الجولة الثامنة هي آخر جولة من المفاوضات في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش؛ لذلك استقبل الرئيس بوش في 16 ديسمبر (كانون الأول) 1992 الوفود كلها، واستقبل الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني - الفلسطيني، وفي التفاتة سياسية نحو الفلسطينيين، استقبل الرئيس الأمريكي في اليوم التالي الفريق الفلسطيني كله، وكان ضمن الوفد فلسطينيون من الخارج والداخل والقدس<sup>(2)</sup>.

### الجولة التاسعة من المفاوضات 27/4 - 13/5/1993:

عُقدت هذه الجولة بعد انقطاع دام أكثر من أربعة أشهر، بسبب قيام إسرائيل بإبعاد 415 فلسطينياً، وبدأت الجولة التاسعة بقاء بين وزير الخارجية الأمريكية وارن كريستوفر، ورؤساء الوفود المتفاوضة، حيث أكد كريستوفر أن بلاده سوف تقوم بدور "الشريك الكامل"، بأن تقدم الدعم والأفكار والاقتراحات المساعدة لسدّ الفجوة بين مواقف الأطراف<sup>(3)</sup>.

قدمت إسرائيل خلال الجولة التاسعة مشروعاً متكاملاً لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، يمكن إجماله في التالي:

- هدف المفاوضات تحقيق السلام عبر مرحلتين مترابطتين، وعلى أساس قراري مجلس الأمن 242، 338، والدعوة إلى مؤتمر مدريد.
- يتم انتخاب مجلس تنفيذي فلسطيني، من عدد عملي ومتفق عليه، في انتخابات حرة، وتحت إشراف متفق عليه.
- تنتقل الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى المجلس التنفيذي، على أن يتمتع المجلس بصلاحيات التشريع في إطار مجالات المسؤولية المنقولة له.

(1) ش، س، اجماع وطني واتفاق على أسس التحرك (ع238- 239/107).

(2) منصور، نظرة عامة للمفاوضات (ص 47- 48).

(3) حيدري، التحرك الأمريكي: خيبة أمل أم تقدم في الجوهر (ع 242- 243/132). عبد الله، جولة اختبارية (ع242-243/140).

- تعتبر المناطق وحدة جغرافية، ومصيرها النهائي يتحقق بمفاوضات المرحلة النهائية.
- تبقى المسؤولية عن الأمن الشامل بيد إسرائيل، ويُأخذ في الحسبان الاحتياجات الأمنية للطرفين، فيتمتع المجلس التنفيذي بقوة من الشرطة؛ لفرض القانون، وتشكل لجنة ارتباط مشتركة لمعالجة القضايا المشتركة<sup>(1)</sup>.
- في مقابل المشروع الإسرائيلي قدم الوفد الفلسطيني مشروعاً لإعلان المبادئ تضمن التالي:
- هدف العملية السلمية تحقيق السلام الدائم والشامل وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبما يتفق مع الشرعية الدولية.
- تقوم المفاوضات على مرحلتين، على ألا يقوم الجانبان بأي عمل في المرحلة الانتقالية، من شأنه أن يحبط أو يعرض المفاوضات النهائية للخطر.
- تُقام هيئة انتقالية فلسطينية للحكم الذاتي منتخبة، وتحت إشراف متفق عليه، على أن يشارك في الانتخابات جميع الفلسطينيين المسجلين في الرابع من (يونيو) حزيران 1967، في سجلات السكان في الضفة وغزة والقدس، وتضطلع الهيئة المنتخبة بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.
- يشمل اختصاص الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو (حزيران) 1967.
- انسحاب القوات الإسرائيلية وفقاً لجدول زمني، وتحت إشراف دولي.
- تشكيل لجنة تحكيم دولية؛ لفض النزاعات التي لا يمكن تسويتها بين الطرفين<sup>(2)</sup>.

مما سبق يمكن ملاحظة مدى الفجوة بين المشروعين، فبينما ركّز المشروع الإسرائيلي على المرحلة الانتقالية وإجراءات لا تصل إلى حكم ذاتي كامل، شدد المشروع الفلسطيني على حماية الأهداف الفلسطينية المرجوة من مفاوضات المرحلة النهائية، بالتركيز على قضيتين، هما: الولاية الجغرافية بكامل الأراضي المحتلة في عام 1967 بما فيها القدس، ووقف الاستيطان؛ لذلك رفض كل من الطرفين مشروع الآخر؛ فقامت الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) مجلة شؤون فلسطينية، مشروع إسرائيل لإعلان المبادئ المشتركة مع الفلسطينيين (ع 242-243/160). انظر الملحق رقم (10).

(2) مجلة شؤون فلسطينية، مشروع فلسطيني لإعلان المبادئ المشتركة مع إسرائيل (ع 242-243/158-159). انظر الملحق رقم (11).

بتقديم مسودة مشروع للتوفيق بين الطرفين، احتوى على:

- هدف العملية السلمية تحقيق سلام حقيقي وشامل يستند إلى القرارين 242 و 338 الصادرين عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة.
  - تجري العملية التفاوضية على مرحلتين، مرحلة أولى: موجهة نحو التوصل إلى اتفاق حول ترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة، والمرحلة الثانية: موجهة نحو التوصل إلى اتفاق دائم.
  - المرحلتين الأولى والثانية من المفاوضات، عملية واحدة، ومتداخلتين في الإطار الزمني المتفق عليه.
  - ما سيتم الاتفاق عليه في مفاوضات الوضع النهائي، سيشكل التطبيق للقرارين 242 و 338.
  - نقل صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية للفلسطينيين، خلال الفترة الانتقالية.
  - المسؤولية الأمنية العامة، وكذلك المسؤولية عن الإسرائيليين الموجودين في المناطق، ستظل بيد إسرائيل، خلال الفترة الانتقالية.
  - يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي (يحدد اسمها لاحقاً)، تتولى صلاحيات تنفيذية وقضائية، وتشريعية في نطاق مسؤولياتها.
  - المسائل المتعلقة بالسيادة سيتم مناقشتها في محادثات الوضع الدائم<sup>(1)</sup>.
- مما سبق يمكن ملاحظة أن المشروع الأمريكي لا يختلف عن المشروع الإسرائيلي سوى بإعادة صياغة العبارات، فتم رفضه سريعاً من الطرف الفلسطيني، وانتهت الجولة التاسعة من المفاوضات.

### الجولة العاشرة من المفاوضات (15/ 6 - 7/1 تموز) 1993:

كانت القدس موضوع ومحور مفاوضات الجولة العاشرة، فالجانب الفلسطيني أكد أنه لا اتفاق حول إعلان المبادئ دون القدس، فالقدس جزء من الأراضي المحتلة عام 1967، وكذلك أكد الوفد الأردني بأن لا سلام دون عودة القدس للسيادة العربية<sup>(2)</sup>، لكن إسرائيل رفضت

(1) مجلة شؤون فلسطينية، وثيقة "التسوية" الأميركية" (ع 242 - 161/243-162). انظر الملحق رقم (12).

(2) ش،أ، رهان على الشريك الاميركي الكامل (ع 244-112/245).

أن يتضمن إعلان المبادئ المقترح القدس ووقف الاستيطان<sup>(1)</sup>.

وفيما كان المشهد في مدريد قد وصل إلى منتهاه من الفشل، بسبب التعنت الإسرائيلي، والانحياز الأمريكي للرؤية الإسرائيلية، بتأجيل البحث في وضع القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي، وعدم وقف الاستيطان، وأصبح إعلان المبادئ بعيد المنال، ظهر اتفاق حول إعلان مبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، من خلال مفاوضات سرية جرت بين الطرفين، بعيداً عن علم الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد.

حيث بدأت اتصالات عبر قناة سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 20 يناير (كانون الثاني) 1993، في مدينة ساريسبورغ، التي تبعد مائة كيلومتر عن أوسلو، برعاية نرويجية، وحضر عن الجانب الإسرائيلي يانير هيرشفليد ورون بونديك، وعن الجانب الفلسطيني أحمد قريع، وحسن عصفور، وماهر الكرد<sup>(2)</sup>، شرح فيها الجانب الفلسطيني أفكاره للسلام، وعرض استعداد منظمة التحرير الفلسطينية، البحث في الانسحاب من غزة<sup>(3)</sup> كخطوة أولى نحو السلام، الذي لاقى الترحيب من الجانب الإسرائيلي<sup>(4)</sup>، انتهت الجولة الأولى من المفاوضات السرية في 22 يناير (كانون الثاني) 1993، التي كان يُعطى الجانب الفلسطيني كل الاهتمام، لذلك أصدر تعليمات للوفد المفاوض في واشنطن بالتشدد، ورفض أي مقترحات إسرائيلية، تعكس رغبة من المنظمة تعطيل المفاوضات الرسمية لصالح المفاوضات السرية<sup>(5)</sup>.

استمرت المفاوضات السرية في أوسلو، في جولات تفاوضية، تركزت حول تفاصيل الحكم الذاتي، وتحاشي التفاصيل في صياغة قضايا الوضع النهائي، وانتهت بتاريخ 20 أغسطس (آب) 1993، بإعلان مبادئ، وقّع عليه رسمياً في 13 سبتمبر (أيلول) 1993،

---

(1) زعرب، مؤتمر مدريد للسلام (ص 96).

(2) في بداية المفاوضات حضر الجانب الإسرائيلي بصفة باحثين في المعاهد الإسرائيلية، وليس مكلفين من القيادة السياسية بالمفاوضات، بينما حضر الجانب الفلسطيني بصفته الرسمية كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية. (عباس، طريق أوسلو (ص 185)).

(3) كانت إسرائيل في ذلك الوقت تبحث عن مخرج للانسحاب من غزة، وصل إلى أن أربعة من أعضاء مجلس الوزراء الإسرائيلي تقدموا يوم 11 يناير (كانون الثاني) 1993، باقتراح يقضي بأن تتسحب إسرائيل من قطاع غزة من طرف واحد وأن تتركه لمصيره، وهو ما لاقى رفضاً من رابين، الذي كان يبحث عن خروج مدروس، وليس عفوي (هيكل، أوهام السلام (ص 272)).

(4) عباس، طريق أوسلو (ص 185-196).

(5) بهلوان وصالح، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية (ص 561).

برعاية أمريكية في واشنطن<sup>(1)</sup>.

حَقَّق إعلان الاتفاق للجانب الفلسطيني الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وحقق للجانب الإسرائيلي تطبيق مفهومه للحكم الذاتي، حيث اتفق الطرفين على انسحاب إسرائيل من مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأسيس سلطة فلسطينية، يتم اختيار ممثليها بالانتخاب، وفترة انتقالية لمدة خمس سنوات، وتم تأجيل البحث في القضايا الأكثر صعوبة،<sup>(2)</sup> ومنها التفاوض حول قضيتي القدس والاستيطان (محور الخلاف في المفاوضات الرسمية) لمفاوضات الوضع النهائي.

### 3- المفاوضات المتعددة الأطراف:

عُقدت في العاصمة الروسية موسكو بتاريخ 28 يناير (كانون الثاني) 1992، الجولة الأولى من مفاوضات متعددة الأطراف، في إطار مؤتمر سلام الشرق الأوسط، حيث كُرِّست لمناقشة قضايا المنطقة الإقليمية، مثل التنمية الاقتصادية، ومراقبة التسلح، والأمن الإقليمي، ومشكلة المياه، والمسائل الخاصة باللاجئين والبيئة<sup>(3)</sup>، ورفضت كل من لبنان وسوريا المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، معللة رفضها بعدم حدوث أي تقدم في المفاوضات الثنائية؛ يشجعها على الدخول في المفاوضات المتعددة الأطراف<sup>(4)</sup>.

شاركت كل من مصر والأردن والمغرب وتونس ومندوب عن مجلس التعاون الخليجي في المفاوضات متعددة الأطراف<sup>(5)</sup> وقد غاب عن الجولة الأولى من المفاوضات الوفد الفلسطيني الذي حاول إدخال أعضاء للوفد الفلسطيني المفاوضات من القدس والشتات، لكن إسرائيل وأمريكا تمسكتا بصيغة مدريد في حصر أعضاء الوفد الفلسطيني بممثلين عن الضفة وغزة، فحال ذلك دون مشاركة الوفد الفلسطيني في المفاوضات متعددة الأطراف، في جلستها الأولى<sup>(6)</sup>.

اختتم مؤتمر موسكو أعماله بالاتفاق على تشكيل خمس لجان عمل، تبدأ أعمالها في مايو (أيار) 1992، في أشكال مختلفة، منها الحلقات الدراسية، ومنها الندوات، من أجل ضمان

---

(1) الشريف، البحث عن كيان (ص418-419)؛ Migdalovitz, The Middle East Peace Talks p 14.

(2) Carter, Palestine Peace Not Apartheid (p134).

(3) ش، استمرار العرض (ع 227-228/115).

(4) المرجع السابق، ص 115-118.

(5) عبدالله، إسرائيل والمفاوضات متعددة الأطراف (ع 231-232/143).

(6) شبيب، نصف مقاطعة فلسطينية للمتعددة (ع 227-228/111-113).

مشاركة أكبر عدد من الأطراف فيها، وتعهد الطرف الأميركي بالموافقة على طلب ضمّ ممثلين من الشتات الفلسطيني إلى مجموعات عمل المفاوضات، مثل مجموعة شؤون اللاجئين، و مجموعات أخرى، مثل مجموعة عمل التنمية الاقتصادية، مع رفض مشاركة الفلسطينيين في لجنة نزع السلاح حتى الجولة الثالثة<sup>(1)</sup>.

إن فكرة عقد مؤتمر إقليمي لبحث هذه القضايا بين دول المنطقة وردت في مبادرة إسرائيلية في يناير (كانون الثاني) 1991، في ذروة تنظيم الائتلاف المناهض للعراق، حيث افترضت إسرائيل أنه في ضوء الجامع المشترك بين دول المنطقة على خلفية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، سيسهل القيام بهذا العمل، واعتقدت كذلك أن المسار متعدد الأطراف سينحصر فقط في إطار القضايا المدنية - الاقتصادية، وقضايا التطوير، لكن خلال عملية تشكيل اللجان، أضيف إليها -خلافاً لرغبة إسرائيل- قضية نزع السلاح، وقضية اللاجئين، التي اقترح إقامتها الفلسطينيون والدول العربية<sup>(2)</sup>.

بدأت لجان المفاوضات متعددة الأطراف أعمالها في النصف الأول من شهر مايو (أيار) 1992، في تواريخ متفرقة، فعقدت لجنة نزع الأسلحة والتنمية الاقتصادية اجتماعيهما في 11 مايو (أيار) 1992، الأولى في واشنطن والثانية في بروكسل، بينما بدأت لجنة المياه واللاجئين أعمالهما في 13 مايو (أيار) 1992، الأولى في العاصمة النمساوية فيينا، والثانية في أتوا بكندا، أما لجنة البيئة فقد عقدت اجتماعها في طوكيو في 18 مايو (أيار) 1992<sup>(3)</sup>.

تمسكت سوريا ولبنان بموقفهما من مسألة الاشتراك في تلك المفاوضات "بضرورة تحقيق تقدم ملموس في المحادثات الثنائية العربية - الإسرائيلية، قبل الانتقال لبحث القضايا الإقليمية في إطار المحادثات متعددة الأطراف، فيما استجابت واشنطن لطلب الفلسطينيين بمشاركة فلسطينيين من الشتات في المفاوضات المتعددة؛ مما أثار حفيظة إسرائيل فقاطعت اجتماعات لجنتي التنمية الاقتصادية واللاجئين<sup>(4)</sup>.

كانت النقاشات حادة في لجنة اللاجئين حول محورية قرار 194 في حل قضية

---

(1) قريع، المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام (ص31)؛ عبدالله، إسرائيل والمفاوضات متعددة الأطراف (ع 231-232/144-145).

(2) عبد الله، إسرائيل والمفاوضات متعددة الطرف (ع231-232/143).

(3) شاهين، أحمد، تنسيق المواقف العربية (ع 231-232/125).

(4) المرجع السابق ص 125-126.

اللاجئين، فأكدت أمريكا أن رغم اعترافها بالقرار 194، إلا أن محادثات السلام تعتمد فقط على قراري مجلس الأمن 242، 338، وهو ما ينسجم مع الموقف الإسرائيلي، الذي يعتبر قرار 194 عفا عليه الزمن؛ ولا يصلح كأساس لحل قضية اللاجئين، لأنه يتناقض مع الاستراتيجية الاسرائيلية الراضية لحق العودة<sup>(1)</sup>.

عقدت اللجان المنبثقة عن المحادثات متعددة الأطراف، العديد من جولات المباحثات، وفي أماكن مختلفة، حتى عام 1995، وبينما كانت المفاوضات الثنائية، تحظى بالمتابعة الشاملة، فإن التقارير عن التطورات في المسار المتعدد الأطراف نادرة وغير إعلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار توقف مجلة شؤون فلسطينية عن الصدور في أغسطس (آب) 1993، لكن المفاوضات المتعددة نتج عنها أن فتحت إسرائيل مكثبي مصالح دبلوماسية في المغرب وتونس، وتوصلت إلى تبادل بعثات تجارية مع عُمان، كما صدر إعلان رسمي من مجلس التعاون الخليجي بشأن وقف المقاطعة الثانوية والدرجة الثالثة ضد إسرائيل، وإقامة علاقات تجارية بين إسرائيل ودول الخليج، بالإضافة إلى الحدث الأبرز في عام 1994 بجلوس إسرائيل في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الدار البيضاء، إلى جانب ممثلين عن جميع الدول العربية<sup>(2)</sup>.

في الفصلين الماضيين كانت الخاتمة بالحديث عن الفشل في مشاريع تلك المراحل في تحقيق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وهنا أيضاً فشل مؤتمر مدريد في تحقيق التسوية على جميع مسارات المفاوضات الثنائية.

أما على المسار الفلسطيني فإن الفشل في الجولات العشر للمفاوضات الثنائية في واشنطن، هو النجاح في صد الرؤية الإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية، وتطور طبيعي في ظل الأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد.

أما على مستوى المتابعة في مجلة شؤون فلسطينية لمسيرة ما يقارب من سنتين ونصف من المفاوضات، فإن المجلة استغرقت في المتابعة المباشرة، ورصد الجولات التفاوضية، واكتفت بإشارات فقط للمعارضة الفلسطينية للمفاوضات، لا تتناسب مع سير المفاوضات، كما غاب عن صفحاتها النقاش الفكري، والمتعدد الاتجاهات، الذي كان يُميز المجلة سابقاً، معتمدة

---

(1) عبدالله، اسرائيل والمفاوضات متعددة الأطراف (ع 231- 148/232).

(2) للمزيد انظر: قريع، المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة (ص151-154).



على تغطية مشاريع التسوية من 1987-1993م، على محرريها في الغالب، فتناوب أربعة من كتاب المجلة على تغطية أغلب أحداث الفصل، وهم صلاح عبدالله، وهاني العبد الله، وحيدري نبيل، وأحمد شاهين، غلب على تلك التغطية طابع السرد للأحداث والمواقف.

لكن في آخر عدد من المجلة في أغسطس (آب) 1993، كتب بلال الحسن مقالاً بعد انقطاع عن الكتابة للمجلة منذ 1982، دق في ذلك المقال ناقوس الخطر لأثر التدهور في العلاقات الفلسطينية الداخلية على القضية الفلسطينية، داعياً إلى إقامة مؤتمر تأسيسي، لحوار فلسطيني - فلسطيني يقوم على الأسس التالية<sup>(1)</sup>:

- النقد عملية تقويم، وليس مجرد توجيه اتهامات، ومنْ يحول النقد إلى مجموعة اتهامات فحسب، يكون هدفه التدمير والتخريب، وفي المقابل يجب على القيادة الفلسطينية أن تقبل النقد، باعتبارها عملية تقويم ضرورية، وألا تغلق الأبواب عليها.

- ينبع رفض فصائل الرفض الفلسطيني للتسوية، من طبيعة القضية الفلسطينية باعتبارها حق تاريخي، وقضية اغتصاب أرض، وتشريد شعب، وقضية تهديد لمنطقة عربية وإسلامية، وكما يفرز المجتمع الإسرائيلي (وعلى قاعدة الاحتلال والطرده) شعارات أرض إسرائيل الكبرى، سيفرز المجتمع الفلسطيني (وعلى قاعدة الحق ورفع الظلم) شعارات تحرير فلسطين.

- التناقض بين تيار الرفض وتيار التسوية، هو تناقض في فهم التاريخ، وتناقض في فهم منطق الحسم في الصراعات الكبيرة، وليس تناقضاً عدائياً في جوهره، ولا يجب أن يكون كذلك.

- يجب على القيادة الفلسطينية أن تنتظر إلى هذا الرفض نظرة تاريخية بعيدة المدى، وتتعامل معه انطلاقاً من ذلك، باعتباره تياراً سيبرز ولو بعد حين، وتعمل على استيعابه من خلال رؤية مساره التاريخي، وليس رؤية تناقضه العملي والسياسي مع مجريات المرحلة.

- الحوار يجب أن يكون واسع التمثيل، ويسبقه تشكيل لجنة إعداد ذات مستوى ذهني وسياسي ونضالي لا يضيق صدرها بمنْ يختلف معها في الرأي، كما يحتاج المؤتمر إلى تحضير مسبق لأوراق عمل، ولوجهات نظر ودراسات متنوعة، توزع سلفاً على المشاركين، على أن يأخذ الحوار مداه ولا ينحصر في يوم أو يومين.

---

(1) انظر: الحسن، بلال، الحوار مع الخصم والحوار مع الذات، (ع244- 245 / 3-11).

- يهدف الحوار الوصول إلى إجماع وطني، تضمن للقيادة التأييد والحاضنة الشعبية لاجتهادات معينة، وسياسات محدودة، كما يضمن تحديد ثوابت وخطوط حمراء، تحمي القضية الفلسطينية من التصفية<sup>(1)</sup>.

كتب بلال الحسن الاقتراح السابق في 1993 بحس المثقف الملتزم الذي يفهم آفات الحاضر، وأخطارها على مستقبل القضية، ونكتبها في 2016 بقلم من ذاقوا مرارة التجربة، لعل في إعادة كتابتها تجد من يحول تلك الأفكار إلى منتدى للحوار الفلسطيني - الفلسطيني.

---

(1) الحسن، بلال، الحوار مع الخصم والحوار مع الذات (ع244- 245 /10-11).

## الخاتمة:

تتبعت الدراسة مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية، منذ صدور أول عدد للمجلة في 1971، وحتى انتهاء مفاوضات مدريد في 1993، مع التتويه لاتفاقية أوسلو في 1993، لما تمثله من أهمية في إنهاء مرحلة من مراحل الصراع العربي - الإسرائيلي.

## أولاً: النتائج

في ختام الدراسة تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- غطت مجلة شؤون فلسطينية جميع مشاريع التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي منذ مشروع روجرز في 1970، وحتى 1993، من جميع جوانبها.
- كانت تغطية مجلة شؤون فلسطينية لمشاريع التسوية في الفترة ما بين 1970 وحتى 1982، تمتاز بالتنوع في الكتاب، وفي التوجهات، فجمعت كتاباً من مختلف الفصائل الفلسطينية، والكتاب الرفضين، والمنظرين، للتسوية.
- أهملت مجلة شؤون فلسطينية مواقف التنظيمات الفلسطينية المعارضة للخط السياسي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من مشاريع التسوية في مرحلة ما بعد بيروت وحتى آخر عدد من المجلة في 1993.
- اختلفت طريقة دراسة مشاريع التسوية ما بين المشاريع الفلسطينية، والمشاريع غير الفلسطينية، فكانت دراسة المشاريع غير الفلسطينية نقدية، ودراسة المشاريع الفلسطينية تنظيرية.
- للقضية الفلسطينية خصوصية في تعقيداتها، تجعل من المُعيب على الشعب الفلسطيني سواء في الداخل أو الخارج أن تكون أفكاره تدور في خارج إطار التحرير الكامل، ومن الحماقة أن تكون القيادة في برامجها السياسية غير ملائمة للبيئة السياسية، وموازن القوى.
- دور الطبقة المثقفة يجب أن يكون في المحافظة على النفس الثوري الشعبي من جهة، وبناء علاقة تكاملية ما بين أهداف الشعب، وخيارات القيادة من جهة أخرى.
- جوهر مشاريع التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، قرار مجلس الأمن 242، الذي حصر القضية الفلسطينية في مشكلة لاجئين، لهم حقوق إنسانية فقط.

- الجهد السياسي والدبلوماسي الذي بذلته منظمة التحرير الفلسطينية، لتعديل قرار مجلس الأمن 242 في سبعينات القرن العشرين، في الأمم المتحدة، كان يجب أن يسبقه نضال سياسي، لتغيير الموقف العربي من قرار مجلس الأمن 242.
- الخلاف الفكري بين الفصائل الفلسطينية بين قبول ورفض (فكرة المرحلية)، حول البرنامج المرحلي إلى (محاصرة فكرية) بين الراضين للفكرة والقابلين لها، مما ساهم في تعميق الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية، وأضعف البرنامج المرحلي.
- من الأسباب لنجاح فريق التسوية في منظمة التحرير الفلسطينية، في فرض رؤيته السياسية، عدم قدرة الفريق المقاوم على طرح برامج بديلة.
- ساهمت الفصائل الفلسطينية المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية، في تعزيز تفرد فتح في القرار السياسي، من خلال مواقفها غير المسؤولة من مشاريع التسوية، والتي جرى فيها الخلط ما بين القومية والوطنية، وما بين علاقاتها الإقليمية والدولية وما بين المصلحة الفلسطينية.
- ساهم عدم التزام القيادة بالقرار المؤسسي داخل منظمة التحرير الفلسطينية، في إضعاف الموقف الفلسطيني عربياً ودولياً، وعمق الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية.
- التناقض في فهم الانتفاضة الفلسطينية، ما بين التيار الإسلامي الذي رأى في الانتفاضة بداية لمسيرة نضالية تصحيحية، معلا فشل منظمة التحرير الفلسطينية في تحرير فلسطين إلى البعد العلماني في مسار المنظمة، دون النظر إلى تعقيدات القضية الفلسطينية على المستوى العربي والدولي - وما بين حركة فتح - التي سعت إلى التوظيف السياسي للانتفاضة - حال دون تنسيق الجهود فيما بينهما لرفع سقف التسوية السياسية من مشروع حكم ذاتي إلى دولة مستقلة.
- لا يوجد موقف عربي موحد تجاه الفلسطينية، وإنما مواقف عربية متباينة، قائمة على توظيف القضية الفلسطينية، لخدمة مصالحها.
- كانت كل المؤشرات تدل على أن السادات ذاهب إلى صلح منفرد منذ 1973، وبدل أن يتم السعي الفكري، والسياسي، والجهد التعبوي، لمنع ذلك الصلح، تم انتظار توقيع اتفاق كامب ديفيد، لعزل مصر عربياً، ومحاولة الحصول على مكانة مصر من بعض الأطراف العربية.
- السبب الأبرز في توقيع اتفاقية السلام ما بين مصر وإسرائيل، هو القناعة الأمريكية

- والإسرائيلية بأن البديل عن السلام مع مصر هو الحرب.
- الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل في حصر الحقوق الفلسطينية بحكم ذاتي، ليس بمعزل عن علاقات أمريكا بحلفائها العرب.
- لعبت مصر دوراً بارزاً في دفع منظمة التحرير الفلسطينية نحو التسوية.
- لم يكن توقيع اتفاق أوسلو في 1993 قفزة في الهواء، بل نتيجة لسلسلة من المشاريع المتصلة، انتقلت فيها منظمة التحرير الفلسطينية من رفض التسوية في 1964، وإصرارها على الحق الفلسطيني بكامل فلسطين، وحتى القبول بالتسوية في البرنامج المرحلي في 1974، ثم قبول فكرة الكونفدرالية في الاتفاق الأردني - الفلسطيني في 1985، ثم جعل التسوية هي المحور الرئيس للوصول إلى الأهداف الفلسطينية في 1988.

#### ثانياً: التوصيات:

- في ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات يوصي الباحث بما يلي:
- ضرورة العمل على دراسة الإنتاج الفكري لمفكري القضية الفلسطينية، للاستفادة منها في بناء قاعدة معرفية صحيحة، تُساهم في تطوير الفكر السياسي الفلسطيني.
- دراسة تاريخ السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية.
- دراسة تاريخ القضية الفلسطينية في شهريات مجلة شؤون فلسطينية.
- دراسة تاريخ السياسة الإسرائيلية تجاه الأراضي المحتلة عام 1967 في مجلة شؤون فلسطينية.

## المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر والمراجع العربية:

إبراهيم، حسنين توفيق. (1989م، أغسطس). المشكلة الفلسطينية في انتخابات الكنيست الثاني عشر. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (197)، ص ص 18-45.

أحمد، سامي يوسف. (2011م). المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية (1967-1993). مجلة جامعة الأزهر بغزة، 13(1)، (1253-1290).

الأزعر، محمد (1991م). الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، ط1. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

الأسدي، عبده. (1995م، يوليو - أغسطس - آب) المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية. مجلة صامد، العدد (101)، ص ص 62-89.

اسماعيل، طارق. (1971م، مايو). حركة التحرير الفلسطيني: مداها وأبعادها. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (2)، ص ص 31-37.

الأطرش، محمد. (1987م). السياسية الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي 1973 - 1975. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الأمم المتحدة. (1990م). الحاجة إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط. (د. ط). نيويورك: الأمم المتحدة.

انكليز، سنثيا. (1985م، يوليو - أغسطس). موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية 1947-1982. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (148-149)، ص ص 26-40.

أيوب، صالح. (1989م). مبادرة السلام الفلسطينية الصدى، أوراق فلسطين الثورة 14. ط1. نيقوسيا: منشورات مؤسسة بيسان للصحافة والنشر.

- الأيوبي، الهيثم. (1973م، نوفمبر). الحرب العربية - الإسرائيلية الرابعة جولة على طريق التحرير والعودة. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (27)، ص ص 22-30.
- الأيوبي، الهيثم. (1974م، يوليو). الأبعاد العسكرية لفصل الجولان. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (35)، ص ص 13-25.
- الأيوبي، الهيثم. (1975). *اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975*. ط1. سوريا: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الأيوبي، الهيثم. (1979م). جوهر المعاهدة المصرية - الإسرائيلية وأثرها على ميزان القوى. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (90)، ص ص 26-37.
- الأيوبي، الهيثم. (1979م، أبريل). الأبعاد الاستراتيجية للزلزال الإيراني. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (89)، ص ص 24-40.
- البا، رجب حسن. (2010م). *جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية (1987-1994م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.
- بدر، حمدان. (1976م، مارس). وثيقة ساوندرز تثير القلق داخل إسرائيل. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (55)، ص ص 245-250.
- بدر، حمدان. (1977م، مايو). خلاف أميركي - إسرائيلي حول التسوية، *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (66)، ص ص 216-222.
- البرغوثي، مروان. (1999م). *العلاقات الفرنسية - الفلسطينية 1967-1997*. ط1. فلسطين: أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي.
- بريماموف، يفغيني. (1978). *الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي - الإسرائيلي* (ترجمة دار الفارابي). (د. ط). بيروت: دار الفارابي.
- بسطامي، مها. (1989م، مايو). الظروف الإسرائيلية للتسوية. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (194)، ص ص 126-132.



- بهاء الدين (1972م، يونيو). أحمد. من جذور مشروع الملك حسين. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (10)، ص ص 45-50.
- بهلوان، سمر. وصالح، محمد حبيب. (1997م) دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية. (د. ط)، دمشق: مطبعة الداودي.
- بوريسوف. ر. (د.ت). السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في السبعينات. (ترجمة شوكت يوسف). (د. ط). دمشق: دار دمشق.
- بيكر، جيمس. (1999م). مذكرات جيمس بيكر سياسة الدبلوماسية. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- بيلي، سيدني. (1992). الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، (ترجمة إلياس فرحات). (د. ط). بيروت: دار الحرف العربي.
- تشيرجي، دان. (1993م). أمريكا والسلام في الشرق الأوسط. (ترجمة محمد مصطفى غنيم). القاهرة: دار الشروق. (العمل الأصلي نشر في عام 1989).
- توام، رشاد. (2011م). دبلوماسية التحرر الوطني التجربة الفلسطينية. ط1. بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- جبارة، عابدين. (1979م، يوليو - أغسطس). التعامل مع أميركا الأخرى. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (92-93). 148-138.
- جريس، صبري. (1974م، مايو). من دروس حرب تشرين: الإسرائيليون يعيدون النظر. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (33)، ص ص 5-14.
- جريس، صبري. (1975م، ديسمبر). حول النزعات العنصرية في العقيدة والممارسة الصهيونية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (52)، ص ص 20-40.
- جريس، صبري. (1977م، مايو). المجلس الوطني الفلسطيني نحو دولة فلسطينية مستقلة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (66)، ص ص 18-29.

جريس، صبري. (1978م، أبريل). دروس الزيارة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (77)، ص ص 80-100.

جريس، صبري. (1978م، أغسطس - سبتمبر). الرفض الإسرائيلي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (81-82)، ص ص 33-64.

جريس، صبري. (1980م، سبتمبر). القوانين الإسرائيلية لضم القدس. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (106)، ص ص 13-24.

جريس، صبري. (1982م، أغسطس - أيلول - أكتوبر). ملامح لمرحلة جديدة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (129-130-131)، ص ص 18-25.

جريس، صبري. (1985م، يناير - فبراير). عشرون سنة من الكفاح المسلح، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (142-143)، ص ص 14-45.

الجعفري، وليد. (1979م).. المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية جذوره، تطوره، اخطاره. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الجعفري، وليد. (1988م، مايو). الانتفاضة الفلسطينية والمأزق الإسرائيلي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (182). ص ص 72-77.

الجندي، محمد. (1984م، سبتمبر - أكتوبر). الأطروحات الخطرة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (138-139)، ص ص 44-53.

جواد، سعيد. (1974م، مارس). الاستراتيجية الأمريكية بعد تشرين وعناصر السلام الأمريكي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (31)، ص ص 105-126.

ح، ف. (1981م، ديسمبر). مبادرة فهد والحوارات الفلسطينية بشأنها. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (121)، ص ص 184-189.

ح، ن. (1988م، أبريل). تكثيف الدبلوماسية الأمريكية بانتظار الدخان الأبيض. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (181)، ص ص 116-120.

ح، ن. (1988م، يناير). توازن الحوار. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (190)، ص 112-116.

ح، ن. (1991م، أكتوبر - نوفمبر). استراتيجية الحل الوسط. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (223-224). ص 110-115.

حاتم، نبيل. (1977م، ديسمبر). البيان السوفياتي - الأميركي المشترك وورقة العمل الأمريكية - الإسرائيلية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (73)، ص 173-177.

حاتم، نبيل. (1977م، يوليو - أغسطس). حول مباحثات الأمير فهد والرئيس كارتر. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (68-69)، ص 392-394.

حبش، جورج. (1974م، فبراير). المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (30)، ص 5-74.

حبيب الله، غانم. (1987م). علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالنظام الأردني. ط2. عكا: دار الأسوار.

حداد، سلمى. (1975م، أكتوبر - نوفمبر). السياسة الأمريكية الدولية تبحث عن استراتيجية جديدة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (50، 51)، ص 95-104.

حداد، سلمى. (1976م، مارس). الاستقطاب الدولي والصراع العربي - الإسرائيلي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (55)، ص 78-84.

حسام الدين، غسان. (1981م، أكتوبر). انعكاسات حرب تموز عربياً ودولياً. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (119)، ص 209-216.

حسام الدين، غسان. (1981م، سبتمبر). نحو شرط سياسي ملائم لقرار الرد على حرب الإبادة الإسرائيلية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (118)، ص 153-158.

الحسن، بلال. (1971م، أبريل). المقاومة الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (2)، ص 142-152.

الحسن، بلال. (1971م، مارس). أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (1)، ص ص 39-55.

الحسن، بلال. (1977م، نوفمبر). المقاومة الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (72)، ص ص 183-189.

الحسن، بلال. (1978م، ديسمبر). المقاومة الفلسطينية: الثورة الفلسطينية وقمة بغداد. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (85)، ص ص 160-168.

الحسن، بلال. (1981م، أكتوبر)، حلقات التآمر الثلاث. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (119)، ص ص 3-7.

الحسن، بلال. (1993، يوليو - أغسطس). الحوار مع الخصم والحوار مع الذات. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (244-245). ص ص 3-10.

الحسن، خالد. (1972م، أبريل). مذكرة تحليلية لمشروع الملك حسين. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (8)، ص ص 258-266.

الحسن، خالد. (1980م، يوليو). حول موقف أوروبا الغربية والتوجه الفلسطيني نحوها. أجرى الحوار فيصل حوراني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (104)، ص ص 33-54.

الحسن، خالد. (1981م). فلسطين وأوروبا دبلوماسية المواجهة. ط1. بيروت: دار الكلمة للنشر.

الحسن، خالد. (1986م). قراءة نقدية لثلاث مبادرات: مبادرة بريجينيف، مبادرة الأمير فهد، مبادرة ريغان. ط2. عمان: دار الكرمل - صامد.

الحسن، خالد. (198م). الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان 1985/2/11) في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسي. ط3، القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر.

حسن، يوسف. (1985م، مارس - أبريل). اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية عليه. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (144-145)، ص ص 116-124.

حسين، السيد حسين. (2012م). معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام 1979 وأثرها على دور مصر الإقليمي. مجلة دراسات تاريخية، العددان (117-118)، ص ص445-519.

حسين، غازي. (1993م). الفكر السياسي الفلسطيني 1963 - 1988. ط1. دمشق: دار دانية.

الحسيني، حاتم. (1979م، يوليو - أغسطس). الاستراتيجية الأمريكية الراهنة والقضية الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (92-93)، ص ص(217 - 227).

حمدان، يوسف. (1975م، أكتوبر - نوفمبر). اتفاقية التسوية ومكاسب إسرائيل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (50-51)، ص ص123-130.

حمدان، يوسف. (1975م، مايو). مخطط إيجاد "بديل" لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة وإقامة القيادة السورية - الفلسطينية المشتركة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (45)، ص ص236-240.

حمدان، يوسف. (1976م، أبريل). إسرائيل تتخوف من تغيير في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (56)، ص ص180-186.

حمود، سعيد. (1976م، مارس). التسوية السياسية خلفيات ونتائج. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (55)، ص ص46-51.

حواتمة، نايف. (1974م، فبراير). المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (30)، ص ص5-74.

حواتمة، نايف. (1980م، يونيو). ما هو المطلوب لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (103)، ص ص10-15.

حواتمة، نايف. (1983م، فبراير). مهمات الثورة بعد غزو لبنان ومعركة بيروت البطلة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (135). 3-26.

حواتمة، نايف. (1998م). أوسلو والسلام الآخر المتوازن. ط1. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

- الحوت، شفيق. (1973م، أغسطس). كيف نقول لا للدولة الفلسطينية. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (24)، ص ص 5-14.
- الحوت، شفيق. (1973م، ديسمبر). إطلالة على تحديات جديدة. *مجلة شؤون فلسطينية*، (28)، ص ص 121-122، 118-126.
- الحوت، شفيق. (1974م، فبراير). المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (30)، ص ص 5-74.
- حوراني، فيصل. (1978م، نوفمبر). قراءة سياسية لوثائق كامب ديفيد. *مجلة شؤون فلسطينية*. (84)، ص ص 12-34.
- حوراني، فيصل. (1982م، أغسطس - سبتمبر - أكتوبر). حرب الشهور الثلاث والرقم الذي استحال شطبه. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (129 - 130 - 131)، ص ص 5-17.
- حوراني، فيصل. (1982م، يناير، فبراير). غياب العمل العربي المشترك. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (122-123)، ص ص 225-230.
- حوراني، فيصل. (1983م، يناير). الموقف الفلسطيني من التسوية. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (134)، ص ص 13-22.
- حيدري، نبيل. (1988م، مايو). أزمة المنطقة في ميزان الجبارين رفض متبادل لطروحات متباينة. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (182)، ص ص 117-122.
- حيدري، نبيل. (1989، أكتوبر). التحرك المصري ومتطلبات الوفاق. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (199)، ص ص 124-128.
- حيدري، نبيل. (1989م، أغسطس). ملامح الحل المؤجل. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (197)، ص ص 121-126.
- حيدري، نبيل. (1989م، يناير). حدود الفرصة الفلسطينية. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (190)، ص ص 15-29.
- حيدري، نبيل. (1989م، يونيو). الحل الأميركي الوسط. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (195)، ص ص 123-127.

- حيدري، نبيل. (1991م، يوليو). تجسير المواقف المتعارضة. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (219-220)، ص ص 111-117.
- حيدري، نبيل. (1993م، مايو- يونيو). التحرك الأمريكي: خيبة أمل أم تقدم في الجوهر. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (242-243)، ص ص 131-134.
- خ. غ. (1976م، مايو). بعد الانتخابات ما هو الموقف. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (57)، ص ص 169-172.
- الخطيب، علي. (1976م، مارس). الاتجاهات السياسية في الأرض المحتلة. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (55)، ص ص 61-68.
- الخطيب، غسان. (2014م). *السياسة الفلسطينية وعملية سلام الشرق الأوسط الإجماع والتنافس ضمن الوفد الفلسطيني المفاوض*. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الخطيب، محمود. (1987م، نوفمبر- ديسمبر). لعبة البدائل الأميركية: صيغة ل"إطار اقليمي"، *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (176-177)، ص ص 124-132.
- خلف، صلاح. (1974م، يناير). أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة، *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (29)، ص ص 5-10.
- خلف، صلاح. (1974م، فبراير). المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (30)، ص ص 5-74.
- خليفة، أحمد. (1972م، مايو). رد الفعل الإسرائيلي لمشروع الملك حسين. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (9)، ص ص 259-265.
- خليل، عوض. (1989م، أغسطس). الاتحاد السوفياتي والمؤتمر الدولي. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد 197، ص ص 57-94.
- الخليلي، غازي. (1976م، يناير - فبراير). سياسة النظام الأردني. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (53-54)، ص ص 48-60.

الخليلي، غازي. (1977م، مايو). آفاق المرحلة سلام يبتعد وثورة تقترب. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (66)، ص ص30-40.

الخليلي، غازي. (1977م، نوفمبر). قراءة في الوضع السياسي الراهن. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (72)، ص ص29-44.

الخليلي، غازي. (1978م، نوفمبر). أبعاد الموقف الأردني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (84)، ص ص214-219.

الخليلي، غازي. (1978م، يناير - فبراير). تلك الزيارة وهذا الصراع المواقف: عربياً. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (74-75)، ص ص207-222.

الخولي، لطف. (1977م، يوليو - أغسطس). الصراع العربي الإسرائيلي من حول أميركا. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (68-69)، ص ص6-14.

الدباغ، صلاح الدين. (1971م، مايو). الآثار القانونية المترتبة على الصلح مع إسرائيل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (3)، ص ص65-71.

الدباغ، صلاح الدين. (1975م، ديسمبر). ملاحظات سياسية حول قرار إدانة الصهيونية بالعنصرية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (52)، ص ص12-19.

الدجاني، أحمد صدقي. (1980م). مسيرة الشعب الفلسطيني وآفاق الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانينات. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

دراج، فيصل. (1975م، أكتوبر - نوفمبر). الدكتور كيسنجر وسياسة المناطق المتجانسة حول الدلالة السياسية للاتفاقية المصرية الإسرائيلية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (50-51)، ص ص105-111.

درويش، محمود. (1977م، أبريل). في الجنوب الحرب. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (77)، ص ص6-9.

درويش، محمود. (1978م، أكتوبر). المعنى والمبنى. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (83)، ص ص4-6.



درويش، محمود. (1978م، ديسمبر). سلام سلام ولا سلام. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (85)، ص ص 4-6.

درويش، محمود. (1979م، أبريل)، هامش. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (89)، ص ص 4-6.

الدريني، سيف الدين. (1987م، يوليو - أغسطس). العلاقات الإسرائيلية - السوفياتية الفهم الإسرائيلي للتوجهات السوفياتية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (173-172)، ص ص 111-116.

ربيع، عمرو هاشم. (1988م، يوليو). العلاقات الأميركية - الإسرائيلية 1981-1987. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (184)، ص ص 51-68.

ربيع، عمرو هاشم. (1992، يونيو - يوليو). المفاوضات السياسية واحتمالات السلام. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (231-232)، ص ص 18-32.

ربيع، محمد عبد العزيز. (1986م، مارس - أبريل). المساعي السلمية الجارية للحل دواعي التشبث وامكانات النجاح، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (157-156)، ص ص 3-12.

ردينة، عودة (1974م، سبتمبر). بعد انتهاء نشوة الفرح. مجلة شؤون فلسطينية. العدد (37)، ص ص 42-45.

الرشدان، عبد الفتاح. (1998م). العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير. ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

أبو ركة، محمد منصور. (2015م). السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (1982-1994م) (رسالة دكتوراه غير منشورة). القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

الرملاوي، نبيل. (1975م، سبتمبر). فلسطين في القمة الإفريقية. مجلة شؤون فلسطينية، (49)، ص ص 8-16.

زحان، روزماري سعيد. (2011م). فلسطين ودول الخليج العلاقات الفعلية (ترجمة عمر الأيوبي). ط1. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

زعر، حازم. (2201م). مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.

زيدان، صالح. (1997م). حكومة رابين الجديدة ومستقبل العملية التفاوضية. عبد الكريم، قيس؛ وسليمان، فهد؛ وأبو غوش، هشام. (محررين). الطريق الوعر (نظرة على المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية) من مدريد إلى أوسلو. ط1. (ص31). بيروت: دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر.

س. ص. أ. (1982م، يناير - فبراير). المبادرة الأوروبية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (122-123)، ص ص205-210.

س. ك. (1978م، أكتوبر). قضايا دولية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (83)، ص ص180-187.

السادات، أنور. (1978م). البحث عن الذات. ط1. القاهرة، مطابع الأهرام.

سخنيني، عصام. (1973م، أغسطس). المقاومة الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (24)، ص ص224-229.

سخنيني، عصام. (1973م، ديسمبر). المقاومة الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (28)، ص ص178-182.

سخنيني، عصام. (1974م، أبريل). المقاومة الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (32)، ص ص178-183.

سخنيني، عصام. (1974م، يونيو). المقاومة الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (34)، ص ص195-205.

سخنيني، عصام. (1974م، يونيو). مكونات القرار في المجلس الوطني الفلسطيني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (34)، ص ص4-11.

سخنيني، عصام. (1975م، أكتوبر - نوفمبر). المقاومة الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (50-51)، ص ص426-429.

سرحان، عبد العزيز. (1989م). مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية. ط1. القاهرة: دار النهضة العربية.

سعادة، عمر. (1989، أغسطس). مفهوم السلام في الثقافة السياسية الإسرائيلية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (197)، ص ص 46-74.

سلمان، طلال. (1978م، ديسمبر). رسالة بغداد: دائرة الحد الأدنى. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (85)، ص ص 139-145.

السلوم، محمد. (1997م). فلسطين في الصراعات الاستراتيجية. [www.Kotobbarabia.com](http://www.Kotobbarabia.com)

سليمان، جابر. (1982م، نوفمبر - ديسمبر). ملامح مرحلة ما بعد بيروت، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (132-133)، ص ص 130-139.

سويد، محمود. (1977م، ديسمبر). استراتيجية التسوية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (73)، ص ص 29-45.

سويد، محمود. (1978م، نوفمبر). من كامب ديفيد إلى أين؟. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (84)، ص ص 4-11.

السيد، عاطف. (1988/1987م). من سيناء إلى كامب ديفيد 1967-1979. (د. ط): دار عطورة للطباعة.

سيسالم، سمير حلمي. (2005م). المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

سيف، أحمد. (1985م، سبتمبر - أكتوبر). المقاومة الفلسطينية - سياسياً: جولة مورفي والتحرك الفلسطيني السياسي قبل وبعد "القمة". مجلة شؤون فلسطينية، العدد (151-150)، ص ص 128-140.

أبو سيف، عاطف. (2011م). إسرائيل والاتحاد الأوربي الشراكة الناعمة. ط1. رام الله: مؤسسة الأيام للطباعة والنشر.

- ش. س. (1988م، أبريل)، تحرك لإنهاء الدور العربي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (181)، ص ص 104-109.
- ش. س. (1985م، مارس- أبريل)، ردود الفعل العربية على الاتفاق الأردني - الفلسطيني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (144-145)، ص ص 124-128.
- ش. س. (1989، يوليو). شروط الانتخابات في الأراضي المحتلة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (196). ص ص 106-110.
- ش. س. (1992م، أبريل- مايو). استمرار العرض. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (229-230). ص ص 97-99.
- ش. س. (1992م، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر). المسار التفاوضي والإصطافات الجديدة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (235-236-237). ص ص 123-127.
- ش. س. (1993م، يناير- فبراير). إجماع وطني واتفاق على أسس التحرك. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (238-239). ص ص 107-110.
- ش، أ. (1989م، أكتوبر). النقاط العشر مبادرة تحريك. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (199)، ص ص 117-123.
- ش، أ. (1990م، سبتمبر). انعكاس أزمة الخليج على فلسطين. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (210)، ص ص 121-127.
- ش، أ. (1991م، يوليو). نحو بناء موقف عربي مشترك. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (219-220). ص ص 106-110.
- ش، أ. (1992م، أبريل- مايو). استحقاقات برسم العملية السلمية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (229-230). ص ص 97-99.
- ش، أ. (1992م، فبراير- مارس). استمرار العرض. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (227-228). ص ص 114-120.
- ش، أ. (1993م، يوليو - أغسطس). رهان على الشريك الأمريكي الكامل. مجلة شؤون

فلسطينية. العدد (244-245)، ص ص 109-115.

شاش، طاهر. (1999م). *مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات*. ط1. القاهرة: دار الشروق.

شاهين، أحمد. (1984م، سبتمبر - أكتوبر). *مشاريع السلام بين النوايا والوقائع*. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (138-139)، ص ص 54-62.

شاهين، أحمد. (1986م، مارس - أبريل) *المقاومة الفلسطينية - عربياً: التنسيق الأردني - الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟*. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (156-157)، ص ص 121-126.

شاهين، أحمد. (1988م، أبريل)، "مبادرة شولتس" في الميزان العربي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (181)، ص ص 109-115.

شاهين، أحمد. (1988م، أكتوبر). *قيود عربية على ممارسة القرار الفلسطيني*، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (187)، ص ص 111-118.

شاهين، أحمد. (1988م، مايو)، الشخصية الوطنية الفلسطينية وخصوصيتها في الإطار العربي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (182)، ص ص 13-25.

شاهين، أحمد. (1988م، يونيو). *الانتفاضة جبهة ثالثة مُريكة*. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (183)، ص ص 102-109.

شاهين، أحمد. (1989، أكتوبر). *رؤية إلى مكونات الصراع العربي - الإسرائيلي*. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (199)، ص ص 89.

شاهين، أحمد. (1989م، نوفمبر). *تقصير أم قصور*. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (200). ص ص 119-123.

شاهين، أحمد. (1989م، يناير). إدارة فلسطينية للتضامن العربي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (190)، ص 104-111.

شاهين، أحمد. (1989م، يوليو). الموقف العربي بعد القمة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (196)، ص 110-115.

شاهين، أحمد. (1991، مايو). أي سلام عربي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (217)-218. ص ص 115-121.

شاهين، أحمد. (1991م، سبتمبر). مسار التسوية السياسية ما بعد الخطوة السورية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (221-222)، ص ص 115-121.

شاهين، أحمد. (1992، يناير). في انتظار غودو. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (225)-226. ص ص 111-118.

شاهين، أحمد. (1992م، أغسطس- سبتمبر). تقاؤل حذر. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (233-234). ص ص 127-133.

شاهين، أحمد. (1992م، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر). تبدل في لغة التفاوض. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (235-236-237). ص ص 128-133.

شاهين، أحمد. (1992م، مايو). تساؤلات حول عملية السلام. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (229-230). ص ص 13-19.

شاهين، أحمد. (1992م، يونيو - يوليو). تنسيق المواقف العربية. مجلة شؤون فلسطينية. العدد (231-232)، ص ص 123-126.

شاهين، أحمد. (1992م، يونيو- يوليو). تنسيق المواقف العربية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (231-232). ص ص 123-127.

شاهين، أحمد. (1993م، يناير- فبراير). قلق من فشل المفاوضات. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (238-239). ص ص 111-115.

- شاهين، حنة. (1978م، أغسطس - سبتمبر). مفاهيم السلم والتسوية الإسرائيلية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (81-82)، ص ص 65-111.
- شاهين، حنة. (1978م، أكتوبر). إسرائيليات: ردود الفعل الأولية في إسرائيل على اتفاق كامب ديفيد. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (83)، ص ص 169-173.
- شاهين، حنة. (1978م، مايو). الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (78)، ص ص 41-58.
- شاهين، حنة. (1981م، سبتمبر). جول واسع حول سياسة إسرائيل النووية بعد ضرب المفاعل العراقي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (118)، ص ص 189-201.
- شبل، يوسف. (1971، مارس). السياسة الإسرائيلية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (1)، ص ص 143-153.
- شبيب، سميح. (1986م، يناير - فبراير). منظمة التحرير الفلسطينية التطور وصراع الارادات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (154-155)، ص ص 17-31.
- شبيب، سميح. (1987م، يناير - فبراير). العلاقات الرسمية الفلسطينية - الأردنية من الدورة ال 17 للمجلس الوطني الفلسطيني لغاية ايقاف مسيرة التحرك السياسي المشترك. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (166-167)، ص ص 75-87.
- شبيب، سميح. (1988م). منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية دول الطوق 1982-1987، (د. ط). قبرص: مطابع شرق برس.
- شبيب، سميح. (1989م، يناير). هجوم السلام الفلسطيني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (190)، ص ص 100-104.
- شبيب، سميح. (1991م، مايو). السلام الأمريكي والتحرك الفلسطيني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (217-218). ص ص 110-114.
- شبيب، سميح. (1992م، فبراير - مارس). نصف مقاطعة فلسطينية للمتعددة. مجلة شؤون فلسطينية. العدد (227-228)، ص ص 111-113.

- شديد، محمد (د.ت). *الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية* (ترجمة كوكب الرئيس). (د. ط)، (د. م): المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- شرايبي، نظام. (1990م). *أميركا والعرب*. ط1. لندن: رياض الرئيس للطباعة والنشر.
- الشريف. ماهر. (1995م). *البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 - 1993*. ط1. قبرص: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
- شطناوي، عبد الرحيم. (1985م، مارس - أبريل)، دولياً: تحديد الاهتمام واتساع النشاط، مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (144 - 145)، ص ص 129-142.
- شطناوي، عبد الرحيم. (1985م، يوليو). *المقاومة الفلسطينية دولياً*، مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (147)، ص ص 139 - 150.
- شعث، نبيل. (1971م، أبريل). *فلسطين الغد*. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (2)، ص ص 5-23.
- شعث، نبيل. (1973م، يوليو). *الثورة الفلسطينية والتسوية السياسية*. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (23)، ص ص 4-11.
- الشعبي، عيسى. (1973م، أغسطس). *ملحق المناطق المحتلة*. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (24)، ص ص 239 - 243.
- الشعبي، عيسى. (1973م، ديسمبر). *الاتجاهات الرئيسية لصحف الضفة الغربية بعد وقف إطلاق النار*. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (28)، ص ص 171-174.
- الشعبي، عيسى. (1975، أكتوبر - نوفمبر). *قراءة في بنود الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية*. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (50 - 51)، ص ص 115-122.
- الشعبي، عيسى. (1975م، يوليو). *المناطق المحتلة*. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (47)، ص ص 255 - 258.
- الشعبي، عيسى. (1976م، مايو). *المناطق المحتلة*. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (57)، ص ص 164 - 168.



شفيق، منير. (1974م، أبريل). حول كتابات الشهيد كمال عدوان. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (32)، ص ص 60-69.

شلايل، عمر. (2013م). فلسطين في صراع الشرق الأوسط. ط1. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.

شليبي، محمد. (2008م)، السياسة الخارجية للدول الصغيرة، الأردن وعملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي (1979-1994). ط1. عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

شوفاني، إلياس. (1975م، أكتوبر - نوفمبر). الاتفاق المرحلي في سيناء دفعة أولى على حساب التسوية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (50-51)، ص ص 59-69.

شوفاني، إلياس. (1976م، مارس). فقااعة الإدارة الذاتية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (55)، ص ص 52-60.

شوفاني، إلياس. (1979م). من تسوية إلى حلف: طريق بيغن إلى القاهرة. ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

شوفاني، إلياس. (1979م، فبراير - مارس)، السلام الإسرائيلي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (87-88)، ص ص 26-62.

شوفاني، إلياس. (1979م، مايو). التقصير والمعاهدة وبعد. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (90)، ص ص 4-25.

شوفاني، إلياس. (1979م، يوليو - أغسطس). أميركا وإسرائيل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (92-93)، ص ص 127-137.

شوفاني، إلياس. (1980). إسرائيل ومشروع كارتر، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الشيخ عبد الله، خالد خليل. (2013م). مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (1988-2012) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.

صايغ، أنيس. (1972م، أبريل). شؤون فلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (8)، ص 4-8.

صايغ، أنيس. (1994م). 13 أيلول الخطأ والصواب ذكريات العام 2000. ط1. بيروت: مكتبة بيسان.

صايغ، فايز. (1974م، سبتمبر). السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (37)، ص 23-42.

صايغ، فايز. (1978م، ديسمبر). كامب ديفيد وفلسطين. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (85)، ص 7-34.

صايغ، يزيد يوسف. (د. ت). الأردن والفلسطينيون دراسة في وحدة المصير أو الصراع المحتوم. (د. ط). لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

الصمادي، حمزة. (2008م). تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية (1964م - 2006م) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

طلاس، مصطفى. (1974م، مارس). الطريق المسدود في الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (31)، ص 10-22.

طه، ناشي. (1978م، ديسمبر). تقارير: القمة التاسعة البحث عن قاسم مشترك. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (85)، ص 146-151.

ع، م. (1978م، نوفمبر). قضايا عسكرية: النتائج العسكرية لاتفاقيتي كامب ديفيد. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (84)، ص 207-213.

عاروري، نصير. (1976م، أبريل). اتفاقية سيناء كشكل من أشكال سياسة الاحتواء الأمريكية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (56)، ص 31-36.

عايد، خالد. (1986م). الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود. ط1. نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عباس، محمود. (1980م، سبتمبر). لماذا جاء الليكود إلى الحكم ولماذا سيذهب؟. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (106)، ص ص 25-32.

عباس، محمود. (1994م). طريق أوسلو. ط1. بيروت: شركة المطبوعات للطباعة والنشر.

عبد الحكيم، طاهر. (د.ت.). كارتر والتسوية في الشرق الأوسط. (د. ط.). بيروت: دار ابن خلدون.

عبد الحميد، عيسى. (1973م، سبتمبر). الأردن التحرك داخل الطوق والعودة إلى الأصل البريطاني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (25)، ص ص 225-229.

عبد الرحمن، أسعد، والزرور، نواف. (1990م). الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة. ط1. بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، محمد. (1989م، يونيو). خطة الانتخابات مصيرها الفشل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (196)، ص ص 137-140.

عبد الرحمن، محمود. (1989م، يناير). بدء الحوار الأميركي - الفلسطيني "هزة أرضية" في إسرائيل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (190)، ص ص 122-126.

عبد الله، صلاح. (1988م، يناير). قمة عمان في المجهر الإسرائيلي: رحبت مصر "الغائبة". مجلة شؤون فلسطينية، العدد (178)، ص ص 81-87.

عبد الله، صلاح. (1989م، أكتوبر). الإسرائيليون والاتصالات الإسرائيلية - الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (199)، ص ص 80-88.

عبد الله، صلاح. (1989م، يناير). ردود الفعل الإسرائيلية على إعلان الاستقلال. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (190)، ص ص 82-90.

عبد الله، صلاح. (1992م، يونيو - يوليو). إسرائيل والمفاوضات متعددة الأطراف. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (231-232)، ص ص 143-146.

عبد الله، صلاح. (1993م، مايو - يونيو). جولة اختبارية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (242-243)، ص ص 140-143.

- عبد الله، صلاح. (1993م، يناير - فبراير). نصف "حكم" ومسارات متعرجة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (238-239). ص 127-133.
- عبد المجيد، وحيد. (1982م). السياسة الأمريكية والعرب: العلاقات الفلسطينية - الأمريكية: المواجهة واحتمالات الحوار. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد المقصود، كلوفيس. (1972م، مايو). الأبعاد الأميركية - الإسرائيلية لمشروع الملك حسين وكيفية إحباطه. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (9)، ص 5-19.
- عبد المقصود، كلوفيس. (1973م، أغسطس). فلسطين قضية أم مشكلة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (24)، ص 15-21.
- عبد المقصود، كلوفيس. (1973م، ديسمبر). مقومات القرار الفلسطيني ومحاذيره. مجلة شؤون فلسطينية، (28)، ص 8-13.
- عبد الهادي، مهدي. (1992م). المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974. ط4. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.
- العبد لله، هاني. (1991م، نوفمبر). مشاركة إسرائيل في مؤتمر السلام. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (223-224). ص 124-127.
- العبد لله، هاني. (1985م، يوليو - أغسطس). إسرائيليات: مبادرة بيرس محاولة لإجهاض التحرك السياسي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (148-149)، ص 145-155.
- العبد لله، هاني. (1988م، أبريل). "مشروع شولنتس" حركة لملء الفراغ. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (181)، ص 127-137.
- العبد لله، هاني. (1988م، يناير). إسرائيليات: الانتفاضة تعميق المأزق الإسرائيلي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (178)، ص 125-131.
- العبد لله، هاني. (1989م، أكتوبر). شامير رفض المبادرة المصرية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (199). ص 141-148.

- العبد لله، هاني. (1989م، مايو). إسحق شامير في واشنطن: أفكار قديمة برداء جديد. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (195)، ص ص 83-93.
- العبد لله، هاني. (1991م، مايو). محادثات بيكر في إسرائيل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (217-218). ص ص 134-141.
- العبد لله، هاني. (1992، يناير). مؤتمر مدريد بداية لمسار طويل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (225-226). ص ص 128-134.
- العبد لله، هاني. (1992م، فبراير - مارس). انتخابات مبكرة في إسرائيل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (227-228). ص ص 131-137.
- العبد لله، هاني. (1992م، يونيو - يوليو). نتائج الانتخابات للكنيست الثالث عشر انقلاب مضاد. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (231-232). ص ص 138-143.
- العبد لله، محمد شهير. (1991م، يونيو - يوليو). السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (219-220)، ص ص 76-96.
- عثمان، عثمان. (2003م). مأزق التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- عثمان، كمال. (2006م). مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي من عام 1967-1987 (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.
- عريقات، صائب. (1987م). السلام على السلام. دراسة في التحركات الدبلوماسية والسياسية في الشرق الأوسط 1967-1987، ط1. القدس: منشورات البيادر.
- عزام، تيسير فائق محمد. (2007). التجربة السياسية لحركة لمقاومة الإسلامية حماس وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة 1993-2007م (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية - نابلس، فلسطين.
- عزام، وائل. (1973م، ديسمبر). حرب التحرير القومية النظامية الرابعة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (28)، ص ص 127-143.

عزمي، محمود. (1979م، مايو). النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح الإسرائيلية - المصرية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (90)، ص ص 162-168.

القطار، حسين إبراهيم. (د.ت). مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد (الحكم الذاتي في الضفة والقطاع). (د. ط). دار الاتحاد للطباعة.

العظم، صادق. (1971م، سبتمبر). إسرائيل والتسوية السياسية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (4)، ص ص 78-89.

العظم، صادق. (1972م، مارس). القضية الفلسطينية دولياً. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (7)، ص ص 245-250.

العظم، صادق. (1972م، مايو) القضية الفلسطينية دولياً. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (9)، ص ص 257-258.

العظم، صادق. (1973م، ديسمبر) القضية الفلسطينية دولياً. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (28)، ص ص 183-189.

أبو عفيفة، طلال. (2000م). الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية. ط2. (د. م).

عقل، باسل أمين. (1978م، يوليو). سياسة كارتر الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (80)، ص ص 7-24.

علوش، ناجي. (1972م، مايو). مشروع الملك حسين، مقدمة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (9)، ص ص 237-239.

علوش، ناجي. (1972م، مارس). القضية الفلسطينية عربياً. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (7)، ص ص 239-244.

علوش، ناجي. (1973م، يوليو). القضية الفلسطينية عربياً. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (23)، ص ص 225-229.

علوش، ناجي. (1974م، أبريل). الشعب الفلسطيني والحقوق القومية المشروعة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (32)، ص ص 24-38.

علوش، ناجي. (1974م، يناير). القضية الفلسطينية عربياً. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (29)، ص ص 178-181.

العمد، عدنان. (1973م، ديسمبر). إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل وأثارها على القضية الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (28)، ص ص 9.

العمد، عدنان. (1975م، يناير - فبراير). أوروبا الغربية والقضية الفلسطينية 1965-1975، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (41-42)، ص ص 546-555.

العمد، عدنان. (1976م، يناير - فبراير). اتفاقية سيناء ومستقبل النزاع العربي - الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (53-54)، ص ص 36-47.

غزالة، حاتم صديق. (د. ت). كامب ديفيد تسوية أم تصفية. (د. ط). عمان: مطابع دار الشعب.

الغول، عمر حلمي. (1992م). التحولات الفلسطينية 1967-1987. ط1. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية.

فخر، صقر. (1983م، فبراير). نقاط ساخنة في العلاقات الفلسطينية العربية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (135)، ص ص 156-160.

فرج، عصام الدين. (1998م). منظمة التحرير الفلسطينية 1964 - 1993. ط1. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

فهيم، إسماعيل. (2008م). التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط. ط2. القاهرة: دار الشروق.

قدومي، فاروق. (1977م، يونيو). احتمالات الحرب أكبر من احتمالات السلام. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (67)، ص ص 33-53.

قريع، أحمد. (2008م). المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام بدايات ملتبسة ونهايات مؤجلة (سجل توثيقي). ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

كامل، محمد إبراهيم. (1987م). السلام الضائع. ط1. القاهرة: جريدة الأهالي.

كتن، هنري. (1999م). قضية فلسطين (ترجمة رشدي الأشعب). ط1. فلسطين: مطبعة وزارة الثقافة.

الكلوت، فتحي محمد. (2012م). أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية 1977-2004 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر - غزة. فلسطين.

كرم، سمير. (1978م، أكتوبر). النتائج السياسية لحرب أكتوبر 1973: نتائج 67 بعد 73. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (83)، ص ص 110 - 125.

كرم، سمير. (1978م، نوفمبر). قضايا دولية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (84)، ص ص 196-207.

كرم، سمير. (1979م، يونيو). قضايا دولية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (91)، ص ص 176-182.

كوندات، عمر. (2007م). كتب بالإنجليزية فلسطين: سلام لا فصل عصري. (ترجمة عمر الأيوبي). مجلة دراسات فلسطينية، 18 (69)، 183-186.

الكيالي، عبد الوهاب. (1991م). موسوعة السياسة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

كيلو، ميشيل. (1975م، أكتوبر - نوفمبر). محاور السياسة الأمريكية الصهيونية في الصراع العربي - الإسرائيلي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (50، 51)، ص ص 70-76.

لافي، عبد الحكيم. (2001م). الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948-1982م (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.

الداوي، هاني خليل. (2011م). مشاريع التسوية السياسية الرسمية للقضية الفلسطينية 1978م-1991م (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.

لغد، إبراهيم. (1977م، مايو). هل من جديد في سياسة أمريكا العربية والفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (66)، ص ص 69-79.



- م، ر. (1989م، أكتوبر). اتصالات ومشاورات بشأن المشروع المصري. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (199). ص 149-153.
- م، ر. (1992م، فبراير- مارس) ابعاد 12 فلسطينياً وتعذيب حتى الموت. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (227- 228)، ص ص 138-139.
- ماجد، سهى. (1983م، مارس- أبريل). المجلس الوطني الفلسطيني مشروع الحد الأدنى الفلسطيني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (136- 137)، ص ص 112-120.
- المجنوب، محمد. (1977م، يناير - فبراير). القرار 242 والاعتراف بالكيان الصهيوني. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (74- 75)، ص ص 80-89.
- مجلة شؤون فلسطينية (1975م، أكتوبر - نوفمبر). القضية الفلسطينية دولياً. العدد (50-51)، ص ص 169.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1972م، مايو). نحو جبهة تحرير فلسطينية - أردنية. العدد (9)، ص ص 38-43.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1992م، أبريل- مايو). نص وثيقة "الحكم الذاتي" الإسرائيلية. العدد (229-230). ص 148-151.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1977م، يناير - فبراير). نص خطاب بيغن أمام الكنيست. العدد (74- 75)، ص ص 343-349.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1977م، يناير - فبراير)، وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية. العدد (74- 75)، ص 254-353.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1977م، يناير- فبراير) دعوة بيغن للسادات. العدد (74-75) ص 332-333.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1977م، يناير- فبراير). خطاب السادات أمام الكنيست. العدد (74- 75)، ص 333-343.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1982م، أغسطس- سبتمبر- أكتوبر). المشروع الفرنسي - المصري

- للسلام. العدد (129-130-131)، ص ص 229.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1984م، سبتمبر - أكتوبر). مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا نتائج بحث ميداني. العدد (138-139)، ص ص 63-97.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1984م، نوفمبر - ديسمبر). بيان الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني. العدد (140-141)، ص 156.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1985م، سبتمبر - أكتوبر). نص البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارئ. العدد (150-151)، ص 123.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1985م، يوليو - أغسطس). مشروع عمل مشترك. العدد (148-149)، ص 109.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1986م، مارس - أبريل). بيان القيادة الفلسطينية حول خطاب الملك حسين، العدد (156-157)، ص ص 58-62.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1988م، أبريل)، رسالة شولتس إلى شامير متضمنة "المبادرة الأميركية". العدد (181)، ص ص 148-149.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1988م، أغسطس). خطاب الملك حين بشأن فك الارتباط بالضفة الغربية. العدد (185)، ص ص 139-143.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1988م، نوفمبر). المجلس الوطني الفلسطيني اعلان الاستقلال، العدد (188)، ص ص 3-5.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1988م، نوفمبر). المجلس الوطني الفلسطيني: البيان السياسي. العدد (188)، ص ص 6-12.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1988م، يناير)، مجلس الأمن شجب الممارسات الإسرائيلية. العدد (178)، ص ص 144-145.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1988م، يونيو). البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الطارئ. العدد (183)، ص ص 138-140.

- مجلة شؤون فلسطينية. (1989م، نوفمبر). بيان المجلس المركزي الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية وحدها تشكل وفدها المفاوضات. العدد (200)، ص ص152-155.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1989م، يناير). رسالة شولتس إلى شامير وبيرس قبل بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. العدد (190)، ص ص143.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1989م، يناير). عرفات حق الوجود للجميع. العدد (190)، ص ص141-143.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1989م، يونيو). الخطة السياسية للحكومة الإسرائيلية. العدد (195)، ص ص159-161.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1991م، أكتوبر-نوفمبر). خطاب الوفد الفلسطيني في مؤتمر السلام. العدد (223-224)، ص ص1149-154.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1992م، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر). بيان المجلس المركزي الفلسطيني: أسس التحرك في المرحلة المقبلة. العدد (235-236-237). ص ص157-160.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1993م، مايو-يونيو). مشروع إسرائيل لإعلان المبادئ المشتركة مع إسرائيل. العدد (242-243). ص ص159-161.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1993م، مايو-يونيو). مشروع فلسطيني لإعلان المبادئ المشتركة مع إسرائيل. العدد (242-243). ص ص158-159.
- مجلة شؤون فلسطينية. (1993م، مايو-يونيو). وثيقة "التسوية" الأميركية". العدد (242-243). ص ص161-162.
- محارب، عبدالحفيظ. (1971م، مارس). الحمايم والصقور في إسرائيل. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (1)، ص ص5-26.
- محارب، عبدالحفيظ. (1971م، مايو). موقف إسرائيل من مشروع روجرز. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (2)، ص ص38-56.

- محارب، عبدالحفيظ. (1972م، مايو). رد فعل المناطق المحتلة لمشروع الملك حسين. مجلة شؤون فلسطينية. (9)، ص ص 266-267.
- محارب، عبدالحفيظ. (1973م، سبتمبر). مشروع بورقيبة وردود الفعل في المناطق المحتلة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (25)، ص ص 233-237.
- محارب، عبدالحفيظ. (1978م، يناير - فبراير). تلك الزيارة وهذا الصراع المواقف: المناطق المحتلة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (74-75)، ص ص 200-206.
- محارب، عبدالحفيظ. (1978م، يوليو). الموقف من التسوية بين ليكود والتجمع العمالي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (80)، ص ص 56-80.
- محارب، عبدالحفيظ. (1979م، مايو). إسرائيليات: السلام على الطريقة الإسرائيلية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (90)، ص ص 150-161.
- محارب، عبدالحفيظ. (1979م، يوليو - أغسطس). إسرائيليات: المرحلة الأولى من تطبيق معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (92-93)، ص ص 278-285.
- محسن، زهير. (1974م، فبراير). المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (30)، ص ص 5-74.
- المدهون، ربيعي. (1986م، يوليو - أغسطس). المناطق المحتلة: لندن مع تل أبيب البحث عن قيادة بديلة. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (160-161)، ص ص 153-160.
- المدهون، ربيعي. (1989م، يناير). بداية العام الثاني من الانتفاضة: مزيد من الضغط الدبلوماسي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (190)، ص ص 127-132.
- المدهون، ربيعي. (1989م، يونيو). الانتفاضة نحو تحول نوعي. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (195)، ص ص 147-151.
- المدهون، ربيعي. (1991م، أبريل). ثلاثة لقاءات فلسطينية مع بيكر. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (217-218)، ص ص 142-147.

- المدهون، ربيعي. (1991م، نوفمبر). سبعة شهور مباحثات قبل مدريد. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (223-224). ص 134-139.
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. (1979م). مؤتمر كامب ديفيد (دراسة توثيقية). ط1. القاهرة: مركز الدراسات والاستراتيجية
- مروة، كريم. (1974م، مارس). من أجل قوى الثورة الفلسطينية حول برنامج مرحلي جديد. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (31)، ص ص 26-39.
- مصالحة، عمر. (1994م). *السلام الموعود الفلسطينيون من النزاع حتى التسوية* (ترجمة وديع أسطفان وماري طوق). ط1. لبنان: دار الساقى.
- مطر، زياد خضر. (2012م). *اتفاقية كامب ديفيد المصرية - الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية (1978-1993م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.
- مغربي، فؤاد. (1979م، يوليو - أغسطس). التأثيرات الداخلية على السياسة الخارجية الأمريكية نحو العالم العربي. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (92-93)، ص ص 12-30.
- مكاوي، سمر. (1982م، أغسطس). التحركات السياسية والدبلوماسية خلال الحرب. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (129)، ص ص 193-199.
- مكاوي، سمر. (1983م، فبراير). المقاومة الفلسطينية - سياسياً المجلس المركزي الفلسطيني أمام مرحلة ما بعد بيروت، *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (134)، ص ص 135-141.
- مكاوي، سمر. (1983م، مارس). اجتماعات عدن والحوار مع الأردن. *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (135)، ص ص 142-147.
- مهندس، هاني. (1975م، أكتوبر - نوفمبر). تسوية سيناء وأوهام التسوية الوطنية، *مجلة شؤون فلسطينية*، العدد (50، 51)، ص ص 77-94.
- منشورات دار الأبجدية. (د.ت). *الاتفاق اللبناني - الإسرائيلي بالنصوص الرسمية الثلاثة العربية والإنكليزية والفرنسية*، (د. ط). لبنان: دار الأبجدية للطباعة والنشر.

منشورات فلسطين المحتلة. (1980م). كامب ديفيد أعلى مراحل التآمر على الشعب الفلسطيني. قسم الدراسات في منشورات فلسطين المحتلة: مطابع الكرمل الحديثة.

منصور، جوني. (2009). معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية. ط1، رام الله، مؤسسة الأيام.

منصور، كميل (1993م). نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية وتقييم لها. مجلة دراسات فلسطينية، العدد (14)، ص 17-51.

موجز الوقائع الفلسطينية من 1986/5/1 إلى 1986/6/30. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (160 - 161)، ص 169 - 197.

موجز الوقائع الفلسطينية من 1989/4/16 إلى 1989/5/15. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (195)، ص ص 163-181..

موجز الوقائع الفلسطينية من 1989/9/16 إلى 1989/10/15. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (200)، ص ص 156-170.

موجز الوقائع الفلسطينية. من 1985/1/15 إلى 1985/3/14 (1985م). مجلة شؤون فلسطينية، العدد (144)، ص ص 157-182.

أبو مور، أنور. (2014م). التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999م) (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1979م). المعاهدة المصرية- الإسرائيلية نصوص وردود فعل، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1978م)، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره عرض وثائقي، ط1، بيروت: لبنان.

موقع الرقمية. (د.ت). مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية. تاريخ الاطلاع: 11 يوليو (تموز) 2016م، الموقع: (<http://www.alraqamia.com/user/profile>)

[./publisher/10](http://publisher/10).

موقع صبري جريس. (د.ت). من أنا. تاريخ الاطلاع 11 يوليو 2016م.الموقع:  
[/http://jiryis.net/about-me](http://jiryis.net/about-me)

موقع مجلة شؤون فلسطينية (د.ت). عن المجلة، تاريخ الاطلاع: 12 يوليو (تموز) 2016م،  
الموقع: [.\(http://www.shuun.ps/page-27-ar.html\)](http://www.shuun.ps/page-27-ar.html)

موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (2010م، مايو). بلال الحسن. تاريخ الاطلاع: 11 يوليو  
2016. الموقع: [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84\\_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%86](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D9%86)

موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (2014م، يوليو). نايف حواتمة. تاريخ الاطلاع 11 يوليو  
2016. الموقع: [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%A7%D9%8A%D9%81\\_%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%A9](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%A7%D9%8A%D9%81_%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%A9)

موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (2016م، 15 مايو). أنيس صايغ . تاريخ الاطلاع: 11 يوليو  
2016. الموقع: [https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D9%8A%D8%B3\\_%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D8%BA](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D9%86%D9%8A%D8%B3_%D8%B5%D8%A7%D9%8A%D8%BA)

مياله، زهور. (2015م). جورج حبش: حياته ونضاله (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة  
الخليل، فلسطين.

الناطور، سهيل. (1983م، مارس -أبريل). هل كان بإمكان تنازلات فلسطينية منع الغزو  
الإسرائيلي للبنان. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (136 - 137)، ص ص 31-44.

نافع، أحمد. (1993م). من ملف القضية الفلسطينية الطريق إلى مدريد. ط1. القاهرة: وكالة  
الأهرام للتوزيع.

نافعة، حسن. (1984م). مصر والصراع العربي - الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى  
التسوية المستحيلة. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

نافعة، حسن. (1986م، مارس - أبريل). مفاهيم السلام الإسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية،  
العدد (156-157)، ص ص 13-29.

أبو نحل، أسامة؛ وشراب، ناجي؛ وجاد، عماد؛ وأبو سعدة، مخيمر؛ وعبد الواحد، ماهر. (2012م). *مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو*. ط1. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع.

أبو نضال، نزيه. (1977م، يناير - فبراير). السادات بين مواقف الإدانة وقرار الفعل. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (74 - 75)، ص ص 90-98.

النمس، جئار. (1979م، مايو). القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة 1974-1978. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (90). ص ص 115-135.

النمس، جئار. (1981م، يناير). السوق الأوربية المشتركة والنزاع العربي - الإسرائيلي. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (110)، ص ص 95-118.

أبو النمل، حسين. (1973م، ديسمبر). الاتحاد السوفييتي والعرب والوفاق الدولي، مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (28)، ص ص 153-154.

أبو النمل، حسين. (1975م، أغسطس). على هامش الحوار العربي الأوروبي: أوروبا الغربية والعرب وإسرائيل. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (48)، ص ص 57-74.

أبو النمل، حسين. (1978م، ديسمبر). مشروع الحكم الذاتي مقدمات ونتائج. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (85)، ص ص 35-54.

أبو النمل، حسين. (1978م، يناير - فبراير). تلك الزيارة وهذا الصراع المواقف: شعبياً. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (74 - 75)، ص ص 266-284.

هرملاني، عماد. (1989م، يونيو). العلاقات السوفياتية - الإسرائيلية. مجلة *شؤون فلسطينية*، العدد (195)، ص ص 55-69.

الهور، الموسى، ومنير، طارق. (1983م). *مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ 1947-1982*. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

هيكل، حسنين. (2000م). *1997/1977 حديث المبادرة*. ط2. القاهرة: دار الشروق.

هيكل، حسنين. (2001م). *المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل سلام الأوهام أوسلو - ما*



قبلها ومابعدها. ط7. القاهرة: دار الشروق.

هيئة الموسوعة. (1984م). الموسوعة الفلسطينية. القسم العام. ط1. دمشق: مطابع ميلانو الإيطالية.

يونس، مكرم. (1980م، يوليو). مفاوضات الحكم الذاتي والمبادرة الأوربية. مجلة شؤون فلسطينية، العدد (104)، ص ص178-184.

ثانياً: المصادر والمراجع الإنجليزية:

- Aruri, N. h. *Palestinian Nationalism Since 1967 An Overview*. (1988). Lukacs, Y, & Battah, A. M. (Eds). *The Arab- Israeli Conflict Two Decades of Change*. (pp71-83). United States of America: Westview Press.
- Carter, J. (2006). *Palestine Peace Not Apartheid*. New York: Simon& Schuster Rockefeller Center.
- Gelvin, J.L. (2007). *The Israel- Palestine Conflict One Hundred Years of War*. (2nd ed.). New York: Cambridge University Press.
- Gresh, A. (1983). *The Pol the Struggle Within Towards an Independent Palestinian State*. London: Zed Books Ltd.
- Herzog, C. (2005). Updated by shlomo gazit. *The Arab – Israeli Wars*. Newyork: Vintage books.
- Hill, C., & Smith, K. E. (2000). *European Foreign Policy Key documents* (1st ed.). New York: Routledge.
- Janata, M. & Races, J. (1983). *From Camp David to Beirut*. Prague. International Organization of Journalists.
- Lukacs, Y.(Ed). (1984). *Documents on The Israeli- Palestinian Conflict 1967-1983*. (1st ed.). U.S.A: The International Center for Peace in The Middle East.
- Migdalovitz, C. (2005). *the Middle East Peace talks*, The Library of Congress: Received Through the Crs Web.
- Quandt, W. *The Arab- Israeli Conflict Since 1967*, Washington: Brookings Institution Press.
- Rigby, Andrew, *Living The Intifada*. (1991). London: Zed Books Ltd.
- Sahliyeh, E. (1986). *The Plo After the Lebanon War*. United States of America: Westview Press Inc.
- Samo, E. (1971). *The June 1967 Arab- Israeli War Miscalculation or Conspiracy?*. U.S.A: Medina University Press International.

Sicherman, H. (1993). *Palestinian Autonomy Self-Government, & Peace*. United States of America: Westview Press.

Stein, K. W, & Lewis, S. With Shery B. (1991). *Making Peace Among Arabs and Israelis Lessons Fifty Years of Negotiating Experience*. (2nd ed.), United States of America: United States Institute of Peace.

United Nations (2008). *The Question of Palestine and the United Nations*. New York.

الملاحق

## ملحق (1):

دعوة بيغن للسادات، لزيارة إسرائيل، 17 نوفمبر (تشرين الثاني) 1977<sup>(1)</sup>.

### دعوة بيغن للسادات ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٧

انه من المقرر ان اغادر الى لندن يوم الاحد  
٢٠ تشرين الثاني ، في زيارة رسمية  
لبريطانية العظمى بناء لدعوة تلقيتها  
من رئيس الوزراء كالاهان .

فاذا اخبرتموني ، يا سيادة الرئيس ،  
ان باستطاعتكم المجيء الى القدس يوم  
الاثنين ٢١ تشرين الثاني ، ساعتذر من  
رئيس الوزراء كالاهان ، وارتب تأجيل  
زيارتي الى بريطانيا ، بحيث يصبح  
بامكاني استقبالكم شخصيا وان نبدا معا  
محادثات اقامة السلام الذي نعرف كلينا  
ان شعوب الشرق الاوسط تتوق اليه  
ونصلي من اجله .

في الحالة البديلة ارجو ان تقرروا  
مجيئكم يوم الخميس ٢٤ تشرين الثاني،  
او بعد ذلك ، وسأعود من لندن يوم  
الاربعاء لآكون في استقبالكم عند  
وصولكم .

اسمحوا لي ان اؤكد لكم ، يا سيادة  
الرئيس ان البرلمان سيستقبلكم بكل  
احترام ومودة .

المخلص - مناخيم بيغن ،

« صاحب الفخامة  
السيد انور السادات  
رئيس جمهورية مصر العربية - القاهرة  
عزيزي سيادة الرئيس ،

باسم حكومة اسرائيل ، لي الشرف ان  
اقدم لكم دعوتنا الودية للمجيء الى  
القدس لزيارة بلدنا .

ان استعداد فخامتكم للقيام بمثل هذه  
الزيارة ، كما قلت امام مجلس الشعب  
في مصر، اخذ هنا باهتمام عميق وايجابي  
وكذلك كان الامر بالنسبة للتصريح عن  
رغبتكم بالتحدث الى اعضاء مجلسنا  
النيابي ، الكنيست ، ومقابلتي .

امل ان تقبلوا دعوتنا ، وستتخذ  
الاجراءات لتحدثوا الى الكنيست من  
على منبره ، واذا رغبتم سيكون بامكانكم  
كذلك الاجتماع الى مختلف الكتل  
البرلمانية ، سواء منها التي تدعم الحكومة  
ام التي تعارضها .

فيما يتعلق بالتاريخ المقترح للزيارة ،  
سيسرنا ان نتفق مع ما يلائمكم، والواقع

(1) دعوة بيغن للسادات. مجلة شؤون فلسطينية. (ع74-75 / 332).

ملحق (2):

وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية طرابلس 4 ديسمبر (كانون الأول) 1977، رد على  
زيارة السادات لإسرائيل<sup>(1)</sup>.

### وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية طرابلس ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧

المؤتمرات الدولية القائمة على اساس هذين  
القرارين بما فيهما مؤتمر جنيف او  
غيره .

رابعا : نؤكد حقنا في العمل لاحقاق  
حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحق  
العودة وتقرير المصير في وطنه بما فيه  
حقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة  
على اي جزء يتم تحريره من الارض  
الفلسطينية في هذه المرحلة من دون صلح  
ولا تفاوض ولا اعتراف .

فيها : « نحن في منظمة التحرير  
الفلسطينية نعلن ما يأتي : نطالب ببناء  
جبهة الصمود والتصدي من الجماهيرية  
الليبية والجزائر والعراق وسوريا واليمن  
الديموقراطية ومنظمة التحرير  
الفلسطينية » .

ودعت البرقية المجتمعين الى اعتماد  
النقاط الخمس الواردة في الاتفاق  
الذي تم بين فصائل المقاومة بزيادة نقطة  
واحدة تدعو الى « اتخاذ اجراءات  
المقاطعة السياسية ضد نظام السادات » .

« نحن في منظمة التحرير الفلسطينية  
ممثلة بجميع فصائلها نعلن ما يأتي :

اولا : نناضل من اجل اقامة جبهة  
تقدمية عربية مناهضة لجميع الحلول  
الاستسلامية الامبريالية الصهيونية  
الرجعية وادواتها العربية في المنطقة .

ثانيا : نؤكد رفضنا لقراري مجلس  
الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ثالثا : نؤكد رفضنا لكل

خامسا : ندين اي طرف يرفض او  
يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية » .

ووقع الوثيقة عن فتح ابو اياد ، وعن  
الجبهة الشعبية جورج حبش ، وعن  
الجبهة الديموقراطية نايف حواتمة ، وعن  
الجبهة الشعبية - القيادة العامة احمد  
جبريل ، وعن جبهة النضال الشعبي  
الفلسطيني سمير غوشة ، وعن جبهة  
التحرير الفلسطينية طلعت .

وبعد توقيع الوثيقة ارسلت الى رؤساء  
المفود المجتمعين في ليبيا برقية جاء

(1) مجلة شؤون فلسطينية، وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية (ع74-75 / 353-354).

### ملحق (3):

مشروع الحكم الذاتي لبيغن في 28 ديسمبر (كانون الأول) 1977، أمام الكنيست (1).

النص الحرفي لخطاب رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن حول الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما ورد في خطابه امام الكنيست في ٢٨-١٢-١٩٧٧ .

- سيدي الرئيس ، سيداتي وسادتي  
اعضاء الكنيست .
- من اجل احلال السلام ، فاننا نقترح ان نمّح الحكم الذاتي الاداري للسكان العرب في يهودا والسامرة واقليم غزة ، على اساس المبادئ التالية :
- ١ - ادارة الحكم العسكري في يهودا والسامرة واقليم غزة ستلغى
- ٢ - سيقام في يهودا والسامرة واقليم غزة حكم ذاتي اداري للسكان العرب في هذه المناطق ، من قبل سكانها ولهم .
- ٣ - يقوم سكان يهودا والسامرة واقليم غزة بانتخاب مجلس اداري يضم ١١ عضوا . وسيعمل هذا المجلس الاداري وفقا للمبادئ المحددة في هذه الوثيقة :
- ٤ - كل مواطن عمره ١٨ عاما فما فوق ويغض النظر عن جنسيته ، او اذا كان فاقد الجنسية ، من حقه ان ينتخب هذا المجلس الاداري .
- ٥ - على كل مواطن يبدي رغبة في تقديم قائمة مرشحين تضم اسمه للمجلس الاداري ، ان يكون عمره ٢٥ سنة فما فوق ، وسيكون من حقه ان يقترح للمجلس الاداري .
- ٦ - يجري انتخاب المجلس الاداري في انتخابات عامة ، مباشرة ، شخصية ، متساوية وسرية .
- ٧ - يكون الحد الاقصى لفترة عمل هذا المجلس الاداري اربع سنوات من
- يوم انتخابه .
- ٨ - سيكون مقر المجلس الاداري في بيت لحم .
- ٩ - ستكون كافة الشؤون الادارية المتعلقة بالسكان العرب في مناطق يهودا والسامرة واقليم غزة ، من ضمن مسؤوليات المجلس الاداري .
- ١٠ - يشرف المجلس الاداري على الدوائر التالية : دائرة التعليم ، دائرة الشؤون الدينية ، الدائرة المالية ، دائرة المواصلات ، دائرة البناء والاسكان ، دائرة الصناعة ، دائرة تأهيل اللاجئين ، دائرة الادارة القضائية والاشراف على قوات الشرطة المحلية .
- ويقوم المجلس الاداري بوضع اللوائح المتعلقة بعمل هذه الدوائر .
- ١١ - يكون الامن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة واقليم غزة من اختصاص السلطات الاسرائيلية .
- ١٢ - يقوم المجلس الاداري بانتخاب رئيس المجلس ، بعد اذاعة نتائج الانتخابات
- ١٣ - تعقد الجلسة الاولى للمجلس الاداري بعد ثلاثين يوما من اعلان نتائج الانتخابات .
- الى هنا سيدي الرئيس ، هذه هي الناحية الادارية للحكم الذاتي للسكان العرب في يهودا والسامرة واقليم غزة . والان ساتحدث عن الناحية البرلمانية .

(1) مجلة شؤون فلسطينية، مشروع الحكم الذاتي (ع76/ 182-183).

غزة ، الذين سيكونون وفقا للاختيار الحر حاملين للجنسية الاسرائيلية ، شراء الاراضي والاستيطان في اسرائيل .

٢١ - ستؤلف لجنة من ممثلين عن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري ، من اجل تحديد لوائح الهجرة الى مناطق يهودا والسامرة واقليم غزة . ستقوم اللجنة بتحديد هذه اللوائح التي بموجبها يسمح للاجئين العرب خارج يهودا والسامرة واقليم غزة ، الهجرة بصورة معقولة الى هذه المناطق . وتتخذ قرارات هذه اللجنة بالاجماع .

٢٢ - تؤمن حرية الحركة لسكان اسرائيل وسكان يهودا والسامرة واقليم غزة ، وكذلك حرية النشاط الاقتصادي في اسرائيل وفي يهودا والسامرة واقليم غزة .

٢٣ - يقوم المجلس الاداري بتعيين احد اعضائه لتمثيله امام الحكومة الاسرائيلية من اجل بحث المواضيع المشتركة ، كما سيقوم عضو اخر من المجلس الاداري بتمثيل المجلس امام الحكومة الاردنية من اجل بحث المواضيع المشتركة .

٢٤ - تتمسك اسرائيل بحقها ومطالباتها في السيادة على يهودا والسامرة واقليم غزة ، وحيث ان اسرائيل تدرك ان هناك مطالب اخرى ، فانها تقترح من اجل الاتفاق والسلام ، ترك موضوع السيادة في هذه المناطق مفتوحا .

٢٥ - اما فيما يتعلق بادارة الاماكن المقدسة للاديان الثلاثة في القدس ، فسيتم اعداد وتقديم اقتراح خاص ، من خلال ضمان حرية الوصول لجميع ابناء الاديان الى اماكنهم المقدسة .

٢٦ - تكون هذه المبادئ خاضعة لاعادة النظر بعد فترة خمس سنوات .  
رأى ١٩٧٧-١٢-٢٩  
هاتسوفيه ١٩٧٧-١٢-٢٩

١٤ - سيتمنح سكان يهودا والسامرة واقليم غزة ، دون فرق بين الذين يملكون جنسية او الذين لا يملكون جنسية ، اماكن الاختيار الحر في الحصول على جنسية اسرائيلية او جنسية اردنية .

١٥ - السكان في يهودا والسامرة واقليم غزة ، الذين سيطلبون الجنسية الاسرائيلية ، سيحصلون عليها وفقا لقانون التجنس في الدولة .

١٦ - سيحدون من حق سحس يهودا والسامرة واقليم غزة ، الذين سيختارون وفقا لحقهم في الاختيار الحر ، الجنسية الاسرائيلية ، الانتخاب وترشيح انفسهم للكنيست وفقا لقانون الانتخابات .

١٧ - اما سكان يهودا والسامرة واقليم غزة الذين يحملون الجنسية الاردنية ، او الذين سيحصلون على الجنسية الاردنية ، وفقا لحقهم في الاختيار الحر ، فسيكون من حقهم الانتخاب وترشيح انفسهم للبرلمان في المملكة الاردنية الهاشمية ، وفقا لقانون الانتخابات في تلك الدولة .

١٨ - اما القضايا المتعلقة بالانتخاب للبرلمان الاردني من قبل سكان يهودا والسامرة واقليم غزة ، فسوف تحدد في مفاوضات بين اسرائيل والاردن .

١٩ - ستقام لجنة من ممثلين عن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري ، لدراسة التشريعات القائمة في يهودا والسامرة واقليم غزة ، وسوف تقرر اللجنة التشريعات التي ستبقى سارية ، وتلك التي سيتم الغاؤها ، كما ستقرر اللوائح ، على ان تتخذ قرارات اللجنة بالاجماع .

٢٠ - سيكون من حق سكان اسرائيل شراء الاراضي والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة واقليم غزة . وسيكون من حق العرب سكان يهودا والسامرة واقليم



ملحق (4):  
مشروع عمل مشترك<sup>(1)</sup>

مشروع عمل مشترك (\*)

في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك.

التعديل الاخير الذي تم الاتفاق عليه يوم ١٩٨٥/٣/٤

البند الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية متحدة كونفدرالياً مع المملكة الاردنية الهاشمية.

البند الخامس: وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ويتشارك في هذا المؤتمر الاطراف العربية المعنية ويكون من بينها وفد اردني - فلسطيني مشترك يضم بالتساوي ممثلين عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

(\*) ورع. اثناء انعقاد جلسات المجلس المركزي في تونس بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨

انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس، المتفق عليها عربياً، وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الاردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير، معاً، نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانتهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادئ التالية:

- ١ - الارض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الامم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الامن.
- ٢ - حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين.
- ٣ - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الامم المتحدة.
- ٤ - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
- ٥ - وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية

## ملحق (5):

رسالة شولتس إلى شامير في 4 مارس (آذار) 1988<sup>(1)</sup>

### رسالة شولتس إلى شامير متضمنة «المبادرة الأميركية»

وزارة الخارجية، واشنطن

٤ آذار (مارس) ١٩٨٨

عزيزي السيد رئيس الوزراء؛

ان الهدف المتفق عليه، هو اقامة سلام شامل،  
يضمن الأمن لكل الدول في المنطقة، والحقوق المشروعة  
للشعب الفلسطيني.

وسوف تبدأ مفاوضات في موعد مبكر، محدد، بين  
اسرائيل وبين كل واحدة من جاراتها، تكون مستعدة  
للتفاوض معها. ويمكن لهذه المفاوضات أن تبدأ في  
الاول من أيار (مايو) ١٩٨٨. وسوف تقوم كل من

في ما يلي بيان التفاهم، الذي أرى، عن قناعة، أنه  
حيوي للتوصل الى بدء سريع لمفاوضات في شأن سلام  
شامل. وينبثق بيان التفاهم هذا من المباحثات التي  
أجريت معك، ومع زعماء آخرين في المنطقة. واني اطلع  
الى ان تكون الرسالة التي سوف تتضمن رد حكومة  
اسرائيل تأكيداً لهذا البيان.

بترتيبات الفترة الانتقالية.

وسوف يعقد مؤتمر دولي قبل أسبوعين من بدء  
المفاوضات. ويطلب الى السكرتير العام للأمم المتحدة  
اصدار دعوات الى الاطراف المعنية في النزاع العربي -  
الاسرائيلي، وإلى الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس  
الأمن. وسوف يكون من المتعين على جميع المشاركين في  
المؤتمر، قبول قرار مجلس الأمن الرقمين ٢٤٢  
و ٢٣٨، واستنكار العنف والارهاب. وسوف يكون  
لطرفي كل تفاوض ثنائي ان يحيلاً تقارير عن وضع  
مفاوضاتهما الى المؤتمر، بالصورة التي تم الاتفاق  
عليها. ولن يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول، أو  
الاعتراض على اتفاقيات تم التوصل اليها.

وسوف يكون التمثيل الفلسطيني في اطار الوفد  
الاردني - الفلسطيني. وتعالج القضية الفلسطينية في  
مفاوضات بين الوفدين الاردني - الفلسطيني  
والاسرائيلي. وتجرى المفاوضات بين هذين الوفدين في  
شكل منفصل عن أي مفاوضات أخرى.

ان بيان التفاهم، هذا، هو وحدة متكاملة. وتفهم  
الولايات المتحدة الأميركية ان قبولكم يعتمد على تنفيذ  
كل عنصر بنية حسنة.

هذه المفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن،  
التابع للأمم المتحدة، الرقمين ٢٤٢ و ٢٣٨، بكل  
بنودهما. وسوف يقرر طرفا كل تفاوض ثنائي إجراءات  
تفاوضهما وجدول أعماله. وينبغي على كل المشتركين،  
في المفاوضات، ان يعربوا عن استعدادهم للتفاوض،  
بعضهم مع البعض الآخر.

وفي ما يتعلق بالمفاوضات بين الوفد الاسرائيلي  
وبين الوفد الاردني - الفلسطيني، سوف تبدأ  
المفاوضات حول ترتيبات لفترة انتقالية، على ان  
تستكمل في غضون ستة شهور. وبعد سبعة شهور على  
بدء مفاوضات الفترة الانتقالية، سوف تبدأ مفاوضات  
في شأن الوضع النهائي، على ان تستكمل في غضون  
سنة، وسوف تقوم هذه المفاوضات على أساس كل  
مقررات ومبادئ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢.  
وسوف تبدأ محادثات الوضع النهائي قبل بدء الفترة  
الانتقالية. وتبدأ الفترة الانتقالية بعد ثلاثة شهور من  
ابرام الاتفاق الخاص بها، وتستمر ثلاث سنوات.  
وتشارك الولايات المتحدة في المفاوضات الخاصة  
بالوضعين كليهما، وتساعد في سرعة ابرامهما. وسوف  
تعرض الولايات المتحدة على الاطراف مشروع اتفاق،  
للاطلاع عليه، في مستهل المفاوضات الخاصة

المخلص

جورج شولتس

(1) مجلة شؤون فلسطينية، رسالة شولتس إلى شامير متضمنة المبادرة الأمريكية (ع181/ 148-149).

## ملحق (6):

مؤتمر صحفي لياسر عرفات في جنيف في 14 ديسمبر (كانون الأول) 1988

عرفات حق الوجود للجميع<sup>(1)</sup>.

### عرفات: حق الوجود للجميع

[في اليوم التالي للاقائه الخطاب في المقر الاوروبي للأمم المتحدة، في جنيف، عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مؤتمراً صحافياً، حضره عدد كبير من الصحافيين، واستهله ببيان قرأه على الحضور قبل ان يجيب عن الاسئلة]

مع اسرائيل ضمن اطار المؤتمر الدولي. ولقد تبنى مجلسنا الوطني الفلسطيني، في دورته، في الجزائر، هذه القرارات. وهي تعني حق شعبنا بالحرية والاستقلال الوطني، وفقاً للقرار ١٨١ وحق جميع الاطراف في النزاع بالوجود في سلام وأمن، بما فيها الدولة الفلسطينية واسرائيل وجيرانها، وفقاً للقرار ٢٤٢.

في ما يتعلق بالارهاب، فأنا رفضته أمس بعبارات واضحة؛ ولكن أعيده مرة أخرى وأسجل اننا نرفضه تماماً، وبالمطلق جميع اشكال الارهاب، بما فيها ارهاب الافراد والجماعات والدولة.

بين الجزائر وجنيف أعلننا موقفنا بوضوح تام.

أي حديث آخر، مثل «ان على الفلسطينيين ان يقدموا أكثر»، أو «هذا ليس كافياً»، أو «الفلسطينيون يقومون بلعبة دعائية وتمارين في العلاقات العامة»، سيكون مدمراً وغير مجدي.

كفى. كفى. كل الامور المتبقية يجب ان تتم حول الطاولة وضمن المؤتمر الدولي.

ليكن واضحاً تماماً انه لا عرفات، ولا غيره،

في البداية، أود ان اسجل، مرة أخرى، تقديرنا البالغ لاعضاء الجمعية العامة الذين أيدوا القضية الفلسطينية. ان مجيئهم الى جنيف سيتم تذكره كعمل مسؤول من العدالة. وما قلته عن أعضاء الجمعية ينطبق، بالخصوص، على معالي الأمين العام، الذي لم يأل جهداً تجاه تحقيق اجتماعنا هنا، في جنيف؛ وكذلك ينطبق هذا، أيضاً، على رئيس الجمعية العامة.

بعد ان قلت ذلك، دعوني أوضح آرائي أمامكم:

ان رغبتنا في السلام هي استراتيجية وليست تكتيكاً مؤقتاً.

اننا مصممون على السلام مهما يحدث.

ان حصولنا على دولة يقدم الخلاص الى الفلسطينيين والسلام الى الفلسطينيين والاسرائيليين.

ان تقرير المصير يعني «البقاء» للفلسطينيين، وان بقاءنا لا يدمر بقاء الاسرائيليين، كما يدعي حكاهم.

أشرت، أمس، الى قرار الامم المتحدة ١٨١ كأساس للاستقلال الفلسطيني؛ وكذلك أشرت الى قبولنا بالقرارين ٢٤٢ و٢٣٨ كأساس للمفاوضات

(1) مجلة شؤون فلسطينية، عرفات حق الوجود للجميع (ع190/ 141-143).

يمكن ان يوقف الانتفاضة. ستتوقف الانتفاضة فقط عندما تُتخذ خطوات عملية وملموسة تجاه حصولنا على أهدافنا الوطنية واقامة دولة فلسطين المستقلة.

في هذا المجال، أتوقع من السوق الأوروبية المشتركة ان تلعب دوراً أكثر فعالية في تعزيز السلام في المنطقة.

أخيراً، أعلن امامكم، وأرجو ان تقتبسوني في ذلك: اننا نريد السلام؛ واننا ملتزمون بالسلام؛ واننا نريد ان نعيش في دولتنا الفلسطينية وندع الآخرين يعيشون.

هذا وقد أجاب عرفات عن اسئلة الصحفيين. فقد قال، رداً على سؤال حول من يصفون المبادرة الفلسطينية بالغموض: «ان ما قلته واضحاً؛ وانها ليست مشكلتي تعليم الآخرين اللغة».

وحول الموقف الاميركي السريع، والذي صدر عن تشارلز ريدمان، قال: «لا أريد ان أدخل في مباراة كلامية. نحن سنحاول كل جهدنا ان نفهم اصدقاءنا واعداءنا وجهة نظرنا».

وعن مشكلة الرهائن الغربيين المحتجزين في بيروت، ذكر عرفات ان الادارة الاميركية كانت طلبت من م.ت.ف. تأمين خروج ١١ ألف مواطن اميركي في بيروت، وقد أخرجت المنظمة خمسة آلاف منهم عبر الجبال، والباقي (أي ستة آلاف) عبر البحر، اضافة الى ان م.ت.ف. هي التي كانت تحمي، وتطعم، وتقدم المعونات الى الجالية اليهودية في لبنان، والتي كانت تقيم في وادي أبو جميل. وأضاف: «لقد بذلت نفوذي الخاص لدى بعض الصداقات القديمة لي في بيروت وتمكنت من اخراج عدد من الرهائن المختطفين».

وتساءل عرفات، رداً على سؤال حول الميثاق الوطني الفلسطيني، «هل رفضت اسرائيل القرار الذي يقول 'أرضك يا اسرائيل من الفرات الى النيل'؟» وأضاف: «ان نشيد تكتل الليكود الحاكم الآن يقول: 'الضفة الغربية لنا، وكذلك الشرقية لنا'».

ورداً على سؤال «هل تتوقع ان تغير الولايات المتحدة موقفها تجاه القضية الفلسطينية»، قال: «انها احدى الدول الخمس؛ والمؤتمر الدولي المتفق عليه هو بمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، بما فيها الولايات المتحدة، بالاضافة الى انها احدى القوتين الاعظم. الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي متفقان، بناء على الاتفاق الدولي الاخير، على حل المشاكل الدولية في العالم، في ناميبيا وكمبوديا وحرب الخليج وافغانستان والصحراء والقضية الفلسطينية

وقضية الشرق الاوسط. وجميع هذه القضايا لها لجان، وبعضها وصل الى اتفاق، ما عدا القضية الفلسطينية الموجودة حتى الآن على الرف. أمل في ان ترفع الولايات المتحدة الفيتو، حتى نتمكن من حل المشكلة الفلسطينية، لب الصراع في الشرق الاوسط».

وحول الوساطة السويدية بين م.ت.ف. والادارة الاميركية، قال عرفات: «معروف ان الاصدقاء السويديين يقومون بوساطة يشكرون عليها. وأنا أشكر السيد وزير الخارجية على بيانه؛ وأنا أؤيد ما جاء في هذا البيان؛ ويكفيني هذا البيان رداً على كل ما يمكن ان يقال».

وبخصوص ما سمي بالتناقض في الحديث عن السلام في ظل الانتفاضة، أكد عرفات «حق شعبنا الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال مقاومة الاحتلال»، قائلاً: «نحن نتحدث، الآن، تحت قبة الامم المتحدة، التي ينص ميثاقها على حق أي شعب، عندما يواجه احتلالاً او اضطهاداً، ان يستخدم كل الاساليب لمواجهة ومقاومة هذا الاحتلال. وأظن اننا في اوروبا. هل احتضنت اوروبا الاحتلال النازي وأعطته القبلات؟ وهل رضي جورج واشنطن بالاحتلال البريطاني؟ والجزائريون بالاحتلال الفرنسي؟ والفيتناميون بالاحتلال الاميركي والفرنسي؟ وهل اميركا اللاتينية رضيت بالاحتلال البرتغالي، او الاسباني؟ لا يوجد شعب الا وقاوم الاحتلال. لقد اصدرت أوامر لشعبي بالأل يستخدم السلاح. لقد استشهد ٥٣٦ مواطناً فلسطينياً، وجرح ١٩ ألفاً، منهم ٤٧٠٠ معوق. وهناك ٢٨ ألف معتقل في معسكرات الاعتقال الجماعية، وهي أسوأ من المعتقلات النازية، بالاضافة الى سنتين دراستين أغلقت خلالهما جامعاتنا ومدارسنا الثانوية والابتدائية ورياض الأطفال. انها سياسة تجهيل. هذا غير الاعتداءات على الكنائس والمساجد. هناك ٣٤٠٠ حالة اجهاض نساء، حسيما اورده للجنة الاميركية الطبية التي زارت أرضنا المحتلة. ان القنابل الاميركية الصنع تؤثر على الحوامل، وقد ساهمت في عملية الاجهاض. كما استخدم الرصاص الحي، والمطاطي، وأخيراً البلاستيكي الذي لا يظهر في صور الاشعة. ثم الأطلاق؟ ألم ترون الأطفال يُضربون؟ ألم ترون عمليات تفتيت العظام؟ ألم ترون عمليات دفن الاحياء؟ ألم ترون عمليات حرق مزارعنا وزيتوننا المقدس. هذا بخلاف استخدام الكلاب ضد النساء والحوامل».

وعلق عرفات على موقف الاتحاد السوفياتي قائلاً:  
«ان الاتحاد السوفياتي الصديق يقف مع حقوق  
شعبنا. وليس من قبيل الصدف انه اتخذ مبادرة لم  
يتخذها من قبل، عندما اعترف باعلاننا لدولة

فلسطين. والرئيس غورباتشوف، الذي شكرته، تكلم،  
في خطابه، في الجمعية العامة للامم المتحدة عن قضية  
فلسطين، وعن حجب التأشيرة عني، وعن افغانستان،  
ثم تكلم عن القضايا الأخرى لنزع السلاح».

## ملحق (7):

رسالة شولتس إلى شامير وبيرس قبل بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(1)</sup>

### رسالة شولتس الى شامير وبيرس قبل بدء الحوار مع م.ت.ف.

٢٤٢ و٣٢٨، وإزاء الارهاب، وأصرتنا، في الأسابيع الاخيرة، على موقف حازم بالنسبة الى هذه الشروط، برفضنا الانجرار الى قبول أقل مما طلبناه في العام ١٩٧٥، وقد أعطي التصريح بهذا الشأن، اليوم، بواسطة السيد عرفات.

ان الحوار المعتزم فتحه ليس هدفاً بحد ذاته. وسيكون في صلبه الموضوع الرئيس، وهو التفاوض لانتهاء النزاع الاسرائيلي - العربي. وسوف نستمر في المتابعة عن قرب، بعد تنفيذ الالتزامات المقدمة من م.ت.ف. وفي ما يتعلق بنبذ الارهاب.

وفي نيتنا، أيضاً، ان نوضح لـ م.ت.ف. ان امراً ما لن نستطيع ان يززع، أو يؤثر، بصورة سلبية، في علاقاتنا مع اسرائيل. وما حفزنا على تفعيل مسار السلام هو الرغبة في رؤية اسرائيل آمنة وقوية، تعيش بسلام مع جيرانها، وان شيئاً ما لن يلحق الضرر بصلب علاقاتنا.

وكما هو مفهوم، سوف نستمر في اتصال وثيق، وسوف نعلمك، مجدداً، بكل ما يحدث في مباحثاتنا مع م.ت.ف. وسنبدأ هذا الحوار بعيون مفتوحة وحذر كبير.

المخلص

جورج شولتس

اليوم، في المؤتمر الصحافي في جنيف، صرح ياسر عرفات، بأنه يقبل، بدون شروط، قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٢٨، واعترف، بصورة واضحة، بحق اسرائيل في الوجود، ونبذ الارهاب. لقد درست، بتمعن، نص أقوال عرفات، ووصلت الى نتيجة انها تشكل رداً كافياً على المطالب الاميركية التقليدية لبدء حوار فعال. وبناء عليه، فاننا نعتزم العمل حسب ما قلنا منذ وقت قريب اننا سنفعله - وآخره اعلان الرئيس [رونالد ريغان] في الثامن من كانون الاول (ديسمبر) - والبدء بحوار فعلي مع م.ت.ف. وسوف اعلن بياناً يتعلق بهذا الامر، فوراً، وبعد ان انتهي من كتابة هذه الرسالة. وسيكون الاتصال الاولي بين الولايات المتحدة وم.ت.ف. بواسطة السفير الاميركي في تونس.

انني أدرك مدى حساسية هذا الموضوع لك وللشعب في اسرائيل؛ لكن قرارنا هذا لم يتخذ بسهولة. فخلال ١٣ سنة، استمرت كل الادارات الاميركية في التزامها بالاتفاق المبرم مع حكومة اسرائيل بالنسبة الى الاتصال مع م.ت.ف. وخلال تلك الفترة تمسكنا بأنه يجب القيام بتغيير في موقف م.ت.ف. ويجب ان يأتي هذا عبر تصريح صريح وواضح بخصوص الموضوع الاساسي للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، والقرارين

(1) مجلة شؤون فلسطينية، رسالة شولتس إلى شامير (ع190/141-143).

## ملحق (8):

### نص القرار الأميركي بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(1)</sup> القرار الأميركي بفتح الحوار مع م.ت.ف.

[النص الكامل لبيان الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، المتعلق بفتح الحوار  
الأميركي مع منظمة التحرير الفلسطينية]

إنها تمثل التطور الجاد في التفكير الفلسطيني باتجاه  
مواقف واقعية وعملية، في ما يتعلق بالقضايا الرئيسية.  
ولكن هدف الولايات المتحدة سيظل، كما كان دائماً، هو  
التوصل الى سلام شامل في الشرق الاوسط.

وعلى ذلك، فأننا ننظر الى هذا التطور باعتباره  
خطوة أخرى تجاه بدء مفاوضات مباشرة بين الأطراف،  
التي وحدها يمكن ان تؤدي الى مثل هذا السلام.

ان التعهد الأميركي الخاص بأمن اسرائيل  
ورفاهيتها، لا يزال ثابتاً. وفي الحقيقة، ان أحد  
الاسباب الرئيسية لدخولنا في هذا الحوار هو مساعدة  
اسرائيل على التوصل الى الاعتراف والأمن اللذين  
تستحقهما.

اصدرت م.ت.ف. اليوم، بياناً قبلت فيه قرار  
مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم ٢٤٢ والرقم  
٣٣٨، واعترفت فيه بحق اسرائيل في الوجود وأعلنت  
نبذ الارهاب.

وكانت هذه، لمدة طويلة، شروطنا لاجراء حوار  
موضوعي. وقد استجابت المنظمة لها. ولذلك فوُضت  
وزارة الخارجية في الدخول في حوار موضوعي مع ممثلي  
منظمة التحرير الفلسطينية.

ان على منظمة التحرير الفلسطينية ان تكون عند  
كلمتها، ويجب عليها، خاصة، ان تظهر ان نبذها  
للارهاب سوف يكون شاملاً ودائماً.

ان بدء الحوار بين الولايات المتحدة وممثلي  
م.ت.ف. خطوة هامة في عملية السلام، وخصوصاً

### النص الانكليزي

The Palestine Liberation Organization today issued a statement in which it accepted United Nations Security Council Resolution 242 and 338, recognized Israel's right to exist and renounces terrorism.

These have long been our conditions for a substantive dialogue. They have been met. Therefore, I have authorized the State Department to enter into a substantive dialogue with PLO representatives. The Palestine Liberation Organization must live up to its statement. In particular it must demonstrate that its renunciation of terrorism is pervasive and permanent.

The initiation of a dialogue between the United States and PLO representatives is an important step in the peace process, the

more so because it represents the serious evolution of Palestinian thinking towards realistic and pragmatic positions on the key issues. But the objective of the United States remains, as always, a comprehensive peace in the Middle East.

In that light, we view this development as one more step toward the beginning of direct negotiations between the parties, which alone can lead to such a peace.

The United States special commitment to Israel's security and well-being remains unshakable. Indeed, a major reason for our entry into this dialogue is to help Israel achieve the recognition and security it deserves.

[International Herald Tribune, 16/12/1988]

(1) مجلة شؤون فلسطينية، القرار الأميركي بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية (ع190/144).

## ملحق (9):

مشروع شامير للسلام في مايو (أيار) 1989<sup>(1)</sup>

### الخطة السياسية للحكومة الاسرائيلية

[في ما يلي نص الخطة السياسية للتسوية التي اقترحها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، وتمّ التصديق عليها، فيما بعد، من قبل الحكومة الاسرائيلية]

أخرى في قطاع غزة وفي الاراضي الواقعة بين اسرائيل والاردن.

(ج) لن تتفاوض اسرائيل مع م.ت.ف.

(د) لن يطرأ تغيير على مكانة يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، إلا وفقاً للخطوط الاساسية للحكومة.

#### مواضيع في سياق عملية السلام

٤ - (أ) ترى اسرائيل أهمية في ان يكون السلام القائم بين اسرائيل ومصر، والمرتكز على اتفاقيتي كامب ديفيد، حجر الزاوية لتوسيع دائرة السلام في المنطقة، وتدعو الى بذل جهد مشترك لتعزيز وترسيخ السلام وتوسيعه، من خلال المشاورات الدائمة.

(ب) تدعو اسرائيل الى اقامة علاقات سلام بينها وبين الدول العربية التي ما زالت تعلن عن استمرار قيام حالة الحرب معها؛ وهذا بهدف التقدم نحو حل شامل للنزاع العربي - الاسرائيلي، يتضمّن الاعتراف، والمفاوضات المباشرة، والغاء المقاطعة، واقامة علاقات دبلوماسية، وايقاف النشاطات المعادية في المؤسسات والهيئات الدولية، والتعاون الاقليمي والثنائي.

(ج) تدعو اسرائيل الى بذل جهود دولية لحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين العرب في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع

١ - هذه الوثيقة تعرض مبادئ المبادرة السياسية للحكومة الاسرائيلية، المتعلقة باستمرار عملية السلام، وانهاء حالة الحرب مع الدول العربية، وايجاد حل [لمشكلة] عرب يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، والسلام مع الاردن، وحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة.

٢ - هذه الوثيقة تتضمّن:

(أ) المبادئ التي تقوم عليها المبادرة.

(ب) تفصيل الاجراءات لتحقيق المبادرة.

(ج) تطرّق الى موضوع الانتخابات المطروحة. أما التفاصيل الأخرى المتعلقة بالانتخابات، وكذلك المواضيع الأخرى ذات الصلة بالمبادرة، فسوف يجري البحث فيها على انفراد.

#### فرضيات أساسية

٣ - تقوم المبادرة على افتراض وجود اجماع قومي بشأنها، على قاعدة الخطوط الاساسية لحكومة اسرائيل، بما في ذلك النقاط التالية:

(أ) تطمح اسرائيل في تحقيق السلام واستمرار المسار السياسي من خلال مفاوضات مباشرة، وفقاً لمبادئ كامب ديفيد.

(ب) تعارض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية

(1) مجلة شؤون فلسطينية، الخطة السياسية للحكومة الإسرائيلية (ع195/ 159-161).



غزة، من أجل تحسين ظروف معيشتهم وإعادة تأهيلهم. واسرائيل على استعداد للمشاركة في هذه الجهود.

(د) من أجل التقدم في عملية المفاوضات السياسية التي تقود الى السلام، تقترح اسرائيل انتخابات ديمقراطية حرة في اوساط العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، في اجواء خالية من العنف والتهديد والارهاب. ويتم في هذه الانتخابات، انتخاب ممثلين [عن السكان] لاجراء مفاوضات بشأن فترة مرحلية من الحكم الذاتي. وهذه الفترة تشكل اختباراً للتعايش والتعاون. وفي ما بعد، تجرى مفاوضات للتوصل الى حل دائم، يتم فيها فحص كل الخيارات المقترحة لحل متفق عليه، وينجز السلام بين اسرائيل والاردن.

(هـ) الخطوات المذكورة، كافة، من الجدير انجازها بشكل متوازن.

(و) ادناه تفصيل لما هو وارد في النقطة «د» اعلاه.

### المبادئ الموجّهة للمبادرة

٥ - تقوم المبادرة على مرحلتين:

(أ) المرحلة الاولى: فترة انتقالية قوامها اتفاق مرحلي.

(ب) المرحلة الثانية: حلّ دائم.

٦ - ان ما يربط بين المرحلتين هو الجدول الزمني الذي بنيت المبادئ على اساسه؛ وعملية السلام المرسومة فيها ترتكز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين أُرسيت عليهما اتفاقيتا كامب ديفيد.

### الجدول الزمني

٧ - تستمر الفترة الانتقالية لمدة خمس سنوات.

٨ - في أقرب وقت ممكن، ولكن في موعد اقصاه السنة الثالثة من بدء تطبيق الفترة الانتقالية، تبدأ المفاوضات للتوصل الى الحل الدائم.

### المشاركون في المفاوضات في المرحلتين

٩ - يتشكل المشاركون في المفاوضات، في المرحلة الاولى، من اسرائيل والممثلين المنتخبين عن

العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة. وتوجّه الدعوة الى كل من الاردن ومصر للمشاركة في المفاوضات، اذا رغبتا في ذلك.

١٠ - ويتشكل المشاركون في المفاوضات، في المرحلة الثانية (مرحلة الحل الدائم)، من اسرائيل، والممثلين المنتخبين عن العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، والاردن؛ ويمكن لمصر ان تشارك في مفاوضات هذه المرحلة. ويتم، في المفاوضات بين اسرائيل والاردن، التي سوف يشارك فيها الممثلون المنتخبون عن العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، عقد معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن.

### جوهر الفترة الانتقالية

١١ - في الفترة الانتقالية، يمنح السكان العرب الفلسطينيين في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة حكماً ذاتياً، يتولون فيه، بأنفسهم، ادارة شؤونهم في مجالات الحياة الجارية. أما اسرائيل، فسوف تبقى المسؤولة عن شؤون الامن، والعلاقات الخارجية، وعن كل ما يتعلق بمواطني اسرائيل في مناطق يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة.

أما القضايا ذات الصلة بتطبيق مشروع الحكم الذاتي، فسوف يتم استيضاحها والاتفاق بشأنها في اطار المفاوضات بشأن الاتفاق المرحلي.

### جوهر الحل الدائم

١٢ - خلال المفاوضات بشأن الحل الدائم، يحق لكل طرف ان يطرح للمناقشة والبحث كل المواضيع التي يرغب في طرحها.

١٣ - أما هدف المفاوضات، فيجب ان يكون:

(أ) انجاز حلّ دائم مقبول من جانب المشاركين في المفاوضات.

(ب) انجاز ترتيبات السلام والحدود بين اسرائيل والاردن.

### تفاصيل عملية تطبيق المبادرة

١٤ - بادئ ذي بدء، حوار وموافقة مبدئية

من جانب العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، وأيضاً من جانب مصر والأردن، إذا رغبتا في المساهمة في المفاوضات، وفقاً للمبادئ الموجّهة للمبادرة.

(١٥) - (أ) يلي ذلك، فوراً [بدء] مرحلة اعداد وتنفيذ للاجراء الانتخابات، يتم فيها انتخاب ممثلين عن العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة.

وهؤلاء الممثلون:

١ - يكونون الطرف الشريك في اجراء المفاوضات بشأن الفترة الانتقالية (الاتفاق المرحلي).

٢ - ويصبحون سلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية.

٣ - ويشكلون العامل الفلسطيني المركزي في محادثات المفاوضات بشأن الحل الدائم، وفق مقتضى الاتفاق في نهاية السنوات الثلاث.

(ب) في فترة الاعداد والتنفيذ، يتحقق هدوء في أعمال العنف في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة.

١٦ - بالنسبة الى جوهر الانتخابات بحد ذاتها، يوصى باجراء انتخابات على أساس دوائر،

تحدد تفاصيلها في مداولات أخرى.

١٧ - كل عربي فلسطيني يقيم في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة يتم انتخابه من جانب السكان لتمثيلهم، وبعد ان يتقدم بكتاب ترشيحه، وفقاً للوثيقة المفصلة التي يتم الاتفاق بشأنها في موضوع الانتخابات، بإمكانه ان يكون شريكاً شرعياً في عملية اجراء المفاوضات مع اسرائيل.

١٨ - تكون الانتخابات حرّة، وديمقراطية، وسريّة.

١٩ - فور انتخاب الهيئة التمثيلية عن العرب الفلسطينيين، سكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة، تبدأ المفاوضات معها للتوصل الى اتفاق مرحلي بشأن الفترة الانتقالية التي سوف تستمر، كما هو وارد، لمدة خمس سنوات. وفي هذه المفاوضات، يتم الاتفاق، بموافقة الاطراف، على كل المواضيع ذات الصلة بجوهر الحكم الذاتي والترتيبات اللازمة لتطبيقه.

٢٠ - في أقرب وقت ممكن، وفي موعد أقصاه السنة الثالثة بعد اقامة الحكم الذاتي، تبدأ المفاوضات للتوصل الى اتفاق بشأن الحل الدائم. وعلى امتداد فترة المفاوضات والى حين التوقيع على الاتفاق بشأن الحل الدائم، يستمر الحكم الذاتي، وفقاً لما تحدّد في المفاوضات بشأن الاتفاق المرحلي.

ملحق (10):

مشروع إسرائيلي لإعلان المبادئ المشتركة مع إسرائيل، في محادثات السلام الثنائية،  
في واشنطن، في منتصف عام 1993<sup>(1)</sup>.

## مشروع اسرائيلي لاعلان المبادئ المشتركة مع الفلسطينيين

[نص الوثيقة الاسرائيلية المقدمة الى الوفد الفلسطيني بشأن اقتراح اعلان مبادئ مشتركة  
في إطار المفاوضات الثنائية للسلام في الشرق الاوسط].

يعلن كل من اسرائيل والفلسطينيين موافقتهما على إرساء المفاوضات الجارية بينهما

---

(1) مجلة شؤون فلسطينية، مشروع إسرائيلي لإعلان المبادئ المشتركة مع الفلسطينيين (ع242-243/  
ص 160-161).

على الأسس التالية:

١. هدف المفاوضات وبينود مصدر الصلاحيات: تُجرى على مرحلتين مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، في إطار السعي لاقامة سلام عادل وشامل، يركز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، ويستند على الدعوة الى مؤتمر مدريد.

أ. تجرى محادثات الهدف منها التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت.

ب. مع بدء السنة الثالثة، تبدأ مفاوضات بشأن الوضع النهائي. وتجري المفاوضات على قاعدة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨؛ [مع ذلك] فالسار هو مسار واحد، والمرحلتان تتداخلان في إطار المدة الزمنية المتفق عليها. والمرحلة الاولى مرتبطة بالثانية، وذلك من خلال الادراك ان كل الامكانات في المرحلة الثانية تبقى مفتوحة أمام الاطراف، مما ينسجم مع إطار الاسس المتفق عليها والمذكورة أعلاه. أما بند مصدر الصلاحيات لهذه العملية، فيتضمن [كتاب] الدعوة الى مؤتمر مدريد والقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

٢. عام: في سياق فترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، سوف يطرأ تغيير رئيس في الوضع السائد في المناطق [الفلسطينية المحتلة]، من طريق نقل الغالبية العظمى من مهام الادارة المدنية التي ستحل الى أيدي الفلسطينيين. وستحتفظ اسرائيل لنفسها بالمسؤولية العليا عن أمن المناطق [الفلسطينية المحتلة]، وسوف تكون مسؤولة، أيضاً، عن أمن اسرائيل هناك. أما الامكانات للمرحلة المقبلة، فسوف تبقى مفتوحة، وفقاً لما ورد أعلاه.

٣. المجلس التنفيذي الفلسطيني: يشكل مجلس تنفيذي فلسطيني من عدد عملي ومتفق عليه من ممثلين فلسطينيين في المناطق [الفلسطينية المحتلة]. ويقام هذا المجلس عبر انتخابات مباشرة، عامة، وحرّة، تجرى بواسطة الفلسطينيين في المناطق [الفلسطينية المحتلة] ومن بينهم، تحت اشراف متفق عليه، وبموجب الانماط المتفق عليها تفاوضياً، وستتبعها مفاوضات تفصيلية بخصوص أنماط خاصة بالانتخابات.

٤. صلاحيات الحكم ومجالات المسؤولية: تنتقل الادارة المدنية الاسرائيلية الى المجلس

التنفيذي الفلسطيني الذي سيحصل على صلاحيات تنفيذية وقضائية بواسطة جهاز قضائي مستقل، وفقاً لما يتفق عليه. كذلك سوف يتمتع المجلس بصلاحيات التشريع في إطار مجالات المسؤولية المنقولة اليه، على ان تكون خاضعة للمبادئ المتفق عليها، وللإبرام المتبادل من ناحية تطابقها مع الاتفاق. وكلما اتضح ان الامر متطابق، فسوف تمارس الاعتبارات اللازمة لتلبية الحاجة الى فحص تطبيق التشريعات في المجالات المتبقية.

٥. السلطة الجغرافية: تعتبر المناطق [الفلسطينية المحتلة] وحدة جغرافية، ومصيرها النهائي، المتفق عليه، يتقرر في المفاوضات بشأن الوضع النهائي، كما هو مشار اليه أعلاه. وسوف تطبق سلطة المجلس التنفيذي الفلسطيني على المناطق بشكل نسبي، ووفقاً لصلاحيات الحكم ومجالات المسؤولية العملية المتفق عليها، والتي سوف يتم تفصيلها في خلال المفاوضات.

٦. قضايا الأمن والشرطة:

أ. تبقى المسؤولية عن الامن الشامل في يد اسرائيل، وتأخذ في الحسبان الاحتياجات الامنية للطرفين.

ب. يقيم المجلس التنفيذي الفلسطيني قوة من الشرطة كجهاز لفرض القانون وفقاً للاتفاق.

٧. الارتباط: تقيم اسرائيل والمجلس التنفيذي الفلسطيني لجنة ارتباط مشتركة لغرض معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويهدف تسوية الخلافات بين الجانبين.

٨. ترتيبات متفق عليها: تقوم اسرائيل والمجلس التنفيذي الفلسطيني ببلورة ترتيبات للتعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ولفائدة الطرفين، ومن أجل تلبية الاحتياجات المشتركة.

كما تتضمن الوثيقة بنداً تاسعاً يبحث في قضايا «ذات الصلة الاردنية»، سوف تطرح للبحث في إطار المفاوضات. كذلك جاء في البند المذكور، ان المبادئ المشار اليها في الوثيقة سوف تطرح لبحث تفصيلي في خلال المفاوضات.

## ملحق (10):

مشروع فلسطيني لإعلان المبادئ المشتركة مع إسرائيل، في محادثات السلام الثنائية،  
في واشنطن، في منتصف عام 1993<sup>(1)</sup>.

[نص المشروع الفلسطيني لإعلان مبادئ مشتركة في إطار المفاوضات الثنائية للسلام في  
الشرق الاوسط].

تشكّل أسساً متفقاً عليها لمفاوضاتهما، وهي تحكم، في  
الوقت نفسه، العملية برمتها حتى التوصل الى الاتفاق  
التفصيلي والنهائي:  
١ - هدف عملية السلام هو التوصل الى

تمهيد:  
يتفق الفلسطينيون والجانب الاسرائيلي على  
المبادئ التالية من أجل تسهيل المفاوضات وعملية  
السلام. ويفهم الجانبان ان هذه المبادئ

---

(1) مجلة شؤون فلسطينية، مشروع فلسطيني لإعلان المبادئ المشتركة مع إسرائيل (ع242-243/ ص  
158-159).

تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة من خلال المفاوضات المباشرة التي تقوم على قراراتي مجلس الامن [الدولي] التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض في مقابل السلام وبما يتفق مع الشرعية الدولية. وستجرى المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي على مرحلتين تشكّلان كلاً واحداً لا يتجزأ من أجل التنفيذ الكامل للقرارين السابق ذكرهما مبدأً وشرعية. ويفهم الجانبان انه يتعين عدم القيام، خلال الفترة الانتقالية، بأي شيء من شأنه ان يحبط أو يعرّض للخطر نتيجة المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي. وسيحقق الاتفاق الذي سيتم التوصل اليه التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

٢ - تقام هيئة انتقالية فلسطينية للحكم الذاتي من خلال انتخابات عامة حرة ومباشرة تحت اشراف دولي مناسب متفق عليه. وسيشارك في هذه الانتخابات جميع الفلسطينيين الذين كانوا مسجّلين في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ في سجلات السكان في الضفة [الفلسطينية] بما فيها القدس وقطاع غزة، وكذلك أبناؤهم وأحفادهم.

٣ - تضطلع الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

٤ - تنتقل جميع السلطات التي يمارسها الحكم العسكري الاسرائيلي وادارته المدنية، حالياً، بصورة منظمة وسلمية، الى الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي بعد انتخابها وتنصيبها. وحتى يتم هذا بحرية، ستبدأ القوات المسلحة الاسرائيلية انسحابها الذي يجب ان يكتمل وفقاً للجدول الزمني والموعود النهائي المتفق عليهما تحت اشراف دولي متفق

عليه.

٥ - هدف الترتيبات الامنية هو تحقيق استقرار اقليمي والوفاء بالاحتياجات المتبادلة وخلق الظروف المؤاتية لسلام حقيقي.

٦ - يشمل اختصاص الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي كل الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وهي تشكّل كلاً لا يتجزأ، ووحدة اقليمية واحدة تخضع لنظام قانوني واحد.

٧ - تتوصل الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي وحكومة اسرائيل الى اتفاقيات في شأن التعاون والتنسيق في مجالات معينة ذات اهتمام مشترك. وستضع هذه الاتفاقيات في اعتبارها الاحتياجات الامنية للجانبين ومصالحتهما المشتركة.

٨ - تشكّل لجنة مشتركة بين الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي والحكومة الاسرائيلية للبحث في الامور ذات الاهتمام المشترك ولتسوية النزاعات التي قد تنشأ بين الجانبين.

٩ - تحال النزاعات التي لا يمكن تسويتها بالاتفاق بين الهيئة الانتقالية الفلسطينية للحكم الذاتي وحكومة اسرائيل الى لجنة تحكيم تشكل من ممثلين للولايات المتحدة [الاميركية] والاتحاد الروسي ومصر والاردن وسوريا والامم المتحدة وممثلين للجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي.

١٠ - تبدأ المفاوضات في موعد اقصاه تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤ لتحديد الوضع الدائم «للأراضي المحتلة»، ولتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة بحرية.

## ملحق (11):

### وثيقة المقترح الأمريكي للتوفيق بين الوثيقتين الإسرائيلية والفلسطينية، في المفاوضات الثنائية للسلام في واشنطن في منتصف 1993<sup>(1)</sup>. وثيقة «التسوية» الأمريكية

[نص مسودة البيان الفلسطيني - الاسرائيلي المشترك المقترح من قبل الجانب الاميركي في ما يخص نتائج الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية].

وظائف الادارة المدنية الاسرائيلية الى الفلسطينيين، وسيتم حل هذه الادارة. ويتفق الطرفان على ان النتيجة الهامة لهذه المرحلة الاولى ستكون اعطاء صلاحيات للفلسطينيين من خلال المفاوضات حول الحكومة الذاتية المؤقتة، مما سيُعطيهم درجة أكبر من التحكم بالقرارات التي تؤثر على حياتهم ومصيرهم. كما انها يجب [ان تضع] حدًا للمواجهة بين اسرائيل والفلسطينيين وان تخلق علاقة جديدة بينهما.

وحسب رأي اسرائيل، فانه يجب أخذ الاحتياجات الامنية للطرفين بنظر الاعتبار، في حين ان المسؤولية الامنية العامة وكذلك المسؤولية عن الاسرائيليين الموجودين في المناطق ستظل بيد اسرائيل خلال الفترة الانتقالية.

وحسب رأي الفلسطينيين فان هدف الترتيبات الامنية هو التوصل الى استقرار اقليمي، والاستجابة الى الاحتياجات المشتركة، وكذلك خلق حالة من السلام الحقيقي.

وخلال الاسابيع الثلاثة الماضية، قامت اسرائيل وقام الفلسطينيون باتخاذ خطوة هامة نحو تحقيق هذه الاهداف. فقد أوجدوا مجموعات عمل لمسائل رئيسية بضمنها الارض والمياه ومفهوم الحكومة الذاتية المؤقتة والشؤون الانسانية وحقوق الانسان. وقد شارك الطرفان في مناقشات ذات مغزى، وضيقة بعض الاختلافات الرئيسية بينهما، بالرغم من ان هناك مسائل عدة تم بحثها في المسار الاسرائيلي - الفلسطيني وفي جلسة المحادثات الاسرائيلية - الاردنية - الفلسطينية لم يتم تضمينها في هذا البيان، وما زال يجب التوصل الى حل بشأنها. وان حذف هذه القضايا من هذا البيان لا يؤثر على مواقف الطرفين بشأنها.

واتفق الطرفان على ان سلطة حكومة ذاتية فلسطينية مؤقتة منتخبة (يتحدد اسمها لاحقاً)

تتفق اسرائيل والفلسطينيين على ان الوقت حان لوضع حد للنزاع الدائر بينهما؛ واذ يعيد الطرفان تأكيد التزامهما بالعملية السلمية التي انطلقت في مدريد، فانهما يسعيان الى حل اختلافاتهما بالتفاوض والى مستقبل سلمي يعيش فيه الاسرائيليون والفلسطينيون جنباً الى جنب بسلام ولأجيال مقبلة.

ان هدف العملية السلمية العربية - الاسرائيلية الجارية هو التوصل الى سلام حقيقي وشامل يستند الى القرارين ٢٤٢ و٢٣٨ الصادرين عن مجلس الامن [الدولي] التابع للأمم المتحدة.

وعلى طريق تحقيق هذا الهدف، وبالتوافق مع نص الدعوة الى مؤتمر مدريد للسلام، فان الجانبين يريدان التوصل، بأسرع وقت ممكن، الى اتفاق حول ترتيبات الحكومة الانتقالية للفلسطينيين في المناطق.

وتجري العملية التفاوضية على مراحل: المرحلة الاولى للمفاوضات تكون موجهة نحو التوصل الى اتفاق حول ترتيبات الحكومة الذاتية المؤقتة لمدة خمس سنوات. وستكون المرحلة الثانية من المفاوضات موجهة نحو التوصل الى اتفاق على وضع دائم على أساس قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٢٣٨. ويتفق الطرفان في الرأي على ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه بينهما على وضع دائم سيشكل التطبيق للقرارين ٢٤٢ و٢٣٨. ويتفق الطرفان على ان هذه العملية واحدة، وان مرحلتها متداخلتان في الاطار الزمني المتفق عليه. كما انهما يتفقان على ان الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها بشأن المرحلة الانتقالية يجب ألا تؤثر على حصيلة المفاوضات حول الوضع الدائم.

وهما يتفقان، أيضاً، على ان الخيارات كافة في إطار القاعدة المتفق عليها للمفاوضات يجب ان تظل مفتوحة. وخلال الفترة الانتقالية سوف يحصل تغير رئيس في الوضع القائم في المناطق. وسيتم نقل

(1) مجلة شؤون فلسطينية، وثيقة التسوية الأمريكية (ع242-243/161-162).

حول الوضع الدائم، وعلى ان المفاوضات حول مسألة الارض خلال الفترة الانتقالية ستجرى دون ان تتعرض للخطر (أو تؤثر على) السلامة الاقليمية، وعلى ان المناطق ستعامل كوحدة واحدة حتى عندما يتفاوضان حول المسائل الصعبة لادارة واستعمال وتخطيط الارض. وللطرفين وجهات نظر مختلفة بشأن الارض ونطاق السلطة، وهما سيتابعان بحث هذه القضايا. ان هذا البيان المشترك يمثل خطوة أولى هامة نحو التوصل الى اتفاق على الترتيبات الانتقالية. وسيوجه الطرفان جهودهما الى جسر الخلافات الهامة الباقية. وهما يلزمان أنفسهما بالعمل من أجل خلق أجواء ايجابية تجرى فيها هذه المفاوضات. وهما يتفقان على انه لا يوجد بديل مقبول عن نجاح هذه المفاوضات، ويتفقان على أن هذا هو الطريق الواقعي الوحيد للتوصل الى سلام عادل ودائم.

سيتم انشاؤها من طريق انتخابات عامة مباشرة حرة ونزيهة، وستجرى هذه الانتخابات على أساس صيغ يتم التفاوض حولها، بما في ذلك اشراف متفق عليه ومراقبون دوليون. وسيتم اجراء مفاوضات تفصيلية حول صيغ الانتخابات. وستتولى السلطة الفلسطينية السلطات والمسؤوليات كافة التي يتم الاتفاق عليها في المفاوضات. وهذا يتضمن صلاحيات تنفيذية وقضائية (من طريق أجهزة قضائية مستقلة)، وكذلك السلطات التشريعية في نطاق المسؤوليات التي يتم نقلها اليها على اساس مبادئ متفق عليها يتم التوصل اليها بالمفاوضات. هذا ويجب الأخذ بالاعتبار وجود حاجة الى مراجعة التشريعات السارية، حالياً، في المجالات الباقية. واتفق الطرفان على ان المناطق تعامل كوحدة اقليمية واحدة، وهما يتفقان على ان المسائل المتعلقة بالسيادة سيتم التفاوض حولها في المحادثات